الأستاذ

مجلة علمية محكمة

تصدر نصف سنوية عن نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس

العدد 23

خريف 2022

المطابقة النحوية في الجملة الاسمية بين المعيارية والوصفية

مدى مساهمة التعليم المحاسبي في ترسيخ اخلاقيات ممارسي مهنة

الهجرة الغير نظامية أسبابها وآثارها على ليبيا

الأستاذ العدد 22 حريف 2022

Al-OSTATH Issue 22 Fall 2022

Al-OSTATH

Issued by Syndicate of Academic Staff-University Tripoli
Under Supervision of Libyan Authority for Scientific

Issue 23

Fall 2022

Uric acid and its association with cardiovascular dis-ease

SUPPLY CHAIN MANAGEMENT

Mécanisme de l'enseignement à distance du FLE en Libye

الأستـــــاذ

الهيئة الليبية للبحث العلمي
Libyan Authority for Scientific Research

مجلة علمية محكمة

تصدر نصف سنوية عن نقابة أعضاء هيئة التدريس جامعة طرابلس

العدد 23 خريف 2022

هيئة التحرير

رئيس التحرير
أ. د. أسامة إبراهيم الأزرق

مدير التحرير
أ.د. مفتاح محمد ابوزبيدة

أعضاء هيئة التحرير

د. عبدالله ميلاد عقيل

د. عادل عبد السلام قشوط

سكرتير هيئة التحرير

رجب أحمد ادريس

المراسلات: ترسل البحوث بإسم هيئة التحرير مجلة الاستاذ..
العنوان نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس:.
البريد الإليكتروني :alosath2015@gmail.com

- ✓ المجلة ترحب بما يرد إليها من دراسات وأبحاث علمية في مختلف التخصصات.
- ✓ البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي لجنة تحريرها ولا النقابة وتقع المسؤولية الأدبية والعلمية على عاتق المؤلف.
- ✓ لا يجوز إعادة طبع الدراسات والأبحاث المنشورة إلاّ بعد الحصول على موافقة كتابية من هيئة التحرير.
- ✓ إن كافة الحقوق محفوظة لنقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس.

الإشتراك السنوي

❖ أعضاء هيئة التدريس والطلاب في ليبيا	15 د.ل
❖ الطلاب	10 د.ل
❖ المؤسسات	20 د.ل
❖ الوطن العربي وخارجه	30 د.ل

الافتتاحية

يسر هيئة تحرير مجلة الاستاذ ان تتقدم بالشكر والتقدير الى كافة أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس او بالجامعات الأخرى والمعاهد التقنية الذين شاركوا بنشر ابحاثهم في هذا العدد والذي سيتم نشره اليكترونيا على موقع المجلة على شبكة الانترنيت تحث عنوان(uotpa.org.ly). وفي الوقت الذي تطمح فيه مجلة الاستاذ ان تكون منبراً حراً لجميع أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا يعبرون من خلاله عن افكارهم وتطلعاتهم ومشاعرهم ورؤاهم وابداعاتهم العلمية والادبية. نأمل من الباحثين والباحثات الاعزاء والذين يرغبون أن تُنشر بحوثهم في المجلة مستقبلا أن ينتقونها من حيث الجودة ويكتبونها بطريقة مهنية. وأن يستشعروا الهدف والدور الذي يقومون به. وأن يبتعدوا عن عملية النسخ واللصق من بحوث نشرت سابقا في نفس مجال تخصص الباحث او الباحثة. وذلك كما هو موضح بشروط النشر بالمجلة. علماً بأن البحوث العلمية التي تقبل للنشر تخضع لتقييم وتحكيم، كما تخضع لشروط النشر المتعارف عليها في المجلات العلمية ذات المصداقية والأمانة العلمية.

هيئة التحرير

قواعد عامة للنشر:

مجلة الأستاذ هي مجلة علمية تصدر عن نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس وتهدف إلى:

- نشر الدراسات الأصلية والبحوث المبتكرة الرصينة في مختلف ميادين العلم والمعرفة ذات المضامين العلمية المكتوبة بأسلوب علمي.
- نشر المراجعات العلمية والنقدية للبحوث والدراسات ومراجعات وعروض الكتب ذات القيمة العلمية والفكرية والثقافية.
- نشر الفعاليات العلمية للمؤتمرات والندوات وحلقات النقاش في مجال تخصصها.

والمجلة إذ تقدر سلفاً الجهد العلمي المبذول في كتابة الدراسات والبحوث من قبل أصحابها تود ضرورة الالتزام بالأتي:

❖ **أولاً : قواعد عامة:**

- أن يكون البحث متسماً بالعمق والأصالة في موضوعه، ومنهجه، وعرضه، ومصادره، متوافقاً مع عنوان الدراسة، بعيداً عن الحشو، سليم اللغة، دقيق التوثيق والتخريج، مع الالتزام بعلامات الترقيم المتنوعة، وضبط المشكل ما أمكن، وأن تُراعى فيه سائر المعايير العلمية المعروفة.
- ألا يكون البحث منشوراً من قبل في أي صورة من صور النشر، ولا يكون مرسلاً إلى جهة أخرى، ويُعدّ تقديمه إلى المجلة تعهداً من الباحث بذلك.
- ألا يكون منسوخاً من بحث أو رسالة نال بها الباحث درجة علمية.
- في حال قبول البحث للنشر في المجلة لا يسمح بنشره في مكان آخر إلا بعد مرور سنة كاملة على نشره فيها.
- عند قبول البحث للنشر في المجلة تكون حقوق الطبع والنشر قد انتقلت إلى الناشر (نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس).
- يتم عرض البحوث بشكل سري على محكّمين اثنين ممن تختارهم هيئة التحرير.

يخطر المحكم بإنجاز تقييم البحث في مدة أقصاها شهر من تاريخ تسليم البحث.

- يقوم مدير التحرير بإخطار أصحاب البحوث المقبولة للنشر بالرأي النهائي للمحكمين بخصوص بحوثهم، وذلك وفق الآتي:

- يبلغ أصحاب البحوث بتسليم المجلة بحوثهم خلال عشرة أيام من تاريخ وصولها، ويبلغون بالقرار حول صلاحية البحث للنشر أو عدمه خلال أسبوعين من تاريخ وصول ردود المحكمين.
- يخطر أصحاب البحوث المقبولة للنشر بموافقة هيئة التحرير على نشرها وموعد النشر المتوقع.

- البحوث المرفوضة يبلغ أصحابها بذلك دون إبداء أسباب الرفض.

❖ **ثانياً: أولوية النشر:**

- البحوث الواردة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة طرابلس.
- تاريخ تسلم هيئة التحرير للبحث، وأسبقية البحوث التي يتم تعديلها.
- تنوع البحوث كلما أمكن ذلك.

❖ **ثالثاً: ضوابط ومواصفات البحوث المقدمة للنشر**

أ- ضوابط النشر

- تقدم البحوث مطبوعة في وجه واحد من ورق مقاس (A4 21x29.7) بمسافة مضاعفة بين الأسطر مع ترك هوامش (2.5 سم) على كل جانب من جوانب الصفحة مع مراعاة أن يكون نوع الخط المستخدم Simplified Arabic ويكون حجم الخط 16 للعناوين و 14 للمتن وتكتب الأسماء العلمية بخط مائل.
- تحمل الصفحة الأولى اسم الباحث ثلاثياً ووظيفته ودرجته العلمية وجهة عمله وعنوان وملخص البحث.
- يجب ألا يزيد عدد الصفحات على 30 صحفه مطبوعة بما في ذلك صفحات الجداول والرسومات وغيرها.
- التقيد بأصول البحث العلمي وقواعده من حيث أسلوب العرض والمصطلحات وتوثيق المصادر والمراجع في بيانات كاملة لنشرها.
- يشمل البحث على الأجزاء الأساسية التالية: ملخص الدراسة– المقدمة – المواد وطرق البحث – النتائج – المناقشة – الخلاصة (التي تكون جزءًا في نهاية المناقشة) – المراجع.
- يجب ألا تزيد عدد كلمات الملخص العربي على 300 كلمة أو صفحة واحدة.

ب. قائمة المراجع:

- تقدم المراجع جميعها تحت عنوان (المراجع) في نهاية المادة وتفصل المراجع العربية عن المراجع الأجنبية.
- يشار إلى المراجع والدوريات في المتن بعد الاقتباس مباشرة داخل أقواس على الوجه الآتي: اسم المؤلف، سنة النشر، رقم الصفحة مثال: (الفارابي 2014، ص 50) وكذلك بالنسبة للبحوث باللغة الأجنبية (GON 2014, p 50)
- تدرج جميع المراجع المستخدمة في الدراسة في نهاية البحث في شكل قائمة المرجع بذكر الاسم المشهور (اسم العائلة) للمؤلف ثم الأسماء الأولى أو اختصارها في عنوان البحث (بين

عامتي تنصيص) فاسم الدورية (بخط مائل) فرقم العدد، فرقم المجلة فسنة النشر (بين قوسين) ثم أرقام الصفحات بحيث ترتب المراجع حسب أبجديتها.

مثال التبراوي، محمد أحمد، "الآثار البيئية المترتبة على إنشاء سد مروى في شمال السودان" مجلة النيل العلمية، ع3، م1 (1995)، ص 171–185.

بالنسبة للكتب: يكتب لقب واسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، رقم الطبعة، دار النشر، مكان النشر، أرقام الصفحات، سنة النشر.

الفـــهرس

السيطرة على تكاليف وجودة مخرجات العملية التعليمية من خلال سياسات ولوائح الدراسة والامتحانات في التعليم العالي
(9).....
د. عبدالمجيد محمد عبد الدائم د. عبدالحميد إبراهيم معتوق أ. أحمـد خليفة الأربـــد

أهمية الكشافات والتكشيف: الكشاف التحليلي لمجلة الأستاذ (2009 – 2014) نموذجاً
(31).....
أ. زينب عمران أبوبكر مادي

الثقافة العربية والإسلامية تجاه التطرف الديني
(53)..... د. فتحي البريكي

المفاهيم الفلسفية والجمالية لفنون ما بعد الحداثة وأثرها على المشغولة الفنية المعاصرة
(71)..... د. النوري عبد السلام الديب

المطابقة النحوية في الجملة الاسمية بين المعيارية والوصفية
(91)..... د. ناهد عبدالدائم الباجقني

مدى مساهمة التعليم المحاسبي في ترسيخ اخلاقيات ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا
(108)..... أ. عبدالرؤوف سعيد عبود

الحاجات الإرشادية لدى طالبات قسم رياض الأطفال بكلية التربية قصر بن غشير
(129).....
د. نادية سعد خليفة غشير

مدى توفر

مقومات محاسبة المسؤولية في شركات التأمين التكافلي الليبية

د. (150).....

سامية محمد علي أبوعجيلة

الأبعاد

الإدارية للهندرة وعلاقتها بإنجاح الإدارة الإلكترونية (دراسة حالة: شركة الواحة للنفط – طرابلس)

(181).....

انتصار على خليقة العمارى جمعة عبدالحفيظ منصور عبدالرحمن محمد قدقود

دراسة الخواص الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية لتقييم جودة مياه الشرب المعبأة

(209).....

د. فتحي خليفة اليعقوبي م. عفاف عمار ابوزيد

الهجرة الغير نظامية أسبابها وآثارها على ليبيا

(220).....

أ.علي مصباح علي عمر

التخطيط الاجتماعي وعلاقته بالتنمية المجتمعية

(242).....

مريم حسين ميلود

أثر ضغوط العمل في مستوى الرضا الوظيفي دراسة ميدانية بوزارة المالية بمدينة طرابلس

(257).....

د/أحمد البشير الشريف د/ عبد القادر محمد هويدي

السيطرة على تكاليف وجودة مخرجات العملية التعليمية من خلال سياسات ولوائح الدراسة والامتحانات في التعليم العالي
(دراسة استطلاعية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس)

*د. عبدالمجيد محمد عبد الدائم **د. عبدالحميد إبراهيم معتوق ***أ. أحمد خليفة الأربد

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم بنود لائحة الدراسة والامتحانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة, والآثار السلبية لعدم تفعيل العديد من بنود لائحة الدراسة والامتحانات على الطالب وعضو هيئة التدريس والإدارات المعنية في المؤسسات التعليمية, وأسباب تعثر الطلاب وتأخرهم عن التخرج وفشل بعضهم وانقطاعهم عن الدراسة. اعتمدت الدراسة على اثنين من الأدوات في جمع البيانات والمعلومات وهي صحيفة استبيان كوسيلة رئيسة لجمع البيانات اللازمة للتحليل من خلال العبارات المغلقة، كما اعتمدت على المقابلات الشخصية كوسيلة مكملة لجمع المعلومات باستخدام "الأسئلة المفتوحة". توصلت هذه الدراسة إلى أن من أهم أسباب تعثر الطلاب وتأخرهم عن التخرج هو عدم التقيد بالتشريعات واللوائح الدراسة والامتحانات خاصةً فيما يخص العقوبات. أدى ذلك إلى إهدار فرص بديلة لطلبة آخرين وارتفاع في تكاليف العملية التعليمية، كما أدى أيضا إلى تدهور البيئة التعليمية وجودة مخرجاتها من ناحية أخرى.

الكلمات المفتاحية: تكلفة الفرصة الضائعة، تكلفة مخرجات العملية التعليمية، جودة مخرجات العملية التعليمية، سياسات الدراسة والامتحانات، لائحة الدراسة والامتحانات.

المقدمة:

هناك عدد كبير من الطلبة ممن تجاوزت مدة دراستهم أضعاف المدة المقررة لهم، بل وأن منهم من بلغت خمسة عشر سنة. تطورت هذه الحالة حتى أصبحت ظاهرة تؤرق الكثير من العاملين بالأقسام العلمية قسم الدراسة والامتحانات وأعضاء هيئة التدريس وتثقل كاهلهم وتزيد من أعباء العمل لديهم. من ناحية أخرى فإن تعثر أي طالب واستمراره في الدراسة لسنوات تفوق المخصصة له وفقاً للوائح الدراسة والامتحانات ولأسباب ليس للكلية دخل فيها هو في الواقع إهدار لحق طالب آخر في الدراسة كفرصة بديلة في القطاع العام. علاوة على ذلك فإن جودة المخرجات من هؤلاء الطلبة المتعثرين وبكل تأكيد لن تكون ملائمة بأي شكل من الأشكال لسوق العمل. تناولت الدراسة الإطار النظري من خلال مراجعة لأهم بنود لوائح الدراسة والامتحانات فيما يخص مشكلة الدراسة.

*عضوهيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس– ليبيا
**عضوهيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس– ليبيا
***عضوهيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس– ليبيا

كما تم التعرض لبعض المفاهيم المرتبطة بمتغيرات الدراسة وأخيراً مناقشة محاسبية للانحرافات في تكاليف العملية التعليمية. وتناول الإطار العملي عرض منهجية وأدوات الدراسة وتحليل البيانات. وفي الجزء الاخير تم عرض خلاصة النتائج التي توصلت إليها الدراسة وأهم التوصيات.

مشكلة الدراسة:

في ظل المنافسة تسعى كل المنشآت والمؤسسات الخدمية والتجارية والصناعية على حدٍ سواء إلى تقديم خدمة أو إنتاج سلعة بجودة عالية وبأقل التكاليف. إن المنح الدراسية المجانية كخدمة تقدمها المؤسسات التعليمية الخدمية في القطاع العام هي في الواقع تكاليف تتكبدها الدولة أو أموال تضحي بها من أجل تأهيل عدد محدد من الطلبة وبمواصفات معينة من خلال أموال مخصصة في الميزانيات التقديرية السنوية للدولة. من نافلة القول أن ذلك مبني على خطة مدروسة من قِبل الجهات المختصة بوضع معايير الدراسة والامتحانات للوحدة الواحدة من مخرجات العملية التعليمية. هذه المعايير هي التي يمكن من خلالها رسم حدود لجدوى التكاليف ومستوى الجودة المطلوبة لهذه المخرجات. إن لوائح الدراسة والامتحانات في الجامعات والأكاديميات هي الإطار الذي يشمل هذه المعايير والتي تضمن إلمام الطالب بنظام الدراسة والأحكام الأساسية للّوائح المعمول بها، وبصورة خاصة أنظمة الإنذارات والفصل من الدراسة وإجراءات التحقيق والتأديب. إن تجاوز هذه المعايير سواء أكان ذلك استثناء أو تعطيلاً لمواد في هذه اللوائح ـ لا شك سيكون على حساب جدوى التكاليف ومستوى الجودة لمخرجات التعليم العالي.

بمرور الفصول والسنوات يلاحظ أن عدد المتقدمين للدراسة بالكلية من الطلبة الجدد يصل إلى المئات ويفوق الألف طالب في أغلب الأحيان بينما نجد أن عدد الخريجين لا يصل حتى مائة طالب في الفصل الدراسي الواحد. تعددت الأسباب من وراء ذلك بين الفشل وترك الدراسة، والفشل في تجاوز مادة بعينها وإعادتها لأكثر من ثلاث وأربع مرات بسبب الرسوب أو النجاح بمعدل ضعيف، وكذلك الغياب عن الامتحانات وإيقاف القيد والانقطاع عن الدراسة لعدد من الفصول دون مبرر ثم العودة للدراسة من جديد. كل ذلك يحدث بمخالفات صريحة للوائح الدراسة والامتحانات، وهنا تكمن مشكلة الدراسة. هذا الفشل والغياب والانقطاعات تحولت إلى ظاهرة أدت إلى استمرار عدد معتبر من الطلبة في الدراسة ولسنوات عديدة، وذلك دون شك على حساب تكلفة وجودة مخرجات العملية التعليمية. بناء على ما تقدم تم تحديد مشكلة الدراسة وصهرها في تساؤل رئيس كالآتي:

هل يمكن السيطرة على تكاليف وجودة مخرجات العملية التعليمية من خلال سياسات ولوائح الدراسة والامتحانات في التعليم العالي؟

تساؤلات الدراسة:

1. هل يمكن السيطرة على تكاليف العملية التعليمية من خلال سياسات ولوائح الدراسة والامتحانات في التعليم العالي؟

2. هل يمكن السيطرة على جودة مخرجات العملية التعليمية من خلال سياسات ولوائح الدراسة والامتحانات في التعليم العالي؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على:

1. أهم بنود لائحة الدراسة والامتحانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
2. الآثار السلبية لعدم تفعيل العديد من بنود لائحة الدراسة والامتحانات على الطالب وعضو هيئة التدريس والإدارات المعنية في المؤسسات التعليمية.
3. أسباب تعثر الطلاب وتأخرهم عن التخرج وفشل بعضهم وانقطاعهم عن الدراسة.

أهمية الدراسة: يمكن تلخيص اهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. ستزود هذه الدراسة المعنيين بالعملية التعليمية بالتعليم العالي في القطاع العام بمجموعة من النتائج التي من شأنها بيان أثر تفعيل وتطوير المعايير واللوائح الخاصة بالدراسة والامتحانات بما يحقق الجدوى والجودة في مخرجات التعليم العالي.
2. تطوير فهم عام لدى الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والموظفين ولفت انتباه المعنيين بإدارة الجامعة بأن الرفع من مستوى التحصيل العلمي من خلال معايير الدراسة والامتحانات، وتطوير آليات وأدوات العملية التعليمية سيحد من الانتقادات الموجهة للجامعة ويرفع من رتبتها بين الجامعات الأخرى الأمر الذي يعود بالخير والفائدة على الجميع.

الدراسات السابقة:

- دراسة فلاح خلف الربيعي (2013)"دور الإنفاق على التعليم والتدريب فى عملية بناء رأس المال البشري فى ليبيا"، وتهدف إلى تقييم التجربة الليبية فى عملية رأس المال البشري من منطلق أن عملية تكوين رأس المال البشري ينبغي أن تكون محور استراتيجية التنمية، لمواجهة مشكلة النقص الحاد فى المهارات والخبرات والكوادر الفنية والعلمية, تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن ما تحقق من إنجازات كمية فى قطاعي التعليم والتدريب لم يفي بمتطلبات التنمية ولم يلبي الشروط المطلوبة فى سوق العمل، فضلاً عن الانخفاض في نسب الإنفاق على التعليم والتدريب خلال عقد التسعينيات مقارنة مع عقد الثمانينيات من القرن الماضي يعود إلى ارتباط ذلك الإنفاق بظروف الموازنة العامة التي ترتبط بدورها بظروف العوائد النفطية التي اتسمت بعدم الاستقرار. دفع ذلك إلى التركيز على الإنفاق الإداري والتشغيلي الذي هيمن على أكثر من (75%) من الإنفاق على التعليم والتدريب خلال الفترة (1970–2010)، مما أضعف الاهتمام بالإنفاق الاستثماري فى قطاعي التعليم والتدريب، وأدى فى النهاية إلى ضعف ما تحقق فى مجال رفع مستوى رأس المال البشري.

- دراسة عبدالحميد معتوق وآخرون (2014)"العوامل المؤثرة على فاعلية التعليم المحاسبي في ليبيا". دراسة ميدانية على جامعة طرابلس وتهدف إلى التعرف على نشأة وتطور التعليم في ليبيا لا سيما التعليم الجامعي. بالإضافة الى التركيز على الظواهر السلبية لازدحام الجامعات الليبية بالطلبة التي تجاوزت الإمكانيات المادية بأضعاف مضاعفة، وطرق علاجها. تم تحليل عدد (43) استبيان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وفيما يلي أهم النتائج التي تم التوصل إليها: أن اختيار الطلبة للتخصصات ناتجة عن رغبة أولياء الأمور. أن اعتماد الطلبة في التحصيل العلمي مقتصر على الملخصات. أن العلاقات الاجتماعية هي المسيطرة إلى حد كبير على المسيرة التعليمية. أن إلغاء الثانوية العامة والمعاهد المتوسطة أجبر وقيد الطالب في تخصص وحيد إذا فشل فيه تعذر عليه الانتقال إلى كلية أخرى. ساهم عدم تطبيق لوائح الدراسة والامتحانات في انتشار ظاهرة الغش على أعلى مستوى لا سيما انتحال الشخصية. موقع الكليات الجغرافي غير مناسب. يضطر الأستاذ إلى الملخصات في غياب الكتاب الجامعي المناسب. إن العبرة في الكيف وليس في الكم. أن الشهادة الجامعية ليست غاية في حد ذاتها وإنما تطبيق ما تم دراسته. مستوى التحصيل العلمي ضعيف جداً. عدد الطلبة يفوق إمكانيات الكليات. أن فقدان الوعي والثقافة يجعلنا نتصرف بشكل غير رشيد من الناحية الاجتماعية وندخل في المحرمات من الناحية الدينية. أن اختفاء الوازع الديني فتح باب النصب والاحتيال والتزوير لأخذ شهادات بدون وجه حق.
- دراسة عبد العزيز الغدير (2017)"تكلفة الطالب الجامعي وتقييم مديري الجامعات" بالمملكة العربية السعودية. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تكلفة الطالب الجامعي في القطاعين العام والخاص، وكذلك التعرف على مخرجات التعليم, تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو أن جهات العمل يضطرون إعادة تأهيل خريجي الجامعات بتكاليف باهظة، ما يعني أن تكلفة التأهيل مضاعفة للوصول إلى مخرجات يقبلها السوق وتستطيع المنافسة على الوظائف المتاحة ولو بالحدود الدنيا. إن جودة التعليم في الجامعات الخاصة تفوق جودة التعليم في الجامعات الحكومية أضعافاً مضاعفة، ولذلك تحرص الشركات على توظيف مخرجاتها من الجنسين لما يتمتعون به من معارف فنية في مجالات تخصصهم، ولما يتمتعون به من مهارات في اللغة الإنجليزية والبحث والتواصل والعمل الجماعي، والقدرة العالية على التعلم واكتساب مزيد من المعارف والمهارات. الأمر الذي يجعلهم منتجون دون الحاجة إلى إعادة التأهيل الذي تتحاشاه الشركات بالنسبة للخريجين الجدد بسبب ارتفاع تكلفتها وعدم جدواه في أحيان كثيرة. إن مخرجات التعليم لهذه الجامعة ضعيفة جداً، وإن الطلبة يشتكون من عدم قبول السوق لهم، حيث انتشرت في أوساط رجال الأعمال والمسؤولين عن التوظيف في القطاع الخاص ضعف مخرجات هذه الجامعة بصورة حادة، رغم ارتفاع تكلفة الطالب

بشكل كبير مقارنة بالجامعات في المدن الرئيسة، بسبب قلة أعداد المقبولين فيها ولكون هذه الجامعة لا تسهم بصورة أو بأخرى في خدمة محيطها عن طريق البحوث والدراسات أو الأنشطة المفيدة للمنطقة.

- دراسة عبد الحميد إبراهيم معتوق وآخرون (2017)"آراء الطلاب حول تأثير نوعية الأسئلة على التعليم المحاسبي" دراسة استطلاعية على الجامعة المفتوحة لتحقيق أهداف التعليم بصفة عامة وانعكاساتها على الطلاب وجودة التحصيل المحاسبي بصفة خاصة. لتحقيق هدف الدراسة تم توزيع استمارة استبيان على الفئة المعنية بهذا الموضوع (طلبة الجامعة المفتوحة). تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. توصلت هذه الدراسة إلى أن الطلبة الراسبون والذين أعادوا بعض المقررات التي أجريت لهم فيها امتحانات بالأسلوب التقليدي يفضلون أسلوب أسئلة الاختيار بين الخيارات المتعددة MCQ لكونها تتسم بالوضوح وتغطي جميع المقرر بخلاف الأسئلة التقليدية. أظهرت الدراسة أيضا أن الطلاب من تخصصات مختلفة يعتقدون أن الامتحانات بأسلوب MCQ أفضل من الأسئلة التقليدية حيث تساعد الطالب على زيادة الاستيعاب في المواد المحاسبية، وعن طريقها يمكن للطالب تقييم نفسه.
- دراسة نبيل جلجامش(2022) "سياسات تمويل التعليم العالي في العالم العربي" قمة (كيو إس) التعليم العالي عقدت في دبي تحت شعار البيئات الممكنة للابتكار, وتهدف إلى معالجة تحديات رئيسة تواجه قطاعي التعليم والأعمال تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن المهمة الأساسية للجامعات تتمثل في تحفيز التفكير النقدي والإبداعي والتمكين من حل المشكلات. إن تكلفة الفشل في تزويد الأشخاص بمهارات عمل جديدة تم التقليل من شأنها بشكل كبير، وأنه إذا لم يحصل 85 مليون شخص من القوى العاملة العالمية على شكل من أشكال التدريب وتحسين المهارات فسيتكلف العالم 8.5 تريليون دولار (وظائف مهددة بالزوال). إن الرقم ليس 85 مليوناً والتكلفة ليست 8.5 تريليون دولار، بل إن ما بين 500 و600 مليون شخص يحتاجون إلى شكل من أشكال الحصول على مهارات أو صقلها أو إعادة تشكيلها، و تتجاوز التكاليف 60 تريليون دولار. إن أحدث التقارير الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وشركات الخدمات المهنية للمحاسبة والمراجعة في العالم كـ"برايس ووترهاوس كوبرز" و"إرنستآند يونغ" ترجح وقوع أزمات عالمية النطاق بحلول العام 2030.
- دراسة عبدالحكيم محمد مصلي (2022)"التعليم المحاسبي في ليبيا وتحديات سوق العمل"، وتهدف إلى تحليل واقع التعليم العالي المحاسبي في ليبيا والعوامل المؤثرة على كفاءته ومدى توافقه مع متطلبات سوق العمل. تم إعداد استبانة وتوزيعها على عدد أربع مجموعات لها علاقة بمنظومة التعليم العالي المحاسبي بالجامعات الليبية وهي أعضاء هيئة التدريس المحاسبي بالجامعات، وطلبة التعليم المحاسبي، وخريجي المحاسبة، وعدد من المدراء بسوق العمل. تشير النتائج إلى: وجود قصور وضعف بالمنظومة التعليمية الجامعية في مجال المحاسبة في ليبيا من حيث اعتماده على التلقين أكثر من الابداع، وعدم

توافر الوسائل التعليمية الحديثة التي تواكب التطورات والبرامج العلمية المعاصرة وتدعيم جودة التعليم المحاسبي. وعدم وجود برامج لتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس المحاسبي بالجامعات بأساليب التعليم الجامعي الحديثة وتطبيقاتها والاطلاع على تجارب الدول المتقدمة. وأن مناهج المحاسبة الحالية غير كافية لتزويد الطلاب بمتطلبات سوق العمل من حيث المهارات والخبرات اللازمة. وعدم وجود برامج مشتركة بين أقسام المحاسبة بالجامعات ومؤسسات سوق العمل لتأهيل الطلاب لممارسة المهارات المطلوبة بسوق العمل.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

ركزت الدراسات السابقة على تحسين نوعية التعليم المحاسبي، وعلى تأثير نوعية الأسئلة على التعليم المحاسبي. أشارت أيضا إلى أن عملية تكوين رأس المال البشري ينبغي أن تكون محور استراتيجية التنمية لمواجهة مشكلة النقص الحاد فى المهارات والخبرات والكوادر الفنية والعلمية. كما تناولت هذه الدراسات عنصر تكلفة الطالب الجامعي في القطاعين العام والخاص، وكذلك مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. بينت الدراسات السابقة أيضا أن مشكلة تكلفة الفشل في تزويد الأشخاص بمهارات عمل جديدة تم التقليل من شأنها بشكل كبير.

في هذه الدراسة تم التركيز على تفعيل وتطوير لوائح الدراسة والامتحانات للنهوض بالجامعة والرفع من مستوى المنافسة مخرجاتها من العملية التعليمية في سوق العمل.

الإطار النظري للدراسة:

تبحث هذه الدراسة في ظاهرة تعثر عدد كبير من طلبة الجامعات وامتداد دراستهم لسنوات عديدة. التعثر يشير إلى تدني جودة المخرجات من هؤلاء الطلبة في حال تخرجهم، والسنوات العديدة تؤشر إلى انفلات (انحراف) في تكاليف هذه المخرجات. إن الدولة في ظل القطاع العام لا تقدم المنح الدراسية المجانية من أجل مخرجات هزيلة، وليس بالضرورة أن تتكبد تكاليف هي بمثابة فرص ضائعة من المفترض أن تمنح لطلبة آخرين.

وتعد لائحة الدراسة والامتحانات تفسير لقانون تأسيس الجامعات ويجوز أن يكون لكل كلية لائحة داخلية تصدر بقرار من مجلس الجامعة بناءً على عرض عميد الكلية المختصة وموافقة مجلس الكلية وأخذ رأي مجالس الأقسام بها، وتنظم هذه اللائحة على وجه الخصوص ما يلي: الأقسام العلمية بالكلية, الأقسام التخصصية والشروط التفصيلية للحصول على الدرجات العلمية الصادرة عنها, نظام الدراسة بالكلية, المقررات الدراسية وتوزيعها على مدة الدراسة وتحديد الساعات المخصصة لكل منها, القواعد الخاصة بالامتحانات في الكلية.

1. لوائح الدراسة والامتحانات

رغم وجود وسريان مفعول لائحة تنظيم التعليم العالي المرفقة بالقرار رقم 501 لسنة 2010 وكذلك اللوائح السابقة لها، والتي تنظم في جزء منها جميع المسؤوليات والضوابط الخاصة بالدراسة والامتحانات، يلاحظ أن هناك تجاوز لعدد كبير من مواد وبنود هذه اللوائح وعلى فترات متباعدة من عمر الكلية. يتم في كثير من الأحيان في اجتماعات المجلس العلمي بالكلية مناقشة مشاكل تحدث بالكلية هي في الأصل بسبب هذه التجاوزات

والمخالفات. من هذه المشاكل على سبيل المثال وليس الحصر البند الرابع بمحضر اجتماع المجلس العلمي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية رقم 1 لسنة 2017، والذي كان يناقش مشكلة الطلبة المنقطعين عن الدراسة رغم علم الجميع أن اللائحة المذكورة تعالج هذه المسألة بالتفصيل. نجد ايضا البند الثالث بنفس الاجتماع يناقش موضوع إعداد لائحة الدراسة والامتحانات بالكلية رغم وجود لائحة تنظيم التعليم العالي المذكورة والتي تسري أحكامها على كافة مؤسسات التعليم العالي ومن ضمنها الجامعات.

يبرر البعض بأن المقصود بذلك هو إعداد لائحة داخلية خاصة بالكلية، ولكن لا نعلم ما الخصوصية التي تنفرد بها كل كلية فيما يخص الدراسة والامتحانات تتناقض مع ما جاء باللائحة العامة. من ناحية أخرى لنفترض جدلاً أن هناك خصوصية لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فمن المفترض ايضا أن هذه الخصوصية تقع في مجال سياسات إدارة الكلية وطرق تنفيذها للوائح القائمة. أما إذا ثبت وجود خصوصية أو من باب تعديل أو إقتراح لتطوير هذه اللوائح بما يتناسب مع هذه الخصوصية أو التطور في طرق التدريس أو التحول إلى نظام التعليم الرقمي فهذا يستوجب صياغة مقترح ورفعه للجهات المختصة ليدخل ذلك من باب تطوير اللوائح والقوانين وليس استحداث لائحة من رحم لائحة.

في القراءة التالية للعديد من بنود لائحة تنظيم التعليم العالي يرى الباحثين أنها في الغالب تضع المعايير وتنظم سير الدراسة والامتحانات، وتعترض وتعالج كل ما يؤدي إلى تعثر العملية التعليمية سواءً على مستوى الكلية أو على مستوى الأفراد وخاصةً الطلبة.

وضعت اللائحة الأحكام التي من شأنها ضبط جودة مستوى التحصيل عند الطالب ومدة الدراسة مراعاةً الجدوى العملية التعليمية في الجامعات. جاء في اللائحة ضوابط فصل الطالب عن الدراسة لعدد من الأسباب منها حصوله على تقدير ضعيف جداً في الفصلين الأول والثاني، أو في حال قل معدله التراكمي عن 55 % لمدة ثلاث فصول متتالية. أقرت فصل الطالب أيضا في حال رسوبه فى أي مقرر أكثر من ثلاث مرات، أو تجاوزه المدة المقررة للدراسة بثلاث فصول دراسية. وضعت اللائحة أيضا بعض الضوابط التنظيمية لضمان التزام الطالب بالجدية في الدراسة أو فصله وإنهاء حقه في الدراسة على حساب الدولة. من هذه الضوابط الفصل بسبب الانقطاع عن الدراسة بدون سبب مشروع مدة فصلين دراسيين متتاليين، أو إذا حصل على الحد الأعلى من الإنذارات. يفصل الطالب أيضا إذا ما أُعيد تنسيبه إلى مؤسسة تعليمية أخرى وتحصل على تقدير عام ضعيف جداً في فصلين دراسيين من الفصول الأربعة الأولى. أخيراً وضعت اللائحة بعض الضوابط التي تمنع ممارسة أعمال الغش وكل ما من شأنه الإخلال بنظام الامتحانات.

من ناحية أخرى ومراعاةً للظروف الخاصة بكل طالب من الطلبة المتعثرين كفلت اللائحة للطالب حق مراجعة نتيجته فيما لا يزيد عن مادتين، كما كفلت للطالب الذي يقل معدله التراكمي عن 55 % حق إعادة دراسة أي مادة اجتازها سابقاً وذلك لمرة واحدة فقط لتحسين معدله التراكمي وبما لا يتجاوز مادتين في الفصل الدراسي الواحد. وضعت اللائحة الضوابط الخاصة بإيقاف القيد من حيث الموعد الأقصى طلب الإيقاف وهو شهر من

بداية الفصل الدراسي ومن حيث الحد الأقصى لعدد الفصول وهو سنة دراسية واحدة. بصورة استثنائية ايضا أجازت اللائحة لرئيس الجامعة الموافقة على طلب وقف قيد أي طالب لسنة أخرى إذا تطلبت ظروفه ذلك.

رغم هذه الصرامة الظاهرة في مواد اللائحة المذكورة أعلاه ودقتها في وضع كل ما من شأنه المساس بتكلفة وجودة العملية التعليمية منحت في طياتها بتوازن شديد الطلبة المتعثرين العديد من الاستثناءات في نفس المؤسسة وفرص بديلة في مؤسسات أخرى. على سبيل المثال أجازت اللائحة منح الطالب المتعثر فرصة استثنائية واحدة بناء على توصية من القسم العلمي وذلك وفقاً لضوابط وشروط مُحكمة. في استثناء آخر تسمح اللائحة للطلاب المتعثرين في السنوات النهائية والمقرر فصلهم بالاستمرار في الدراسة بنفس الكلية مقابل القيام بدفع الرسوم الدراسية الكاملة للتخصص ولكن إلى أجل أقصاه ضعف المدة المقررة للدراسة فقط، على أن يُفصل بعد هذا الأجل إذا لم يتمكن من إنهاء دراسته. تمنح اللائحة أيضا الطلاب المتعثرين فى المراحل النهائية أو المفصولين بمقتضى أحكام هذه اللائحة فرصة للتسجيل كطلاب منتسبين بكلياتهم أو كليات أخرى، أو الانخراط فى نظام التعليم المفتوح. بعد كل ذلك تمنح اللائحة فرصة ذهبية أخرى في حال فصل الطالب لأي سبب من الأسباب المذكورة باللائحة، وهي فرصة إعادة تنسيبه إلى كلية أو معهد عالي يكون معدل القبول به أقل من الكلية التي استنفذ بها سنوات الرسوب وذلك لمرة واحدة فقط.

رغم الاستثناءات القانونية والموضوعية الكثيرة في اللائحة مازالت الاستثناءات والمخالفات على أرض الواقع أكثر بكثير ودون ضوابط. وهذا في الواقع إخلال بالمعايير الموضوعة لتأهيل طلبة التعليم العالي والتي بناء عليها وُضعت في اللائحة البنود المنظمة للدراسة والامتحانات. إن مشكلة تعثر الطلبة وتأخرهم في الدراسة لسنوات طويلة بسبب هذه الاستثناءات والمخالفات أدت إلى العديد من المشاكل منها تضخم عدد الطلبة بالكلية ما زاد من تكاليف العملية التعليمية دون جدوى، وانخفاض المستوى العلمي للطلبة بالنظر إلى عدم الجدية التي تتولد بمرور الزمن، علاوة على انخفاض مستوى الأداء بالكلية سواء على مستوى العملية التعليمية أو على مستوى الإدارة.

2. مفاهيم ذات علاقة:

- مفاهيم التكلفة والمصروف والخسارة

مفهوم التكلفة عموماً هي التضحية التي تقدمها المؤسسة في صورة نقص فى الأصول أو زيادة فى الخصوم وذلك فى سبيل الحصول على عنصر ذي قيمة اقتصادية. في حين أن المصروف هو تكلفة مستنفذة حققت إيراداً، أما الخسارة فهي كذلك تكلفة مستنفذة ولكن لم تحقق إيراداً (مجدي عمارة ، وآخرون 1992).

- مفهوم جودة التعليم

جودة التعليم هي عبارة عن مجموعة من المعايير والإجراءات الأساسية، التي تهدف إلى تحسين البيئة التعليمية، بحيث تضم تلك المعايير المؤسسة التعليمية بأشكالها المتعددة والمتنوعة والكادر الإداري والهيئة التدريسية، وأحوال وظروف جميع الموظفين والعاملين الذين تربطهم علاقة وثيقة بالتعليم. كما تُعرَّف الجودة في التعليم على أنها كل ما يُبذل من قِبل العاملين في الحقل التعليمي بشكل عام،

وتكون الجودة بمقدار تكاتف هؤلاء العاملين مع بعضهم بعضاً في سبيل رفع مستوى التعليم والارتقاء به ليكون متكافئاً مع متطلبات المجتمع من المتعلمين. مفهوم الجودة في التعليم يهدف إلى تصحيح الحقل التعليمي والمسار التربوي وجعلهما مكملان لبعضهما البعض (نزار بن صالح الشويمان، 2021).

- مفهومي الكفاءة والفاعلية

تتعدد مفاهيم الكفاءة والفاعلية بتعدد مواضيع الدراسات التي تتناولها, وبدراسة مستفيضة وتحليل مرتبط بموضوع الدراسة يمكن عرض المفهومين كما يلي:

1. الكفاءة: الكفاءة في أبسط صورة هي إنجاز الأعمال الصحيحة بطريقة صحيحة، ومن حيث الأداء هي الحصول على أكبر المخرجات أو مخرجات بأعلى جودة من أقل المدخلات. وفي معناها الشامل الكفاءة هي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق أعلى منفعة بأقل التكاليف وأقل جهد وبأعلى جودة وأسرع وقت (سيد محمود الهواري 1993).
2. الفعالية: في أبسط معنى هي إنجاز الأعمال الصحيحة، ومن حيث الأداء هي صلاحية العناصر المستخدمة كمدخلات للحصول على المخرجات أو تحقيق النتائج المطلوبة في حدها الأدنى. أما الفاعلية في معناها الشامل فهي استخدام الموارد المتاحة من العناصر المادية والبشرية لتحقيق الأهداف المنشودة، حيث يعتبر نشاط المنظمة فعالاً إذا نجحت في تحقيق الهدف المحدد لها بأي شكل من الأشكال (خالد مسعود الباروني 2006).

أخيراً فقد تكون المنظمة فعالة ولكنها ليست كفؤة، أي أنها تحقق أهدافها مثلاً بتكاليف عالية أو بجودة أقل، ولكن مع هذا وعلى المدى الطويل فإن عدم كفاءة المنظمة يؤثر سلباً على فاعليتها. فيما يخص هذه الدراسة وبناء على ما تقدم يمكن اعتبار إن عدد المخرجات الفعلية من العملية التعليمية مقارنةً العدد المستهدف والمخطط له هو مقياس الفاعلية. أما مقياس الكفاءة فهو مستوى التحصيل العلمي لدى هذه المخرجات مثلاً مدى التفوق ومتوسط التقديرات وغيرها. هذا المقياس بدوره يؤشر إلى جودة العملية التعليمية.

3. المحاسبة على انحرافات تكاليف العملية التعليمية:

إن الجامعة كمؤسسة من المؤسسات الحكومية الخدمية التي لا تهدف إلى تحقيق الربح هي وحدة إدارية عامة تخصص لها الأموال حسب الحاجة وذلك لتسيير أعمالها، كما تخصص لها مجموعة من الأُصول الأخرى مثل المباني والقاعات والمدرجات الدراسية والسيارات وغيرها لتحقيق أهداف خدمية معينة. هذه الأهداف وفي حدها الأدنى بالنسبة للجامعات هي تأهيل الطلبة والكوادر العلمية والبحثية كمخرجات لسوق العمل. توضح القوانين واللوائح الإدارية كافة الاختصاصات والمسؤوليات للوحدات الإدارية العامة أثناء مزاولة نشاطها. إن لائحة تنظيم التعليم العالي المرفقة بالقرار رقم 501 لسنة 2010 هي من أهم اللوائح الإدارية التي تنظم أعمال الجامعة فيما يخص الإجراءات المتعلقة بالدراسة والامتحانات.

يجب الالتزام بالقوانين والتعليمات واللوائح المالية عند استخدام الموارد المالية المخصصة للوحدة الإدارية العامة (الجامعة)، والتأكد من أن الإنفاق يتم بكفاءة وفاعلية في إنجاز الأهداف التي أنشئت من أجلها وفي حدود

الاعتمادات المخصصة لها. في الوحدات الإدارية العامة مثل الجامعات لا تتم مقابلة الإيرادات إن وجدت بالمصروفات بل يُعد ما يعرف بالحساب الختامي للدولة في نهاية السنة. تتم في هذا الحساب مقارنة الأموال المستخدمة والتي تم صرفها فعلاً بالأموال المخصصة والمدرجة في الميزانية التقديرية المعدة مسبقاً لكل باب وبند على حده لتحديد حجم الانحرافات في المصاريف في كل بند.

مما تقدم وبالمقارنة بالمفاهيم العامة التكلفة والمصروف والخسارة فإن تكلفة مخرجات العملية التعليمية في الجامعات تتحدد مسبقاً وتقديرياً وفقاً للعدد المستهدف سنوياً بخطة التدريس في الجامعة من خلال الميزانية التقديرية للجامعة كجزء من ميزانية الدولة ويطلق عليها "مصروفات" وليست "تكاليف". وبذلك يمكن القول أن هذه التكلفة تمثل تضحية ستقدمها الجامعة كوحدة إدارية عامة فى سبيل تأهيل موارد بشرية ذات قيمة اقتصادية للدولة. مصروف يمكن اعتبارها تكلفة مستنفذة حققت المستهدف من وراها، كخسارة هي تكلفة مستنفذة لم تحقق المستهدف من وراها.

في الحساب الختامي في نهاية السنة تتم مقارنة مبلغ المصروفات المخصصة لتأهيل العدد المستهدف في الميزانية التقديرية مبلغ المصروفات التي تم إنفاقه فعلاً. من نافلة القول أن تساوي المصروفات المخصصة مع المصروفات التي تم إنفاقها فعلاً يعني أن الجامعة حققت أهدافها وأن الإنفاق تم بفعالية. أما الكفاءة فيمكن تحديدها بقياس جودة التحصيل لدى المخرجات من خلال معدلات النجاح والتفوق والمقارنة الموضوعية بمخرجات الجامعات الأخرى، وكذلك بحجم الطلب على مخرجات الجامعة في سوق العمل وغيرها. أن زيادة المصروفات الفعلية عن المصروفات المخصصة بالميزانية التقديرية هي في الواقع فرضية غير قائمة، لأنه في ظل قوانين الميزانية التقديرية لا يجوز الصرف على أي بند إلا في حدود المخصصات المقررة له.

إن وجود فائض في بند المصروفات ـ وهذا في الغالب احتمال بعيد ـ ليس بالضرورة أن يكون أمراً إيجابياً، فقد يكون على حساب تحقيق الأهداف من خلال تأهيل عدد يقل عن العدد المستهدف أو على حساب الكفاءة. فيما عدا ذلك فلا شك يعني أن الجامعة حققت أهدافها على الأقل بفعالية، وفي ظل قوانين الميزانية التقديرية أيضا يجب أن يعاد توريد هذا الفائض إلى الخزانة العامة ولا يتم صرفه في إي بند آخر. من ناحية أخرى فإن صرف المبالغ المخصصة لبند التأهيل على عدد أقل من عدد الطلبة المستهدف يعني مجازاً تحقق خسارة بما يعادل تكلفة تأهيل العدد الذي لم يؤهل من أولئك الطلبة. ولكن في الواقع هذا الفرق في الوحدات الإدارية العامة يمثل تكلفة فرص ضائعة لتأهيل ذلك العدد. يمكن أن يُعزى ضياع هذه الفرص إلى أسباب عديدة منها ضعف اللوائح والسياسات الإدارية أو سوء وعدم فاعلية الإدارة، أو انحرافات في التكاليف المرتبطة بالعملية التعليمية أو ظروف عامة خارجة عن سيطرة الإدارة.

أخيراً وربطاً بمشكلة الدراسة فإن الاستثناءات اللامحدودة والمخالفات الجسيمة لضوابط وبنود لائحة تنظيم التعليم العالي المرفقة بالقرار رقم 501 لسنة 2010 أدت وكما سبقت الإشارة إلى تعثر عدد كبير من الطلبة وتأخرهم في الدراسة لسنوات طويلة. وكنتيجة فإن تكلفة استمرار هؤلاء الطلبة في الدراسة لكل تلك السنوات هي

مجازاً خسارة كونها في الواقع تكلفة فرص ضائعة لتأهيل ما يقابل ذلك العدد في حال تم تطبيق اللائحة على أولئك الطلبة الذين استنفذوا فرصهم في التعليم المجاني. وبذلك يمكن القول أن ضياع هذه الفرص هو مؤشر على عدم فاعلية الإدارة في تحقيق أهدافها. أن ترك المجال مفتوحاً لاستمرار المتعثرين في الدراسة لسنوات طويلة, معدلات متدنية من التحصيل بالمخالفة لبنود اللائحة من باب حسن النية لدى الإدارات المتعاقبة في حد ذاته يعود سلباً على تقييم الإدارة نفسها. إن تخرج هؤلاء المتعثرين من الطلبة بعد تلك السنوات المديدة ومعدلاتهم المتدنية لا شك أنه سيؤثر سلباً على مؤشر كفاءة العملية التعليمية وتدني جودة مخرجات هذه العملية.

الإطار العملي للدراسة:

- منهجية وأدوات الدراسة

إن أسلوب البحث المتبع في هذه الدراسة اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي الذي ينتقل بنا من واقع الحال إلى محاولة اقتراح أو تعديل اللوائح والقوانين أو قياس أثر تفعيل ما هو معطل منها وذلك لتحقيق أهداف الدراسة. بالإضافة إلى المراجعة النظرية للدراسات السابقة ومراجعة كافة القوانين واللوائح الخاصة بالدراسة والامتحانات، تمت دراسة الواقع العملي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس والسياسات الفعلية المطبقة فيها. ساهم كل ذلك في تحديد المتغيرات ووضع أسئلة الدراسة وتغطية الجوانب التي لم تشملها الدراسات السابقة ما أمكن ذلك. كون أن المنهج الوصفي التحليلي يدرس واقع الظاهرة كما هي وأسباب وقوعها للمساهمة في اقتراح الحلول، تم إتباع هذا المنهج لرسم العلاقة بوضوح بين متغيرات الدراسة، ومن تم استخدام أدوات جمع وتحليل البيانات للوصول إلى النتائج والتوصيات في هذه الدراسة.

اعتمدت الدراسة على اثنين من الأدوات في جمع البيانات والمعلومات وهي صحيفة استبيان كوسيلة رئيسة لجمع البيانات، كما اعتمدت على المقابلات الشخصية كوسيلة مكملة لجمع المعلومات. تم الاعتماد على المقابلات الشخصية كأداة مهمة بهدف جمع المعلومات السردية الجاهزة من واقع الحال العملي، والمكملة لاحتياجات الدراسة النظرية وتحقيق أهدافها وإثراء النتائج. المستهدفين بهذه المقابلات هم العاملين بالوظائف الإدارية المرتبطة مباشرةً بإجراءات الدراسة والامتحانات سواء من رؤساء الأقسام أو المنسقين أو الموظفين في كل من الأقسام العلمية قسم الدراسة والامتحانات بقسم التسجيل. إن أسئلة المقابلات الشخصية باستخدام "الأسئلة المفتوحة" وضعت لاستجلاء بعض المعلومات والتفاصيل المكملة التي تحتاجها هذه الدراسة. إن هذا النوع من المعلومات المستمدة من من هذه المقابلات لا يمكن الحصول عليه عن طريق صحيفة الاستبيان أو أية أداة أخرى. المقابلات الشخصية تمتاز عن غيرها من الأدوات باعتمادها على الاتصال المباشر، والحديث المتبادل في جمع المعلومات.

أما صحيفة الاستبيان ومن خلال العبارات المغلقة فقد اشتملت على التساؤلات التي ستزود الدراسة بمعلومات خاصة بالمستهدفين من أفراد العينة، من حيث المؤهلات والدرجات العلمية وسنوات الخبرة. اشتملت صحيفة الاستبيان أيضا على محورين، يرتبط كلٌ منهما مباشرةً بسؤال من سؤالي الدراسة الفرعيين (موضوع

المتغيريّن التابعيّن). باستخدام مقياس ليكارت الخماسي ضم كل محور العبارات موضع التساؤلات الخاصة بذلك المحور (المتغيرات المستقلة). في الجزء الثالث بالصحيفة تم ترك مساحة للمُستهدفين لإضافة أي أفكار أو عوامل أو ملاحظات أخرى يروا أنها قد تساعد في الإجابة على تساؤلات الدراسة. حرص الباحثون على احتواء صحيفة الاستبيان على كل العناصر اللازمة للتحليل بوضوح وشفافية لضمان صدق المحتوى من خلال الخبرة كون الباحثون من أعضاء هيئة التدريس بالكلية وسبق لهم العمل بمكتب الدراسة والامتحانات وفي لجان المراقبة والامتحانات، وبعد مراجعة عامة ايضا لأهم الدراسات والبحوث السابقة تم تصميم الاستبيان. كان مستوى الثقة في ثبات عناصر صحيفة الاستبيان قوي جداً حيث بلغ 87 %. الأمر الذي أمكن من الاستمرار في تحليل البيانات وضمان استقرار النتائج والاعتماد عليها.

- مجتمع وعينة الدراسة

تم إجراء مقابلات شخصية مع عينة مُستهدفة (غير عشوائية) لاختيار مجموعة غنية بالمعلومات من عدد من أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالأقسام العلمية قسم الدراسة والامتحانات وقسم التسجيل بالكلية. استهدفت هذه العينة لما لها من تواصل يومي ومباشر مع ما يطبق فعلاً على أرض الواقع من اللوائح والقوانين الخاصة بالدراسة والامتحانات، والاستثناءات وكل ما يتم تجاوزه أو اختراقه منها، ومعرفة أسباب ذلك. بلغ مجموع المستجوبين في المقابلات الشخصية عدد (15) مُستجوباً من العاملين بالأقسام المذكورة من أصل 31 موظفاً بنسبة 48 % تقريباً.

بالإضافة إلى ذلك تم توزيع صحائف الاستبيان على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة الذي يحتوي على جميع أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس البالغ عددهم 62 عضواً. بلغ حجم العينة 45 عضو، أي بنسبة 73% من أصل المجتمع. تم استهداف هذا المجتمع بالتحديد لما له من خبرة واحتكاك مباشر بالعملية التعليمية ومخرجاتها واللوائح والقوانين المرتبطة بالدراسة والامتحانات من جهة، والمحاسبة على التكاليف من جهة أخرى. يعتبر هذا العدد من المقابلات الشخصية و صحائف الاستبيان ملائم جداً ويمكن الاعتماد عليه في استيفاء البيانات والمعلومات المطلوبة لهذه الدراسة.

- عرض وتحليل البيانات

من خلال التساؤلات التي تطرحها الدراسة تم تحديد عدد من المتغيرات التابعة والمستقلة كالتالي:

1. المتغيرات التابعة.. وهي في الواقع متغيران يمثلان مشكلة الدراسة وموضوع سؤالي الدراسة الفرعيين وهما "تكاليف العملية التعليمية" وجودة العملية التعليمية". حيث سيتم قياس مدى تأثر هذين المتغيريّن بأي تغير يحدث في المتغيرات المستقلة.
2. المتغيرات المستقلة.. وتتمثل هذه المتغيرات في العبارات الواردة في محوري الاستبيان والمرتبطة مباشرةً بسؤالي الدراسة. إن درجة التفاوت في استجابة عينة الدراسة لكل عبارة من العبارات سلباً أو إيجاباً ستبين درجة التغير في المتغيريّن التابعيّن.

تم تجميع وتوحيد وتنظيم المعلومات السردية المستمدة من المقابلات الشخصية بشكل منفصل في مجموعات وأفكار تم ربطها بنتائج المعالجة الإحصائية لاستخلاص النتائج لاحقاً. تم تفريغ البيانات وترميز المتغيرات وإجابات المستهدفين من أفراد العينة والواردة في صحائف الاستبيان ومن تم إدخالها في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). تمت المعالجة الإحصائية لهذه البيانات من خلال احتساب التكرارات والنسب المئوية واستنتاج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

نتائج التحليل الإحصائي:

- المقابلات الشخصية وتحليل ردود المستجوبين

1. خصائص العينة المستهدفة

تميز أفراد العينة المستهدفة بخصائص تتناسب والغرض من إجراء المقابلة الشخصية. تم استهداف هؤلاء الأفراد بصفة خاصة نظراً لما لهم من خبرة عملية مكتسبة من خلال العمل في الأقسام التابعين لها من جهة، وكذلك خبرتهم في العمل بلجان المراقبة والامتحانات من جهة أخرى. إن عدد 9 أفراد من هذه العينة تجاوزت خبرتهم فترة ثمانية سنوات بينما تراوحت خبرة 4 منهم فيما بين خمسة وثمانية سنوات، في حين عمل 2 فقط لمدة أقل من ذلك. تعد خبرتهم هذه كافية جداً لاستقاء ذلك النوع من المعلومات المطلوبة في المقابلات الشخصية والتي تلبي غرض هذه الدراسة.

2. تحليل ردود المستجوبين

ساهم المستجوبين في المقابلات الشخصية في البحث عن أسباب تأخر عدد كبير من الطلبة عن التخرج ولسنوات عديدة، وأسباب الاستثناءات في تنفيذ اللائحة في مثل هؤلاء الطلبة ومدى جدوى هذه الاستثناءات وأثرها في تكاليف وجودة المخرجات التعليمية. يتفق كل المستجوبين من أعضاء هيئة التدريس على أن من أهم أسباب تأخر الطلاب في التخرج من الكلية ولسنوات عديدة هو عدم انتظام الدراسة نتيجة الوضع السياسي في البلاد. في حين يرى أغلبهم أن عدم تفعيل بنود لائحة الدراسة والامتحانات خاصةً فيما يخص العقوبات وليس أقلها الفصل من الدراسة هي أيضا من أسباب تأخر الطلاب عن التخرج. يقول أحدهم أن:

الطالب يعلم أنه في مأمن من مسألة الفصل من الدراسة وعليه لا شي يقلقه سواء من ناحية الوقت أو المعدل التراكمي أو تجاوز المدة المقررة لدراسته أو غير ذلك ، فتراه ينقطع عن الدراسة لعدد من الفصول ويعود متى شاء ويهتم بالنجاح فقط ولا يحفل معدله التراكمي (الجودة) *ولا ....*

أشار عدد من أعضاء هيئة التدريس المستجوبين إلى عدم توفر الرغبة الجادة لدى هؤلاء في مواصلة الدراسة بسبب قناعات عدد كبير من الطلبة بأنه في ظل ظروف البلاد الحالية الفرصة ملائمة أكثر للانخراط في سوق العمل سواء من خلال الوظيفة أو العمل الحر، خاصةً وأن خيار الدراسة على المدى الطويل لا يزال متاحاً بسبب عدم تطبيق اللائحة. بالإشارة إلى القرار رقم 42 لسنة 2012 عن مجلس الوزراء بالحكومة الانتقالية والمعدل

بالقرار رقم 251 لسنة 2013 عن مجلس الوزراء بالحكومة المؤقتة بشأن تقرير منحة دراسية لطلبة الجامعات والمعاهد العليا يقول أحد أعضاء قسم التسجيل من الموظفين:

أن عدد من الطلبة المنقطعين عادوا إلى الدراسة بعد صدور هذا القرار، وهذه العودة كانت فقط لتقاضي المنحة وليس رغبةً حقيقية في الدراسة.

إن تطبيق اللائحة يلزم الطالب بالجدية والاجتهاد أو ترك الدراسة بينما العكس لا يحفز على أيٍ من ذلك، هذا ما أشار إليه أحد أعضاء قسم الدراسة والامتحانات. يضيف عضو آخر من نفس القسم أيضا أن الدراسة بالنسبة لمثل هؤلاء الطلبة ليست أولوية، فلذلك تجد نسب حضور المحاضرات لديهم دائماً متدنية جداً. المهم عندهم هو الحصول على الشهادة وليس التحصيل العلمي ولا حتى التقدير عند التخرج خاصةً وأنه في قرارة أنفسهم أن التقدير هو في الواقع ليس من ضمن معايير التعيين بالوظيفة غالباً.

يعزي أحد أعضاء قسم الدراسة والامتحانات سبب عدم تنفيذ اللائحة بالنسبة للطلبة القدامى عدم وجود قاعدة بيانات بالمنظومة تزود المعنيين بقوائم نوعية تمكن من فرز المخالفين لهذه البنود وتفعيل اللائحة. وذلك بدوره يعود إلى عدم تزويد مكتب التوثيق والمعلومات بالجامعة و المنوطة بإدراج شروط أو بنود لوائح الدراسة والامتحانات مثل الفصل والإنذارات أسبقيات المواد وغيرها ضمن أوامر المنظومة، علاوة على ضياع نتائج عدد من المواد لعدد من الطلبة أصلاً. بينما بالنسبة للطلبة الجدد فيجب أن يكون ذلك متاحاً الآن في ظل بدء العمل بالمنظومة الجديدة.

اتفق عدد من المستجوبين على أن الظروف الاستثنائية للبلاد والتي ليس للطالب يد فيها مثل الحروب والتهجير والانقطاعات المستمرة في التيار الكهربائي وغيرها ساهمت في تعليق العمل بلائحة الدراسة والامتحانات على حساب التكلفة والجودة. وعلى النقيض رأى البعض الآخر أن ظروف البلاد الحالية ليست السبب الرئيس في ذلك. ذكر أحد رؤساء الأقسام:

.. أن اللائحة عموماً لم تنفذ يوماً بالكلية حتى في ظل النظام السابق بسبب ظروف سياسية تتطلب استيعاب الشباب في الدراسة خوفاً من توجههم إلى اتجاهات سياسية مناوئة أو ظروف أخرى مثل التطرف الديني أو الجنوح والمخدرات وغيرها.

يذكر أحد أعضاء قسم الدراسة والامتحانات أيضا أن شماعة الحروب والتهجير والكهرباء أدت إلى عدم القدرة على التمييز بين من تأثر بها ومن لم يتأثر بها. هذه الظروف لا يستطيع أحد تجاهلها ولكن أصبحت حُجة تُستغل من قِبل أضعاف مضاعفة من الطلبة بحيث أصبحت الاستثناءات روتين يومي. في هذا الخصوص يرى أحد المُستجوبين من قسم الدراسة والامتحانات أيضا أن بنود لائحة الدراسة والامتحانات ما وضعت إلا لضبط العدالة في توزيع فرص الدراسة بضمان عدم تجاوز أي طالب للفرصة الممنوحة له، وهذه الاستثناءات بحكم التجربة هي في الواقع تمكين لتجاوز هذه الفرصة. وطالما تمتع بها أي طالب فلن يستطيع أحد حرمان الغير منها

وبذلك ستصبح حق مكتسب للجميع وعلى المدى الطويل ستؤثر من كل بُد على تكاليف وجودة العملية التعليمية.
يردف هذا المُستجوب قائلاً:

إن فتح باب الاستثناءات من لائحة الدراسة والامتحانات يفتح باب جهنم من الفوضى والازدحام على قسم الدراسة والامتحانات لدرجة أن تصبح هذه الاستثناءات هي الأصل، والأصل في اللائحة يصبح هو الاستثناء، وبذلك تضيع العدالة في توزيع الفرص.

مستجوب آخر من أحد منسقي الأقسام العلمية يقول بطريقة أخرى:

أن جل الجهد المبذول في الكلية يرتكز على إيجاد حلول لمشاكل الطلاب المتعثرين على حساب الطلاب المجدين.

إن ما يرفع ربما مصداقية هذا الطرح أن عدد من رؤساء الأقسام والموظفين بقسم الدراسة والامتحانات يدعي أن لائحة الدراسة والامتحانات مطبقة إلى حد كبير في العديد من الكليات الأخرى ولو بنسب نجاح متفاوتة، رغم أن هذه الكليات تعيش نفس الظروف الاستثنائية المشار إليها في البلاد. هذا ربما يدحض حجة الظروف الاستثنائية أو على الأقل يمكن القول أنه ما زال بالإمكان أفضل مما كان، خاصةً بعد توفر قاعدة بيانات جيدة بالمنظومة الجديدة. أحد المُستجوبين من قسم الدراسة والامتحانات يؤيد هذا الرأي بشدة، حيث يرى أن الطالب من هؤلاء قد استنفد فرصته في الدراسة على حساب الدولة واستمراره في الدراسة بلا مبالاة هو إهدار لحق طالب آخر من الطلبة الجدد. هناك اتفاق عام بين المستجوبين على أن تفعيل اللائحة يخلق الجدية في الدراسة والمساواة في منح الفرص بين الطلبة وبالتالي سيؤدي ذلك إلى ترشيد تكاليف المخرجات، ورفع جودتها لتواكب احتياجات سوق العمل. بشيء من التفصيل ركز أحد رؤساء الأقسام العلمية على أن الاستثناءات بسبب الظروف العامة الجائحة والحروب ونتيجة التدريس عن بعد لا بأس بها، أما الظروف الخاصة فيجب مراعاتها في أضيق الحدود على أن تصدر بقرار من قِبل أعلى مستوى إداري بالكلية ولكل حالة على حده، بعد مناقشتها في اجتماع رسمي للمجلس العلمي. ويضيف رئيس القسم قائلاً:

.. ويكون قرارها مسبباً ومفصلاً بنص دقيق ويُوثق ليكون مرجع لحالات أخرى مراعاةً لمبدأ العدالة من ناحية وعدم استغلال مثل هذه الحالات لاستثناءات أخرى غير مبررة لطلبة آخرين من ناحية أخرى.

- صحيفة الاستبيان والتحليل الوصفي المحوري الدراسة

1. خصائص العينة العشوائية

كما هو الحال في الجزء الأول من صحيفة الاستبيان تم جمع المعلومات الخاصة بالمستهدفين من أفراد العينة في الجدول(1)، من حيث المؤهلات والدرجات العلمية وسنوات الخبرة في التدريس من جهة، وفي لجان المراقبة والامتحانات من جهة أخرى.

يبدو جلياً من خلال الخصائص المميزة لأفراد العينة أنها مرضية جداً وتعزز الثقة في المعلومات التي سيقدمها هؤلاء المشتركين ودرجة الاعتماد عليها. إن نسب انتشار المشتركين بين عنصري المؤهل والدرجات العلمية

المتخصصة مناسبة إلى حد كبير، حيث من المفترض أن لهم الإلمام النظري الكافي بمتغيرات الدراسة ما يعطي مؤشراً إيجابياً على جودة المعلومات المستمدة منهم. امتدت سنوات الخبرة لدى 62 % من المشتركين إلى أكثر من 14 سنة بالإضافة إلى أن 96% منهم سبق له العمل في لجان المراقبة والامتحانات. يؤشر ذلك إلى إلمامهم الكافي للواقع العملي عبر السنوات، الأمر الذي يضمن إلى حد كبير كفاءتهم في تقديم معلومات دقيقة من خلال التجربة العملية في مجال الدراسة.

الجدول(1) النسبة المئوية لمعلومات الجزء الاول من صحيفة الاستبيان

المؤهـل العلـمي				
ماجســـــتير		دكتـــــــوراه		
% 36		% 64		
الدرجـة العلمـية				
محاضر مساعد	محاضـــــر	أستاذ مساعد	أستاذ مشارك	أســـــتاذ
% 18	% 36	% 15	% 20	% 11
الخـــــــبرة				
أقل من 5 سنوات	5 إلى أقل من 10	10 إلى أقل من 15	15 إلى أقل من 20	20 سنة فأكثر
% 7	% 13	% 18	% 11	% 51
العمل في لجان المراقبة والامتحانات				
نعم .. سبق لهم العمل		لا .. لم يسبق لهم العمل		
% 96		% 4		

2. التحليل الوصفي المحوري الدراسة.

تم استخلاص المعلومات المستمدة من ردود المشاركين وآرائهم الخاصة في عبارات كل محور من محوري الدراسة وتحليلها وإدراجها في جدول مستقل يظهر الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب ودرجة كل عبارة من عبارات ذلك المحور وفق الميزان التقديري لمقياس ليكارت الخماسي بالجدول (2):

الجدول (2) الميزان التقديري لمقياس ليكارت الخماسي

المتوسط الحسابي	الرأي السائد
مـن 1 إلـى 1.80	عدم الموافقة بشدة
من 1.81 إلى 2.60	عـــدم الموافقـــة
من 2.61 إلى 3.40	الحـــــــــياد
من 3.41 إلى 4.20	المـــوافقـــــــة
أكـــبر مـــن 4.20	الموافقــة بشـــدة

- المحور الأول: أثر سياسات ولوائح الدراسة والامتحانات في تكاليف مخرجات العملية التعليمية

تدور العبارات الاستقصائية في المحور الأول للدراسة حول فكرة أساسية مفادها أن تعثر أي طالب واستمراره في الدراسة لسنوات تفوق المخصصة له بلوائح الدراسة والامتحانات ولأسباب ليس للكلية دخل فيها، سواء أكان ذلك استثناء أو تعطيلاً مواد في هذه اللوائح، هو في الواقع إهدار لحق طالب آخر في الدراسة كفرصة بديلة في القطاع العام. ومن ناحية أخرى فإن هناك من يرى أن تطبيق اللائحة قد يحرم عدد كبير من التأهيل العلمي بالإضافة إلى حرمان سوق العمل منهم، وبالتالي إهدار تكاليف كانت تساهم في تأهيل ذلك العدد من الطلاب.

الجدول (3) تكاليف مخرجات العملية التعليمية

ت	العبارة الاستقصائية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الرأي السائد
1	فصل الطالب عن الدراسة إذا تحصل على تقدير ضعيف خلال الفصلين الأول والثاني	3.67	1.28	5	الموافقة
2	فصل الطالب عن الدراسة إذا قل معدله التراكمي عن 55 % لمدة ثلاث فصول متتالية	3.36	1.19	7	الحياد
3	فصل الطالب عن الدراسة إذا رسب في أي مقرر أكثر من ثلاث مرات	3.02	1.20	8	الحياد
4	فصل الطالب عن الدراسة إذا تجاوز المدة المقررة للدراسة بأربع فصول	3.60	1.18	6	الموافقة
5	فصل الطالب عن الدراسة إذا انقطع عن الدراسة بدون سبب مشروع مدة فصلين متتاليين	3.89	1.05	4	الموافقة
6	نظام الإنذارات حسب لائحة الدراسة والامتحانات يوفر من التكاليف لأنه يزيد من جدية الطالب ويقلل من الفرص الضائعة	4.40	0.65	1	الموافقة بشدة
7	إجراء امتحانات مفاضلة عند قبول طلبة جدد للدراسة يوفر من التكاليف كونه يضمن حد أدنى من النجاح وعدم التعثر	3.93	1.03	3	الموافقة
8	بصفة عامة الحد من الاستثناءات في تطبيق مواد لائحة الدراسة والامتحانات يوفر من تكاليف العملية التعليمية	4.13	0.87	2	الموافقة
9	استثمار القدرة الاستيعابية الضائعة نتيجة استمرار تعثر الطلبة في دورات تدريبية تقيمها الكلية لجهات أخرى والشركات والمصارف والتأهيل المهني للأفراد يساهم في تغطية جزء من التكاليف	3.89	0.80	4	الموافقة
	المتوسط المرجح للمحور الأول	3.77			
	الانحراف المعياري للمحور الأول	0.68			

تُظهر المعلومات الواردة بالجدول (3) أن المشاركين في الاستبيان اتفقوا وبشدة على أن "نظام الإنذارات حسب لائحة الدراسة والامتحانات يوفر من التكاليف لأنه يزيد من جدية الطالب ويقلل من الفرص الضائعة". جاءت هذه العبارة في أعلى ترتيب بالمحور الأول، حيث كان المتوسط الحسابي 4.40 وكما نعلم فإن هذا المتوسط هو من أصل 5.00 على مقياس ليكارت الخماسي ويفوق المتوسط الفرضي 3 ألا وهو مركز الفترة الوسيطة في المقياس. في نفس الوقت أظهر الانحراف المعياري لهذه العبارة أقل تشتت في الآراء بين المشتركين حيث بلغ 0.65 فقط ما يدعم هذه الاتفاق حول العبارة. جاء في المرتبة الثانية أن "الحد من الاستثناءات في تطبيق مواد

لائحة الدراسة والامتحانات يوفر من تكاليف العملية التعليمية". كانت الموافقة هي الرأي السائد بين المشتركين حول هذا الرأي. بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4.13 وجاء بانحراف معياري 0.87 .

عموماً لم تقابل أي عبارة من عبارات المحور الأول بأي درجة من درجات عدم الموافقة، ولكن فضل عدد من المشتركين الحياد في العبارتين الثانية والثالثة بالمحور حيث جاءت هاتين العبارتين في المرتبتين الأخيرتين. في الواقع إن هذا الحياد ليس بغريب في هذه الحالة لكون فصل أي طالب عن الدراسة يشكل حساسية بالغة مجتمعياً في القطاع العام خاصة في ظروف البلاد الحالية. إن فكرة "فصل الطالب عن الدراسة إذا قل معدله التراكمي عن 55 % لمدة ثلاث فصول متتالية" لاقت حياداً في آراء المشتركين بمتوسط حسابي بلغ 3.36 وبزيادة بسيطة عن المتوسط الفرضي ، و بانحراف معياري 1.19 . جاء في آخر الترتيب بهذا المحور العبارة القائلة أنه يجب "فصل الطالب عن الدراسة إذا رسب في أي مقرر أكثر من ثلاث مرات". كانت هذه العبارة هي الأقرب إلى الحياد المطلق (مركز الفترة الوسيطة 3) بمتوسط حسابي 3.02 ومعدل انحراف بلغ 1.20 .

كان المتوسط الحسابي المرجح للمحور الأول قد بلغ 3.77 و بانحراف معياري بسيط بلغ 0.68إجمالاً يمكن القول أن الاتجاه العام لردود المشتركين على العبارات بهذا المحور تشير إلى الموافقة وفق الميزان التقديري لمقياس ليكارت الخماسي.

- المحور الثاني: أثر سياسات ولوائح الدراسة والامتحانات في جودة مخرجات العملية التعليمية

إن الفكرة الأساسية التي تدور حولها العبارات الاستقصائية بهذا المحور تركز على جودة مخرجات العملية التعليمية. يرى البعض أن التقيد الصارم بما جاء في لوائح الدراسة والامتحانات يرفع من كفاءة أعضاء هيئة التدريس ومستوى الطلبة. في حين يرى البعض الآخر أن بيئة التعليم يجب أن لا تقيد بكثرة الضوابط خشية الإنفاق. إن كثرة الضوابط تحد من إبداع كلٍ من عضو هيئة التدريس والطالب معاً

تبين المعلومات بالجدول (4) أن "الالتزام والتشدد في توقيع العقوبات عند مخالفة القوانين واللوائح المتعلقة بالدراسة والامتحانات التزوير، الغش، انتحال الشخصية، الشغب، عرقلة سير الدراسة والامتحانات .... وغيرها" يُعد ضرورة ملحة وفقاً لآراء المشتركين بالاستبيان. كان الرأي السائد حول هذه العبارة هو الموافقة بشدة وجاءت في المرتبة الأولى من بين العبارات في هذا المحور. كان المتوسط الحسابي لهذه العبارة هو الأعلى على الإطلاق في كلا المحورين والذي بلغ 4.60 من أصل 5.00 كما هو معروف، وبأقل بتشتت على مستوى هذا المحور حيث كان الانحراف المعياري قد بلغ فقط 0.50 . حسب ردود المشاركين حازت العبارتين الأولى والثانية بهذا المحور على الترتيب الثاني بدرجة الموافقة بشدة أيضا في كلاهما. كانت العبارة الأولى تتكلم عن "تطوير وتحديث المناهج ومصادر المعلومات من كتب ومراجع مادية وإلكترونية من خلال مكتبة خاصة بالكلية". العبارة الثانية كانت تستقصى ضرورة "وجود خطة زمنية مسبقة واضحة وشاملة وملائمة لسير الدراسة خلال الفصل بالكامل المحاضرات والواجبات والامتحانات وحتى تاريخ إعلان النتائج". كان المتوسط الحسابي للفقرتين وفقاً لآراء المشتركين قد بلغ 4.49 في كلاهما ، و بانحراف معياري 0.51 و 0.66 على التوالي.

أما في أسفل القائمة جاءت في المرتبة ما قبل الأخيرة فكرة "إلزام الطلبة بالرجوع إلى الكتب والمراجع بدل الالتزام بالمذكرات والشرح فقط". ولكن يبقى الرأي السائد حولها هو الموافقة ومتوسط حسابي 4.09 وانحراف معياري 0.76 . إن موضوع "التشديد في إلزام الطلبة بحضور المحاضرات" جاء في ذيل الترتيب بهذا المحور، ورغم ذلك يبقى المتوسط الحسابي لهذه العبارة عال نسبياً حيث بلغ 4.04 في حين كان الانحراف المعياري 0.85 . وبذلك نرى أن هذه العبارة لاقت الموافقة أيضا من قِبل المشاركين بالاستبيان.

الجدول (4) جودة مخرجات العملية التعليمية

ت	العبارة الاستقصائية	المتوسط	الانحراف	الترتيب	الـرأي
1	تطوير وتحديث المناهج ومصادر المعلومات من كتب ومراجع مادية وإلكترونية من خلال مكتبة خاصة بالكلية	4.49	0.51	2	الموافقة بشدة
2	وجود خطة زمنية مسبقة واضحة وشاملة وملائمة لسير الدراسة خلال الفصل بالكامل المحاضرات والواجبات والامتحانات وحتى تاريخ إعلان النتائج	4.49	0.66	2	الموافقة بشدة
3	التشديد في إلزام الطلبة بحضور المحاضرات	4.04	0.85	8	الموافقــة
4	إلزام الطلبة بالرجوع إلى الكتب والمراجع بدل الالتزام بالمذكرات والشرح فقط	4.09	0.76	7	الموافقــة
5	التنسيق بين أساتذة كل مادة على حده فيما يخص تحديد الكتب والمراجع والمفردات	4.29	0.79	6	الموافقة بشدة
6	معايير الدراسة الحالية فيما يخص نسبة عدد الطلبة في كل مجمـوعة إلى حجم مكـان الدراسة (30 طالـب في القاعة، 50 طالب في المدرج والسرادق)	4.33	0.67	5	الموافقة بشدة
7	النظر في آلية الطعون الحالية خصوصاً من حيث مجانيها لضمان الجدية فيها من قبل الطلبة من جهة وإحقاق الحق من جهة أخرى	4.29	0.87	6	الموافقة بشدة
8	تطبيق نظام الإنذارات حسب لائحة الدراسة والامتحانات لأنه يزيد من جدية الطلبة في	4.47	0.63	3	الموافقة بشدة
9	الالتزام والتشدد في توقيع العقوبات عند مخالفة القوانين واللوائح المتعلقة بالدراسة والامتحانات (كالتزوير، الغش، انتحال الشخصية، الشغب، عرقلة سير الدراسة	4.60	0.50	1	الموافقة بشدة
10	عموماً فإن الطلبة المتفوقون عادةً ما يتخرجون في زمن قياسي مقارنة بأقرانهم من الطلبة الأقل تفوقاً	4.36	0.65	4	الموافقة بشدة
	المتوسـط المرجح للمحور الثاني		4.34		
	الانحراف المعياري للمحور الثاني		0.42		

كانت الموافقة بشدة السمة الغالبة على إجابات المشاركين في معظم العبارات بهذا المحور. في المجمل كان المتوسط الحسابي المرجح للمحور الثاني بالكامل 4.34 و بانحراف معياري عام بسيط جداً بلغ 0.42 .

- النتائج والتوصيات: بناء على البيانات والمعلومات التي تم جمعها وتحليلها في هذه الدراسة تم التوصل إلى الآتي:

أ) نتائج الدراسة:

1. إن هناك عدد كبير من الطلبة تأخر عن التخرج ولسنوات عديدة تجاوزت السنوات المقررة باللوائح. وهذا العدد يخلق حالة من الإرباك للإدارة ونوع من التشويش على الطلبة المجدين وخاصةً في الامتحانات.

2. إن من أهم أسباب تعثر الطلاب وتأخرهم عن التخرج هو في الأساس عدم تفعيل بنود لائحة الدراسة والامتحانات خاصةً فيما يخص العقوبات. إن عدم انتظام الدراسة نتيجة الظروف الاستثنائية والوضع السياسي في البلاد هو سبب آخر، ولكن ليس من الأسباب الرئيسة بدليل وجود كليات تعيش نفس الظروف الاستثنائية ولا تعاني من تفاقم هذه المشكلة وبمثل هذه الحدة.
3. إن من أهم أسباب عدم تفعيل اللائحة هو عدم وجود قاعدة بيانات بالمنظومة السابقة تزود المعنيين بمعلومات كمية ونوعية تمكن من ضبط وفرز المخالفين مواد وبنود لائحة الدراسة والامتحانات مثل أسبقيات المواد والإنذارات والفصل من الدراسة وغيرها.
4. إن استمرار الطالب في الدراسة المجانية دون الشروط والحدود الزمنية المنصوص عليها في لائحة الدراسة والامتحانات لا يدفعه إلى الجدية في الدراسة. يتسبب ذلك في إهدار حق طالب آخر في الدراسة كفرصة بديلة في القطاع العام حيث تخصص الأموال مسبقاً لهذا الغرض ما يؤدي إلى ارتفاع واضح في تكاليف العملية التعليمية بطريقة غير مباشرة.
5. إن جودة مخرجات العملية التعليمية ترتكز في الأساس على تحسين البيئة التعليمية لأعضاء هيئة التدريس من أجل عطاء أفضل وبيئة تعلم أفضل ترفع من مستوى الطلبة. إن عملية تحسين وتطوير البيئة التعليمية وبيئة التعلم لابُد وأن تمر بسلسلة من التشريعات والضوابط المُحكمة من خلال لوائح الدراسة والامتحانات، وكذلك إجراءات تنفيذية ورقابية صارمة من قِبل الإدارة.

ب)**توصيات الدراسة:**

1. بناءً على ما تقدم و كخطوة أولى فإنه من الأجدى الالتزام ببنود لائحة تنظيم التعليم العالي المرفقة بالقرار رقم 501 لسنة 2010 والتي هي نظرياً سارية المفعول ولكن عملياً غير مُفعّلة.
2. أن تفعيل اللائحة يخلق الجدية والاجتهاد في الدراسة ويحقق المساواة في منح الفرص بين الطلبة، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى ترشيد تكاليف المخرجات ورفع جودتها لتواكب احتياجات سوق العمل، بينما العكس لا يحفز على أيٍ من ذلك.
3. إن من أهم المواد التي ينبغي العمل بها فوراً هي المادة رقم 31 والتي تقضي في طياتها بإلزام الطلبة المتعثرين في السنوات النهائية والمفترض فصلهم بالاستمرار في الدراسة مقابل دفع الرسوم الدراسية الكاملة لكل فصل إضافي. يجب أن يراع في ذلك عدم تفضيل استغلال المقابل المادي من طالب متعثر استنفد فرصته في الدراسة على حساب الدولة للاستمرار في مكان مجاني هو من حق طالب آخر جديد.
4. يجب رفع درجة التنسيق مع مكتب التوثيق والمعلومات بالجامعة فيما يتعلق بشروط تنفيذ مواد وبنود لوائح الدراسة والامتحانات وغيرها ضمن أوامر المنظومة خاصةً وأن ذلك متاحاً الآن في ظل بدء العمل بالمنظومة الجديدة.
5. من خلال هذه الدراسة وبمزيد من الدراسات المستمرة ذات العلاقة وبما هو مستجد من ظروف يجب فتح باب تطوير تشريعات ولوائح الدراسة والامتحانات من أجل تحسين البيئة التعليمية وترشيد تكاليف المخرجات ورفع جودتها.

ABSTRACT

This study aims to identify the most important items of the study and exams regulations related to the subject of the study, and the negative effects of not activating many of the items of the study and exams regulations on the student, faculty member and concerned departments in educational institutions, and the reasons for students' stumbling and delay in graduation and the failure of some of them and their dropping out of studies.

The study relied on two methods for collecting data and information, a questionnaire as a main mean of collecting data necessary for analysis through close-ended statements, and it relied on the interviews as a complementary method for collecting information using "open-ended questions". This study concluded that one of the most important reasons for students' falter and delay in graduating is the failure to adhere to the legislations and regulations of the study and examinations, especially with regard to penalties. This led to wasting alternative opportunities for other students and an increase in the costs of the educational process on one hand, and also led to the deterioration of the educational environment and the quality of its outputs on the other hand.

Key Words: Cost of lost opportunity; Cost of educational process outputs; Quality of educational process outputs; Study and examinations policies; Study and examinations regulation

المراجع

1. خالد مسعود الباروني (2006) ، "درجة المركزية وحجم نطاق الإشراف وأثرها على الفاعلية" ، رسالة ماجستير ، أكاديمية الدراسات العليا البحوث الاقتصادية ، طرابلس ـ ليبيا
2. سالم محمد بن غربية ، خالد عبدالواحد النخاط (2017) ، "المحاسبة الحكومية و حسابات الدخل القومي" ، جامعة البحر المتوسط الدولية ، بنغازي ـ ليبيا
3. سيد محمود الهواري (1993) ، "الإدارة الأصول والأسس العلمية" ، جامعة عين شمس، القاهرة ـ مصر

4. عبدالحميد إبراهيم معتوق ، خيري علي طلحة ، يوسف خلف (2017) ، "آراء الطلاب حول تأثير نوعية الأسئلة على التعليم المحاسبي"، مجلة الليبية للعلوم الانسانية والتطبيقية، العدد الرابع
5. عبدالحميد إبراهيم معتوق ، مصطفى البشير منيع ، أحمد خليفة الأربد (2014) ، "العوامل المؤثرة على فاعلية التعليم الجامعي في ليبيا"، دراسة ميدانية على جامعة طرابلس ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية طرابلس ، العدد 13 ربيع 2014
6. عبدالعزيز الغدير (2017)، "تكلفة الطالب الجامعي .. وتقييم مديري الجامعات الاربعاء" ، 25 أكتوبر 2017 ، جريدة العرب الاقتصادية الدولية
7. عبدالحكيم محمد مصلي (2022)، "التعليم المحاسبي في ليبيا وتحديات سوق العمل" ، منشورات مكتبة الأكاديمية العربية (academia-arabia.com)
8. فلاح خلف الربيعي (2013)، "دور الإنفاق على التعليم والتدريب فى عملية بناء رأس المال البشري فى ليبيا" ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، العدد 12 الاصدار الثاني
9. لؤي وديان، زهير الحدرب (2013)، "المحاسبة القومية"، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن
10. مجدي عمارة ، ميلود خليفة ، الهادي السحيري (1992) ، "محاسبة التكاليف الفعلية" ، كلية المحاسبة ، غريان ـ ليبيا
11. نبيل جلجامش (2022) ، "سياسات تمويل التعليم العالي في العالم العربي" ، مؤتمر علمي تحت شعار "البيئات الممكنة للابتكار "قمة (كيو إس للتعليم العالي لعام 2022: منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا) عُقدت في دبي مطلع شهر مارس 2022.

أهمية الكشافات والتكشيف: الكشاف التحليلي لمجلة الأستاذ (2009 – 2014) نموذجاً

*أ. زينب عمران أبوبكر مادي E-mail: z.madi@uot.edu.ly

الملخص:

تناول البحث كشاف تحليلي لمجلة الأستاذ الصادرة عن نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس خلال الفترة من 2009 إلى 2014 وللأعداد من العدد الأول إلى العدد السابع، وتضمن البحث المقدمة، ومنهجية البحث، أهداف وأهمية ومكونات الكشاف، كذلك معرفة أشكال وأنواع الكشافات، إضافة لخصائص الكشاف الجيد، وخطوات إعداده وأدواته الفنية، كما تم التعرف على كشاف الدوريات ومدى الحاجة إلى تكشيفها، أيضاً التعرف على تكشيف الدوريات، وكيفية استخدام الكشاف. ثم تحليل كشاف مجلة الأستاذ لتكون المقالات الصادرة باللغة العربية هي الأكثر، أما توزيع مقالات الدورية بين أقسام المعرفة الرئيسية المختلفة، كانت موضوعات العلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية على التوالي هي الأكثر من بين العدد الكلي لمقالات الدورية خلال الفترة الزمنية لهذا البحث.

الكلمات المفتاحية: الكشاف، كشاف الدوريات، تكشيف الدوريات، مجلة الأستاذ.

المقدمة:

تعد الدوريات من أهم مصادر المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات حيث أنها تساعد في الحصول على المعلومات بسرعة وبأقل جهد مقارنة بالأدوات التقليدية. وتعتبر عملية التكشيف من ضمن العمليات الفنية الهامة جداً التي تقوم بها المكتبات ومراكز المعلومات في الوقت الحاضر، وذلك لتزايد الإنتاج الفكري، وتعدد

*عضو هيئة تدريس كلية الاداب جامعة طرابلس– ليبيا

أشكاله، وتنوع اللغات التي ينشر بها، إذ أنها تساعد المستفيد للوصول إلى مصادر المعلومات ومحتوى المواضيع حتى يستطيع استرجاعها والاستفادة منها. وتعتبر الدوريات العلمية من أكبر مصادر المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات، لذا تبرز أهمية عملية تكشيف هذه الدوريات لكي تسهل عملية الحصول على المعلومات في كافة مجالات المعرفة وذلك من خلال أرقام صفحات الدورية داخل الكشاف، لتصبح بمثابة المرشد الذي يسهل على المستفيدين، وكذلك العاملين بالخدمة المرجعية، من خلال قائمة ببليوغرافية تحوي محتويات الدورية.

ومن هذا المنطلق رأت الباحثة ضرورة عمل كشاف لمجلة الأستاذ للأعداد الصادرة ورقياً من العدد الأول حتى العدد السابع خلال الفترة 2009–2014، والذي صدر كعدد خاص لمجلة الأستاذ في عام 2022، إضافة لعمل تحليل لكشاف هذه المجلة.

فقد تناول هذا البحث المنهجية وأهداف وأهمية الكشافات وأشكالها وأنواعها، إضافة لخطوات إعداد الكشاف وخصائصه. أيضاً تم التعرف على القائمين على إعداد الكشاف والأدوات المستخدمة في ذلك. كما تم التعرف على كشافات الدوريات وأهمية الحاجة إلى عمل تكشيف لمحتواها. وأخيراً تم عمل تحليل إحصائي لكشاف مجلة الأستاذ وعرض النتائج المتحصل عليها وكذلك التوصيات.

- **مبررات البحث:**

نظراً للزيادة الهائلة وتضخم كمية مصادر المعلومات في شتى مجالات المعرفة وتعدد أشكالها، وتنوع اللغات التي تصدر بها، إضافة لزيادة عدد المستفيدين، لذلك تسعى المكتبات ومراكز المعلومات لمساعدة المستفيدين في الوصول إلى المعلومات بسهولة ويسر، فقد لزم الأمر تنظيم الانتاج الفكري بإعداد الكشافات سواءً بالطرق التقليدية أو غير التقليدية بحيث تساعد في الوصول إلى محتوى المعلومات. وقد قمت بعمل كشاف لدورية الأستاذ، وفي هذا البحث أعددت كشاف ببليوغرافي تحليلي لها.

- **أهمية البحث:**

تَكمنُ أهمية هذا البحث كونه مساهمة في تنظيم الإنتاج الفكري لتسهيل فاعلية الخدمة المكتبية وكذلك عملية استرجاع المعلومات للحصول على مقالات وأبحاث مجلة الأستاذ في الأعداد من عام 2009 إلى 2014، وذلك من خلال عمل تحليل ببليومتري للكشاف، لنسهم في ملاحقة التطورات والمعلومات الحديثة، حيث يعتبر الكشاف مفتاحاً للوصول للإنتاج الفكري المتنوع الذي يحوي المقالات في كافة فروع المعارف بالدورية.

- **أهداف البحث:**

1. التعرف على أهمية عملية التكشيف وخاصة تكشيف الدوريات.
2. تحليل كشاف مجلة الأستاذ.
3. معرفة التوزيع النوعي لمؤلفي المقالات، وكذلك التوزيع الموضوعي لمقالات الدورية خلال الفترة الزمنية للبحث.

- **المفاهيم الأساسية للبحث:**

أ) الكشاف:

- تستخدم كلمة "كشاف" العربية كمقابل للكلمة الإنجليزية "*Index*" وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية *Indi care*، التي تعني لفت النظر أو الإشارة إلى شيء ما، أو الدلالة عليه. وفي المعجم الوسيط: كَشفَ الشيء عنه: رفع عنه ما يواريه ويغطيه، وكشف الأمر عنه: أظهره. (عبد الهادي، زايد 2002، ص 19)
- وفي معجم مختار القاموس الكشف: الإظهار. ورفع شيء عما يواريه ويغطيه. وكشف الأمر عنه: أظهره. (الزاوي 1980، ص 532)
- عبارة عن أدلة منهجية تشير إلى مواقع الكلمات أو الأفكار أو أي مواد أخرى مدونة في المطبوعات والوثائق والمستندات والتدوينات الأخرى، أو إلى مواقع المواد ذاتها أو إلى مواقع الملفات المخزونة بجهاز الحاسوب أو المعلومات المخزونة في شكل ميكروفيلم. (الشامي، حسب الله مج2، 2001، ص 1242–1243)
- هو دليل منهجي منظم بالموضوعات، في الكتب، الدوريات، والصحف. مرتبة هجائياً لتساعد المستفيدين في الوصول للمعلومات لسهولة ويسر. (تعريف إجرائي)

ب) التكشيف:

- هو فن تجميع الكشافات. (الشامي، حسب الله 2001، مج2، ص 1246)
- هو توفير سبل الكشف عما هو مطمور في ثنايا الكتب وأوعية المعلومات، وهو امتداد للفهرسة التحليلية للكتب التجميعية، وأعمال المؤتمرات، مع الاهتمام بالمعالجة الموضوعية فضلاً عن المعالجة الوصفية. (قاسم 2007، ص 290)
- هو عبارة عن مداخل معدة من قبل المُكشف إعداداً مهنياً وفنياً من خلال فحص موضوع الوثيقة ووضع مؤشر المحتوى والمكان وتجميع الموضوعات التي لها علاقة مع بعضها البعض. (تعريف إجرائي)

ج) خدمة التكشيف:

- هي خدمة تكون في مطبوع دوري يكشف بطريقة منهجية محتويات الدوريات وبعض المطبوعات الأخرى العامة أو المتخصصة في موضوع معين، ويتم تركيمها على فترات منتظمة. (الشامي، حسب الله 2001، مج2، ص 1247)

د) الدورية:

- مطبوع مسلسل، أو يقصد له أن يصدر تباعاً إلى أجل غير مسمى في فترات منتظمة أو مقررة وذلك أكثر من مرة في السنة، كما أن كل إصدارة منه تكون مرقمة أو مؤرخة في تتابع، وتحتوي عادة على مقالات منفصلة أو قصص، أو أي كتابات أخرى. (الشامي، حسب الله 2001، مج3، ص 1789)

- **المنهج المستخدم في البحث:**

اتبعث الباحثة منهج القياسات الببليوغرافية (*Bibliometrics*) وهو يستخدم الطرق الإحصائية والأساليب الرياضية في تحليل البيانات المتعلقة بالكتب والوثائق والدوريات ومقالات الدوريات والمؤلفين والناشرين، وغيرهم من عناصر نظام الاتصال الوثائقي، لإلقاء الضوء على خصائص عمليات تداول المعلومات وتتبع مسارات تطور المجالات العلمية. (عبد الهادي 2005، ص 151)

- **حدود البحث:**

1. الحدود الموضوعية: يشتمل البحث على موضوعات اقتصادية، سياسية، قانونية، تعليمية، دينية، هندسية، طبية، زراعية، التربية البدنية، اللغات، الآداب، التاريخ، الجغرافيا.
2. الحدود الزمانية: يغطي الكشاف أعداد الدورية خلال الفترة (2009 – 2014).
3. الحدود المكانية: نقابة أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس.
4. الحدود اللغوية: يشتمل الكشاف الذي تم عمله مقالات صادرة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.
5. الحدود الكمية: بلغ عدد المقالات المُكشفة 139 مقالةً بثلاث لغات وهي العربية، الإنجليزية، الفرنسية.

- **أدوات جمع البيانات:**

استخدمت في هذا البحث الكتب والمعاجم والدوريات إضافة لشبكة المعلومات الدولية. واستعنت بالقائمة الببليوغرافية لكشاف المجلة الذي قمت بإعداده، لمعرفة اتجاهاتها نوعياً وموضوعياً وتحليل بياناتها بواسطة برنامج Microsoft Excel.

- **الدراسات السابقة:**

1. عبد الفتاح قسم السيد بشير أحمد... [وأخ] ، الكشاف التحليلي للدوريات العلمية الصادرة من جامعة افريقيا العالمية في الفترة (1985 حتى 2016).- جامعة افريقيا العالمية، 2017.

تناولت الدراسة تكشيف الدوريات العلمية لجامعة أفريقيا العالمية (1985 – 2016)، وهو ليس العمل الأول لتكشيف المجلة، حيث يتكون الكشاف من مقدمة منهجية تعريفية وأربعة أقسام، وهي: القائمة الببليوغرافية، كشاف المؤلفين، كشاف العناوين، وكشاف الموضوعات.

2. كريمة شافي جبر محمود. تكشيف الدوريات: كشاف مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية نموذجاً منذ 1997-2012.- مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية.- ع37، [د. ت].- ص 213-231.

تناولت الدراسة عمل كشاف تراكمي لمجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية للسنوات (1997-2011)، حيث تم تحليل الكشاف، وتوزيع موضوعاته بالأكثرية في المجلة والخاصة بباحثي المركز فقط.

- **أهداف الكشافات:**

1. تدل الكشافات الباحث أو الدارس على المصادر أو المعلومات التي يحتاجها عبر كل الامتدادات الزمنية او المكانية أو اللغوية أو الموضوعية، وهي بذلك تحيطه علماً بما نُشر ويُنشر من إنتاج فكري يتعلق باهتماماته.
2. تساعد الكشافات الباحث على الاختيار للمصادر أو المعلومات التي يرغبها أكثر من غيرها، كما ترشده إلى مصادر لم تكن تخطر على باله.
3. تُعينُ الكشافات الباحث أو الدارس على التحقق من معلوماته، والعمل على استكمالها أو تصحيحها.
4. يمكن أن تقدم الكشافات معلومات مفيدة عن شخص ما و موضوع ما، إذ أن الاهتمامات الحديثة لأحد المؤلفين يمكن معرفتها من كشافات المؤلفين، كما يمكن معرفة البحث والتطور في أي موضوع بإلقاء نظرة على الكشاف الخاص بهذا الموضوع. (عبد الهادي، زايد 2002، ص 25)

- **أهمية الكشافات:** تتمثل أهمية الكشافات في النقاط التالية:

1. كونها مفاتيح أو أدوات ببليوغرافية تساهم في الوصول إلى المعلومات.
2. حلقة وصل بين الباحثين ومصادر المعلومات.
3. وسيلة سهلة وسريعة للوصول إلى المعلومات ووسيلة من وسائل بث المعلومات.
4. تساهم في تقليل الجهد المبذول والزمن للبحث عن المعلومات واسترجاعها من مصادرها المختلفة.
5. تمكن الباحث من التعرف على مجالات موضوعية جديدة، كما تُعرفه على العلاقات بين مختلف الموضوعات. (النوايسة 2015، ص 356)
6. يمكن الاعتماد عليها في عمل الدراسات التاريخية والدراسات المقارنة والدراسات الببليوغرافية وغيرها من الدراسات المسحية والتحليلية للإنتاج الفكري من عدة زوايا واتجاهات.
7. تُعِينُ الباحث على التحقق من المعلومات والعمل على استكمالها أو تسليمها.
8. تعتبر الكشافات أكثر قدرة على تحليل مضمون أوعية المعلومات. (https://www.kachaf.com، 2021/02/23)

- **مكونات الكشاف:**

كل كشاف أيّاً كان نوعه يتكون من عنصرين أساسيين هما: المدخل والرابطة. فالمدخل في كشاف الكتب هو الاسم أو المصطلح الدال على الموضوع الذي وردت عنه معلومات في الكتاب، والمدخل في كشاف النص هو أي كلمة وردت في النص أيّاً كان طبيعتها، أو أي كلمة يراها المكشف جديرة بالاهتمام. أما المدخل في الكشاف الوراقي فأي اسم أو مصطلح يدل على الموضوع الذي يحظى بالاهتمام في أوعية المعلومات التي يتم تكشيفها، ويمكن لصياغة الأسماء والمصطلحات في هذا النوع من الكشافات أن تتخذ أشكالاً عدة.

والرابطة في كشاف الكتب هي رقم الصفحة التي وردت بها معلومات حول موضوع المدخل، أو أرقام الصفحات في حالة ورود معلومات حول موضوع المدخل نفسه في صفحات متفرقة وتتكون الرابطة في حالة تتعدد أجزاء الكتاب أو مجلداته من رقم الجزء أو رقم المجلد مصحوباً بأرقام الصفحات. أما في كشاف النص فإن الرابطة تتكون مما يدل على موقع الكلمة في النص بأقصى درجات الدقة الممكنة، حيث يمكن أن تتكون من رقم السطر بالإضافة إلى رقم الصفحة ورقم الجزء أو المجلد. وتتكون الرابطة في الكشاف الوراقي من عناصر البيانات التي تكفل التحقق من هوية المادة الوراقية، أي التي تميزها عن غيرها. وعادة ما تشمل هذه العناصر مسئولية التأليف إن وجدت حيث يتم تسجيل أسماء المؤلفين مهما بلغ عددهم، وعنوان المادة الوراقية، ثم بيانات المصدر الذي نشرت فيه المادة الوراقية، سواءً كان هذا المصدر إحدى الدوريات أو أعمال أحد المؤتمرات.

وتشمل بيانات المصدر بالنسبة لمقال الدورية اسم الدورية، رقم العدد، رقم المجلد أو السنة، وتاريخ صدور العدد، ثم صفحة بداية المقال وصفحة نهايته. أما بيانات المصدر بالنسبة لبحث المؤتمر فتشمل اسم المؤتمر، وتاريخ الانعقاد، ثم مكان نشر أعمال المؤتمر، واسم الناشر وتاريخ النشر، وصفحة بداية البحث وصفحة نهايته. وتمثل هذه البيانات الوصفية الحد الأدنى، حيث يمكن إضافة بيانات أخرى كلغة الوثيقة ونوعية الوثيقة، وعدد الاستشهادات المرجعية في الوثيقة، وعنوان المراسلة الخاص بالمؤلف... إلى غير ذلك من عناصر البيانات التي يمكن أن تلتقى مزيداً من الضوء على الوثيقة. وقد شجع استخدام الحاسب الآلي في مراصد البيانات على إضافة المزيد من العناصر أو الحقول في التسجيلة الوراقية، كما أدى في الوقت نفسه إلى تراجع التركيز على ما كان يسمى بالمدخل الرئيس، حيث أصبحت جميع عناصر بيانات التسجيلة تقريباً تعامل على قدم المساواة في الفرز والترتيب والمضاهاة. (قاسم 2000، ص 31-32)

- **أشكال الكشافات:**

1. الشكل البطاقي: هو الشكل التقليدي السائد بالنسبة للفهارس إلا أنه قليل الاستخدام. ومن الممكن أن يكون الكشاف في شكل بطاقي في حالة أن يكون محدود الاستخدام وقاصراً على المكان الذي يوجد فيه أو في حالة عدم القدرة على نشره أو اصداره في شكل آخر أو في حالة الرغبة في الإضافة إليه بصفة مستمرة.
2. الكشاف في شكل كتاب: هو أكثر الأشكال التقليدية شيوعاً وتداولاً وما يزال يستخدم إلى اليوم على نطاق عالمي، ويرجع شيوع هذا الشكل بالنسبة للكشافات إلى إمكان توزيع نسخ عديدة منه للاستخدام في أماكن متعددة إن كان مستقلاً عن المطبوع أو المطبوعات التي يحللها، كما قد يرجح شيوعاً أيضاً إلى أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالكتاب المطبوع أو بالدورية المطبوعة فهو عادة ما يوضع بآخر الكتاب أو قد يوضع بآخر عدد من أعداد مجلة بالنسبة للدورية. (عبد الهادي، زايد 2002، ص 41)
3. الكشاف في شكل ميكروفيلمي أو ميكروفيش: حيث يتم استنساخ فوتوغرافي مصغر لبيانات الكشافات التي ينبغي أن تكبر للقراءة عن طريق جهاز معين ويتميز هذا الشكل بالإحكام والتوفير الكبير في الحيز، إلا أن من عيوبه صعوبة التحديث فضلاً عن استخدامه يتطلب وجود جهاز خاص بالقراءة، كما أن هذا الشكل قليل الاستخدام.
4. الكشاف في شكل محسّب أو مليزر: ويطلق عليه قواعد البيانات حيث تتاح بيانات الكشاف في شكل مقروء آلياً من خلال نظم الخط المباشر (*On-Line*) أو عبر الشبكات بعيدة المدى مثل شبكة المعلومات الدولية (*Net*) كما يمكن أن تتاح عبر نظام الأقراص المدمجة (CD-ROM)، وتعرض البيانات على شاشة مرئية استجابة لطلب من المستفيد ويمكن طبعها بواسطة جهاز طابع مجاور لمنفذ الحاسوب ويعتبر هذا الشكل من

الكشافات من أكثر الأشكال كفاءة من حيث المرونة والحداثة وهو يتميز بالسرعة الفائقة في إتاحة البيانات المطلوبة للباحث كما أنه أضاف نقاط إتاحة جديدة ومن تم يستجيب للطلبات المعقدة من جانب الباحثين الخاصة ببحوث موضوعية موضوعية مركبة عبر فترات زمنية طويلة. (عبد الهادي، زايد 2002، ص 41-42)

- **أنواع الكشافات:**

1. الكشاف الموضوعي الهجائي (*Alphabetical Subject Index*):

تتجمع المواد في هذا الكشاف تحت رؤوس موضوعات مقننة ترتب هجائياً ويعتبر هذا الكشاف من أهم أنواع الكشافات على اعتبار أن اعتبار أن الناحية الموضوعية هي أكثر النواحي تلبية لرغبات المستفيدين.

2. كشاف العناوين (*Title Index*):

هو كشاف تقليدي ترتب مداخله وفقاً لعناوين الأعمال، ويفيد في الوصول إلى عمل ما عن طريق معرفة عنوانه، وهذا النوع قليل الاستخدام بصفة عامة، ومع هذا فهو شائع في الببليوغرافيات المصنفة الترتيب أو المرتبة هجائياً برؤوس موضوعات، والتي تحتاج إلى كشافات بالعناوين.

3. الكشاف القاموسي (*Dictionary Index*):

يحوي الكشاف القاموسي على كافة أنواع المداخل: موضوعات، وأسماء مؤلفين، وعناوين أعمال ... إلخ، في ترتيب هجائي واحد، وهو بذلك يشبه الفهرس القاموسي. (عبد الهادي، زايد 2002، ص 27)

4. الكشاف المصنف (*Classified Index*):

تتجمع المواد في هذا الكشاف وفقاً لنظام من نظم التصنيف وهو كشاف موضوعي أيضاً والفرق بينه وبين الكشاف الموضوعي الهجائي هو أن المواد ترتب في هذا الكشاف وفقاً لرموز أو أرقام التصنيف.

5. كشاف المؤلف (*Author Index*):

ترتب المواد في هذا الكشاف ترتيباً هجائياً تحت أسماء مؤلفيها (أفراد أم هيئات) ويمكن أن يشمل أسماء المترجمين والمحققين. (عبد الهادي [د. ت]، ص 28-29)

6. الكشاف المترابط (*Cross-Reference Index*):

يتكون الكشاف في أبسط صورة من بطاقات بالمصطلحات وبحيث تشتمل كل بطاقة على مصطلح واحد، وتسجل أرقام الوثائق على هذه البطاقات الموضوعية، ويتم اختيار المصطلحات أثناء عملية التحليل، ثم تربط فيما بينها أثناء البحث وخاصة عندما تكون الموضوعات التي يتم بحثها مركبة.

7. كشاف كلمات النص (*Text Words Index*):

يتكون هذا النوع من الكشافات من الكلمات الواردة في نص ما دون تمييز بين الكلمات، إذ أن كل كلمة يشتمل عليها النص يمكن أن تعتبر مدخلاً كشفياً، وهذه الطريقة ليست على أي درجة من الصعوبة ويمكن تطبيقها بسهولة باستخدام الآلات، وهي لهذا لا تقتصر على العناوين فقط وإنما يمكن أن تمتد إلى أي سياق.

8. كشاف الاستشهاد المرجعي (*Citation Index*):

هو عبارة عن قائمة تشتمل على المقالات المستشهد بها (*Cited*) مرتبة وفقاً لنظام معين، حيث ترد كل مقالة مصحوبة بقائمة بالوثائق التي تستشهد بها.

9. كشاف الكلمات المفتاحية في السياق (*Key Words in Context Index*):

ويتم ذلك بتحويل الكلمات الدالة أو الهامة في العنوان إلى رؤوس كشفية على أساس أن مؤلف المادة قد بذل قصارى جهده في إعداد عنوان معبر عن موضوعها وخاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا، ويمكن استبعاد الكلمات غير الدالة مثل حروف الجر والضمائر وأسماء الإشارة وما شابه ذلك.

10. كشاف الكلمات المفتاحية خارج السياق (*Key Words out of Context Index*):

يضم إلى كلمات العنوان كلمات دالة إضافية. (عبد الهادي [د. ت]، ص 29-30)

11. كشاف النصوص (*Concordances Index*):

إن كشاف النصوص هو كشاف هجائي لكل الكلمات، أو الكلمات الرئيسية في أي عمل، أو في أعمال أحد المؤلفين، بين موضعها في النص، ويعطى- بصفة عامة- السياق، الذي وردت فيه، وقد يكون السياق فقرة أو مقطعاً أو جملة أو سطراً؛ حيث تقع الكلمة. وعادة ما يستخدم هذا النوع من الكشافات بالنسبة للنصوص بالغة

الأهمية، مثل: القوانين، والدساتير، والكتب المقدسة، والأعمال الأدبية البارزة. وهو يفيد في بيان موقع جملة أو عبارة، يتم استرجاعها عن طريق تذكر كلمة تقع في النص المطلوب الحصول عليه، كما أنه يمكن أن يكون مفيداً في تحليل ومقارنة معاني الكلمات في الدراسات اللغوية والمعجمية، هذا فضلاً عن إمكان تجميع كلمات حول موضوع معين، تكون قد وردت في نص ما، ويرغب الباحث في استخدامها لإعداد خطبة أو مقالة، أو ما شابه. ومن الأمثلة على هذا النوع من الكشافات "المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم"، الذي وضعه محمد فؤاد عبد الباقي. (عبد الهادي، زايد 2002، ص 39)

- **خطوات إعداد الكشافات:** هناك عدة خطوات يمر من خلالها إعداد الكشافات، وهي:

1. تحديد الهدف من إعداد الكشاف والمستفيدين منه.
2. تبيان حدود التغطية الموضوعية والفترة الزمنية والنطاق الجغرافي، ونوعيات المواد المراد تكشيفها.
3. توفير المواد المراد تكشيفها وقراءتها قراءة دقيقة للتعرف على الأفكار والموضوعات التي تحتويها.
4. تحليل محتوى الوثائق وتسجيل البيانات المطلوبة على بطاقات معينة.
5. تعنون المفردات المميزة في الوثائق بواسطة واصفات أو مصطلحات مناسبة اعتماداً على قوائم رؤوس الموضوعات أو مكانز خاصة.
6. إضافة رمز (أرقام أو حروف) لكل واصفة للدلالة على مكان وجودها داخل المجموعة المكشفة لأغراض الاسترجاع.
7. تجميع المداخل الناتجة في كل متماسك.
8. عمل الوسائل المكملة لتوضيح العلاقات بين الواصفات أو رؤوس الموضوعات، وذلك عن طريق الاحالات وإعداد المداخل الإضافية بأسماء المؤلفين أو العناوين... الخ.
9. مراجعة البيانات المطلوبة بدقة لتفادي الأخطاء التي قد تحدث نتيجة للسهو أو لقلة الخبرة.
10. تقرير الشكل المادي للكشافات سواءً ظهر الكشاف في شكل بطاقي أو شكل كتاب، ولابد من الاهتمام هنا بالطباعة والإخراج الفني. (الوردي، المالكي 2002، ص 260-261)

- **خصائص الكشاف الجيد:** إن جودة التكشيف وبالتالي الكشافات الجيدة تتمثل في أنها تشتمل على العناصر الآتية:

1. الشمول: يقصد بالشمول أو الإحاطة في عملية التكشيف عدد الموضوعات أو الأفكار التي يبرزها المكشف في تكشيف الوثيقة. وكلما ارتفع مستوى إحاطة المكشف بمحتوى الوثيقة ازداد عدد المداخل الكشفية الخاصة بها. فنظم الاسترجاع التي تستخدم مدخلاً كشفياً واحداً أو رقم تصنيف واحد للوثيقة الواحدة لا تحقق مستوى

مرتفعاً للشمول. والشمول في التكشيف له أهمية بالنسبة للاستدعاء (*Recall*) لأنه كلما ارتفع مستوى الشمول ازداد عدد الوثائق التي يتم استرجاعها استجابة لاستفسار معين. وهذه الوثائق المسترجعة تتفاوت فيما بينها من حيث مدى اتصالها بموضوع الاستفسار ومدى قدرتها على تلبية احتياجات المستفيد بالإضافة إلى أن هناك تفاوتاً عكسياً بين الاستدعاء والدقة.

2. التخصيص: يرتبط التخصيص في التكشيف بنوعية المصطلحات التي توفرها لغة التكشيف، فإذا كانت المصطلحات الكشفية المستعملة تتطابق تماماً مع الموضوعات وتصفها أو تدل عليها على وجه التحديد حينئذ يكون التكشيف مخصصاً. أما إذا كانت المصطلحات الكشفية المتوافرة لا تطابق الموضوعات بشكل محدد فإن اللغة حينئذ تكون أقل تخصيصاً. وهناك ارتباط وثيق بين التخصيص في التكشيف ومعدلات الاستدعاء والدقة في نظم الاسترجاع، فكلما كانت لغة التكشيف أكثر تحديداً ارتفع معدل الدقة في النظام لأنه في هذه الحالة لا يسترجع إلا تلك الوثائق المطابقة للمصطلحات الكشفية على وجه التخصيص، وهكذا فإن التخصيص في لغة التكشيف عامل أساسي في اختيار المصطلحات.
3. التعمق: مصطلح عام يستعمل بأكثر من معنى، فهناك من يستعمله للدلالة على مدى الدقة في تحديد معالم الفئات أو الأقسام الموضوعية، بينما آخرون للدلالة على مدى الإلمام بكل الموضوعات التي تعالجها الوثيقة.
4. الاطراد: يقصد به التوحيد والاتساق فيما يتخذه المكشف الواحد أو مجموعة المكشفين من قرارات في عملية التكشيف، ويرى (آلن كنت) أن من المستحيل على المكشف الواحد أو مجموعة المكشفين تحقيق الاطراد المطلق في ممارستهم للتحليل الموضوعي للوثائق، لأن الانسان لا يختار الشيء نفسه على الخط إذا ما واجه نفس فرصة الاختيار أكثر من مرة نظراً لما يطرأ على الحالة الذهبية من تغيير لأسباب نفسية واجتماعية.
5. وحدة الشكل: هي اتباع أسلوب موحد لوصف الوثيقة الواحدة أو الوثائق المتصلة بالموضوع، وهناك مجموعة عوامل تتأثر بها جودة التكشيف، وهي:

أ- المُكشف: تؤثر خبرة المُكشف في الجودة، وعليه أن يعرف شيئاً عن الموضوع الذي يعالجه، كما أن عليه أن يكون على إلمام جيد بالمفاهيم والمصطلحات في الموضوع ومعرفة جيدة بقوائم رؤوس الموضوعات/المكنز/نظام التصنيف، كذلك واعياً لحاجات المستفيدين.

ب- الوثائق: تتفاوت درجة سهولة التكشيف بين وثيقة وأخرى، وتتأثر الجودة بطول الوثيقة ودرجة تعقيدها وطريقة تنظيمها وأسلوب عرضها، ويلاحظ هنا أن الوثائق التي تضم مستخلصات أو خلاصات أو استنتاجات يكون عادة تكشيفها أسهل.

ج- المفردات: إن وضوح الهيكل الهرمي والاقتراني في قائمة المفردات يؤدي إلى جودة التكشيف، ولابد أن تتضمن القائمة تبصرات وتعاريف للمصطلحات المبهمة فضلاً عن إثرائها بالمصطلحات المداخل لمساعدة المُكشف في اختيار المصطلح الصحيح.

د- التعليمات: إن التعليمات التي على المُكشف أن يلتزم بها مثل عدد المصطلحات لكل وثيقة تؤثر في جودة التكشيف سلباً أو إيجاباً.

- **القائمون على إعداد الكشافات:**

1. المؤلفون، وحجم الأشخاص الأنسب لأنهم أدرى من غيرهم بمواضيع مؤلفاتهم ومحتوياتها، إلا أن هناك قواعد وأنظمة للتكشيف قد يجهلها المؤلفون.
2. المُكشفون المتخصصون.
3. دُورُ النشر التي يتوافر لديها مُكشفون متخصصون من ذوي المهارة في التكشيف.

وبشكل عام يمكن القول بأن المُكشف المتخصص إذا قام بإعداد الكشافات بالتعاون والتنسيق مع المؤلفين فإن النتائج ستكون أفضل. (الوردي، المالكي 2002، ص 262-265)

- **الأدوات الفنية في إعداد الكشافات:**

أ- قواعد التكشيف: وهي التعليمات التي يجب أن يلتزم بها المُكشف في جميع مراحل العمل سواءً في اختيار المصطلحات أو صياغتها، وكذلك وصف المداخل وعدد المداخل للوثيقة الواحدة والمواد التي تكشف أو لا تكشف، وعناصر الوصف في البطاقة وغير ذلك.

ب- المكانز أو قوائم رؤوس الموضوعات: يعتمد التكشيف بشكل كبير على التحكم في المصطلحات ويتم ذلك عن طريق اختيار قوائم رؤوس الموضوعات أو المكانز التي تساعد المُكشف في تقرير الواصفات للمواد المكشفة وفقاً لخطة ثابتة يعتمد عليها دائماً.

ج- قوائم الاستناد: وهي ثبت بالمصطلحات والإحالات التي استخدمت في مشروع التكشيف وتعد هذه القائمة على شكل بطاقات، وتظل هكذا طالما ظل المشروع قائماً، وقد تطبع في المستقبل ليستفيد منها من يرغب في المشروعات الأخرى المشابهة، وتشتمل هذه القائمة على رؤوس الموضوعات وأسماء الأشخاص والهيئات والجمعيات والأسماء الجغرافية وغير ذلك. (الوردي، المالكي 2002، ص 261-262)

- **كشافات الدوريات:**

تهتم بتحليل محتويات الدوريات فتقدم للباحثين كافة المقالات المنشورة في الدوريات موضوع تخصصه. وتعتبر الكشافات من هذا المنطلق من أهم دعامات البحث العلمي لأنها مفتاح كنوز ضخمة من الأبحاث والمعارف، ومن ثم كان الشعور بالحاجة إليها لتعريف الباحثين بالأبحاث الجارية التي تنشر في مجالات تخصصاتهم هو الذي تمحض عن ظهور مراكز التوثيق منذ الحرب العالمية الثانية بمعاونة اليونسكو. (شرف الدين 2001، ص 88)

تتضمن هذه الكشافات تحليلاً لمحتويات الدوريات وترتيبها تحت تجميعات موضوعية مع ذكر البيانات التي تحدد مكان المادة في الدورية. ولكشافات الدوريات الأنواع الآتية:

1. الكشافات التي تغطي دورية واحدة كما هو الحال في مجلة رسالة المكتبة (عمان) ومجلة العربي (الكويت) ومجلة الدارة (السعودية) ومجلة المورد (العراق) وسواها.
2. الكشافات التي تحلل محتويات مجموعة من الدوريات العامة، ومن الأمثلة على ذلك:
   - الكشاف التحليلي للمجلات العراقية/ مركز التوثيق العلمي في بغداد.
   - كشاف الدوريات العربية 1976–1984، إعداد: عبد الجبار عبد الرحمن، بغداد: مركز التوثيق الاعلامي، 1989/ مج 4.
   - الفهرست: كشاف الدوريات العربية، صدر العدد الأول منها في بيروت عام 1981.
   - الكشاف التحليلي للدوريات والنشرات العربية والأجنبية في مركز المعلومات بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1982.
3. الكشافات الموضوعية: من الأمثلة على هذا النوع:
   - الدليل الببليوغرافي في الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والتوثيق، إعداد: محمد فتحي عبد الهادي. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1976.
   - كشاف بموضوعات محو الأمية وتعليم الكبار في الدوريات العربية لعامي 1978–1979، بغداد، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، 1981.
   - كشاف المجلات التربوية (*ERIC*).
   - كشاف المجلات التربوية (*LISA*).
   - كشاف المجلات التربوية (*Social Science Index*).

4. الكشافات التراكمية: وهي كشافات تغطي الاصدارات المتعددة من مطبوع دوري أو عدة مطبوعات دورية خلال فترة زمنية، ويقوم على مبدأ دمج الكشافات التي تغطي فترات زمنية قصيرة وتجميعها لتغطي فترة أطول من عمر الدورية، مثل الكشاف التراكمي لمجلة رسالة المكتبة (الأردن) 1965-1980، وغير ذلك من الكشافات التراكمية. يضم هذا النوع من الكشافات عادة:
   - كشاف للموضوعات.
   - كشاف للمؤلفين.
   - كشاف للعناوين.

أما عناصر أدبيات المدخل في كشافات الدوريات فتشمل:

أ- المؤلف- المؤلفون المشاركون.
ب- العنوان الكامل للمقال أو العنوان الفرعي إن وجد.
ج- العنوان الكامل للدورية.
د- سنة الإصدار.
هـ- رقم المجلد (مج) بالعربية وبالإنجليزية (*Vol*).
و- رقم العدد (ع) بالعربية، وبالإنجليزية (*No*).
ز- تاريخ صدور العدد (ويفضل ذكر الشهر والسنة بين قوسين).
ح- أرقام الصفحات.
ط- رؤوس الموضوعات المناسبة للمقال، أو الواصفات في حالة استخدام المكنز. (الوردي، المالكي 2002، ص 102-104)

- **الحاجة إلى تكشيف الدوريات:** تبرز الحاجة إلى تكشيف الدوريات من الاعتبارات التالية:
  1. أهميتها كمصدر من مصادر المعلومات.
  2. وجود آلاف الدوريات في المجلات الموضوعية المختلفة.
  3. صدور أعداد كثيرة من الدورية نفسها.
  4. أهمية كشافات الدوريات في تسهيل عمليات البحث ودورها كأداة تقييمية للإنتاج الموضوعي في الدوريات. (العمد 2009، ص 208)

- **تكشيف الدوريات:** أصبح تكشيف الدوريات ضرورياً نظراً لاشتمالها على مقالات وبحوث تقدم معلومات حديثة، هذا بالإضافة إلى أنها تصدر بأعداد كثيرة ومجالات مختلفة، وهذا يعني أن عملية القيام بكشافات الدوريات المختلفة تسهل عمليات البحث وتظهر الانتاج الموضوعي في الدورية. وتضم كشافات الدوريات مداخل متعددة:

1. مدخل بالموضوعات ويعتبر هو الرئيسي للدورية.
2. مدخل بالمؤلفين.
3. مدخل بالعناوين.

وأحياناً قد نحتاج إلى مدخل آخر جغرافي. وكشاف الدوريات يظهر أحياناً سنوياً، حيث يغطي أعداد الدورية التي صدرت خلال سنة معينة,

وقد يظهر تراكمياً لتغطية أعداد متسلسلة لعدة سنوات أي يغطي فترة زمنية معينة؛ فمثلاً مجلة أ دورية تصدر شهرياً تُدمج أعداد السنة لهذه الدورية، ويُعمل لها كشاف سنوي يحتوي على 12 عدداً. بعد ذلك قد يتم دمج خمس كشاف سنوية في كشاف تراكمي واحد يغطي جميع المقالات التي ظهرت في الدورية خلال هذه السنوات الخمس.

وعند القيام بعمل كشاف سواءً كان لمجلة أو كتاب يتم العمل كما يلي:

1. على المُكشف قراءة الموضوع ومعرفته معرفة جيدة حتى يستطيع أن يحدد رأس الموضوع اللازم، بحيث يضع نفسه مكان مُستخدم الكشاف أو القارئ لتبسيط استرجاع المعلومات منه بسهولة.
2. كما يفضل استخدام بطاقات خاصة من الورق ذات الحجم الواحد 7.5 + 12.5 سم، لتسجيل وترتيب المعلومات عليها وهي المستخدمة دائماً في عملية التوثيق بشكل عام.
3. كما ينبغي استخدام المصطلحات ورؤوس الموضوعات مع الاحالات المختلفة واللازمة عند الضرورة.
4. تم القيام بترتيب هذه البطاقات هجائياً وبشكل دائم لتسهيل عملية إضافة بطاقات جديدة. (العمد 2009، ص 186-187)

- **ترتيب الكشافات:**

ترتب المداخل ترتيباً هجائياً للعناوين والموضوعات والمؤلفين ويكون الترتيب عادة إما حرفاً حرفاً وإما كلمة كلمة مع اهمال (ال) التعريف أينما وردت إن لم تكن من أصل الكلمة. كما يجب الانتباه إلى ترتيب الهمزة كما وردت في الشفرة العربية الموحدة في صورتها النهائية والتي وضعتها المنظمة العربية للتربية والثقافة

والعلوم والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس. فمثلاً يكون الترتيب للهمزة كما يلي: (ء – آ – أ – ؤ – ا – ئ). (العمد 2009، ص 187)

- **الكشاف وكيفية استخدامه:** قامت الباحثة بعمل كشاف مجلة "الأستاذ" بإعطاء البيانات الببليوغرافية للمقالات من أجل الرجوع إليها من قبل المستفيدين، وتم ترتيبها بعمل كشاف هجائي للمؤلفين ومن في حكمهم ووضع رقم تسلسلي لها في القائمة الرئيسية للكشاف، بالإضافة لكشاف هجائي بالعناوين لمقالات الدورية، وعمل كشاف هجائي برؤوس الموضوعات (مادي 2022).
- **تحليل الكشاف:** من خلال كشاف العناوين توصلت الباحثة إلى أن عدد مقالات البحوث المنشورة في مجلة الأستاذ خلال الفترة من 2009 إلى 2014، هي (139) مقالة موضوعية في مجالات المعرفة المختلفة؛ منها عدد (103) مقالةً باللغة العربية، و (33) مقالةً باللغة الإنجليزية في حين كانت (03) مقالات باللغة الفرنسية. الشكل (1) يوضح النسب المئوية لمقالات الدورية باللغات الثلاث العربية والإنجليزية والفرنسية لكشاف مجلة الأستاذ خلال فترة البحث، حيث أن المقالات باللغة العربية سجلت أعلى نسبة بحوالي (74.10%)، بينما كانت نسبة (23.74 %) للمقالات باللغة الإنجليزية، في حين أن أقل نسبة كانت لمقالات اللغة الفرنسية بـ (2.16 %) فقط.

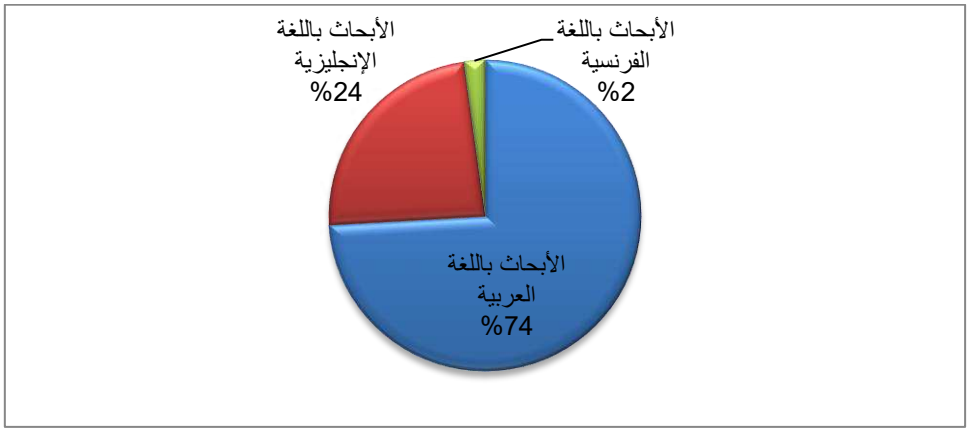

الشكل (1) النسب المئوية للبحوث المنشورة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية

ومن خلال تحليل كشاف المؤلفين وجد أن النسبة المئوية للمؤلفين والمؤلفين المشاركين في كل المقالات (الصادرة باللغة العربية والإنجليزية وكذلك الفرنسية) حسب النوع كانت العدد الأعلى للذكور بعدد 151 باحثاً

وبنسبة تقدر بحوالي (88.30%)، أما نسبة الإناث فكانت (11.70%) بعدد 20 باحثة، والشكل (2) يوضح ذلك.

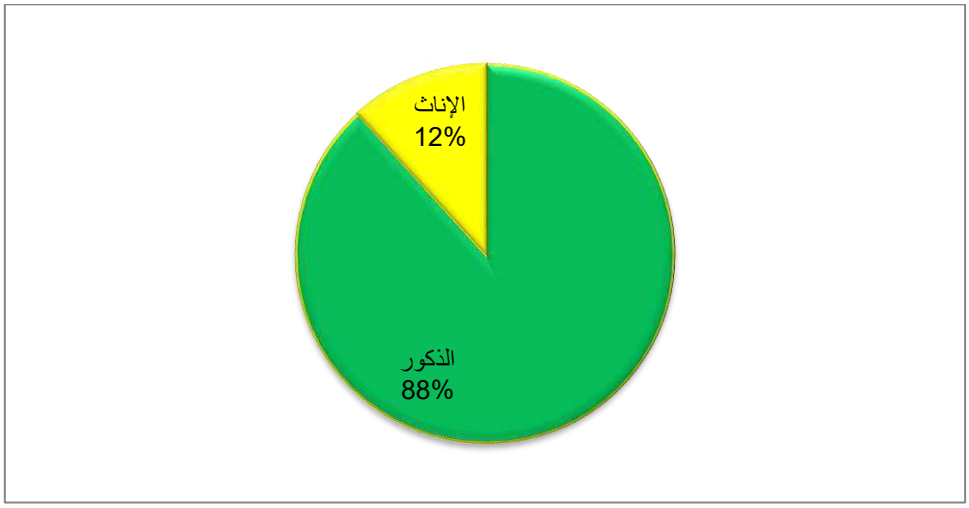

الشكل (2) النسبة المئوية للمؤلفين والمؤلفين المشاركين حسب الجنس

أما للتحليل الموضوعي للكشاف فقد تم اتباع تصنيف ديوي العشري في تقسيم المقالات، حيث تم تقسيمها حسب الخلاصة الأولى، والتي توضح أقسام المعرفة الرئيسية، وكذلك الخلاصة الثانية التي تحوي ما بداخل الأقسام الرئيسية، وفيما يلي مختصر لها:

- **الخلاصة الأولى والثانية:**

أولاً: المعارف العامة: وتشمل علم المكتبات – الصحافة والنشر – المخطوطات والكتب النادرة.

ثانياً: الفلسفة وعلم النفس: تشمل علم النفس – المنطق – علم الأخلاق.

ثالثاً: الديانات: الدين الإسلامي – علوم القرآن – علوم الحديث – الفقه – التصوف – الأديان المقارنة – الطوائف والمذاهب.

رابعاً: العلوم الاجتماعية: وتشمل الاحصاء المكاني – السياسة – الاقتصاد – القانون – الإدارة العامة – الخدمات الاجتماعية – التعليم – التجارة – العادات والتقاليد – السلوك والفولكلور.

خامساً: اللغات: اللغة العربية – اللغة الإنجليزية – ..... لغات أخرى.

سادساً: الرياضيات والعلوم الطبيعية: وتشمل: الرياضيات – الفيزياء – علم الفلك – الكيمياء – الأحياء – علوم الأرض – علم النبات – علم الحفريات.

سابعاً: العلوم التطبيقية: تشمل الطب – الهندسة – الزراعة – الاقتصاد المنزلي – إدارة الأعمال – المحاسبة – التسويق – الهندسة الكيميائية – الصناعات – المباني.

ثامناً: الفنون الجميلة والزخرفية: تشمل المناطق المدنية – العمارة – الفنون التشكيلية – الرسم والديكور – فن التصميم والطباعة – الموسيقى – المسرح – الفنون الرياضية.

تاسعاً: الآداب: الأدب العربي – الأدب الإنجليزي – الأدب الفرنسي – ..... آداب أخرى.

عاشراً: الجغرافيا والرحلات والتراجم والتاريخ: وتشمل الجغرافيا – الرحلات – الأنساب – التاريخ القديم – التاريخ الحديث – تاريخ القارات والمدن. (العايدى 2000، ص 65– 68).

الجدول (1) الأعداد والنسب المئوية لمقالات مجلة الأستاذ 2009–2014 حسب أقسام المعرفة الرئيسية

أقسام المعرفة الرئيسية	عـــدد المقالات	النسبة المئوية (%)
العلوم الاجتماعية	48	34.53
العلوم التطبيقية	41	29.49
الفنون الجميلة والزخرفية	19	13.67
الآداب	12	08.63
الديانات	7	05.04
الرياضيات والعلوم الطبيعية	6	04.32
الجغرافيا والرحلات والتراجم والتاريخ	2	01.44
اللغات	2	01.44
المعارف العامة	2	01.44
الـمجـمـوع الكلي	**139**	**%100**

من خلال التحليل الموضوعي توزعت مقالات كشاف مجلة الأستاذ (2009–2014) البالغة عددها 139 مقالاً في شتى مجالات المعرفة، ويوضح الجدول (1) توزيع المقالات عدداً ونسبة مئوية، حيث نلاحظ من الجدول تفاوت في مواضيع المقالات في جميع أنواع المعرفة، لأنها مجلة غير متخصصة بمجال معين، حيث أن

المقالات في مجال العلوم الاجتماعية قد احتلت الترتيب الأول بعدد (48) مقالاً يليها مقالات العلوم التطبيقية وبنسبة مئوية تقدر بحوالي 29.49%، بينما أقل عدد من المقالات كانت مقالين لكل من المعارف العامة، اللغات، والجغرافيا والرحلات والتاريخ والتراجم. في حين توزعت باقي المقالات على الأقسام الأخرى من العلوم المختلفة بنسبة مئوية قدرها 13.67% في الفنون الجميلة والزخرفية، بينما كانت 04.32 % في العلوم الطبيعية والرياضيات. الشكل (3) يوضح أعداد المقالات لكل أقسام المعرفة الرئيسية.

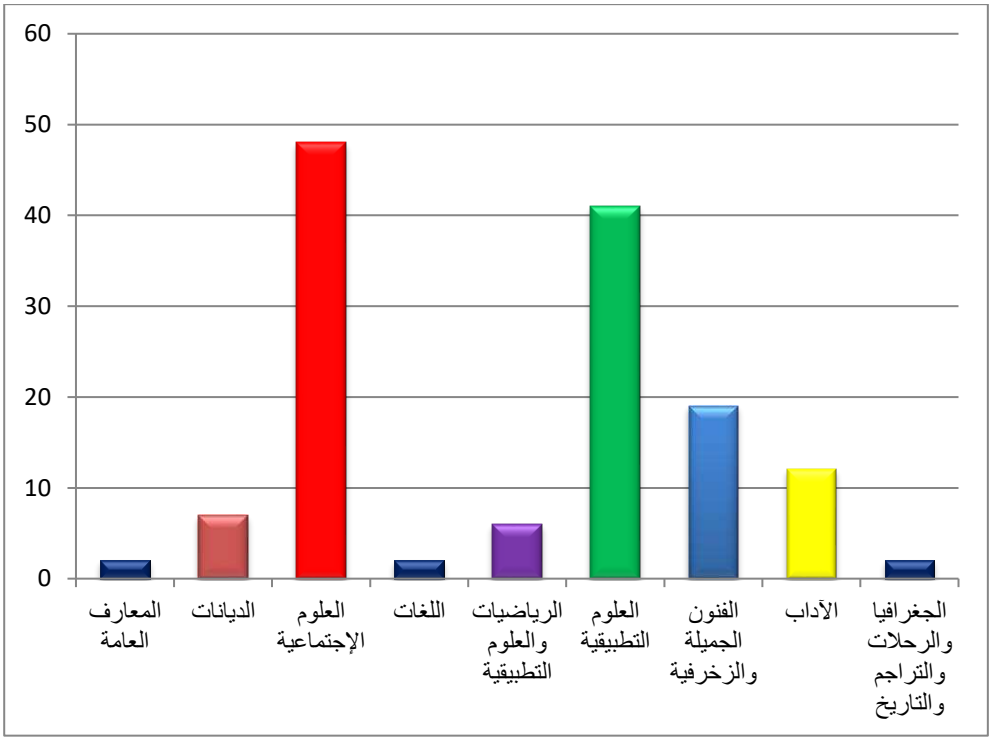

الشكل (3) عدد المقالات في مجلة الأستاذ 2009-2014 موزعة حسب أنواع العلوم المختلفة

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج: توصلت الباحثة إلى العديد من النتائج تتمثل فيما يلي:

1. مقالات مجلة الأستاذ تصدر بثلاث لغات، حيث كانت المرتبة الأولى للمقالات المكتوبة باللغة العربية بنسبة 74.10%، في حين كانت نسبة المقالات باللغة الإنجليزية 23.74 %، أما أقل نسبة كانت لمقالات اللغة الفرنسية بـ 2.16 %.

2. تحليل مقالات الكشاف من حيث النوع أو الجنس أظهر أن نسبة المؤلفين والمؤلفين المشاركين الذكور هي الأعلى بنسبة (88%)، في حين كانت نسبة الإناث تقدر بحوالي (12%).
3. أكثر موضوعات المقالات في مجال العلوم الاجتماعية بنسبة 34.53% مقالاً، يليها مقالات العلوم التطبيقية بنسبة 29.49%، أما أقل نسبة من العدد الكلي لموضوعات مقالات أعداد المجلة كانت 01.44% لكل من المعارف العامة، والجغرافيا والرحلات والتاريخ والتراجم، واللغات.

ثانياً: التوصيات:

1. الاستمرار في عمل كشاف تحليلي للأعداد التي تلي آخر عدد تم تكشيفه ونشره.
2. إنشاء قاعدة بيانات ببليوغرافية لكشاف المجلة، لتكون متاحة على موقعها الإلكتروني، لتسهيل الحصول على البيانات.

Abstract:

The research dealt with an analytical index for the Al-OSTATH's periodical issued by the Syndicate of Academic staffs at University of Tripoli during the period from 2009 to 2014 and for the numbers from the first issue to the seventh issue. The research included the introduction, the research methodology, the objectives, importance and components of the index, as well as the knowledge of the forms and types of indexes, in addition to the characteristics of a good index, the steps for its preparation and its technical tools. Then the index analyzed of the "Al-OSTATH" periodical so that the articles issued in Arabic were the most, and as for the distribution of the periodical articles between the different main knowledge sections, the topics of social sciences and applied sciences, respectively, were the most among the total number of periodical articles during the time period of this research.

Keywords: Index, Index of periodicals, Indexing periodicals, Al-OSTATH periodical.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. أحمد محمد الشامي، سيد حسب الله، الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات والمعلومات والحاسبات، مج2، 3، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2001.
2. حشمت قاسم، مدخل لدراسة التكشيف والاستخلاص، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.
3. حشمت قاسم، مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات، ط 2، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
4. زكي حسين الوردي، مجبل لازم المالكي. مصادر المعلومات وخدمات المستفيدين في المؤسسات المعلوماتية، مؤسسة الوراق، عَمان، 2002.
5. الطاهر أحمد الزاوي، مختار القاموس: مرتب على طريقة مختار الصحاح والمصباح المنير، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1980.
6. عبد التواب شرف الدين، المدخل إلى المكتبات والمعلومات، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2001.
7. غالب عوض النوايسة، مصادر المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات، ط 5، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
8. محمد عوض العايدى، الموسوعة في التصنيف العشري، مج1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2000.
9. محمد فتحي عبد الهادي، البحث ومناهجه في علم المكتبات والمعلومات، ط 2، الدار المصرية اللبنانية، 2005.
10. محمد فتحي عبد الهادي، التكشيف: لأغراض استرجاع المعلومات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، [د. ت].
11. محمد فتحي عبد الهادي، يسرية محمد عبد الحليم زايد، التكشيف والاستخلاص: المفاهيم، الأسس، التطبيقات، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2002.
12. هاني العمد، المعالجة الفنية للمعلومات: التصنيف، التوثيق، الفهرسة، التكشيف، الارشيف، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

ثانياً: مقالات وبحوث الدوريات:

1. زينب عمران مادي، كشاف دورية الأستاذ، مجلة الأستاذ، عدد خاص، 2022.
2. عبد الفتاح قسم السيد بشير أحمد... [وأخ]، "الكشاف التحليلي للدوريات العلمية الصادرة من جامعة افريقيا العالمية في الفترة (1985 حتى 2016)"، جامعة افريقيا العالمية، 2017.
3. كريمة شافي جبر محمود، "تكشيف الدوريات: كشاف مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية نموذجاً منذ 1997–2012، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع37، [د. ت]، ص 213–231.

ثالثاً: مواقع الشبكة العالمية:

1. تكشيف، https://www.kachaf.com/wiki.php?n=5ed929a067717625af0eb85c، تاريخ النشر: 2020/06/04، تاريخ الدخول للموقع: 2021/02/23.

الثقافة العربية والإسلامية تجاه التطرف الديني

*د. فتحي البريكي

المقدمة:

إن الحديث عن الثقافة العربية والإسلامية لا ينفصم بالضرورة عن الحديث عن الهوية العربية الإسلامية، التي تمتلك في جوهرها مجموعة من المقومات الثقافية والتاريخية واللغوية والتراثية، تؤهلها لمواجهة المتغيرات العالمية الراهنة التي أوجدت أشكالًا جديدة من التهديدات الموجهة لدول العالم العربي والإسلامي، وأحد أشكال التهديد بث بذور التطرف والإرهاب التي تنبع من عوامل متداخلة ومتشابكة ومعقدة، يأتي في مقدمتها، التعصب الأعمى الذي غلب على كثير من الفوضويين، فالمتعصب هو الذي يصر على انتصار عقيدته على عقيدة الآخرين، ويلجأ إلى الاستعانة بوسائل العنف والإرهاب لتدمير عقيدة هؤلاء الآخرين.

ومصادر التهديد الداخلية والخارجية، سواء التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، أو الاختراق القائم لحدود الدولة الإقليمية لم يعد قاصرًا علي التدخل العسكري المباشر؛ بل إنه اختراق اقتصادي وتكنولوجي يتجاوز الحدود الإقليمية المعروفة، ولا يمكن أن يتحقق إلا مع توافر عوامل داخلية مساعدة ومتفاعلة معه.

وينضاف إلى تحديات الدول العربية والاسلامية: الأمية، وانتشار الجهل بها، والاستخدام الخاطئ للثورة التكنولوجية الحديثة، والتغريب، والغزو الفكري الذي يبث سمومه في الفكر...كل هذه العوامل المتداخلة كانت – وتمثل – وأدًا للنهضة في مخاضها، وعرقلة حقيقية للبناء الحضاري الذي تنشده المجتمعات العربية والإسلامية؛ للتخلص من مراحل الانحطاط والتخلف، والوصول إلى النهضة الحقيقية، ومنافسة الدول المتقدمة في المجالات كافة.

كما أنّ الفهم المغلوط للمفاهيم الصحيحة دون إدراك لأبعادها وتدبر لمآلات النصوص الشرعية، وفقه السياسة، وفلسفة التاريخ، ثم الحرص على اجتزاء النصوص وبترها من سياقاتها، وتفريغها من مضامينها ودلالاتها بسطحية شديدة، يشكل خطراً على الوعي الحضاري للشباب، ونقضا للبناء الثقافي والاجتماعي والسياسي للمجتمع على اختلاف طبقاته وأطواره.

لذا فالثقافة هي المنقذ من الضلال والانحراف والإرهاب والراديكالية، وهي الحصن الذي يلوذ إليه المتمدن لطرد هواجس أدعياء الوطنية، ومرددي الشائعات والأكاذيب، بل هي ثورة على معتنقي أفكار الرجعية والعنف الدموي، وتمثل –أيضاً– بارقة أمـل وخارطة طـريق لتصحـيح المـسار لأولئك الذين يعيشون فـي غيبوبة عقلية،

*عضو هيئة تدريس كلية القانون والعلوم السياسية جامعة غريان ليبيا

مستمدين فكرهم المغشوش من مصادر خداعة وهلامية، محاولين إثارة النعرات والشكوك، وإيراد الناس موارد الشر والهلاك.

المبحث الأول الإطار المنهجي للدراسة

إشكالية الدراسة:

إشكالية هذه الدراسة تتحدد في الإجابة عن التساؤل: ما هو الدور الذي تلعبه الثقافة العربية في مواجهة التطرف الديني؟ وكيف يمكن وضع استراتيجية تحول دون انتشار تلك الظاهرة؟

وحتى يتسنى للباحث معالجة المشكلة لابد من طرح مجموعة من التساؤلات ذات الصلة بموضوع الدراسة:

1- ما مفهوم الثقافة والمفاهيم المرتبطة به؟
2- ما مفهوم التطرف والمفاهيم المرتبطة به ؟
3- ما أسباب التطرف الديني وآثاره وتداعياته ؟
4- ما كيفية وضع استراتيجية لمواجهة تلك الظاهرة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف علي دور الثقافة في مواجهة الغزو الفكري والتطرف الاعتقادي. وتناولت الدراسة عدداً من النقاط وهي:

أولاً– الغزو الفكري والتطرف الاعتقادي، حيث يعلم الجميع أن الحروب الحديثة لا تعتمد على السلاح المتطور فقط، ولكنها تعتمد أيضاً على إضعاف العدو وتحطيمه اقتصادياً، ونفسياً وعلمياً؛ بل وفكرياً.

ثانياً– عوامل نشأة التطرف ونموه، حيث إن الاستعمار في العصر الحديث قد غير من أساليبه القديمة لما أدركه من فشلها وعدم فاعليتها، ومحاربة الشعوب واستماتتها في الدفاع عن دينها وأوطانها ومقدراتها وتراثها لا سيما في الأوقات الحاضرة بعد أن انتشر الوعي بين الناس، واتصل الناس بعضهم ببعض، وأصبح هناك منظمات وهيئات كثيرة تدافع عن حقوق الشعوب، وترفض الاستعمار عن طريق القوة، وتطالب بحق تقرير المصير لكل شعب.

ثالثاً– كيف نواجه التطرف والإرهاب؟ الجميع يعلم أن الانحراف منبعه الجهل، وأن الاستقامة والتوسط والاعتدال سبيله العلم. واختتم المقال بتوضيح أن التعليم الممنهج يجب أن يتحمل مسؤولية التصدي للغزو الفكري المدمر للأسس الايمانية والثقافية، ووضع الحلول لحماية الأبناء والأسر من السيل الجارف المؤثر في أخلاقيات المجتمع، مما يؤدي إلى تحصين أبنائنا بالقيم والثوابت الأصلية والنأي بهم عن تداعيات الظواهر الخطيرة المدمرة لهويتهم.

أهمية الدراسة: ترجع أهمية الدراسة إلى كونها تفيد صانعي القرار والأكاديميين والباحثين في فهم طبيعة الثقافة العربية الإسلامية من خلال رصد صفحات مشرقة لأحداث هذه الأمة في سالف عصورها المتألقة التي ورثناها عنها عبر مجلدات من التراث كانت بمثابة الزاد الذي تُعوّل عليه أفكارنا، وتستفيد منه مسيرتنا الثقافية؛ لما تنطوي عليه من أصالة وما تضمه من أفكار.

1. توضيح مدى التهديدات والمخاطر الناجمة عن ظاهرة التطرف الديني في ظل التغيرات التي لحقت بالعالم العربي والإسلامي. فينبغي لنا إدراك أبعاد الاختراق الثقافي الغربي الذي بدت آثاره منعكسة على بعض المحسوبين على ثقافة هذه الأمة.. ممن فقدوا هويتهم الأصيلة في ظل الغزو الفكري الذي يبشر به بعض الناطقين بلغتنا والمنتمين إلى قوميتنا، ومع كل ما تقدم من تنويه عن أخطار الاختراقات الغربية لأمتنا في ثوابتها وسلوكياتها وثقافتها.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية علي المنهج الوصفي، ذلك من خلال مراجعة الأدبيات ذات الصلة بالموضوع من كتب ورسائل علمية ودراسات وأبحاث ودوريات وندوات ومواقع إليكترونية، مع السعي نحو تحديد المفاهيم والمتغيرات الموجود بها مع إيضاح العلاقات بين هذه المفاهيم والمتغيرات.

خطة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيمها إلي أربعة مباحث:

الأول– الإطار المنهجي للدراسة

الثاني– الثقافة العربية الإسلامية

الثالث– التطرف الديني (المعنى والسمات والآثار والأسباب)

الرابع– الثقافة العربية الإسلامية سبيل مواجهة التطرف الديني

المبحث الثاني الثقافة العربية الإسلامية

تعريف الثقافة:

"الثقافة لغة من الفعل "ثقف"؛ أي: صار حاذقًا فطناً، وتثقيف الشيء يعني تسويته وتهذيبه وصقله، والثَّقافة تعني التسوية والتهذيب والصقل". (بكري2021، ص10)

أيضاً تعرف الثقافة لغة على عدة أوجه وتعني العمل السبق، والثقافة هي الخشبة التي تسوي الرماح بها، فعند قول

جملة (تثقيف الرماح) يعني تسوية الرمح بآلة الثقاف، ومن جهة أخرى تعرف الثقافة على أنها الفنطة، فعند القول (تقف الرجل ثقافة) يعني كلمة ثقافة كل ما يضئ العقل، ويهذب الذوق، وينمي موهبه النقد، وباشتقاق كلمة ثقافة من التقف يكون معناها الاطلاع الواسع في مختلف فروع المعرفة، والشخص ذو الاطلاع الواسع يعرف على أنه شخص مثقف. (مادة: ثقف)

أمَّا اصطلاحاً، فإنَّ "الثقافة "مصطلح عصري وُضِعَ تعريفٌ له في القرن التاسع عشر الميلادي بصورة محددة، وهذا لا يعني أنَّ الثقافة كواقع موجود لم تعرف إلاَّ في القرن الماضي، إنَّما يعني أن هذا التعريف للثقافة قد وضع في ذلك الوقت، "فالثقافة تاريخيًّا كانت موجودة ومتداولة، ولم يوضع تعريف لمعناها إلا في القرن التاسع عشر الميلادي" (بكري2021، ص10)

تعريف الثقافة لدى البعض بأنّها حصيلة النشاطات الاجتماعيّة في مجتمعٍ ما، وأساليب السلوك والحياة، وجميع أنماط القيم السائدة في هذا المجتمع. التعريف الأنثربولوجي الشائع للثقافة فهو يتوسّع ليشمل اللغة والمعتقدات وتقاليد كلّ مجتمع. الثقافة بشكلٍ عام تُعتبر مصطلحاً مراوغاً، لكن المؤكد فيه بأنه مفهوم يشتمل اللغة، والدين، والتقاليد. الثقافة في اللغة العربيّة معناها واضح لأصالة الكلمة في اللغة على وجه الحقيقة والمجاز.

أهميـة الثقافـة:

إن للثقافة أهمية كبيرة على مستوى الفرد والمجتمع والأمة، ولكل أمة من الأمم (ثوابت) تمثل القاعدة الأساسية لبنائها. وفي طليعة هذه الثوابت تأتي (الهوية) باعتبارها المحور الذي تتمركز حوله بقية الثوابت.

والهوية دائماً جماع ثلاثة عناصر: العقيدة التي توفر رؤية للوجود، واللسان الذي يجري التعبير به، والتراث الثقافي الطويل المدى، اللغة هي التي تلي الدين، كعامل مميز لثقافة شعب ما عن ثقافة شعب آخر، ثم يأتي التاريخ وعناصر الثقافة المختلفة في صنع الهوية، وغالباً ما تتحدد هذه الهوية بالدين.

فعلى مستوى الفرد يؤكد علماء الاجتماع أن طابع الشخصية له علاقة وثيقة بنمط الثقافة الذي تعيش فيه هذه الشخصية أنها تؤثر تأثيراً بليغاً في تحديد سمات شخصيته.

أما على مستوى المجتمع " فالثقافة تحقق للمجتمع مجموعة من الوظائف الحيوية التي تمكنه من تحقيق أهدافه المنشودة[1] وثقافة المجتمع ترادف الشخصية القومية التي تحدد السمات العامة للأنماط السلوكية. (بكري2021، ص15).

" وبهذا تختلف الشعوب عن بعضها، وهذا الاختلاف يعزا في أساسه إلى اختلاف العقيدة والتقاليد والقيم والاتجاهات الفكرية ومجموعة المعاني والرموز التي تسود ثقافة المجتمع. والثقافة تهيئ للأفراد وسائل التفاعل داخل الجماعة،

وهذا التفاعل بدوره يحقق مزيداً من الوحدة والتماسك بين أفراد المجتمع ويمنعهم من الوقوع في أي نوع من أنواع الصراعات المختلفة.

فلقد أدركت الدول المعاصرة أن ثقافتها هي هويتها وأهم عناصر شخصيتها. لذا حرصت على حماية ثقافاتها بكل الوسائل التي توفر لها الأمن الثقافي من كل غزو فكري معادٍ حيث شاع في نظام الدول المعاصرة ما يعرف بالأمن الثقافي كل ذلك من أجل حماية الثقافة من كل ما يصادمها؛ إذ لم يعد الغزو كما كان في الماضي عسكرياً أقصى ما يحقق إحداث تدمير مادي محدود بينما الغزو الفكري يضرب الأمة في الصميم "أي في شخصيتها وهويتها"[.]

الثقافة العربية من أهمّ الثقافات وأغناها على صعيد العالم، ترسّخت جذور هذه الثقافة قبل الإسلام، وبزغت بشكلٍ مشرق تمثّلت في عددٍ كبيرٍ من الخُطَب والحِكَم والقصائد الشعريّة والأمثال؛ حيث تجلّت عبقريّة اللغة، وكانت أهمّ صورة لحياة العرب قديماً ومرآةً تعكس بوضوح أفكارهم ومشاعرهم وعمق خيالهم. بعد ظهور الإسلام شرع العرب في نقل العلوم القديمة، ومن هنا كانت انطلاقتهم نحو آفاق الكون مبدعين ومستكشفين، هذا بالإضافة لغزارة عطائهم في مجال الأدب والفقه وكافة فنون القول. نصبت العديد من الفخاخ للإطاحة بالثقافة العربيّة عبر الأزمان، ومن أمثلتها السعي الدؤوب في محاولةٍ لإقصائها عن التعليم، بالإضافة لشتّى مجالات الحياة.

وتتكون الثقافة العربية من مكونين رئيسين: اللغة العربية والإسلام ومن هنا إصرار بعضهم على تسميتها: الثقافة العربية الإسلامية ". فاللغة هي وعاء العلوم جميعاً، وأداة الإفهام والتعبير العلمي، والفني والعادي، ووسيلة التأثير في العقل والشعور بأدبها ونثرها وشعرها وحكمها وأمثالها وقصصها وأساطيرها.

ومن هنا فإن كل من يحارب اللغة العربية يحارب بالنتيجة الثقافة العربية. من خلال إضعاف الفصحى، وإشاعة العامية، وإعلاء اللغة الأجنبية على اللغة القومية، وإلغاء الحرف العربي في الكتابة، وإحلال الحرف اللاتيني محله.

الثقافة الإسلامية:

الثقافة الإسْلاميَّة هي جملة المعارف التي كانت العقيدة الإسْلاميَّة سَبباً في بحثها سواء أكانت هذه المعارف تتضمن العقيدة الإسْلاميَّة وتبحثها مثل: علم التوحيد أم كانت مبنية على العقيدة مثل: الفقه أم كان يقتضيها فهم ما ينبثق عن العقيدة الإسْلاميَّة من الأحكام مثل المعارف التي يوجبها الاجتهاد في الإسلام كعلوم اللغة العربية ومصطلح الحديث وعلم الأصول فهذه كلها ثقافة إسلامية، لأن العقيدة هي السبب في بحثها وترجع بمجملها إلى الكتاب والسنة (جريشة والزيبق، 1999م.ص26)

المبحث الثالث التطرف الديني (المعنى والأسباب والآثار والتداعيات وسبل المواجهة)

معنى التطرُّف:

التطرُّف لغة

التطرُّف كـ (فعل) تطرَّفَ، يَتطرَّف، تطرُّفاً، فهو مُتطرِّف، والمفعول مُتطرَّف، للمتعدِّي (جريشة والزيبق، 1999م. ص ص17–19).

رَأَى خِصَاماً فِي الشَّارِعِ فَتَطَرَّفَ جَانِباً: اِبتَعَدَ إِلَى الطَّرَفِ، أي: الجَانِبِ الآخَرِ، وتَطَرَّفَتِ الشَّمسُ: دَنَت إِلَى الغُرُوبِ، ويَتَطَرَّفُ فِي أَفكَارِهِ: يَتَجَاوَزُ حَدَّ الاعتِدَالِ وَالحُدُودِ المَعقُولَةِ، أي يُبَالِغُ فِيهَا.

التطرُّف كـ (اسم)، هو مصدر تطرُّف.

التطرُّف إلى الشمال: الابتعاد.

تطرَّفت الشمس: دُنوُّها إلى الغروب، أي إن التطرُّف هو ذهاب الشيء إلى الحدود النهائية. وفكرياً هو نوعٌ من الغلوّ أو المغالاة السياسية أو الدينية أو المذهبية؛ لمجموعة أفكار وقيم يعتقد بها مجتمعٌ من المجتمعات البشرية، ويعتبرها مقدَّسة ومطلقة الحقيقة، محاولاً التبشير بها، والدعوة إليها، ومحاولة فرضها قَسْراً على غيره. (جريشة والزيبق، 1999م. ص ص 17–19)

وورد في لسان العرب :طرف كلّ شيء منتهاه، ومعناه: الوقوف في الطرف، وهو يقابل التوسُّط والاعتدال. ومن خلال هذا المعنى اللغوي يعني التطرُّف: «الخروج عن حدِّ الوسطية والاعتدال.«

والتطرُّف لا يقتصر على موقعٍ أو حالة خاصّة بفئة أو قومية أو طائفة؛ بل هو خطاب فكري ينتمي إلى نَسَق الأيديولوجيات المغلقة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، التي تتأطَّر بأدبياتها الفكرية، وتجبر غيرها على الالتحاق بها والاستتباع لها، وتتبنّى العنف وسيلةً للوصول إلى الأهداف وخاصّة هدف السلطة غاية الغايات عندها، وهو عنفٌ مورس ويُمارس من قِبَل الجميع في كلّ المراحل التاريخية البشرية وفي الوقت المعاصر، سواء أكان هذا الجميع أفراداً أم أحزاباً أم تيارات أم جماعات وقوميات وحضارات، كلٌّ بحَسَب مآربه ورغباته ومصالحه ومطامعه. (جريشة والزيبق، 1999م. ص ص 17–19)

إن التطرُّف (بما هو موقف فكري، وشعور نفسي عالي الحدّة، وسلوك عملي اندفاعي متعسّف ومجحف) هو أيضاً فعلٌ وجودي مؤسّس على الغلوّ والاعتداد بالذات، وادّعاء امتلاك الحقيقة (الدينية أو غير الدينية) على جهة الإطلاق، وإقصاء المخالف، والتمكين للأنا بديلاً من الآخر إنّ (التطرُّف) من هذا المنظور خروجٌ عن الطبيعة الاعتيادية، والمألوف الروحي والعملي (المعروف)، والتعايش المشترك، ومحاولةٌ لتقويض مقوّمات السلم الاجتماعي، وفرض مواقف محدَّدة أو نمط عيش معين (نمطي) على المجموع ،(صالح 2017، ص14)

التطرُّف الديني

يبقى التطرُّف الديني أبشع وأسوأ أنواع التطرُّف البشري؛ لكونه يرتبط بالمقدَّس الديني الذي يتمّ تفسيره وتأويله من خلال أقوال وآراء الشيوخ ورجالات الدين وآراء العلماء، والذي يتمّ من خلاله استخدام (واستغلال) قيم ومبادئ الدين (الحقّ، العدل، المساواة، إلخ) في «بازارات» السوق السياسية، "أي العمل على استثماره سياسياً في صراعات المصالح الجزئية الفئوية، وكسر الإرادات التي تعجّ وتضج بها المنطقة العربية والإسلامية".(صالح 2017، ص 14)

السمات العامة لعولمة التطرف الدينى

لم يعد التطرف يرتبط بمنطقة أو ديانة بعينها، وإنما تحول إلى ظاهرة "مُعولمة"، خاصة مع تصاعد قوى اليمين المتطرف وعودة الشعبوية في أوروبا والعديد من المناطق في العالم في الآونة الأخيرة، وهذه الجماعات تشترك في العديد من السمات مع الجماعات الدينية السياسية والتنظيمات المتطرفة في منطقة الشرق الأوسط، والتي يمكن توضيحها على النحو الآتي:

1. **رفض الآخر وعدم القبول به أو التعايش معه:** فاليمين المتطرف والأحزاب الشعبوية في أوروبا تتبنى خطاباً يرفض اندماج المهاجرين، وخاصة القادمين من الدول العربية والإسلامية، بدعوى الحفاظ على الهوية الأوروبية الموحدة، وهذا بدوره قد يجعل من الهوية الدينية مدخلاً للصراع والصدام داخل المجتمعات الأوروبية في المستقبل. وهو نفس ما تفعله التنظيمات المتطرفة، وفي مقدمتها "القاعدة" و"داعش"، والتي ترفض في كل أدبياتها الحوار مع الغرب، وتروج لصدام الحضارات.
2. **التعصب والاستعلاء:** "فاليمين المتطرف، والقوى الشعبوية تعد أقل تسامحًا مع الجماعات والآراء المختلفة معها، ولديها شعور بالتفوق الأخلاقي على الآخرين"(صالح 2017، ص 14) وهذا يفسر مواقفها المتشددة ضد الأقليات العرقية والمهاجرين ورفض اندماجهم في المجتمعات الأوروبية؛ بل وتنظر إلى هويتهم الإسلامية باعتبارها تهديد للهوية الأوروبية.
3. **التحريض على الكراهية:** إذا كانت التنظيمات المتطرفة والإرهابية كـ"داعش" والقاعدة والجماعات الدائرة في فلكلهما تحرض في خطابها على الكراهية والتعصب، فإن اليمين المتطرف والأحزاب الشعبوية يتبنى خطاباً مشابهاً كما سبقت الإشارة.
4. **اللجوء إلى العنف والقتل باسم الهوية الدينية:** تؤمن التنظيمات المتطرفة باستخدام العنف وتبرر اللجوء إلى ما يسمى بـ "القتل على الهوية الدينية"، من خلال تسويغ القتل لعناصرها، وتصويره لهم بأنه وسيلة للتقرب إلى الله، وتعبير عن التدين والالتزام"(صالح2017، ص14) ويشترك اليمين المتطرف في هذه الظاهرة، ليس فقط لأنه ينمي نزعات الكراهية ضد العرب والمسلمين في أوروبا، وإنما أيضاً لأن أفكاره تمثل

العامل الرئيس وراء العمليات الإرهابية التي استهدفت المساجد في العديد من الدول الأوروبية في الأعوام الماضية، كما حدث في الهجوم على مسجدين في نيوزيلندا في مارس عام 2019.

آثار وتداعياته التطرف الدينى :

تعد الأيديولوجيات المتطرفة العابرة للحدود، والتي تعبر عنها الجماعات المتطرفة كالقاعدة وداعش، والجماعات الدينية السياسية كجماعة الإخوان المسلمين، أحد أبرز آثار وتداعيات التطرف الديني حيث تتبنى هذه الجماعات أيديولوجيات تتجاوز حدود الدولة الوطنية،(أكاديمية البحث العلمي 2017) لتشمل العالم بأسره، فرغم انهيار دولة الخلافة المزعومة التي أسسها تنظيم "داعش" في سوريا والعراق، إلا أن أيديولوجية التنظيم وأفكار ما تزال قائمة، وقد تظل مصدر إلهام للحركات المتطرفة في المدى القريب، وخاصة في ما يتعلق بإمكانية تكرار التجربة القصيرة لـ "دولة الخلافة"، إذا ما أتيحت الفرصة مجدداً. في الوقت ذاته، فإن تنظيم "داعش"، أسهم بدور رئيس في عولمة التطرف، فإذا كانت حركة الجهاد التي تشكلت في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي ضد الوجود السوفيتي في أفغانستان مقتصرة على العرب والمسلمين، فإن التنظيم استطاع في تجربته في سوريا والعراق أن يستقطب آلاف المتطرفين من جميع أنحاء العالم إلى الشرق الأوسط، في مؤشر واضح على عولمة ظاهرة التطرف، وتطور أدواتها وتحول أهدافها مع الوقت.

فقد أقام الإرهابيون والكيانات الإرهابية شبكات دولية تمتد عبر عدة دول ينقل من خلالها المقاتلون والإرهابيون والموارد اللازمة لدعمهم جيئة وذهابا. هذا الوضع ساهم في تهديد كل الأنظمة السياسية إذا ما استمر تمدد تنظيم داعش داخل المنطقة بهذه الصور الحالية، من أجل إسقاط الأنظمة الأمر الذى سوف يدعم من احتمالات اندلاع موجه جديد من العنف.

أسباب التطرف الديني :

يعود التطرف الديني في جوهره إلى عوامل تاريخية وثقافية متنوعة في مختلف المجتمعات الإنسانية في الغرب وفي الشرق. فالتطرف داء خطير ألمّ بالمجتمعات الإنسانية ويكاد لا يفارقها، ويعود هذا التطرف في جوهره إلى عوامل تاريخية وثقافية متنوعة في مختلف المجتمعات الإنسانية في الغرب وفي الشرق. (عبدالرحمن 2015، ص ص20–21) وما نعيشه اليوم من تطرف وتعصب في مجتمعاتنا الإسلامية يعود في جوهره إلى نشأة الحركات الإسلامية المتطرفة التي رفعت شعار التطرف السياسي والمذهبي في بداية تشكل الدولة الإسلامية، كما يعود إلى انتشار التيارات المذهبية المتصلبة والمتشددة في ربوع الثقافة الإسلامية السمحاء. ومما لا شك فيه، أن الانقسامات الطائفية كانت وما زالت صورة من صور التعبير السياسي الذي فرضته معطيات تاريخية اجتماعية واقتصادية وسياسية متنوعة في التاريخ العربي الإسلامي.

ويبدو واضحاً أن المنطقة تواجه نعرات طائفية مذهبية كبيرة انطلقت في أرض العراق، ولبنان، وسورية وفي كثير من الدول الأخرى؛ وذلك في أتون الصراع السياسي على النفوذ والسلطة. وهذا الداء ما زال يأكل في جسد الأمة ويهدد كيانها، حيث نجد نوعا من الشحن الطائفي والخطاب الطائفي الأرعن بين الحين والآخر في حنايا مجتمعاتنا عبر الصحف والمقولات والخطابات والممارسات السياسية والإدارية.

فالدين الصحيح (أي دين) يتضمن في ذاته عناصر العلاج الحقيقية للتعصب الطائفي والمذهبي. وهناك اتفاق شامل بين مختلف العلماء والمفكرين في الوطن العربي، ويشاركهم في هذا أهل الضمائر الحية من المفكرين في جميع أنحاء العالم، على أن الإسلام دين محبة وتسامح وعطاء، وأن حقوق الإنسان وقيم التسامح هي غيض من فيض القيم التي يمور بها هذا الدين الحنيف. فالقيم الدينية الإسلامية ضرورية لتخصيب الوعي وتأصيل السلوك التسامحي والإنساني في المجتمعات العربية. ومن الأسباب التي أدت إلى انتشار التطرف الديني:

- المناهج التعليمية وسياسات التعليم المدرسي: غالبا ما ترتكز المناهج الدراسية الوطنية القائمة على الهوية التاريخية لبلد مًا أو الهوية الدينية أو اللغوية أو القومية العرقية التي سعت الدول إلى صياغتها. سواء كان ذلك عن قصد أو عن غير قصد، في العديد من البلدان لم تتطور المناهج التعليمية؛ لتتوافق والظروف الاجتماعية المتغيرة والطبيعة المتنوعة بشكل متزايد للسكان الذين تهدف إلى خدمتهم. ونتيجة لذلك فإن استبعاد الأقليات أو قطاعات المجتمع الأخرى وتهميشها أمر سائد. (مطر 2017، ص ص15–16)
- الإقصاء اللّغوي والعرقي: لدى معظم البلدان تجمعات عرقية أو دينية متنوعة. ومع ذلك، كثيرًا ما تستبعد العديد من أنظمة التعليم الوطنية الإشارة إلى هذا التنوع أو تضمينه فيه. ومن ثم، يمكن لمجتمعات الأقليات والأفراد داخلها أن يشعروا بالتهميش الشديد في سن مبكرة، وهذا يمكن أن يذكي العداء.
- الترويج للأصولية القومية العرقية: تُستخدم في العديد من الدول المناهج التعليمية علنا لتأكيد هيمنة مجموعة على غيرها. يمكن أن يتراوح هذا من حظر التعليم بلغات أخرى لاستبعاد الًمراجع الخاصة بمجموعات الأقليات (التاريخ والعلوم الاجتماعية وما إلى ذلك، والأدب والفنون). (صالح 2017، ص 25) ومن خلال السعي لتشجيع الهوية الواحدة للمجموعة المسيطرة وجعل تعددية المجتمع غير مرئية، تسمح الدول ضمنا أو بشكل صريح بإساءة معاملة المجموعات غير المسيطرة. يمكن لهذا أن يمهد الطريق للمظالم التًي تستغلها الحركات المتطرفة.
- هيمنة طائفة أو دين في التعليم والقانون: من جزر المالديف إلى السودان تسيطر هيمنة دين ما في المناهج التعليمية على إقصاء الطوائف والمجموعات الدينية الأخرى والتجزئة داخل المجتمع. إن وجود قوانين تتعلق بديانة واحدة كإطار قانوني وطني شامل غالباً ما يؤدي إلى التمييز ضد النساء

ومجموعات الأقليات – أي الديانات الأخرى أو الهويات المختلفة.

- الفصل بين التعليم الديني: حتى في البلدان التي يعترف فيها بتنوع الدين، عادة ما يكون العرف هو فصل الأطفال عن دروسهم في التعليم الديني. وفي حالات أخرى، يفرض على الأقليات أن تتعلم دين الأغلبية. وهكذا، وبدلا من تمكين الأطفال والشباب من التعرف على الأديان المختلفة ومقارنتها لتحديد أوجه التشابه أَو الاختلاف في القيم عبر الأنظمة المعتقدية، فإن الأنظمة المدرسية تفصلها وتقسمها.
- انتشار الإصدارات المتطرفة من التعاليم الدينية: في العقود الأخيرة وبالأخص في السنوات الماضية، اتسع انتشار الإصدارات المتعصبة للغاية من التعاليم الدينية عبر البلدان وداخلها. وعلى وجه الخصوص بين السكان المسلمين في البلدان غير الناطقة بالعربية.
- استخدام وسائل الإعلام الحديثة لنشر التطرف: لقد أصبح انتشار محطات التلفزيون الفضائية مصدرا للتعليم الديني – وعادة ما تسيطر عليها أكثر الأصوات رجعية. وتستخدم الآن شبكات التواصل الاجتماعي لنشر الخطاب المتطرف وتغذيته، وكثيراً ما يستهدف ويخصص الرسائل إلى الأفراد والمجتمعات الضعيفة، بينما يربط ويعبئ عبر الجغرافيا وحدود الدول القومية.
- ثورة الاتصالات والتكنولوجيا الحديثة: والتي أسهمت بدرجة كبيرة في عولمة التطرف وتسييس الهوية الدينية، وبدا واضحاً أن ثمة علاقة بين التطور التكنولوجي وبين تصاعد أنشطة الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية في المنطقة والعالم، (صدقي 2015، ص22) والتي نجحت في استغلال مخرجات هذه التكنولوجيا بكافة أشكالها بفعالية في عمليات التجنيد والدعاية والتنسيق والتخطيط للقيام بالعمليات الإرهابية. ولا شك في أن انتشار تقنيات وسائل الاتصال الجديدة، كوسائل ومنصات التواصل الاجتماعي، والقنوات الفضائية الرقمية قد أتاح نافذة للجماعات المتطرفة لإيصال رسالتها، ونشر أفكارها وأيديولوجياتها التي تروج للعنف وتحرض على الكراهية.

المبحث الرابع الثقافة العربية الإسلامية سبيلا لمواجهة التطرف الدينى

لتوظيف الثقافة العربية الإسلامية بمقوماتها السمحاء في محاربة التطرف المذهبي يجب القيام بعدد من الإجراءات الحيوية أهمها:

1- إعداد رجال الدين فكريا وثقافيا ودينيا لمواجهة التطرف:

بعض القائمين على العملية التربوية في المؤسسات التربوية الدينية يعانون من نقص كبير في إعدادهم العلمي، وفي إمكانياتهم الثقافية والتربوية، وغالبا ما يقعون فريسة الجمود في التفكير، والانغلاق في دوائر التعصب والتشدد الذي يتعارض مع قيم التسامح والوسطية في الثقافة الإسلامية السمحاء.

وهذا الخطر الكبير يوجب على الثقات والمعنيين بالأمر من أهل العلم والمعرفة أن يبدؤوا العمل الجاد والدؤوب لتطهير الحياة الدينية من طغمة الدعاة الجهلة الموتورين الذين يشكلون الخطر الأكبر على العقل والقيم والأجيال والسلام في العالم.

وتأسيسا على هذه الوقائع، يتوجب على الدول الإسلامية اليوم العمل على تأهيل رجال الدين إلى مستوى العلماء، وألا يسمح بممارسة الطقوس الدينية لغير المؤهلين على هداية الناشئة والعناية بأمور دينهم. وهذا يعني أنه يجب على رجال الدين أن يحملوا شهادات علمية عالية في مجال الشريعة والعلوم الطبيعة والإنسانية، وأن يشهد لهم بقدراتهم وكفاءاتهم من قبل هيئات دينية عليا، وبالتالي لابد من إخضاع هؤلاء لرقابة هذه الهيئات أثناء قيامهم على ممارسة الشعائر الدينية كالوعظ والخطابة الدينية.

2- توظيف الفتاوى الدينية وتوجيهها ضد التطرف:

فالمتطرفون يمارسون فعالياتهم الإرهابية تحت تأثير عقائد وأفكار مسمومة وفاسدة سواء أكانت عقائد علمانية أو دينية.(ابوطالب 2015، ص ص13-14) وبعض الجماعات الإرهابية التي تنسب (باطلا وبهتانا) إلى المجتمع الإسلامي تتبنى أفكارا متحجرة عن الإسلام، والإسلام السمح منها براء، وهم بالتالي يعتقدون بأن أفكارهم هي وحدها المشروعة والصحيحة، وبناء على ذلك يصدرون فتاوى جاهلة متطرفة تجعلهم يتصورون أنهم على حق، وأن غيرهم من سائر المسلمين على باطل، بل كفرة وملحدون يجب قتلهم والفتك بهم وتطهير الأرض من دنسهم.

لقد تعرض من يحمل مثل هذه الأفكار المتصلبة والمتطرفة والعنصرية التي يشرعون فيها لأنفسهم حرية قتل الناس من خصومهم، وسفك دمائهم باسم الدين والإسلام (الجماعات الإرهابية في مصر والجزائر) (عبد الرحمن 2015) تعرضوا لعملية استلاب تربوية وثقافية، لفترات زمنية طويلة، وقد زينت لهم هذه العملية مشروعية القتل والفتك والتدمير وسفك الدماء. وتأسيسا على ذلك، يمكن القول بأن هذه الجماعات هي جماعات قد تم التغرير بها تربويا فدفعت إلى مواقع الجريمة والإرهاب. ولذا، فإن التربية السائدة تتحمل جزءا كبيرا من مسؤولية انحراف بعض المجموعات المتطرفة من أفراد المجتمع، وعليها أن تبحث عن سبل جديدة ومتطورة لحماية الشباب والمراهقين والمؤمنين أيضا من مغبة الانحراف، والوقوع في براثن المحترفين، من دعاة الدين ومزوريه، هؤلاء الذين يحرفون التعاليم الدينية لأغراض سياسية، بعيدة عن الدين الإسلامي، وتعاليمه السمحة.

3- توظيف الخطابة والإعلام الديني ضد التطرف

ومن هذا المنطلق يجب على الإعلام الديني، ولا سيما خطب الجمعة، أن تتصدى لمثل هذه القضايا، وأن تحول مسار توجهاته من قضايا ثانوية، إلى قضايا أكثر أهمية وخطورة على مسار الحياة في المجتمعات

الإنسانية المعاصرة. وهذا يعني أنه يجب على الوعاظ، وعلماء الدين، ترك المواقع التقليدية المتمثلة في قضايا: اللباس، والحجاب، والمظهر واللحية، والنقاب، وعطر المرأة ولباسها، وخروج المرأة من البيت وعذاب القبر، والتركيز على قضايا أكثر أهمية وجوهرية مثل: حب الوطن، ورفض العنف، ومهاجمة الإرهاب، وقضايا معاصرة مثل: الضرائب والانتخابات العامة، وأهمية المشاركة السياسية، والتأكيد على حقوق الإنسان وأهمية المشكلات السكانية وتنظيم الأسرة... إلخ.

4- محاربة الأمية الدينية:

فالأمية الدينية من أخطر المشكلات التي تواجه الحياة الاجتماعية والدينية في المجتمعات الإسلامية. ونعني بالأمية الدينية الجهل بأمور الدين الذي يأخذ أشكالا متعددة، ودرجات متباينة تبدأ من الجهل المطلق بأمور الدين، والتي تصل إلى حد التشبع بمفاهيم وقيم دينية مشوهه، تتناقض مع الأصول والمقاصد الدينية الحقة، وتشكل هذه القيم المشوهة نموذجا من الفيروسات الثقافية المسمومة، التي يروج لها في الأصل، من أجل تدمير الحس الديني الصحيح، والقضاء على مظاهر الحياة الدينية الإسلامية السّمحاء.

5- فصل الدين عن السياسة:

لقد بقي الخطاب الديني صامتا حول بعض الممارسات الثقافية والتربوية التي تنهض في داخل الممارسات الدينية والتي تخل (عن غير قصد ربما) بحقوق الإنسان، وتدعو بصورة سافرة إلى قيم التعصب والعنف التي تتنافى مع أبسط القيم الإنسانية في الإسلام. وهذا يعني غياب القدرة النقدية الذاتية، التي يمكنها أن تشكل صمام أمن، يمنع كل الممارسات الدخيلة لمثقفين متدينين، ذهبوا ضحية اختراق ثقافي، وتزييف وعي، أملى عليهم إيمانا ساذجا بقيم تعصب، أقل ما فيها أنها بغيضة ومكروهة في العرف الإسلامي ومتنافية مع القيم الإسلامية.

لقد حرص الاستبداد السياسي القديم والمعاصر، على تشكيل طائفة من الفقهاء والعلماء، ليودعهم في خدمته، فيبررون تصرفاته، ويجدون لها المخارج الشرعية، ويضفون عليها الصفة الشرعية. فالخطاب الإسلامي المعاصر، في مجال حقوق الإنسان، لا يسعى إلى بناء منهجية تربوية دينية، تسعى لتكريس وعي رصين وشامل بقيم التسامح وحقوق الإنسان، وليس هناك جهود تسعى إلى وضع أولويات جديدة تروي تعطش المسلمين إلى القيم الإيجابية في تراثهم الإسلامي، وهي قيم الحب والسلام والحرية والأمن وحقوق الإنسان.

ومن أجل المقاصد التاريخية السمحاء التي يعلنها الإسلام، يترتب على المجتمع الإسلامي أن يوظف العملية التربوية والإعلامية من أجل بناء وعي ديني صحيح ينطلق من التعاليم الإسلامية الحقة التي تحول دون التعصب وممارسة الإرهاب والتطرف الديني.

6- التربية الدينية على التسامح والمواطنة

تتضافر التربية مع الدين في كسر جمود التطرف الطائفي والديني. ونعني بالتربية نسق الفعاليات التربوية في الأسرة والمدرسة التي يمكنها أن تشكل منطلق أية فعالية مضادة للتطرف. وهنا يجب على التربية أن تحارب التطرف كمرض وداء يجب أن يستأصل قبل أن يهدد النظام الاجتماعي، وقبل أن يدمر النسيج الوطني. ومن الإجراءات التي يمكن اعتمادها:

- إعداد المناهج التربوية على مبدأ التسامح ورفض التعصب والتطرف بكل أشكاله.
- إعداد المعلمين على نحو يستطيعون فيه تكريس ثقافة التسامح ضد التعصب والتطرف.
- توجيه التربية الأسرية توجيها تسامحيا رفضا للتعصب والكراهية والتطرف.
- إعداد دورات تدريبية للمعلمين حول الكيفيات التربوية الممكنة في مواجهة التطرف الطائفي.
- إدماج مقررات جديدة مثل التربية على التسامح والتربية على المواطنة والتربية المدنية في مختلف المراحل التعليمية وهدف هذه المقررات تصفية الفكر الطائفي المتطرف بين صفوف الأطفال والناشئة.
- تضمين المقررات المدرسية ما أمكن من القيم التسامحية في العقيدة الإسلامية: أي إعطاء الأولوية للنصوص الإسلامية ذات المضمون التسامحي والتعددي والوسطي.

7- توظيف الإعلام الديني في مواجهة التعصب:

مما لا شك فيه، أن الإعلام يلعب دورا خطيرا في إحياء نزعة التطرف الطائفي، حيث نشأت محطات تلفزيونية ومواقع إلكترونية تقوم بالبث الطائفي المتطرف، وهذا يشكل خطرا كبيرا على عقول الأطفال والناشئة. وهذه الوضعية تتطلب اتخاذ إجراءات سريعة أهمها:

1- إصدار تشريعات سياسية تمنع تواجد أي من المواقع الإلكترونية والصحف والمحطات التي تحمل طابعا ذهبيا طائفيا.

2- إصدار تشريعات تحاسب وسائل الإعلام على أي مضامين طائفية تطرفية

3- تأسيس وسائل إعلام (تلفزيون – صحف – مواقع شبكية) مهمتها تقديم برامج ومضامين تسامحية تعددية وتوظف في اتجاه تجفيف المنابع الفكرية للتطرف بكل أنواعها.

4- تكثيف الإعلام التربوي والسياسي في اتجاه القضاء على التطرف والتأسيس لفكر إنساني إسلامي بمضامين تسامحية وأخلاقية تؤكد على أهمية التكامل والوحدة لا التفرقة والتطرف.

8- الدور السياسي في مواجهة التطرف.

ينتشر التعصب في المجتمعات التي تغيب فيها العدالة السياسية والقيم الديمقراطية. ومن أجل محاربة التعصب يترتب على الدولة أن تقدم تشريعات يمنع المحاباة المذهبية والطائفية، وتقوم على سياسية المساواة بين الجميع إزاء القانون والمناصب والفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويمكن اتباع الخطوات التالية:

- تعميق المسار الديمقراطي في الدولة والمجتمع.
- اتباع سياسة التعيين في الوظائف والمراكز على الخبرة والمؤهل والكفاءة والابتعاد عن المحاباة المذهبية والطائفية.
- رفض جميع التحيزات الطائفية في العمل السياسي والإداري بقرارات سياسية.
- محاسبة جميع الإداريين والسياسيين الذي يتصرفون بوحي من الانتماء المذهبي والطائفي.
- رفض جميع الفعاليات والمظاهر السياسية التي تأخذ طابعا طائفيا في المجتمع والدولة.

النتائج

- الثقافة كممارسة نظرية وعملية، فكرية واجتماعية وسياسية، وهي تحتمل الصفتين الإيجابية أو السلبية. فلا هي إيجابية بإطلاقٍ، ولا هي سلبية بإطلاق، وفقاً للدلالة القيمية للسَّلب والإيجاب. ممّا يستوجب سلوك طريق النقد البنّاء لبنى وقواعد تلك الثقافة السلبية؛ لكشف عيوبها وتظهير نقائصها الخفية. فكلُّ ثقافةٍ من الثقافات التي مرَّت على المجتمعات البشرية ومنها: ثقافتنا الدينية التاريخية . انطوَتْ على كثيرٍ من القِيَم الإيجابية الإنسانية، بمعنى أن الإيجابي فيها كان يتداخل مع السلبي؛ فهناك القِيَم المدنية العقلانية الإنسانية، كالحُرّية والمساواة والعدالة والكرامة؛ وهناك أيضاً القِيَم السلبيّة المنحطّة، كالعنصرية والغطرسة والتعصُّب والكراهية والتطرُّف وغيرها.
- التطرُّف على كثير من الرؤى والمقولات والمفاهيم الفكرية التي يتمّ استدعاء معظمها من المخزونات التفكيرية التاريخية التراثية، لتشكِّل بمجموعها ما نسمّيه بخطاب أو «ثقافة التطرُّف» التي تتركَّز وتزرع في وعي الفرد الملتزم دينياً أو أيديولوجياً (كالشريحة الإلكترونية الموجَّهة المصنوعة مسبقاً)؛ لتضبط حركته الخاصة والعامة على إيقاعاتها «الشرعية»، نازعةً منه نسقه (الحيوي) واستقلاليته وإرادته، وجاعلةً منه مجرَّد عنصر منفعل (لا فاعل)، لكي تدفعه باتجاه خياراتٍ سلوكية حادّة، رافضةٍ للحياة، وزاهدة بالدنيا زهداً سلبياً، يقوم على ثلاثيّة النفي والرفض والإقصاء، وناظرةٍ لباقي الناس، من غير الأتباع والمريدين والتابعين، نظرةً دونية غير سوية، وأنه لا بُدَّ من هدايتهم وإخضاعهم خضوع الصاغرين.
- الثقافة المنفعلة العدائية (تجاه الجماعات والأفراد والحقوق الفردية والقيم الفكرية)، والقائمة على كثير من النصوص والفتاوى والتشريعات الدينية التاريخية، ليست هي فقط مَنْ يشعل لهيب العنصر المتطرّف، ولا

يمكن لتلك الثقافة أن تتفجَّر في الواقع العامّ إلاّ كنتيجةٍ طبيعية لظروفٍ خارجية مؤهَّبة، وعوامل مساعدة ورافعة لفكر «التطرُّف» المؤسِّس ذاته.

- التعصّب والانحراف الديني وضعٌ غير طبيعي، يتناقض مع العقل وخياراته الكبرى، ولذلك كلّ الثقافات تنتقد التعصُّب؛ لأنّه يؤدّي بالضرورة إلى التطرُّف والغلوّ. ويبدو أنّ هناك علاقة بين التعصُّب والمَرَض العقلي، فالمريض ببعض الاضطرابات العقلية قد ينمو لديه اتجاه تعصُّبيّ كتبرير لسلوكه المَرَضي، فالتعصُّب مَرَضٌ، ومن السهل أن يقع صاحبه بين براثن الأيديولوجيات العنيفة التي تنزع إلى الكراهية والقتل.

- التأكيد على أنّ الثقافة العربية والإسلامية قادرة على تعرية فكر التطرف والإرهاب؛ لأنها تحمل في مضمونها فلسفة عميقة واتساع أفق مما يجعل المثقف أكثر إدراكا وتفهما لما يحمله هذا الفكر من سلبيات ومخاطر ستنعكس على وطنه، وعلى نفسه مستقبلا. كذلك التأكيد على أنّ المقاربة والتحليل الثقافي هو مدخل لتفكيك بُنى الفكر الأيديولوجي الإرهابي ومكوناته ودوافعه وسلوكه.

- نقص الثقافة أو انحرافها يجعل كثيرا من الشباب الذين تغلب حماستهم عقولهم يقعون فريسة للتنظيمات أو الجماعات التي لا تريد خيرا لمجتمعها، والتي تخضع لمن يحركها ولا يريد من وراء ذلك إلا تخريب المجتمع وتضليل الشباب وزعزعة الأمن الاجتماعي والنفسي، موهما ومخادعا الشباب بأنه يريد الإصلاح مستغلا الرغبة الجامحة التي في داخلهم للإصلاح الذي لا يعرفون طريقه وربما لوّح لهم بحسن الجزاء في الآخرة كلما ازداد عنفهم وتطرفهم، ودائما ينتج عن هذا التطرف عنف يضر مسيرة المجتمع، ويؤخر نتائج الإصلاح أو يعطلها ويعمل على زيادة التخريب والقتل، ويضيع الأمن، وينشر الخوف، ويشرد الناس من مساكنهم وأوطانهم.

التوصيات

- ينبغي الاهتمام بدراسة الثقافة العربية الاسلامية وفتح أقسام علمية خاصة بتدريسها لتوعية الاجيال بهويتهم الحقيقية وتعميق انتمائهم لامتهم.

- تجديد الخطاب الديني وفقه الواقع في النهوض بالمجتمع، ونشر ثقافة إعمار وأمن وسلام، ومكافحة دعاة التطرف الفكري ومعتنقي العنف الدموي، وغرس ثقافة الأخلاق والقيم، والمواطنة الإيجابية، بغية نشر ثقافة التسامح والتعايش السلمي بين أبناء الإنسانية مع تعدد أجناسهم وعقائدهم وأطيافهم، ومن أجل الثورة على المتطرفين خفافيش الظلام الإرهابيين. فالمواجهة إذن مواجهة فكرية في المقام الأول قبل أية مواجهات أخرى.

- نشر ثقافة السلام والمحبة وبناء جسور التواصل الإنساني بين الشعوب والأمم والأديان عبر ثقافة التسامح والسلام التي يبدو لنا أنها ضرورية أكثر من أي وقت مضى في تاريخ الإنسانية. ومن هنا كان لزاما العمل

على مواجهة كل أشكال التطرف الطائفي والبحث عن الدواء لهذا الداء المستفحل في جسد أمتنا العربية. ومن أجل مواجهة هذا الداء الخطر، لا بد من بناء استراتيجيات وطنية سياسية اجتماعية ثقافية شاملة للوقاية من هذا الداء وعلاج المصابين به وحماية المجتمع من الخطر الدائم في مختلف المستويات التربوية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإعلامية. وتتمثل هذه الاستراتيجية في عدة مناحي واتجاهات تربويا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا وإعلاميا.

- التحذير من الانخداع بفتاوى التكفيريين الذين يتخذون من الدين ستاراً للتغطية على جرائمهم ضد الدين والوطن والمواطن، ويرددون مقولات كاذبة لا يقرها دين ولا عقل ولا منطق، حيث يفتون في أمور الدين وهم أجهل خلق الله به؛ ويستحلون دماء بريئة ويجيزون الحرق والقتل والتخريب، كما أنهم يرتكبون جرائم منكرة لا يقبل مشاهدتها والوقوف على تفاصيلها إلا غلاظ القلوب ومعدوموا الإحساس.
- الإسراع في إعداد خريطة طريق مناسبة لمواجهة الغزو الفكرى والثقافة، حيث تسبح الشعوب العربية والإسلامية في تيار من هذا الغزو يومياً بغرض إحداث عملية (غسيل مخ) للأفكار والثقافة العربية والإسلامية، ثم يتدرج إلى الاحتواء الثقافي بتلقين هذه الشعوب أصول الثقافة الغربية ومبادئها، وشيئاً فشيئاً تحدث عملية ذوبان للثقافة العربية والإسلامية في الثقافة الغربية، وحينئذ يحدث لها نوع من الانحراف الثقافي عن أصولها وجذورها العربية والإسلامية، ومع تعاقب الأجيال تصبح ثقافتهم غربية الملامح والنزعة.

الخاتمة:

ونحن نقف اليوم في خضم المأساة الإنسانية الإسلامية للمذابح التي تدور ضد المسلمين، يجب علينا ألا ننسى أن هذا العمل الدموي الشيطاني الذي لم يكن مجرد نزوة فردية عابرة، بل هي مخطط إجرامي توجهه قوى عنصرية خطيرة جدا في التاريخ تروج للدم والكراهية. ويجب ألا ننسى أن هذا الحدث يريد ترسيخ ثقافة دموية للتحريض على دورة العنف الطائفي والمذهبي. وهنا يجب أن نأخذ بأهمية الدور الثقافي في مواجهة هذه الأزمات والتحديات الخطيرة. فالعنف يؤدي إلى العنف والتطرف إلى التطرف، وهذا ما يريده أصحاب التيارات الفكرية التعصبية، فتغذية العنف والتطرف تشكل هدفا استراتيجيا للتيارات الصهيونية التي توظف كل طاقاتها الفكرية والإعلامية والاستخبارية لتأجيج العنف بين الأديان بين المسلمين والمسحيين والبوذيين وغيرهم من الأديان. وهنا يجب القول بأن هذه الأديان التسامحية يجب عليها أن توظف الدين نفسه في منع التطرف ودحر العنف ودفن الأحقاد وتسييد المحبة والسلام والقيم الحرة بين الناس جميعا.

وأخيرا ومن أجل استئصال ظاهرة التطرف المذهبي والطائفي، يجب العمل على تحقيق التكامل بين مختلف هذه المستويات السياسية والدينية والتربوية والإعلامية من أجل حماية المجتمع من آثار التطرف وتجفيف الينابيع الحقيقة له عبر استراتيجية حقيقية تأخذ بمختلف المستويات السياسية والتربوي

إن المبادئ والأفكار التي تؤكد عليها هذه الدراسة تشكل خريطة طريق متكاملة للتصدي لقوى التطرف والإرهاب،

وتؤسس لمرحلة جديدة من التعايش بين الثقافات والحضارات، أساسها احترام الأديان وقدسيتها وعدم الزج بها في أتون الصراعات المذهبية والطائفية، والقبول بالآخر والتعايش معه، لأن المشتركات الإنسانية التي تتضمنها الأديان السماوية تتيح لجميع البشر العيش في أمن وسلام، فستظل هذه الأمة معتزة باسلامها محافظة على مواريثها جديرة بأن تكون الأمة التي وصفها الله تبارك وتعالى بأنها {خير أمة أُخرجت للناس}.

وبنظرة تفاؤل وأمل نؤكد على أنه لن يصح إلا الصحيح، وأن الهزيمة تنتظر المتطرفين، فالشعوب العربية والإسلامية شعوب معتدلة في مزاجها الديني وهي تنحاز دائما إلى التوسط والاعتدال، فضلا عن أن شريعتنا الإسلامية بطبيعتها طاردة لكل فكر متشدد، لأنها تقوم على اليسر والعفو والتسامح، وتتميز بالمرونة والسعة، وتواكب كل أحداث الحياة المتجددة، وتلبي حاجة المسلمين في كل مكان وفي كل عصر، ولذلك هي لا تعطي الفرصة لأحد لكي يزايد عليها.

المراجع

1- مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، د. محمد عمارة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، فبراير 1999م.

2- أساليب الغزو الفكري للعالم الإسلَامي د. علي محمد جريشة ومحمد شريف الزيبق، دار الوفاء. 1999م.

3- مقاربةٌ تفسيرية في الفكر والمنهج والمآل، نبيل علي صالح، http://nosos ، ٢٠١٧/٠٨/١٠

4- تعريف الثقافة لغة واصطلاحاً – أحلام بكري ، https://sotor.com ، أبريل ٢٠٢١.

5-ينظر: مادة(ثقف).

6- علي إبراهيم مطر، تحديات الأمن العربي: «داعش» 15-9-2017، من الرابط http://www.al-akhbar.com/node/

7- إستراتيجية وطنية لمكافحة التطرف في مصر"، مجلس العلوم الاجتماعية والسكان – أكاديمية البحث العلمي، تقرير غير منشور، 2017.

8- وقفة أمام صعود الأصولية الجديدة والإرهاب بأسبابه وتداعياته، د. أسعد عبد الرحمن، صحيفة المستقبل، العدد 5341: 19، بتاريخ: السبت 2015/4/4م، صفحة رأي وفكر.

9- مؤتمر القمة العربية الـ 26 والأمن القومي العربي، حسن أبو طالب ، (2015).

10- مقترحات عربية لمواجهة التحديات التي تواجه العرب عسكريا وسياسيا وأمنيا (البوابة نيوز) ، 15-9-2017، من الرابط/http://www.albawabhnews.com8

11- القمة السعودية الأمريكية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، محمود عبد الحميد صدقي، آفاق

سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، مصر، العدد (22) 2015.

المفاهيم الفلسفية والجمالية لفنون ما بعد الحداثة وأثرها على المشغولة الفنية المعاصرة (دراسة تحليلية)

*د.النوري عبد السلام الديب

الملخص

أن البحث الحالي هو جزء من بحث يهتم بالتجديد في مجال الحرف اليدوية ومواكبة الاتجاهات الحديثة والحديثة والبعيدة عن التقليدية في الفن ، فهو يدور حول محاولة الوقوف على التطور. الحرف اليدوية من خلال التحليل الفني لبعض الأعمال التي تم إنتاجها في الوقت المناسب للتعرف على ملامح هذا التطور من حيث الشكل والتفكير الجديد وأساليب النهج في ضوء الاستفادة من مفاهيم الفنون الفلسفية والجمالية ما بعد الحداثة باعتبارها الفن الحركي مهم في فهم الارتباط بين محتويات ومفاهيم الحركة الفكرية والفلسفية للفن والإبداع الجمالي بجميع أشكاله ، ولا سيما تلك الفنون وقد أنتجت أفكارًا متعددة بحقيقة الأساليب في تشكيل التعبير وتكنولوجيا الإعلام والاستغلال. من الخامات ما يعتبر ثورة على كل ما هو تقليدي والثروة في نفس الوقت، لاستخدام كل ما يحيط بالفنانين في البيئات المختلفة في تشكيل وصياغة المشغولات الفنية المحدثة بما يتماشى مع روح العصر.

من هذا المنطلق يفترض الباحث أن فن ما بعد الحداثة قد يكون له تأثير إيجابي على الحرف اليدوية المعاصرة من حيث تطوير البلاستيك فيها بصرف النظر عن الآلية وحلول إنتاج التردد بما في ذلك الأبعاد البلاستيكية والجمالية المتجددة، ويهدف البحث إلى التعرف على أثر المفاهيم الجمالية والفلسفية لفن ما بعد الحداثة على الحرف اليدوية المعاصرة. وتكمن أهمية البحث في الكشف عن المفاهيم الفلسفية والجمالية لفن ما بعد الحداثة ومدى ارتباطها بمجال الحرف اليدوية.

المقدمة:

تعد الفنون من أرقى ثمار الحضارة، ونتاج العقل البشري الخلاق الذي وهبه الله للإنسان فكشف به عن جمال هذا الكون وأسراره، ولم تكن حاجته إلى الفن طارئة، بل إحدى الضرورات التي تجعل تفكيره وفعله في حالة من الاتساق والتوازن بين تلك الرغبات والحاجات التي لا تنتهي، وقدراته على التعبير عنها وتلبيتها وتحقيقها وبطريقة تتسق بين الجزء من التفكير العقلي والتفكير الوجداني، ومن الطبيعي أن يختلف مستوى هذه الضرورات باختلاف الزمان والمكان وفقاً للتحديات التي تجابهها المجتمعات المختلفة. "وفي العصر الحديث تأثر الفن بالتغيرات الحضارية التي حدثت في مطلع القرن العشرين، فشهد تحولات وتطورات وثورات فنية، ومحاولات مستمرة تعاقبت على الفنون التشكيلية بفروعها المختلفة، كنتيجة طبيعية للعديد من المتغيرات الخاصة، كظهور العديد من النظريات العلمية والتطبيقات التكنولوجية، فشكلت على إثرها اتجاهات فنية ذات رؤى خاصة نتج عنها قيم فنية وتعبيرية مختلفة لاختلاف مقوماتها ومفاهيمها الفلسفية والجمالية."(Passuth 1998, P.357) ومن ثم أصبح للفن الحديث سمة تميزه وهي الحرية الفردية، "ومثل هذه الحرية لم تكن حرية عمياء، ولكنها حرية واعية جاءت

*عضو هيئة تدريسكلية الفنون والاعلام جامعة طرابلس– ليبيا

نتيجة النهضة العلمية التي أخضعت كل شيء للعلم، ففي الماضي كان هناك كثير من الأمور التي تتصل بالإنسان وحياته، وما يتصل بالكون كانت جميعها خاضعة للتفسيرات الذاتية وللآراء الشخصية وسرعان ما خضعت للتفسيرات العلمية، وبالتالي أصبح للفن أسس علمية وتفسيرات منطقية كما هو الحال في المدارس الفنية في العصر الحديث، (المليجي 2002، ص18) والتي توالت في صورة اتجاهات فكرية وتشكيلية كان لها الانعكاس المباشر على الفن، "وتعد المدرسة التأثيرية أولى ثمرات ارتباط الفن بالعلم، وتليها التكعيبية، والمستقبلية، والدادية، والسريالية. حيث أصبح المفهوم التشكيلي مرتبطاً بالاكتشافات العلمية الحديثة، فتحول الفن من البحث في الحقيقة المرئية إلى البحث عن الحقيقة الفنية للكشف عن العلاقات الجمالية والتشكيلية التي تحكم بناءها، وأصبح البحث عن حقيقة الفن مبدأ عاماً ومصدراً للفكر والإبداع. (رمسيس 1970، ص424) و ومجال الأشغال الفنية كأحد مجالات التربية الفنية لم يكن بمعزل عن هذا التقدم والتطور الفني، فقد تغير المفهوم العام للأشغال الفنية المعاصرة مع نهاية الستينيات، وأصبح أكثر استيعاباً للخبرة الإنسانية في مجالات العلوم والفنون المختلفة في نفس الوقت الذي احتفظ فيه بالجوانب الذاتية للفنان وبمقومات المجال كمتلقي للفنون بما يحتويه من إبداعية التصميم ومهارات التنفيذ والقدرة على المزاوجة التعبيرية من خلال التعايش الفني بين التصميم وتقنيات ومهارات التشكيل، "فجميع المجالات الفنية الأخرى تصب بخاماتها وأساليب تشكيلها في بوتقة الأشغال الفنية ودليل ذلك وجود مساحات وقواسم مشتركة في الفنون المختلفة فلم يعد هناك فن خاص يكتفي بخامات محدودة ويتعين عليه استخدام تقنيات بعينها، وإنما أصبح هناك وحدة للفنون تمتزج فيها المجالات الفنية، وتذوب الفواصل فيما بينها"(مروى 2004، ص2)، وهذا ما ذهب إليه علي المليجي في حديثه عن الأشغال الفنية بأنها لا تعني الحرف الشعبية أو العمل اليدوي بمفهومه الصناعي الذي تتعدد فيه الأيدي أفكاراً وتصميماً وتنفيذاً وإخراجاً، إنما هي مجال متخصص للتعبير الفني يمارس فيها الفنان الفرد قدراته الابتكارية، ويبحث ويعدل ليصل بالتصميم إلى الأفضل ثم ينتقي أنسب الخامات (خامة أو أكثر) التي يتعامل معها في التنفيذ، ويحدد أدواته التي يتبارى فيها لإخراج العمل الفني حسب إمكانياته المهارية وما يتطلبه العمل، والأشغال الفنية في ذلك تصبح مصدراً لكل ممارسات الفنون التشكيلية مما يدفع بالقول أنها مجمع الفنون (المليجي 1984، ص45). ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن فنون ما بعد الحداثة بما تحمله من مبادئ ومفاهيم فلسفية ساعدت على تشكيل محتواها وبلورة أسسها وعملت على تأكيد استقلاليتها على المستويين الفكري والفني. وعليه يمكن للأشغال الفنية أن تلعب دوراً رياديا في صياغة وترجمة هذه المبادئ والتي من أهمها:

- تحرير الأعمال الفنية من الجمود والقولبة.
- المزج بين المجالات الفنية وتذويب الفواصل بين فروع الفن.
- استخدام الرموز غامضة المعنى.
- المبالغة والتضخم في الأعمال الفنية المركبة

- إعطاء الفنان فرصة أكبر للتعبير عن ذاته مع التخلي عن الحل الأمثل والأوحد بمعنى التخلي عن التشدد الأسلوبي والانطلاق المذهبي.(الرزاز 1997، ص76)

ومن هذه المبادئ نستطيع ملاحظة أن فنون ما بعد الحداثة تموج بالعديد من التداخلات بين الحدود والمعاني والتعريفات الثابتة لمفهوم الفن والجمال، "وتعكس التطور في تكنولوجيا استخدام الوسائط المتعددة التي تضمنتها معظم الأعمال الفنية بواقع لغوي وسمعي وبصري وأيضاً حركي" (إياد حسين 2008، ص292).
والجدير بالذكر أن النصف الثاني من القرن العشرين مرّ بثلاث مراحل هي: (ما قبل الحداثة– الحداثة– ما بعد الحداثة)، وإن كانت المرحلتان الأولى والثانية قصيرتين، إلا أننا نتوقع لمرحلة ما بعد الحداثة مدة أطول بكثير. طالما أنها تقوم على مبدأ يفرضه مفهوم الزمن والتاريخ وهو يقوم على أساس المزاوجة والدمج بين معطيات الماضي والموروث الثقافي إلى جانب الاستفادة من الحاضر والتطلع للمستقبل وانفتاح الفن على آفاق غير محدودة والبحث عن وسائل جديدة للتعبير خارج المتاحف وقاعات العرض، حيث خرج الفنان في فن ما بعد الحداثة ليمارس عمله في الطبيعة ذاتها خلال مختلف مظاهرها.

وقد ظهرت اتجاهات فنية كثيرة ومتلاحقة فيما بعد الحداثة أحصاها(عبد الغني 2000) في ثماني وخمسين اتجاهاً فنياً، هي التي أثبتت رسوخها واستقلاليتها وقد انطوت كل منها على مجموعة من المفاهيم الفلسفية والجمالية التي شكّلت مضمونها المعياري وذلك منذ عام 1945 وحتى الآن، وهذه الاتجاهات عملت على تشكيل الوعي الفني وتأكيد دور الفن لدى الجمهور من خلال التفاعل الإيجابي لثلاثية العلاقة التي ارتكزت عليها فنون ما بعد الحداثة (الفنان– العمل– الجمهور)، وقد تزايدت تلك الاتجاهات أكثر من ذلك وحتى الآن، وعلى الرغم من إمكانية تصنيفها إلا أنه من الصعب تصنيف فنانيها تبعاً لاتجاه معين أو حركة معينة فغالباً ما ينتمي الفنان لحركة ثم يتحول إلى أخرى.

وفنون ما بعد الحداثة تتسم باندماج حركاتها الفنية والتداخل فيما بينهما، فقد نرى اتجاه فني له امتدادات في اتجاهات أخرى أو يخدم مفاهيم حركة معينة ويدعمها، ومن أهم هذه الاتجاهات– على سبيل المثال لا الحصر– (Pop art) أو (New realism) وهو فن يعتمد على الأشياء جاهزة الصنع والمستهلكات في الحياة اليومية، واعتمد على أسلوب التجميع والصب والتغليف والتوليف واستخدام الصور الفوتوغرافية(عبد الغني 2008، ص151)

وانطلاقاً من هذا يفترض الباحث أن فنون ما بعد الحداثة قد يكون لها أثر إيجابي على المشغولة الفنية المعاصرة من حيث تطوير بنيتها التشكيلية بصورة تنأى بها عن الآلية والتكرار بما يثمر عن حلول تشكيلية وأبعاد جمالية متجددة.

مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل الآتي:

– ما مدى تأثير المفاهيم الجمالية والفلسفية لفنون ما بعد الحداثة على المشغولة الفنية المعاصرة؟

فروض البحث:

1- هناك علاقة إيجابية بين المفاهيم الجمالية والفلسفية لفنون ما بعد الحداثة وإثراء المشغولة الفنية المعاصرة.

2- يمكن إضافة مداخل تجريبية جديدة لمجال الأشغال الفنية بالإفادة من المفاهيم الجمالية والفلسفية لفنون ما بعد الحداثة.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

1. الوقوف على أثر المفاهيم الجمالية والفلسفية لفنون ما بعد الحداثة على المشغولة الفنية المعاصرة.
2. طرح مداخل تجريبية جديدة لمجال الأشغال الفنية بالإفادة من المفاهيم الجمالية والفلسفية لفنون ما بعد الحداثة.

أهمية البحث: ترجع أهمية البحث إلى:

1- الكشف عن المفاهيم الفلسفية والجمالية لفنون ما بعد الحداثة ومدى ارتباطها بمجال الأشغال الفنية.

2- محاولة اكتشاف مداخل تجريبية جديدة لتطوير العملية التدريسية بمجال الأشغال الفنية بما يتفق والتطورات الفكرية والتربوية والفنية المعاصرة.

3- حاجة دارس الفن لمؤثرات جديدة منشطة للفكر الابتكاري لإثراء بناء المشغولة الفنية المعاصرة.

حدود البحث: يقتصر البحث على:

- الوصف والتحليل الفني لبعض المشغولات الفنية التي تنتمي لأحد اتجاهات فنون ما بعد الحداثة والتي تم إنتاجها في الفترة ما بين عام 2000م وحتى وقتنا الحالي.

منهجية البحث: يتبع هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي لاستخلاص أهم الرؤى الجمالية للمشغولات الفنية المعاصرة التي تنتمي لأحد اتجاهات فنون ما بعد الحداثة والقائمة على استثمار العلاقة التكاملية المتبادلة بين مجال الأشغال الفنية والمجالات الفنية الأخرى في إطار وحدة الفنون التشكيلية وترابطها من خلال التحليل الفني لبعض من تلك المشغولات معتمداً في ذلك على مجموعة من البنود والمحاور والتي تتلخص في التالي:

1. التحليل الفني لمشغولات فنية قائمة على المزج بين المجالات الفنية وتذويب الفواصل بين فروع الفن.
2. التحليل الفني لمشغولات فنية استخدمت الرموز غامضة المعنى.
3. التحليل الفني لمشغولات فنية قائمة على المبالغة والتضخيم في الأعمال الفنية المركبة.

وسوف تكون بنود الوصف والتحليل الفني لتلك المشغولات على النحو التالي:

- اسم الفنان
- الاتجاه الفني
- اسم العمل الفني
- الأبعاد
- التاريخ
- الخامات المستخدمة

- الفكرة التشكيلية للمشغولة
- التحليل الفني واستخلاص القيم الجمالية

ويتضح ذلك في شكل (1) للفنان (Donald Drumm1935) الذي استخدم فيه مادة الألومنيوم المصقول بعد صبه مع الرخام في علاقة تشكيلية متنوعة الإيقاع.

شكل (1)، إحدى أعمال الفنان (Donald Drumm)، نحت البوب التجريدي، 1965،

"وكذلك الفن الاعتدالي (Minimal art) وهو فن يعتمد على الأشكال الهندسية الأولية الخالية من المعاني الظاهرية والرمزية، واعتمد على التكرار والبساطة والضخامة، واستخدم فنانوه الخامات الصناعية مثل الفلورسنت والأطباق النحاسية وألواح الحديد." (Wheeler1991, P.212). كما في شكل (2) الذي يمثل نحت ميداني للفنان Venet Bernar 1941 ، حيث استخدم في بنائه مجموعة من القضبان المعدنية في تكرارات مبسطة لهيئة شبه دائرية متنوعة الإيقاع.

شكل (2)، إحدى أعمال الفنان (Venet Bernar)، قضبان معدنية Cor-Ten Steel، 2009، 90×415×410) سم)، ديربيشاير، المملكة المتحدة

وهناك أيضاً (Poverty art) "ويقوم هذا الفن على المواد البسيطة والمهملة التي ليس لها صفة الدوام مثل الرمال والفحم والتراب والزجاج، ويهدف إلى رفع الشيء العادي فاقد القيمة إلى مستوى العمل الفني" (Wheeler 1991, Ibid., P.260). والشكل (3) للفنان (Anselmo 1934-) يوضح تلك الرؤية.

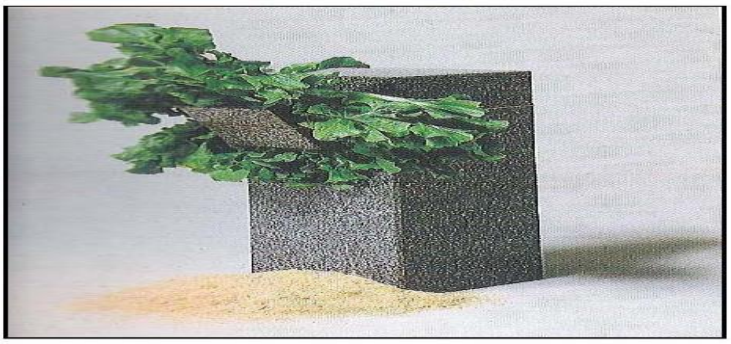

شكل (3)، (G. Anselmo) ، 1968، جرانيت ورمل ونبات، (45×69×33 سم) ، جاليري سونابيند، نيويورك

ونجد أيضاً (Brut art) والذي عرف بالفن غير الناضج وهو يتصل بشكل ما بفنون الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، ويتميز بتلقائية الأسلوب (عبد الغني ص159). كما في شكل (4)، للفنان (1949 Moreeuw)، الذي استخدم فيه مزيج من الخامات المتنوعة للتعبير بأسلوب مبسط وتلقائي عن الجسم البشري مختزلاً الكثير من التفاصيل في عفوية تشبه إلى حد كبير رسوم الأطفال.

شكل (4)، (F. Moreeuw 1997)، خامات متنوعة، (156×40×30 سم) ، مجموعة خاصة

ومن السياق السابق، يمكن ملاحظة أن فنون ما بعد الحداثة تحمل في محتواها المزج بين الماضي والحاضر والمستقبل، والسيطرة الكاملة على عناصر التشكيل الفني، والتحكم الكامل في جميع المتغيرات داخل العمل بعيداً عن القولبة والتقليدية. ومن هنا أصبح هناك إمكانية المزج والتداخل بين المجالات الفنية المختلفة

وتلاشي الفواصل بين فروع الفن، ومجال الأشغال الفنية درب من دروب الفن الراقي الذي يجمع بين مختلف المجالات الفنية، ويسعى دائماً إلى استغلال كل ما يحيط بالفنان من خامات ووسائط تعبيرية، والبحث عن إيجاد أنسب الأساليب التقنية لصياغتها من خلال ممارسة الفكر التجريبي، كما أنه أحد المجالات التي تسعى دائماً إلى البحث عن الجديد واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.

فالأشغال الفنية لم تعد قاصرة على المفهوم التقليدي لإنتاج أعمال يدوية نفعية أو جمالية، حيث أصبح على المشتغل بمجال الأشغال الفنية أن يكون على درجة عالية من المرونة للاستفادة من الاتجاهات الفنية المختلفة للفكر المعاصر والإفادة من التقدم التكنولوجي بمختلف صوره، وألا يضع الفنان نفسه في إطار فكري محدد لأن ذلك قد يؤثر عليه بالسلب وأن على الفنان المربي احترام أعمال السلف وليس معنى ذلك تكرارها وتقليدها إنما علينا أن نعيش حاضرها ونتماشى مع ركب التطور ونستقي من الماضي الخبرة والعمق والتجربة لنسير قدماً نحو المستقبل الجديد.

وعلى إثر ذلك، يجد الباحث أن البحث الحالي يدخل في إطار البحوث التي تهتم بالتجديد في مجال الأشغال الفنية، ومسايرة الاتجاهات الحديثة والعصرية والبعد عن التقليدية في الفن، فهو يدور حول محاولة الوقوف على تطور المشغولة الفنية، من خلال التحليل الفني لبعض المشغولات التي تم إنتاجها في وقتنا المعاصر بهدف التعرف على ملامح هذا التطور من حيث، الشكل والفكر الجديد وطرق التناول في ضوء الإفادة من المفاهيم الفلسفية والجمالية لفنون ما بعد الحداثة، كحركة فنية لها أهميتها في تفهم العلاقة المتبادلة بين محتوياتها ومفاهيمها الفكرية والفلسفية في حركة الفن والإبداع الجمالي بشتى صوره، وخاصة تلك الفنون قد أفرزت أفكاراً متعددة تحمل أساليب متنوعة في التشكيل ووسائط التعبير، واستغلال تكنولوجيا الخامات ما يعد ثورة على كل ما هو تقليدي وثروة في نفس الوقت، في استخدام كل ما يحيط بالفنان في البيئات المختلفة في تشكيل وصياغة مشغولات فنية مستحدثة تتماشى وروح العصر. وفيما يلي يقدم الباحث الوصف والتحليل الفني للمشغولات الفنية المختارة:

- أولاً: الوصف والتحليل الفني لمشغولات فنية قائمة على المزج بين المجالات الفنية وتذويب الفواصل بين فروع الفن:

المشغولة الفنية الأولى– شكل (5)

اسم الفنان:	جوان فيرارا Joanne Ferrara
الاتجاه الفني:	الفن التجميعي Assemblage
اسم العمل الفني:	زوج البط
الأبعاد:	3×18×23 بوصة
التاريخ:	2006م
الخامات المستخدمة:	أخشاب لأشجار فاكهة، أسلاك معدنية، جلد طبيعي.

الفكرة التشكيلية للمشغولة:

المشغولة عبارة عن معلقة حائطية تمثل بطتين تسبحا في المياه حيث تقوم الفكرة التشكيلية لها على استخدام مجموعة من الخطوط اللينة في اتجاهات مختلفة، وبعض المساحات المتنوعة، لمجموعة من الخامات المتآلفة مع خامة الخشب تم استثمارها لتحقيق الهيئة العامة للمشغولة المستوحاة من الفكر التشكيلي لمجال التصوير الزيتي.

التحليل الفني واستخلاص القيم الجمالية:

تتميز المشغولة بإحساس واضح بحركة هادئة ومنتشرة على سطح المشغولة بفعل التوزيع التكراري للطيور وانتظامها في أوضاع متعاقبة في اتجاه واضح ومحدد، والذي يحدد نمط الإيقاع.

كما أن التدريج اللوني المتوافق للطيور واستخدام الغامق والفاتح، وكذلك تنوع حجم الطيور يعطي الإحساس بالثراء التشكيلي والتنوع في استخدام الخامات، وحركة الخطوط وتداخلها يعطي إحساساً بصراع درامي لحركة الطيور وتفاعلها مع الفراغ، وفي نفس الوقت يحقق الاتزان للمشغولة، ويربط أجزائها في وحدة يحكمها التناسب بين العناصر والخامات المستخدمة. والفراغ هنا له فعالية واضحة في تأكيد الحركة وإظهارها، كما أنه ربط المشغولة بالفضاء المحيط بها، وأعطى إحساساً بسعة الأفق وحرية الحركة، وفي الوقت نفسه خفف من الثقل المادي للخامات المكونة للمشغولة. ولقد كان لتنوع زوايا واتجاهات الرؤية المستقيمة والمائلة، والمنحنية مع حركة الخطوط مساهمة في توفير ديناميكية القيم والحوارات التشكيلية، وتحفيز الأبصار والأذهان على تتبع مسارات القيم الجمالية بين أجزاء وعناصر ومستويات التكوين.

شكل (5)، إحدى أعمال الفنان (Joanne Ferrara)، زوج البط، 2006، خشب ومعدن وجلد طبيعي، 3×18×23 بوصة، مجموعة خاصة بالفنان

المشغولة الفنية الثانية – شكل (6)

اسم الفنان:	جون ديفز John Davis
الاتجاه الفني:	الفن الفقير Poverty art
اسم العمل الفني:	المسافر
الأبعاد:	110×130×18 سم
التاريخ:	2000م
الخامات المستخدمة:	أغصان، خيوط القطن، قماش قطني، الدهان الحجري

الفكرة التشكيلية للمشغولة: المشغولة عبارة عن معلقة حائطية تمثل سمكتين جسمهما منقط معلقتين على مجموعة من الأغصان الجافة في اتجاه واحد جهة اليسار. والفكرة التشكيلية للمشغولة تقوم على استثمار العلاقة بين الكتلة والفراغ من خلال مجموعة الخطوط المتمثلة في الأغصان وما بينها من فراغات في اتجاهات مختلفة تحوي داخلها كتلتين في هيئة متشابهة لجسم السمكتين من خلال بعض المساحات المتنوعة لمجموعة من الخامات المتآلفة مع بعضها البعض تم استثمارها لتحقيق الهيئة العامة للمشغولة المستوحاة من الفكر التشكيلي لمجال النحت البارز.

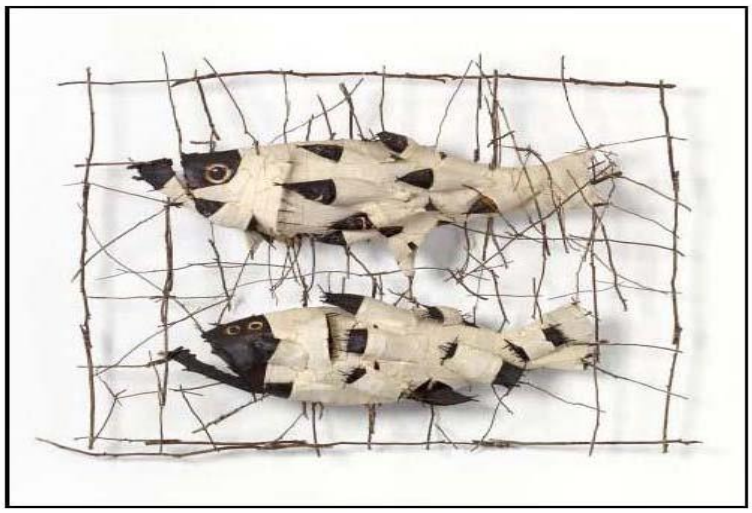

شكل (6)، (John Davis)، المسافر، 2000م، أغصان، خيوط القطن، قماش قطني، الدهان الحجري، (110×130×18 سم)، مجموعة خاصة بالفنان

التحليل الفني واستخلاص القيم الجمالية: تتميز المشغولة ببعد تعبيري وإحساس واضح بحركة هادئة منتشرة على سطح المشغولة بفعل التوزيع شبه المنتظم للأغصان ووضع الأسماك عليها في اتجاه واضح ومحدد وأداء تقني

موحد، وانتظامها في أوضاع متجاورة معاً. كما أن التنوع في استخدام الخامات وحركة الخطوط وتداخلها يعطي إحساس بصراع درامي لحركة السمكتين وكأنهما تسبحا في الماء وفي نفس الوقت يحقق الانسجام للمشغولة، ويربط أجزائها في وحدة يحكمها التناسب بين العناصر والخامات المستخدمة. والفراغ هنا له فعالية واضحة في تأكيد الحركة وإظهارها، كما أنه ربط المشغولة بالفضاء المحيط بها، وأعطى إحساساً بسعة الأفق وحرية الحركة، وفي الوقت نفسه خفف من الثقل المادي للخامات المكونة للمشغولة.

وقد لعب التوزيع المحكم لعناصر بناء المشغولة لوناً ومساحةً وحجماً دوراً هاماً في تحقيق الاتزان والتوافق بين أجزاء المشغولة في إطار من النسبة والتناسب فيما بينها والذي أضفى على المشغولة نوعاً من تعادلية القوى زادت من القيمة الجمالية لها.

المشغولة الفنية الثالثة– شكل (7)

اسم الفنان:	جونسون يوهان (Jonsson P. Johan)
الاتجاه الفني:	فن الخردة (Junk art)
اسم العمل الفني:	وقوف أربعة رقم 3
الأبعاد:	27×37×21 سم
التاريخ:	2011م
الخامات المستخدمة:	ملعقة، بقايا خردة صناعية

الفكرة التشكيلية للمشغولة: المشغولة تقوم على الفكر التشكيلي للنحت المجسم ثلاثي الأبعاد فهي تمثل أربعة أشخاص في وضع الوقوف مترابطين ومتماسكين معاً في تآلف ومودة لشخص يحوي الآخرين بين يديه.

التحليل الفني واستخلاص القيم الجمالية: لاحظ في الشكل مدى براعة الفنان في تأكيد البعد التعبيري في تقوية الإحساس بالمودة والترابط من خلال العلاقة التشكيلية القائمة على التجاور والالتصاق للكتل المكونة للمشغولة وكأنها كتلة واحدة أضف إلى ذلك الحركة الهادئة للأيدي والأرجل والرؤوس مع انتظام الأجسام في الوضع الرأسي والذي زاد من البعد الدرامي للمشغولة وأكسبها مزيداً من الترابط بين الأجزاء في وحدة تكاملية.

والفراغ المتخلل للمشغولة له دور فعال في تأكيد الحركة وربط المشغولة بالفراغ المحيط في علاقة تبادلية جمالية بين الكتلة والفراغ لإطار يحكمه وحدة الشكل وترابط أجزائه، والتناسب بين مفرداته والانسجام بين ألوانه لإكسابه مزيداً من الحيوية وتحقيق الاتزان الحركي بين الهيئة العامة للمشغولة.

شكل (7) Johnsson P. Johan، وقوف أربعة رقم 3، 2011، ملعقة معدنية، بقايا خردة صناعية، (27×37×21 سم)، مجموعة خاصة بالفنان.

● ثانياً: التحليل الفني لمشغولات فنية استخدمت الرموز غامضة المعنى:

المشغولة الفنية الرابعة– شكل (8)

اسم الفنان:	بروس جري (Bruce Gray)
الاتجاه الفني:	الفن التجميعي (Assemblage)
اسم العمل الفني:	سديم (Nebula)
الأبعاد:	(36×31×4 سم)
التاريخ:	2010م
الخامات المستخدمة:	معدن ملون، بقايا رقائق معدنية

الفكرة التشكيلية للمشغولة:

المشغولة عبارة عن معلقة حائطية تمثل مجموعة من الأشكال والمساحات المتباينة متراكبة فوق بعضها البعض في تداخل وترابط فيما بينها، والمشغولة تمثل مجموعة من الدلالات الرمزية غامضة المعنى حيث استخدم الهيئات المنتظمة تارة وغير المنتظمة تارة أخرى بألوان متداخلة وعلاقات تشكيلية متنوعة.

التحليل الفني واستخلاص القيم الجمالية:

توحي هذه المشغولة بحوار تشكيلي لوني له دلالته بين وحدات وأشكال متنوعة وتنم عن تعايش كلي شامل بين مفرداتها ويكون للمشاهد دوراً أساسياً في استكمالها فالمشغولة تتضمن الكثير من وجهات النظر المتاحة للمشاهد

فقد استطاع الفنان تبسيط فكرته من خلال تركيبات بنائية مصاغة في قالب تشكيلي رمزي غامض يحوي في باطنه حقيقة الأشياء.

ومن ناحية أخرى فقد أدى توزيع الألوان وترديدها، وتوزيع قيم الفاتح والغامق بين الشكل والأرضية وكذلك تنوع الملامس لهيئات مختلفة إلى تحقيق التوازن في المشغولة ككل وتحقيق الإيقاع نتيجة اختلاف المساحات اللونية في أحجامها وأشكالها واتجاهاتها.

شكل (8)، (Bruce Gray)، (سديم Nebula)، 2010م، معدن ملون، بقايا رقائق معدنية، (36×31×4 سم)، مجموعة خاصة بالفنان

والفراغ المتخلل للمشغولة له دور فعال في تأكيد الإيقاع والحركة وربط المشغولة بالفراغ المحيط في علاقة تبادلية جمالية بين الأشكال والهيئات لإطار يحكمه وحدة الشكل وترابط أجزائه، والتناسب بين مفرداته والانسجام بين ألوانه لإكسابه مزيداً من الحيوية وتحقيق الاتزان الحركي بين الهيئة العامة للمشغولة.

وتعتبر هذه المشغولة من الأعمال التي يبحث فيها الفنان وراء ظواهر الأشياء ساعياً إلى إيجاد تشكيلات جديدة ورموز أخرى للأشكال والألوان من خلال القيمة التعبيرية والرمزية للمشغولة بناء على طبيعة اللون الفيزيائية وما يرتبط بها من مؤثرات فسيولوجية بحيث ترتبط كل التأويلات والتفسيرات الرمزية بمظهر اللون كما يبدو للمشاهد.

المشغولة الفنية الخامسة– شكل (9)

اسم الفنان:	هولي سين (Holly A. Senn)
الاتجاه الفني:	كتب الفنانين (Artists books)
اسم العمل الفني:	استخراج (1)
الأبعاد:	15×19×11 بوصة
التاريخ:	2006م
الخامات المستخدمة:	كتب، حبل، أفرع نبات جافة، قطعة من النحاس.

الفكرة التشكيلية للمشغولة:

يعتمد البناء التصميمي للمشغولة على توظيف مجموعة من الكتب متراكبة معاً في هيئة شبه أسطوانية تضيق عند منتصفها للتأكيد على أنها مربوطة بحبل في إحكام ليخرج من أعلاها مجموعة من أفرع النبات الجافة بمقاسات متنوعة.

التحليل الفني واستخلاص القيم الجمالية:

لاحظ في الشكل مدى براعة الفنان في تأكيد البعد التعبيري والرمزي من خلال مجموعة الأفرع والكتب المربوطة والمتداخلة معاً في حالة من الحركة والديناميكية وذلك بفعل التراكب الكلي والجزئي والتنوع في الحجم والشكل واللون والتوزيع الجيد للعناصر، والذي أبرز قيمة الإيقاع المنتظم والترابط بين الأجزاء في وحدة تكاملية.

كما أن وحدة وترابط حدود المشغولة من خلال وحدة مفردات وهيئات التشكيل، قد ساهم بدوره في تحقيق الاتزان والتوافق بين أبعاد ومستويات التشكيل من حيث:

– وحدة الخامة وطرائق تشكيلها.

– تعادلية وتكاملية نسب مستويات التشكيل في إطار من التناغم والنسبة والتناسب.

– وحدة وترابط العلاقة بين المفردات التشكيلية المستخدمة.

كما أن المشغولة توحي بحوار تشكيلي رمزي له دلالته بين وحدات وأشكال موحدة وتنم عن تعايش كلي شامل بين مفرداتها ويكون للمشاهد دوراً أساسياً في استكمالها فالمشغولة تتضمن الكثير من وجهات النظر المتاحة للمشاهد فقد استطاع الفنان تبسيط فكرته من خلال تركيبات بنائية مصاغة في قالب تشكيلي رمزي غامض يحوي في باطنه حقيقة الأشياء.

وتعتبر هذه المشغولة من الأعمال التي يبحث فيها الفنان وراء ظواهر الأشياء ساعياً إلى إيجاد تشكيلات لها بعد رمزي يشوبه بعض الغموض للوصول إلى الفكرة المراد التعبير عنها حيث يدركها المشاهد وفقاً لرؤيته الخاصة للعنصر التشكيلي المستخدم– الكتاب– وما يتضمنه من قيم ورموز ترتبط بتأويلاته وتفسيراته.

شكل (9)، (Holly A. Senn)، استخراج (1)، كتب، حبل، أفرع نبات جافة، قطعة من النحاس، 2006م، (15×19×11 بوصة)، مجموعة خاصة بالفنان

● ثالثاً: التحليل الفني لمشغولات فنية قائمة على المبالغة والتضخيم في الأعمال الفنية المركبة:

المشغولة الفنية السادسة– شكل (10)

اسم الفنان:	هنريك أوليفيرا (Henrique Oliveira)
الاتجاه الفني:	التجهيز في الفراغ (Installation)
اسم العمل الفني:	Tapumes
الأبعاد:	0,9×6,2×3,2 م
التاريخ:	2008م
الخامات المستخدمة:	الخشب والبلاستيك
الفكرة التشكيلية للمشغولة:	

يمثل رؤية تعبيرية تجريدية لصياغة الأشكال العضوية التي تشبه الحبال المربوطة أو فروع الأشجار الملتفة حول بعضها في علاقات خطية متماوجة لكتل من الخشب والبلاستيك تم تجميعهما معاً في كيان واحد لهيئة توحي بكائنات عضوية تحاول الخروج من أحد أركان صالة العرض المعدة لذلك.

التحليل الفني واستخلاص القيم الجمالية:

المشغولة تتكون من مجموعة كتل متنوعة الحجوم بينها علاقات تشكيلية قائمة على التراكب والتداخل والتنوع مما حقق إيقاعاً غير منتظم وأضفى على الهيئة الكلية لها حركة متنوعة تنتقل من مساحة لأخرى في الحجوم الممتدة والتي شكلت في صورة عضوية مليئة بالحيوية والحركة المستمرة في تبادلات بين تحدب وتقعر واستدارة السطح نتيجة لتنوع قوى الضغط الداخلية المستمرة في حركة دفع الحجوم والكتل من داخل نفسها في الاتجاه الأفقي لتشكل ارتفاعات وانخفاضات متباينة تزيد من الإحساس بالدينامية في صورة حيوية نشطة لوحدة كلية تشعرنا وكأنها كائن عضوي يتحرك في الفراغ في تنقلات من الحركة الدائمة.

كما يتميز البناء الكلي للمشغولة بحالة من الاتزان الحركي مع توتر منتشر على السطح لتنوع المستويات وسقوط الضوء عليها مما يجعلنا نشعر بذوبان كتلتها الكلية في الفراغ المحيط والتي زاد من تأكيدها ذوبان نهاياتها مع الجدار الخارجة منه والملتحمة به في آن واحد ما خفف من الثقل المادي للمشغولة وساعد على تكوين علاقة ترابطية بين الكل والجزء للعمل كوحدة مترابطة لها علاقة وثيقة بالفراغ المحيط بها في صورة درامية تعبيرية مجردة.

شكل (10) (Tapumes Henrique Oliveira)،الخشب والبلاستيك استخراج (1) 2006م، (15×19×11 بوصة)، مجموعة خاصة بالفنان

مصطلحات البحث:

1- فنون ما بعد الحداثة:

يذكر (محسن عطية) أن "مصطلح ما بعد الحداثة يشمل بشكل عام جملة من المبادئ الجوهرية التي تتجه إلى تجسيد الحقيقة الملموسة فيما سمي بمذهب الواقعيين الجدد الذي أراد إزاحة الحواجز بين فروع الفن المختلفة وابتكار تركيبات فنية تستجيب إلى حاجة الجمهور (محسن عطية 2002 ص206)

كما عرّف (إياد حسين عبد الله) فنون ما بعد الحداثة بأنها "تلك الفنون التي انتشرت في منتصف ستينيات القرن العشرين كنفي وتجاوز لأطروحة الحداثة، وهي تحمل بين طياتها سمات ومبادئ تميزها عن غيرها من الفنون السابقة مثل الجمع بين أكثر من مجال فني في عمل فني واحد وإعادة النظر في تناول الوسائط والأساليب بشكل جديد، والاستفادة من التقدم العلمي

والتكنولوجي في بناء أشكال فنية جديدة والامتزاج بالثقافات المتنوعة والحضارات الأخرى

(إياد حسين عبد الله: ص291.)

2- المفاهيم الفلسفية لفنون ما بعد الحداثة:

يعرفها (دانيل وهلر) بأنها "تلك الأفكار والموضوعات التي تتضمن وجهة نظر فلسفية يطرحها فنان ما بعد الحداثة في أعماله الفنية من خلال تأثره بما يحيط به من أحداث وقضايا اجتماعية وبحثه الدائم عن الحقيقة (Daniel Wheeler: Ibid., p.21).

وفي العصر الحالي تطورت وتعددت تلك الأفكار والموضوعات وأصبحت تناقش قضايا فكرية واجتماعية وإنسانية وسياسية وعقائدية وغيرها...إلخ، حيث أصبح الفن رسالة يقدمها الفنان من خلال الوسائط التعبيرية والأساليب التقنية المختلفة التي أفرزتها له الوسائل التكنولوجية الحديثة.

3- المفاهيم الجمالية لفنون ما بعد الحداثة:

"هي تلك المفاهيم التي تنشأ من تحقيق الأسس الجمالية والفنية التي تتحدد من خلال ترتيب وتنظيم عناصر تشكيل العمل الفني من وحدة واتزان وإيقاع وتناسب وترابط وتباين...إلخ، والتي تستلزم إجراءات تنطلق منها الممارسات العملية (Ibid., p.25) .

ويقصد الباحث بالمفاهيم الجمالية لفنون ما بعد الحداثة في نطاق البحث الحالي بأنها المتمثلة في الجوهر الجمالي للعمل الفني وما يحمله من قيم فنية وتعبيرية مما يعطي الإحساس بالجمال، من تنظيم العلاقات بين المفردات التشكيلية داخل التصميم والتي تظهر مترابطة لتمثل الهدف الجمالي الذي يحاول الفنان تحقيقه.

4- المشغولة الفنية:

"هي عمل يتميز بالحس الفني، ينتجه الفرد مستعيناً بأدوات مناسبة لإخضاع الخامات المتاحة لأساليب التجريب، وتعكس مفاهيم وأفكار ورؤى الفنان بطرق يمكن إدراكها بالحواس"[4](عواطف فتح الله 1976م ص92)

ويعرفها (أشرف العيسوي) بأنها "تمثل أعمالاً فنية منفذة بعدة خامات درست وجربت من قبل لتنتج عمل فني متجانس ومتكامل، وتتيح للفنان الإضافة والتجديد من حيث جماليات التصميم أو وظائفه أو سهولة التقنيات وتبسيطها، بحيث تساهم في بناء أشكاله وتحقيق رغباته وأفكاره

(أشرف أحمد العيسوي2004م ص25)

ويعرفها الباحث في نطاق هذا البحث بأنها "إحدى نظم التشكيل الفني، يعتمد في أساسه على التشكيل بكافة الخامات المتوفرة في البيئة سواء كانت طبيعية أو صناعية أو مواد جاهزة الصنع أو بقايا خامات مستهلكة، وذلك بالتجميع والتوليف فيما بينها، ويتطلب ذلك تقنيات أدائية متعددة، بعمليات متكاملة تجمع بين الأسس الجمالية والتقنية لإنتاج مشغولات فنية معاصرة بالإفادة من المفاهيم الفلسفية والجمالية لبعض الاتجاهات الفنية لفنون ما بعد الحداثة.

نتائج البحث :

(1) دراسة المفاهيم الجمالية والفلسفية لفنون ما بعد الحداثة بالتحليل والتجريب كان له أثر واضح في إثراء المشغولة الفنية المعاصرة.

(2) أمكن إضافة مداخل تجريبية جديدة لمجال الأشغال الفنية بالإفادة من المفاهيم الجمالية والفلسفية لفنون ما بعد الحداثة.

(3) تحول الأنظار بشكل أكثر وضوحاً إلى التكنولوجيا في فنون ما بعد الحداثة والاستفادة بأكبر قدر من إمكاناتها وما وفرته من خامات وأدوات ووسائط تشكيلية متنوعة، وتوظيفها بشكل أكثر فاعلية في المشغولات الفنية المعاصرة أكسبها الكثير من المدلولات التشكيلية، والدلالات التعبيرية.

(4) إيجاد مداخل هامة وجديدة لتطوير المشغولة الفنية من حيث التصميم بما يتلاءم مع روح العصر ومتطلباته من جهة وبما يثري القيمة الفنية والجمالية لها من جهة أخرى.

توصيات البحث :

1) ضرورة تبصير ممارس الفن في مجال الأشغال الفنية عن الخامات والمواد والأساليب التقنية التي أفرزتها مفاهيم فنون ما بعد الحداثة، والتعامل معها من خلال خصائصها الفيزيائية وإمكاناتها التشكيلية لتوظيفها في المجال، بما يتيح إنتاج مشغولات فنية غير تقليدية تكسر المألوف من حيث الشكل والموضوع والبعد الجمالي والتعبيري.

2) ضرورة تضمن المناهج الدراسية أساليب التشكيل التي تجمع بين المجالات المختلفة في إطار من وحدة وتكاملية الفنون في بنية تشكيلية واحدة مع الحفاظ على البنية الأساسية لكل مجال، والتي تميزه عن غيره من المجالات الأخرى.

3) تحتاج الأبحاث الفنية الحديثة إلى مزيد من الدراسة التحليلية، والنقدية الواعية لأساليب اكتساب الخبرة وتفعيل أدوارها بهدف الاستفادة منها بشكل يحقق بعداً جديداً للتربية الفنية، وأسلوب تدريسها خاصة في مجال الأشغال الفنية.

4) ضرورة تغيير الأفكار والمفاهيم المتبعة، والمتعارف عليها تجاه تخصصات الأشغال الفنية (أشغال المعادن، أشغال الخشب، النسيج)،من خلال تطوير أدائهم وحداثة أفكارهم.

Philosophical and aesthetic concepts of postmodern arts and their impact on (contemporary art work (analytical study

Research Summary

The current research is part of a research concerned with innovation in the field of handicrafts and keeping pace with modern, modern and far
from traditional trends in art, as it revolves around trying to stand on development. Handicrafts through artistic analysis of some of the work
s that were produced at the appropriate time to identify the features of this development in terms of form, new thinking and methods of approach in the light of benefiting from the concepts of postmodern philosophical and aesthetic arts as kinetic art is important in understanding the link between the contents and concepts of the intellectual and philosophical movement For art and aesthetic creativity in all its forms Especially those arts and have produced multiple ideas of the reality of methods in the formation of expression, media technology and exploitation. From raw materials what is considered a revolution against everything that is traditional and wealth at the same time ime to use everything that surrounds artists in different environments in the .formation and formulation of artifacts updated in line with the spirit of the times
From this point of view, the researcher hypothesizes that postmodern art may have a positive impact on contemporary handicrafts in terms of developing plastics in them regardless of the mechanism and frequency production solutions including plastic and renewable aesthetic dimensions, and the research aims to
Identify the impact of aesthetic and philosophical concepts of postmodern art on .contemporary handicrafts

The importance of the research lies in revealing the philosophical and aesthetic concepts of postmodern art and their connection to the field of handicrafts

مراجع البحث

1- أحمد عبد الغني (2000م): السبرانية كمدخل لتحول مفهوم التصوير إلى فن ما بعد الحداثة للقرن الحادي والعشرين، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية الفنية، جامعة حلوان.
2- أشرف أحمد العيسوي (2004م): العلاقة بين الخامة والتصميم في النظرية البنائية كمدخل لتدريس الأشغال الفنية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية النوعية، جامعة القاهرة.
3- إياد حسين عبد الله (2008م): فن التصميم في الفلسفة والنظرية والتطبيق، دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة، الإمارات.
4- رمسيس يونان (1970م): محيط الفنون، ج1، دار المعارف، القاهرة.
5- صبري عبد الغني (2008م): الفراغ في الفنون التشكيلية الحداثة وما بعد الحداثة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر.

6- علي المليجي (2002م): بنية الفن التشكيلي الحديث في العالم، دار حورس للطباعة والنشر، القاهرة.
7- (1984م): الأشغال الفنية بين التقليد والتجديد، مقال في صحيفة التربية، مارس، العدد الثالث.
8- عواطف فتح الله المرصفي (1976): توليف بعض خامات النخيل للابتكار في مجال التربية الفنية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية الفنية، جامعة حلوان.
9- محسن عطية (2002م): نقد الفنون من الكلاسيكية إلى عصر ما بعد الحداثة، منشأة المعارف، الإسكندرية.
10- مروى محمد رضا (2004م): الاستفادة من بعض الأساليب والوسائط التعبيرية لفنون ما بعد الحداثة في إثراء المشغولة الفنية لدى طلاب كلية التربية النوعية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية النوعية، جامعة عين شمس.
11- مصطفى الرزاز (1997م): شكل الذاكرة، دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة، الإمارات.
12- Daniel Wheeler (1991): Art since mid-century 1945 to the present, Thames & Hudson Ltd., London.
13- Krisztina Passuth (1985): Moholy Nagy, Thames & Hudson Ltd., London.
14- www.guggenheim.org.NewYork/collections/coll
15- www.fineartamerica.com/art/sculptures/art+brut/all
16- www.mentarmentar.blogspot.com
17- www.touchofclass.com/product/n918-001.do?code=CMC03
18- www.visual-arts-cork.com/history-of-art/arte-povera.htm
19- www.florenceartists.com/leoellingson.html
20- www.walldecorandhomeaccents.com/contemporary-…
21- www.soton.ac.uk/library/resources/…/artistsbooks.ht-..

المطابقة النحوية في الجملة الاسمية بين المعيارية والوصفية

*د. ناهدعبدالدائم الباجقني

الملخص:

يشغل موضوع المطابقة حيزا كبيرا في الدراسات اللسانية العربية والغربية، وهي مجال واسع؛ بسبب تداخل مباحثه مع الموضوعات التركيبة، وعلاقته بالمستوى الصرفي كذلك. وتُعدُّ الجملة الاسمية مجالا مهما لدراسة هذا الموضوع؛ بسبب حاجة العلاقة الإسنادية فيها لعناصر المطابقة المناسبة ؛ للحفاظ على سلامة التركيب ، ولتوثيق الصلات بين أجزاء الجملة.

وتتطلع الدراسة إلى الجمع بين منهجين بارزين في دراسة اللغة هما المنهج المعياري، والمنهج الوصفي لتقف على ما قُدِّم عبرهما من بحوث تتعلق بالمطابقة في الجملة الاسمية، وتسعى إلى استخلاص نتائج مفيدة في هذا الموضوع.

المقدمة:

تتميز طبيعة البحث النحوي العربي بطابع المعيارية – الغالب– التي كان لها دورها الفاعل في توجيه الدرس اللغوي العربي بشكل عام، فوجهت أحكامه، وعملت في مناهجه وسَيَّرَتها متأثرة بخصائصه التي فرضتها عوامل عدة أهمها الغايات الذي يصبو إليها علماء اللغة العربية القدامى، وهو البحث في وضع الضوابط والقوانين التي تمنع من الوقوع في الخطأ، و تحدد الاستعمالات السليمة، وتميّز بين درجات فصاحتها وفق معايير الصحة والخطأ التي وضعها علماؤها الأوائل، ثم برزت واضحة في الدرس النحوي العربي في أطواره اللاحقة حينما صار النحو تعليما بدءا من القرن الرابع تقريبا.

ومع تطور مناهج البحث اللغوي وتنوعها وظهور النظريات اللغوية الحديثة، برز –كما نعلم–الاتجاه الذي يدرس اللغة لذاتها دراسة علمية على يد (دي سوسير) رائد الاتجاه الوصفي وواضع حجر الأساس لما ظهر بعد ذلك من مناهج تناولت (اللغة) موضوعا وغاية..

وتحاول الدراسة من خلال موضوعها المختار في (المطابقة النحوية) عقد مقارنة بين المنهجين حيث يتمثل الأول في جهود علماء النحو العربي القديم، ونعني بالآخر الاتجاه الوصفي في الدراسات اللسانية الحديثة بشكل عام أي الوصفية بمعناها العام ولا نخص اتجاها أو مدرسة من المدارس اللسانية التي تطورت عن هذا الاتجاه.

*عضو هيئة تدريسكلية التربية طرابلس جامعة طرابلس ـ ليبيا

وتفترض الدراسة أن طبيعة المنهجين وخصائصهما كان له أثره فيما أسفرت عنه الدراسات المتعلقة بأحكامها بشكل عام، وتلك المتعلقة بالمبتدأ والخبر حيث حددنا نطاق الدراسة في أحكام الجملة الاسمية البسيطة كما سنوضح، ونذكر الأسباب في مستهل المبحث الثاني من هذه الدراسة.

وتهدف الدراسة من خلال مجالها إلى تحقيق غايات أبرزها:

- المشاركة في إظهار مساهمات علماء العربية في الدراسات المتعلقة بموضوع المطابقة .
- التعريف بالمطابقة، ومتابعة تطور المفهوم من دراسات القدامى إلى المحدثين.
- بيان أهمية المطابقة في الربط بين أجزاء التركيب، وتقوية الصلات بين أركان الجملة لاسيما الاسمية بتوفر عناصرها المطلوبة.
- التّعرف على مجالات المطابقة، وأشكال تمثيلها في التركيب من خلال تتبع أحكامها في الجملة الاسمية.
- محاولة الوقوف على نقاط الاتفاق والاختلاف بين المنهجين في دراسة هذا الموضوع من خلال تتبع أحكام المطابقة بين المبتدأ والخبر في بحوث النحويين القدامى والدراسات اللسانية المعاصرة .

وقد جاء في تصورنا تقسيم موضوع الدراسة إلى مبحثين نتناول في الأول عرضا مختصرا لمفهوم المطابقة ومجالاتها وأهميتها في اللغة وتقسيماتها ، ثم ننتقل في المبحث الآخر إلى أحكام المطابقة في الجملة الاسمية لنتناولها من خلال عناصرها التي يتطلبها هذا النوع من التركيب الإسنادي، ونبدأ في كل عنصر من عناصر البحث بتتبع آراء النحويين العرب ثم نقابلها بما تيسر الوقوف عليه من دراسات اللسانين المحدثين ، ونحاول أثناء ذلك إبداء ما يظهر لنا من رأي أو تفسير أو استنتاج أو تعقيب .

المبحث الأول: مفهوم المطابقة، وما يتعلق بها:

المطلب الأول :مفهوم المطابقة:

أولا–المطابقة لغة:

وردت استعمالات كلمة المطابقة في كلام العرب للدلالة على معان متقاربة فمِمّا ورد في استعمالاتها – كما تذكر المعاجم– أنه يقال: أطبقوا على الأمر أي اتفقوا عليه، ويقال: أطبقتُ الشيء على الشيء، وقد تطابقا أي جعلا على حدوٍ واحدٍ، وأُلزِقا، ومنه مطابقة النّعلِ إذا وضِعَ فوق بعضه مطابقا، وتطلق المطابقة أيضا على مشي المقيَّد؛ ذلك أن رجليه متقاربتين كأنهما متطابقتين، ويقال كذلك : أطبَقَ الشيءَ غطَّاه، وجعله مُطْبَقًا مُتَطَبَّقًا، ومنه قولهم : لو تطبّقتِ السماء على الأرض ما فعلت كذا(ابن فارس 1979، الجوهري 1987، الزبيدي 2009).

تظهر لنا هذه الاستعمالات أن المطابقة تدل على معاني الموافقة ، والتساوي، والتماثل، وتستعمل سواء فيما يدرك عقليا أم حسيا من هذا التوافق، والأكثر في استعمالاتها أن تكون بين شيئين اثنين متماثلين؛ هذا على ما يظهر من استعمالاتها في كلامهم.

ثانيا: مفهوم المطابقة النحوية:

لم نقف على تعريف للمطابقة النحوية في كتب النحويين القدامى، فيما خرجنا به من خلال تتبع المصطلح في مؤلفاتهم على الرغم من تعرضهم لأحكامها في العديد من الأبواب النحوية، ونرى أن اعتقادهم بوضوح مقصودها خلال عرض الأحكام هو الذي دعاهم إلى عدم الاهتمام ببيانها، فقد كانوا يتعرضون لها أثناء شرح الأحكام التي تتعلق بها، فكان سيبويه يشير إليها في مضمون كلامه، كقوله : " واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضربباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في قالت فُلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهو قليل" (سيبويه 1988، 40/2). حيث يصف لغة (أكلوني البراغيث) ويبين أنها تلحق بالفعل ضميرا يطابق فاعله كما يُؤنت الفعل مع الفاعل بالتاء.

لقد شاع استعمال كلمة (المطابقة) أو ماهو بمعناها في كتب النحوين، وتناولوا أحكامها في الأبواب التي تخصها بشكل واسع ، اخترنا منها النصوص التالية على سبيل التمثيل:

يقول الزمخشري: "كما كانت الصفة وفق الموصوف في إعرابه فهي وفقه في الأفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث، إلا إذا كانت فعل ما هو من سببه فإنها توافقه في الإعراب والتعريف والتنكير دون سواهما.."(ابن يعيش، 2001، 244/2).

ويقول ابن يعيش شارحا للنص السابق: "إنّ الصفة تابعةٌ للموصوف في أحواله. وجملتُها عشرةُ أشياءَ: رفعُه، ونصبه، وخفضه، وإفراده، وتثنيته، وجمعه، وتنكيره، وتعريفه، وتذكيره، وتأنيثه"(ابن يعيش2001، 244/2).

ويشرح ابن الضائع أحكام مطابقة صيغة (أفعل) للمبتدأ بشكل مفصل، ومما يذكره في ذلك أنه :" إذا كان(أي أفعل) معرّفًا بالألف واللاّم لزمه مطابقة ما هو له في التّذكير، والتّأنيث، والإفراد، والتّثنية، والجمع؛ فتقول: (هو الأفضل) و (هي الفُضْلَى) و (هما الأفضلان) و (هم الأفضلون) و (هُنَّ الفُضليات) أو (الفُضل) فإنْ أُضيف إلى نكرة لزمه التّذكير، والإفراد، كالمجرّد؛ فتقول: (هو أفضلُ رجلٍ) و (هي أفضل امرأةٍ) و (هما أفضل رجلين) و (هم أفضل رجالٍ) و (هُنَّ أفضل نساءٍ) ....."(ابن الصائغ 2004، 429/1).

لقد شُغل النحويون العرب بظاهرة المطابقة في اللغة العربية، وتابعوا أحكامها بشكل واسع في أبوابها ومواضعها، ولم يفردوا لها تعريفا مستقلا ، يبين عناصرها، أو أقسامها، أو أهميتها. هذا ما يمكننا أن نخرج به من خلاصة بحثنا في مفهوم المطابقة النحوية في كتب التراث النحوي العربي.

لقد ظهرت الدراسات التي تخص المطابقة بشكل خاص عند المحدثين، وقد وردت في أبحاثهم العديد من التعريفات لها، نذكر عددا منها على النحو التالي:

تُعرَّف في علم اللسانيات الحديث بأنها: " أن تتناسب المورفيمات المعجمية باستعانة الفصائل النحوية حسب النظام النحوي"(لي 1998، ص 11).

والفصائل النحوية –كما هو معروف في المنهج البنيوي التوزيعي – هي مجموعة من العناصر اللغوية التي تؤدي وظائف متماثلة أو متشابهة أو تدل على معانٍ نحوية في لغة من اللغات، ومن أهمها: الجنس(أو النوع)، العدد، الشخص، زمن الفعل وهيئته، صيغة البناء، والحالة الإعرابية، وهي تتنوع باختلاف اللغات، والمعول عليها في تحديد عناصرها إهو الشكل الذي تتخذه الكلمات فيما بينها، وما تؤديه من وظيفة (لي 1998).

ويعرف المطابقة تمام حسّان بأنها: "قرينة لفظية توثق الصلة بين أجزاء التركيب ، وتعين على إدراك العلاقات بين المتطابقين"(حسان 1994، ص 212).

ويعرفها آخر بأنها : "مجموعة من العناصراللغوية التي تؤدي وظائف متماثلة أو متشابهة أو تدل على معان نحوية كالإعراب من رفع ونصب وجر ، وكالعدد من إفراد وتثنية وجمع وكالتعريف والتنكير، وكالجنس من تذكير وتأنيث وكالشخص من تكلم وخطاب وغيبة"(عصام2005، ص13).

وهي أيضا:" ظاهرة من الظواهر التي تتجلى فيها علاقة الترابط النحوي بين العناصر اللغوية في الجملة، من حيث تشارك جميع العناصر أو بعضها في خصائص معينة"(هوانج 2016، ص 43).

ويُلاحظ على التعريفات السابقة نقاط اتفاق واضحة هي:

- إن المطابقة تحدث بين عناصر لغوية (شكلية) موجودة في التركيب.
- فائدة المطابقة معنوية بحتة وهي توثيق الصلات بين المتطابقين.
- تعدد أوجه المطابقة إلى أنواع معروفة.
- هناك أمران في المطابقة علاقة ما وحكم مترتب على هذه العلاقة.

المطلب الثاني : مجالات المطابقة: تتمثل عناصر المطابقة المعروفة في الدرس النحوي العربي في الآتي:

- المطابقة في الحالة الإعرابية.
- المطابقة في الإفراد والتثنية والجمع.
- المطابقة في التذكير والتأنيث
- المطابقة في التعريف والتنكير.
- المطابقة في الدلالة على الحضور والغيبة.

أما في البحث اللساني الحديث فإن عناصر المطابقة تتمثل في عدد من الفصائل النحوية حيث تؤدي هذا الدور في شكل المورفيمات الخاصة بها في كل لغة، ولا تقتصر عناصر المطابقة على فصيلة الإعراب أو العدد، أو الجنس، أو التعيين، أو الشخص، فهناك فصائل أخرى هي: التمام، والمفاضلة، والزمن، والبناء، وصيغة الفعل. كما أن هناك قرائن أخرى ليست من أنواع الفصائل اللغوية تعمل على تحقيق المطابقة في التراكيب المختلفة، ولا يسع المقام هنا إلى التعريف بهذه الأنواع، وقد تحدث عنها الدارسون بشكل واسع،(لي 1998) . لكننا نستطيع أن نخلص إلى القول بأن تحقيق المطابقة –كما نرى في المنهج البنيوي التوزيعي–لا يقتصر على العناصر الخمسة السابقة بل تشمل العديد من القرائن التي تتضافر لتحقيق المطابقة السليمة.

المطلب الثالث: أهمية المطابقة:

لم يذكر علماء النحو العربي أهمية المطابقة أثناء عرضهم لأحكامها فيما تتبعثه من مواضعها في كتب النحويين، فقد يتعرضون لتعليل بعض الأحكام المتعلقة بها دون الإشارة إلى دورها في التأثير على المعنى بشكل مباشر، نذكر مثالا يمكن تعميمه على جل المواضع المتعلقة بها: يقول ابن يعيش– عند حديثه عن أحكام المطابقة في (فَعُول) وجمعها ، وهي من الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث –: " وأما (فَعُولٌ)، فيجيء على ثلاثةِ أبْنية (فعُل)، و(فَعائِلَ)، و(فُعَلاء). فالأولُ قالوا: (صَبُورٌ وصُبُرٌ)، و(دُورٌ وغُدُرٌ). هذا هو الباب، المذكر والمؤنث فيه سَواءٌ، وإنما استويا في هذا المثال؛ لأنه لا علامةَ للتأنيث فيه ظاهرة، تقول: (رجل صَبُور)، و(امرأة صَبورٌ)، و(رجلٌ غَدُورٌ)، و(امرأةٌ غدورٌ). فلما استويا المذكّر والمؤنّث في الواحد، استويا في الجمع"(ابن يعيش 2016، 3/ 287).

ونعتقد أن طبيعة منهج النحاة العرب دفعت بهم إلى التوجه للبحث في الصحيح والجائز والممنوع من صور المطابقة ؛ ليكون التركيب سليما، وهو ما يتحقق بتتبع أحكام المطابقة ، وإن لم يتحدثوا عن ذلك بشكل ظاهر.

تؤدي المطابقة إلى منح التركيب ترابطا بين أجزائه حيث تقوي عناصرها – المطلوبة في التركيب– الصلة بين أجزاء الجملة، وبها يتحقق الانسجام والترابط ودونها يتخلل ، ويضعف، ويعرض لنا تمام حسان مثالا يشرح أهمية المطابقة بشكل واضح ووافٍ (تمام حسان، 1994). ونأتي هنا بمثال مشابه له لنشرح من خلاله دور عناصر المطابقة في بناء تراكيب مفيدة.

المثال:

أ–(العاملون المجدون نافعون) مطابقة تامة (تركيب صحيح)

ب–(العاملون المجدين نافعين) خلل في عنصر الإعراب (تركيب غير صحيح)

ج–(العاملان المجدون نافعون) خلل في عنصر العدد (تركيب غير صحيح)

د-(العاملات المجدات نافعون) خلل في عنصر التذكير والتأنيث (تركيب غير صحيح)

هـ-(العاملون المجدون تنفعون) خلل في عنصر الغياب والحضور (تركيب عير صحيح)

ز-(العامل المجدات نافعون) خلل في عنصري العدد، والتذكير والتأنيث (تركيب غير صحيح)

نلاحظ من خلال المثال السابق(أ) تأثير المطابقة في صحة التركيب وترابط أجزائه حيث توفرت عناصرها المطلوبة في التركيب بينما ينقص المثال (ب) عنصر المطابقة في الإعراب ، وفي المثال(ج) عنصر المطابقة في العدد، وفي (د) هناك خلل في عنصر الذكير والتأنيث، وفي (هـ) هناك خلل المطابقة من حيث الغياب والحضور، وسيزيد الخلل بزيادة غياب عناصر المطابقة كما في المثال الأخير(ز) حيث يضعف التركيب أكثر وتتخلخل العلاقة بين أجزائه كما نرى ذلك واضحا في المثال.

المطلب الرابع: تقسيمات المطابقة:

لم يذكر النحاة القدامى أنواعا أو تقسيمات للمطابقة مثلما فعلوا في تعريفها وفائدتها كما ذكرنا قبل قليل لكن يمكن استنتاج أنواعٍ للمطابقة من خلال أحكامها في الدرس النحوي العربي، وهو ما مكن الباحثين من تقسيمها وفقا للمناهج الحديثة .

وقد ظهرت عند الباحثين اللسانين المحدثين تقسيمات للمطابقة معتمدة على معايير مختلفة، فتنقسم من حيث نطاقها إلى نوعين:

1- **المطابقة الكلية:** وتعني أن يتطابق التركيب في جميع العناصر فتكون المطابقة كلية ،مثال ذلك عندما نقول: (هما المجتهدان) فالمطابقة هنا كلية؛ لأنها شملت جميع عناصرها. من تذكير، وثنية، وتعريف ، وإعراب، ودلالة على الغياب أيضا التي يمكن أن يتضمنها الخبر في دلالته.

2- **المطابقة الجزئية:** وفيها تتطابق أجزاء الكلام في بعض العناصر دون الأخرى ، كأن نقول: (المسلمون مخلصون في عملهم) حيث يتطابق (المدرسون) و(مخلصون) في العدد والجنس والإعراب. وفي مثل: (جاءت الطالبتان) يتطابق الفعل مع فاعله من حيث الجنس والشخص فقط.

وتنقسم من حيث لزومها وعدم اللزوم إلى:

1- **مطابقة إلزامية:** وهي تعني ضرورة تطابق العناصر في التركيب ولا يجوز عدم تطابقها، والأمثلة على ذلك عديدة فمثلا في قولنا شاهدت (الرجل السارق) لابد من الالتزام بالمطابقة في عناصر ها المطلوبة هنا لأن الإخلال بأي منها يؤدي إلى الإخلال بعلاقة التبعية القائمة في التركيب ، فالمطابقة إلزامية هنا لإفادة المعنى المقصود.

2- **مطابقة اختيارية:** وهي تعني جواز استخدام أكثر من صورة جائزة في التركيب تختلف فيها عناصر المطابقة، مثاله: (حضرت القاضيَ امرأة) و (حضر القاضيَ امرأة) إذ يجوز الاختيار بين المطابقة

وعدمها في عنصر النوع هنا بسبب عدم اتصال الفاعل بالفعل مباشرة كما هو معلوم، ولا يؤثر ذلك في المعنى.

وتنقسم المطابقة من حيث العلاقة بين المتطابقين في التركيب أو الجملة إلى ثلاثة أنواع:

1- **علاقة الإسناد:** وتكون بين المسند والمسند إليه في الجملتين الاسمية والفعلية .

2- **علاقة التبعية** : وتتكون بين التابع والمتبوع في التركيب.

3- **علاقة مشتركة بين الإسناد والتبعية** : وهي موجودة في مثل التركيب : (التقيت بصديق طيبةٍ عشرتُه) فقد اقتضت علاقة التبعية توافق النعت طيبة في الإعراب مع منعوته بينما بسبب تداخل علاقة أخرى تخلّى التابع والمتبوع عن عنصرا لجنس لارتباط النعت بمسند إليه وقد طابقه في الجنس(لي، 1998، هوانج، 2016).

وتنقسم المطابقة من حيث اللفظ إلى ما يلي:

1- **مطابقة لفظية:** وهي التوافق بين العناصر حسب اللفظ، مثل: هؤلاء الطلاب مجتهدون.

2- **مطابقة معنوية:** وهي تعني التوافق بين العناصر حسب المعنى وليس اللفظ، مثل قولنا: الشباب جيل جديد، وتسمى ب(المطابقة النظرية) وهي التي تراعي المعنى وليس اللفظ، ومنها قولنا: العرب يتفقون، بدلا من (يتفق)(لي، 1998) .

المبحث الثاني: أحكام المطابقة في الجملة الاسمية:

قبل الحديث عن أحوال المطابقة في الجملة الاسمة نرى أننا في حاجة إلى استحضار أنواع التراكيب الإسنادية الاسمية لتحديد ما ينضوي منها في حالات التطابق التي ندرسها، وما يتعلق بها من أحكام تخص عناصرها المختلفة ، ذلك أن ما يعنى منها بأحكام المطابقة هي تلك الجملة الاسمية البسيطة بأنماطها المختلفة ، أما الجملة المركبة فتخرج غالبا عن هذه الأحكام ، ونعتقد أن الرسم التوضيحي التالي يفي – مع إيجاز – بما نحتاج إلى توضيحه للإفادة منه في هذه الدراسة:

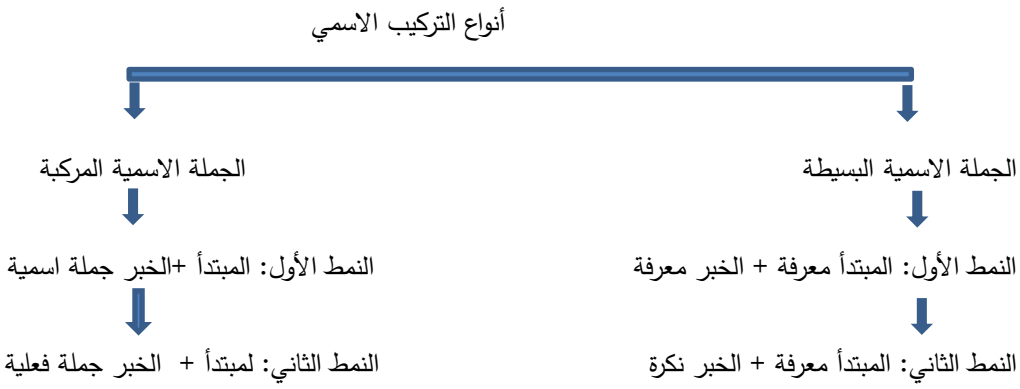

نعني بالجملة الاسمية البسيطة تلك الجملة التي تحتوي على مركب إسنادي واحد : مبتدأ وخبر، أو مبتدأ ومرفوع يسد مسده، بينما تكون الجملة الاسمية المركبة من أكثر من مركب إسنادي واحد كالنمطين الأول والثاني، أو يكون الخبر شبه جملة بنوعيها المعروفين الجار والمجرور والظرف.

إن ظاهرة المطابقة التي نحن بصددها تخص النوع البسيط من الجملة؛ لتوفر خواص المطابقة: الإعراب، والعدد، والجنس، والتعريف بين كلمتين مفردتين يمكن أن يحدث بينهما تماثل تام في هذه العناصر، وهو ما لا يحدث بين لفظ مفرد وجملة أو شبهها في الجمل الاسمية المركبة.

كما أننا أردنا استبعاد التراكيب الاسمية الأكثر تعقيدا كالجمل الاستفهامية، والشرطية والتعجبية وغير ذلك، لتضييق مجال الدراسة ذلك أن المطابقة موضوع واسع جدا كثير الأحكام التي تتعلق بتراكيب الحملة الاسمية المتعددة، وهو ما لا تسعه هذه الدراسة التي تهدف إلى عقد دراسة مقارنة للقوانين الأساسية لعناصر المطابقة بين النحويين القدامى واللسانيين المحدثين، وسنشرع في تناول العناصر الأساسية للمطابقة فيما سيأتي من مطالب هذا المبحث .

المطلب الأول: المطابقة الإعرابية:

من المعلوم أن المبتدأ والخبر يتوافقان في الحالة الإعرابية، فهما مرفوعان ، أو في محل رفع إن لم يكونا قادرين على المطابقة الظاهرة، ويفسر سيبويه سبب موافقة الخبر للمبتدأ في الرفع إلى شدة ارتباط الخبر بالمبتدأ، و انبنائه عليه إذ لا يذكر إلا لبيانه مما جعله مرتفعا به كما ارتفع هو بالابتداء يقول: "فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق؛ ارتفع عبد الله لأنه ذُكر ليُبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق ؛لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته"(سيبويه، 1988، 2/ 127).

فالابتداء إذن والتعري من العوامل اللفظية رفعا المبتدأ ثم رفعا الخبر بواسطته لارتباطهما في المعنى إذ الخبر– إذا كان مفردا–هو المبتدأ في المعنى ففي قولنا عبدالله منطلق فالمنطلق هو عبد الله(ابن يعيش 2016).

وهناك تعليل آخر لسبب رفع الخبر يعتمد على علة المشابهة بين الفاعل والخبر في احتياج عامليهما لهما، إذ كما أن الفعل لابد له من فاعل كذلك المبتدأ لابد له من خبر، فكما وجب رفع الفاعل وجب رفع الخبر بذلك (الورَّاق، 2002).

يلتقي التعليلان السابقان في اعتمادهما على العلاقة الوثقى بين المبتدأ والخبر ، لكن الأول يفسر اتحاد العامل في المبتدأ والخبر، في حين يفسرالتعليل الثاني سبب رفع الخبر بعلة المشابهة بين وبين الفاعل في احتياج عامليهما لهما كما يظهر.

ويرى أحد الباحثين أن الجمل الا بتدائية، وكذلك مختلف التوابع تتأثر بعملية (التسريب) التي تبنيها المطابقة من خلال جسر الانتقال المرن للإعراب من الاسم الأول إلى الاسم الثاني، وهذا يجعل الإعراب نتاج المطابقة، وليس عنصرا من عناصرها كما يعتقد النحاة، ويعمل الباحث على إثبات ذلك بالاستعانة بالتركيب الإسنادي المتكون من (مبتدأ + خبر جملة فعلية) فهو يقارن بين التراكيب الآتية:

أ- أفلح المؤمنون. ب- المؤمنون أفلح ج- المؤمنون أفلحوا

حيث يرى أن المطابقة هي التي أنقدت التركيب (ب) وجعلته يتماسك بعد إلحاق عنصر المطابقة (واو الجماعة) في الجملة (ج) فصار التركيب بذلك متماسكا وصحيحا بسبب عنصر المطابقة، وليس بعنصر الإعراب الذي لم يكن له حضور شكلي في بنية التركيب هنا، مما يدل على أنه ليس من عناصرها، بل إن المطابقة أدت إلى تسريب الإعراب، أو الانتقال المرن له بين عناصر الجملة.

ويوضح الباحث هذه العلاقة التركيبية أو(التفاعل التطابقي) باستعمال (عجرة المطابقة) التي تتكون من عقد تمثل عناصر المطابقة، وهي تحصل في التركيب الإسنادي الاسمي على النحو الآتي:

عُجْرة المطابقة

عقدة الشخص			عقدة العدد			عقدة الجنس		عقدة التعيين	
1	2	3	مفرد	مثنى	جمع	مذكر	مؤنث	معرفة	نكرة

فنحصل على بطاقة نحوية اسمية هي: الشخص+ الجنس+ العدد+ التعيين === الإعراب: تسريب إعراب الرفع للخبر.

وتعني العُجْرَة في اللغة: مَوضِع السَّمَن، والعُقْدَةُ في الخَشَبَة، والجمع: عُجَرٌ(مجمع اللغة العربية، 1980) .وتنقسم (عجرة المطابقة) إلى حزمة أولى عليا، عبارة عن مصفوفة تسمى العقد التي هي في الاسم(الشخص، والجنس، والعدد، والتعيين)"(آزروال 2015).

وتُعتبر المطابقة في الجملة الاسمية من نوع المطابقة القوية غير التامة مادام المبتدأ لا يحمل سوى ما يدل على الرفع فقط، ويحاول تسريبه إلى الخبر، أما المطابقة في مجال التوابع فهي مطابقة

قوية تامة؛ لأنها تسرب الرفع والنصب والجر، وتكون المطابقة من النوع الضعيف الفقير بين الفعل والفاعل بدليل أن الجمع بين كلمتين مثل: (جاء الأولاد) هو جمع بين مفرد وجمع (آزروال 2015).

وقد يدعم هذا الرأي أن الإعراب يتحقق بمورفيمات تدل على معنى وظيفي للكلمة، فلا يدخل علماء اللسانيات الإعراب في الفصائل النحوية؛ لأنها قريبة من الصرف العام، وإنما يعتبرونها من الفصائل النظمية الوظيفية؛ لأنها تدل على معنى وظيفي في التركيب (لي 1998).

والذي نراه في هذه المسألة أن النحاة لم يفرقوا بشكل نظري بين الإعراب والعناصر الأخرى، فهم لم يفردوا لها حديثا مستقلا، وإنما يتعرضون لمسائلها أثناء حديثهم عن أحكامها كما نعلم، لكنهم يولون الإعراب مكانا خاصا بين عناصر المطابقة، فهو يحتل الأسبقية في كل درس ،فيبحثون في مسائله قبل التعرض للعناصر الآخرى من تذكير وتأنيث وتعريف وتنكير أو تشخيص، فلا يخفى على أي دارس متخصص أن جل كتب النحو تستهل درسها لأي موضوع بالبدء بالحكم الإعرابي وبمسببه أو (عامله) ولا داعي لضرب الأمثلة على ذلك، فتصفح رؤوس بدايات المواضيع تكفي لملاحظة ذلك كما نعلم، وما نريد قوله هنا إن النحاة العرب لم يساووا بين الإعراب والعناصر الآخرى من عناصر المطابقة من خلال عرض أحكامه الوظيفية في التركيب، وهم يلتقون في ذلك مع ما ذهب إليه باحثو اللسانيات من عد الإعراب من الفصائل النظمية الوظيفية مفرقين بينه وبين فصائل التعيين والشخص والجنس والعدد، كما أن فكرة (التسريب) التي تحدث عنها الباحث هي قريبة جدا من قول النحويين بأن الخبر مرتفع بالمبتدأ، وليس أدل على هذا من استحضار نص سيبويه سابق الذكر في رافع الخبر حيث قال:" "فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق؛ ارتفع عبد الله لأنه ذُكر ليُبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق؛ لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته"(سيبويه 1988، 127/2).

فسيبويه يشير إلى أن شدة ارتباط المبتدأ بالخبر في معناه جعلته يرتفع مثله، وهذا المعنى قريب جدا من فكرة التسريب التي جعلت الارتباط بين المبتدأ والخبر بعناصر المطابقة سببا في تسريب الإعراب إلى الخبر.

المطلب الثاني: المطابقة في الإفراد والتثنية والجمع.

يشترط بين المبتدأ والخبر كما نعلم أن يتوافقا في الإفراد والتثنية والجمع قدر الإمكان، و يتبعه كذلك التذكير والتأنيث الذي نتناوله في المطلب التالي، وهذا واجب إلا في صور حددها النحاة رخّصوا فيها عدم التماثل اللفظي بين ركني الجملة الاسمية، وفي ذلك يقول الدماميني:" ويجب أن يكون هو(أي الخبر) طبق المبتدأ في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع مدة ما أمكن ذلك"(ابن بردي1984، 1/ 244) . وهناك حالات رصدها النحويون لا يتطابق فيها المبتدأ والخبر، نذكر منها:

1-إذا كان الخبر دالا على تقسيم أو تنويع جاز عدم مطابقته للمبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع، كقولنا : البيت طابقان: الأول للضيوف، والآخر للمعيشة، ومثلا : الصديق صديقان: مقيم على الود والولاء، وتارك لهما...

2-إذا كان المبتدأ متعدد الأفراد حقيقة، ولكنه نُزِّل منزلة المفرد بقصد التشبيه أو المبالغة، ومنه قولهم: المقاتلون في سبيل الله رجل واحد، وقلب واحد، وقولهم مثلا: التجارِب مرشد حكيم....

3-بعض الألفاظ التي تستعمل بصيغة واحدة إفرادا وتثنية وجمعا مثل قولنا: الرجل قِنعان، والنسوة قِنعان،ومثل قولنا: الخلق صديق المحبة، والأخلاق صديق المودة،وغير ذلك (حسن 1994).

وقد ورد ت نصوص عربية كثيرة عُدِل فيها عن المطابقة بين المبتدأ والخبر، رصدها العلماء والبا حثون (الرفايعة 2003). وتناولوها بالبحث والتعليل فوقفوا على صور مختلفة لعدم المطابقة ، ومن أبرز ذلك:

- مجيء المبتدأ مفردا مذكرا والخبر جمعا.
- مجيء المبتدأ جمعا والخبر مفردا.
- مجيء المبتدأ مثنى والخبر مفردا.
- مجيء المبتدأ مفردا والخبر مثنى.

ويظهر حرص النحويين على ضرورة مراعاة أحكام المطابقة بين المبتدأ والخبر في الإفراد وفروعه أثناء توجيهم للأحكام الإعرابية للمبتدأ الوصف مع مرفوعه، فإذا كان المبتدأ ومرفوعه متساويين في الإفراد جاز فيهما إعراب الأول مبتدأ والمرفوع سادا لمسد الخبر، وجاز أيضا إعراب المرفوع مبتدأ مؤخرا، والوصف خبرا مقدما في مثل قولنا: أمقبلٌ محمدٌ ؛ لأنهما متطابقان، أما إذا اختلف الركنان بأن يكون الأول مفردا والثاني مثنى أو جمعا -كأن نقول : أمقبل المحمدان - فلا مناص من ضرورة إعراب الأول مبتدأ والمرفوع فاعلا أو نائب فاعل سد مسد الخبر ، ولا يجوز إعراب الأخير مبتدأ مؤخرا ؛ لأنه لا يجوز أن يكون المبتدأ مثنى أو جمعا والخبر مفردا في قوانين المطابقة.

أما الصورة الأخرى الجائزة وهي تطابق الوصف ومرفوعه في التثنية أو الجمع فإن جمهور النحويين هنا يختارون إعراب الوصف خبرا مقدما والمرفوع مبتدأ مؤخرا، لسلامته من حيث أحكام المطابقة بينهما بينما تدخل مسألة أخرى تمنع إعراب الوصف مبتدأ والمرفوع يكون لسد مس الخبر، وهي عدم إجازة اجتماع ضمير متصل بالفعل مع اسمه الظاهر كما نعلم في هذه المسألة المعروفة، ونرى أن اعتبار الضمير في مثل قولنا : (أمقبلون المحمدون) علامة مطابقة مراعاة لخواص الجملة الاسمية يخلص المسألة من التعقيد ويقودها إلى يسر التعامل مع هذا التركيب، ويتفادى رد ما ثبت في كلام الفصحاء، وهو رأي بعض النحاة والدارسين(الرفايعة، 2003، لي 1998).

ويُعد (العدد) في الدراسات اللسانية من الفصائل النحوية التي تتكون منها المطابقة كما ذكرنا سابقا ويعبر عنه بالمورفيمات الصرفية المعروفة في اللغة العربية. ويشير أحد الباحثين إلى أهمية المطابقة العددية في بعض التراكيب ودورها في تماسكها من خلال المركب الاسمي المكون من (مبتدأ + خبر[جملة فعلية]) ومثل له بالمثال الآتي:

أ-أفلح المؤمنون ب- المؤمنون أفلح ج- المؤمنون أفلحوا

للمطابقة هنا أهمية -كمايرى الباحث- في فهم الخبر الفعلي في التركيب(ج) ولولاها لظل التركيب غير صحيح في (ب) حيث كانت سببا في تقوية هذا النوع من التركيب، وهذا يدل على أهمية هذا العنصر في تحقيق الارتباط بين ركني الجملة الاسمية، وهو تطابق إجباري في النحو المعياري(آزروال، 2015).

فالمطابقة هنا هي التي ألزمت اتصال ضمير الجمع في التركيب الأخير ، وهي التي أدت إلى سلامة التركيب بالتالي.

المطلب الثالث: المطابقة في التذكير والتأنيث:

يذكر النحاة أن المبتدأ والخبر يتوافقان في التذكير والتأنيث كما يتوافقان في الإفراد والتثنية والجمع إلا أنهم ينبهون إلى أن هناك حالات لا يحدث فيها هذا التطابق، ويمكننا تقسيم هذه الحالات بحسب حكم التطابق إلى قسمين على النحو الآتي:

الأول: يجوز فيه أن يطابق الخبر المبتدأ ويجوز ألا يطابقه، ومن أهم مواضع ذلك:

1- أن يكون المبتدأ جمعا غير عاقل فيجوز في خبره أن يكون مفردا مؤنثا أو جمعا سالما مؤنثا، أو جمع تكسير للمؤنث، أو جمع تكسر للمذكر كما في قولنا: البيوت عالية/ عاليات/ عوال/ أعال.

2- إذا كان المبتدأ جمع مؤنث للعاقل كذلك جاز في خبره أن يكون مفردا مؤنثا أو جمعا مؤنثا سالما أو جمع تكسير، فنقول: المتعلمات نافعة/ نافعات/ نوافع.

الثاني: يمتنع فيه التطابق بين المبتدأ والخبر ، ومن أهم حالات ذلك:

1- أن يكون الخبر جامدا غير مشتق، فتقول: محمد إنسان، فاطمة إنسان. الجبن إدبار، الشجاعة إقدام.

2- أن يكون الخبر من الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث، وهي الصفات التي على وزن (فَعِيْل، فَعُول، مُفعِل، فاعِل، مِفعال) فيقال: المؤمن صبور، والمؤمنة صبور.

3- لزوم تاء التأنيث تاء التأنيث بعض الصفات، نحو: علامة، نسابة(حسن، 2009).

وفي اللغة العربية حالات أخرى لا يتطابق فيها المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث لأسباب مختلفة، منها ما يعود إلى اللفظ نفسه بأن يكون اللفظ مستعملا للمذكر والمؤنث، ومنها ما يعود إلى

التركيب الذي وضع فيه فيعامل معاملة المذكر والمؤنث بحسب مقتضياته، والأمثلة على ذلك كثيرة، فمثال الأول لفظة (سماء) التي تستعمل مذكرة ومؤنثة، نحو قولنا: السماء صافية، وقوله تعالى:﴿ اِنْ**لسَّمَآءُ مُنْفَطِرُ**ٌ **بِهِ**﴾،(المزمل، من الآية 18) .ومثال الآخر ما يكتسب التذكير أو التأنيث بحسب ما يضاف إليه، منها قول الشاعر :[البسيط]

وإنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرًا (الأزهري،2000).

فذكر (مكسوف)مع أنه خبر عن مؤنث وهو "إنارة" إلا أنها اكتسبت التذكير من إضافتها إلى (العقل): ومنها أيضا قوله-تعالى-: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾(الأعراف، من الآية 56).

وفي النصوص العربية أمثلة كثيرة فيها عدول عن المطابقة بين المبتدأ والخبرفي التذكير والتأنيث وجهها النحويون وأولوها، نكتفي بما عرضنا منها هنا، فهو ما نحتاجه في هذه الدراسة.

وبناء على تقسيمات المحدثين للمطابقة يمكننا اعتبار حالات عدم المطابقة اللفظية التي عرضنها أهم مواضعها من نوع (المطابقة المعنوية) التي تعني أن يحمل اللفظ عنصر المطابقة في معناه لا في لفظه، وهو ما يعرف بـ (المورفيم الصفري)(لي ، 1998). معنى ذلك أننا لا نعد الخبر في قولنا: المرأة جريح غير مطابق للمبتدأ وإنما تكون المطابقة من النوع المعنوي بالاستعانة بالمورفيم الصفري الذي لا يظهر لفظيا، بهذا يمكن اعتبار حالات العدول عن المطابقة كما يراها النحويون القدامى من نوع المطابقة المعنوية، وفي هذا كثير من التيسير والتقليل من اللجوء إلى التأويلات .

المطلب الرابع: المطابقة في (التعيين) التعريف والتنكير:

إن الصورة المثالية – كما قررها النحويون – للمبتدأ والخبر هي أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة حتى تتم الفائدة؛ لأن الإخبار عن النكرة لا فائدة فيه، كما أن مطابقة الخبر للمبتدأ في التعريف والتنكير قد تؤدي إلى التباس الخبر بالصفة.

فالأصل ألا يتساوى المبتدأ والخبر في التعريف أو التنكير ، بل يعدون ذلك إشكالا واجتهدوا في توجيه حالاته، وكانت لهم أقوال، نلخص أهمها في الآتي:

1. إن المقدم – وهو رأي الجمهور-هو المبتدأ؛ لأنه لا مبين للمبتدأ من الخبر في نحو: (زيدٌ أخوك) في المعرفة، و (أفضل من زيد أفضل من عمرو) في النكرة، ولايجوز تقديم الخبر في مثل ذلك؛ لأنه لا دليل عليه، فكان المقدم مبتدأ والمراد به أن يكون خبرا .
2. يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا ، وهو رأي الفارسي، وظاهر قول سيبويه.

3. إن الأعم هو الخبر، نحو: زيد صديقي، إذا كان له أصدقاء غيره.
4. إنـه بحسـب المخاطـب، المعلـوم عنـده هـو المبتـدأ ، فـالأعرف هـو المبتـدأ وإلا فالسـابق. مثـال ذلـك :أن يَسأل من القائم؟ فيقال في جوابه: القائم زيد، فالمجهول هو الخبر.
5. إن الاسـم متعـين للابتـداء والوصـف متعـين للخبـر، نحـو القـائم عمر.(شـرح المفصـل، 2002 أبوحيان1998، السيوطي 2009 ، النحو الوافي 2009).

يظهـر فـي الآراء السـابقة اتفاقهـا علـى أنـه لابـد أن يكـون الأعـرف هـو المبتـدأ حتـى وإن كـان ذلـك غيـر ظـاهر لفظيـا بـل يمكـن تقديره عنـد المخاطـب، وهـذا يعنـي أن صـفة المطابقـة فـي هـذا العنصـر غيـر موجـودة بـين المبتـدأ والخبـر؛ فلابـد أن يكـون المبتـدأ أعـرف مـن الخبـر حتـى تـتم الإفـادة سـواء كـان التعريف موجودا لفظيا أم مقدرا في علم المخاطب.

ويشـير أحـد البـاحثين اللسـانيين إلـى أن التواجـد المشـترك لصـيغتي اسـمين تتمتعـان بسـمتين مختلفتـين مـن حيـث التعريـف والتنكيـر هـي التـي تـؤدي إلـى نشـوء الارتبـاط الإسـنادي، وإلـى تشـكل مركـب اسـمي، ويؤكـد علـى صـحة ذلـك بـأن عـدم المطابقـة بـين عنصـري المركـب الاسـمي فـي كثيـر مـن الحـالات فـي معـان صـرفية مثـل معـاني الجـنس والإعـراب لا يـؤدي إلـى اخـتلال المركـب بسـبب المحافظـة علـى بنيتـه أي الارتبـاط الإسـنادي للعنصـرين كمـا فـي نحـو المـركبين: البيـت عتيـق، وإن البيـت عتيـق، فقـد حـافظ التركيبـان علـى ارتباطهمـا فـي الحـالتين علـى الـرغم مـن تغيـر العنصـر الإعرابـي (غابوتشـاف، دون ت).

تختلـف المطابقـة فـي عنصـر التعريـف والتنكيـر عـن العناصـر السـابقة، فهـي لا تعتبـر عنصـرا للـربط بـين المبتـدأ والخبـر فـي أغلـب الحـالات بـل هـو إشـكال –كمـا ذكرنـا– بسـبب خروجـه عـن الأصـل والأكثـر فـي كـون المبتـدأ معرفـة والخبـر نكـرة حتـى نميـز بـين الإسـنادية والوصـفية، فاستحسـنوا ذلـك الضـمير الـذي يـأتي بـين المبتـدأ والخبـر المعـرفتين حتـى يفـرق بـين الخبـر والصـفة فـي نحـو قولنـا: العـادل هـو الحكـيم يقضـي بـالحق؛ فالمطابقـة فـي التعيـين مـن الخصـائص المطلوبـة فـي التركيـب الوصـفي كمـا نعلـم، بينما قد تسبب لبسا في بعض حالات المركب الإسنادي كهذا النوع من التركيب.

وبنظـرة عامـة لمـا تناولنـاه فـي هـذه الدراسـة ممـا بذلـه علمـاء النحـو القـدامى والمحـدثون مـن تتبـع لظـاهرة المطابقـة فـي الجملـة الاسـمية سـواء أولئـك الـذين اتّبعـوا المـنهج العربـي المعيـاري فـي البحـث فيهـا ودراسـتها أو الـذين حـاولوا الخـوض فيهـا مـن منظـور اللسـانيات الوصـفية، وتحليـل حالاتهـا، وعناصـرها– نميـل إلـى أن طبيعـة التركيـب الاسـمي وذلـك الارتبـاط الاسـنادي بـين المسـند والمسـند إليـه هـي التـي تشـكل حجـر الأسـاس فـي سـلامة التركيـب مـن الضـعف اللغـوي، أمـا عناصـر المطابقـة فهـي عناصـر مسـاعدة تقـوي التركيـب وتزيـد مـن تماسـكه، وهـي تختلـف وتتغيـر بحسـب خصـائص تخـص عناصـر التركيـب لا جـوهر العلاقـة الإسـنادية، والـذي يـدل علـى ذلـك تنـوع حـالات المطابقـة واختلافهـا فـي

الحضور والغياب في التراكيب الاسمية المختلفة، وقد رصد لنا علماء النحو وباحثوه حالات كثيرة جدا خرجت فيها التراكيب الاسمية عن المطابقة، وعلى الرغم من ذلك حافظت على سلامة التركيب وإفادته. فالمطابقة تَجِبُ إذا احتاجها التركيب وبحسب خصائص مكوناته بحيث يمكن الاستغناء عن بعض عناصرها أحيانا، ويبقى سليما متماسكا مع ذلك.

نتائج البحث وتوصياته.

من خلال ما التمسناه في موضوع المطابقة التي خصصناها لجانب منها يمكننا أن نلخص أبرز ما خرجنا به في الآتي:

- تناول علماء العربية موضوع المطابقة تناولا معياريًّا يعتمد على تحديد الحالات الواجبة واللازمة والممنوعة من صورها في التراكيب المختلفة، ولهذا لم يفردوا لها دراسة خاصة .
- تمنح عناصر المطابقة–المطلوبة– التركيب ترابطا بين أجزائه، وتقوي الصلة بين أركان الجملة.
- تتعدد تقسيمات الباحثين للمطابقة باختلاف زاوية النظر إليها؛ فقسموها من حيث نطاقها، ومن حيث لزومها وعدم اللزوم، ومن حيث العلاقة بين المتطابقين، ومن حيث اللفظ.
- تتوافق أبحاث النحويين القدامى مع ما ذهبت إليه اللسانيات الحديثة من تمييز الإعراب عن عناصر المطابقة الأخرى التي تعده من الفصائل النظمية ، باعتبار دوره الوظيفي المرتبط بالعلاقة الناشئة بين عناصر التركيب.
- تعتمد المطابقة عند النحويين العرب على العناصر الشكلية أي أنها لفظية خالصة، ويعدون عدم التوافق اللفظي في التركيب الذي يتطلبها عدولا عن المطابقة- وقد رصد علماؤها هذه الحالات الكثيرة في النصوص العربية بينما يمكن اعتبار هذا العدول من نوع المطابقة المعنوية من منظور اللسانيات الحديثة، وفي هذا كثير من التيسير.
- تشكل العلاقة الإسنادية حجر الأساس في معنى التركيب، وتساعد عناصر المطابقة المطلوبة على تقويته وتماسكه، وهي تختلف باختلاف خصائص عناصر االمكونة له، ولا تتعلق بجوهر التركيب الإسنادي.

توصيات البحث:

وفي ختام هذه الورقة التي حاولنا خلالها تقديم دراسة مفيدة تتعلق بموضوع المطابقة وبالجملة الاسمية في جانب يخص أحكام التطابق بين عناصرها، لا يسعنا إلا أن نؤكد على أهمية هذا الموضوع في حقل الدراسات اللسانية وأن نوصي بمزيد من الدراسات التي تتناول هذا الموضوع الواسع الذي يطال أغلب أبواب النحو، والعمل على التحديث المستمر له من خلال المناهج اللسانية المتجددة.

Abstract:

The subject of conformity occupies a large space in Arabic and Western linguistic studies, and it is a wide field. Because of the overlapping of his topics with the structure, and its relationship to the morphological level as well. The nominal sentence is an important field for studying this topic. Because the referential relationship needs appropriate matching elements; to maintain the integrity of the structure, and to document the connections between the parts of the sentence.

The study seeks to combine two prominent approaches in the study of language, the normative approach, and the descriptive approach, in order to stand on the research presented through them related to the congruence in the nominal sentence, and seeks to draw useful results on this subject.

المصادر والمراجع:

- آزروال، حسن محمد، (2015م)، أثر المطابقة في توجيه بناء الجملة في العربية، مجلة مركز عبدالله بن عبد العزيز،ع:2، ص 6، 7، 8، 52.
- الأزهري، خالد بن عبد الله الجرجاني، (2000م)، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:1، 1/ 688.
- ابن بردي، يوسف بن تغري ،(1984م)، المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، تح: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية للكتاب، 1/ 244.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد، (1987م)، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1512/4.
- حسان ،تمام، (1994)، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء،المغرب، 1994، ص212، 213.
- حسن، عباس،(2009م)، النحو الوافي، دار المعارف، ط: 15، 1/ 458، 459.
- ابن حيان ،محمد بن يوسف (1998م)، ارتشاف الضرب في لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة ،ط: 1، 3/ 1099.
- الرفايعة،حسين عباس،(2003م)، ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية، جامعة مؤتة،ص 84، 87، 94.
- الزبيدي، (2009) محمد بن محمد بن عبدالرزاق مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، 26/ 60.

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، (2009م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة الوقفية، مصر، 28/2.
- سيبويه، عمر بن عثمان بن قنبر، (1988م)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:3، 2/ 40، 172، 127.
- ابن الضائع، محمد بن حسن أبي بكر الجذامي، (2004م)، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق، إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط:1، 1/ 429.
- عصام فراس، (2005م)، المطابقة في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، جامعة البصرة، ص13.
- غابوتشاف، غراتشيا (دون تاريخ)، نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، ت: جعفر دك الباب، مؤسسة الوحدة، دمشق، ص139.
- ابن فارس، أحمد بن زكرياء القزويني، (1979م)، مقاييس اللغة، تح: عبدالسلام هارون، دار الفكر، 2/ 439.
- لي، إن سب، (1998م)الفصائل النحوية في اللغة العربية، رسالة دكتورا، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنيةص11 ، 12 ،190، 199–204، 191، 192، 192، 134، 22.
- مجمع اللغة العربية، (1980م)، المعجم الوسيط، دار المعارف، 585/2.
- هوانج ،تشي تشي (2016م)، المطابقة النحوية في اللغة العربية في ضوء اللسانيات الحديثة، أروقة للدراسات والنشر، عمّان، الأردن، ط:1،ص 139.
- الورَّاق، محمد بن عبد الله، (2002م)، علل النحو، تح: محمود محمد محمود نصَّار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 1، ص 264.
- ابن يعيش، يعيش بن علي، (2001م)، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط:1، 244/2، 287/3، 1/ 87، 88، 98.

مدى مساهمة التعليم المحاسبي في ترسيخ اخلاقيات ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا

*أ. عبدالرؤوف سعيد عبود

الملخص

تهدف الدراسة لتسليط الضوء على أهمية الأخلاق والسلوكيات المهنية في مجال المحاسبة والمراجعة، وكذلك التعرف على المساهمة التي يقدمها التعليم المحاسبي في تعزيز وترسيخ اخلاقيات ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة.

ومن أجل معالجة موضوع الدراسة تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي، وتم تجميع بيانات الدراسة باستخدام الاستبيان كأداة اساسية للدراسة واستقصاء اراء عينة من اعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية، كما اعتمدت هذه الدراسة علي بيانات أولية تم الحصول عليها من ادبيات المحاسبة والمراجعة واصدارات المنظمات الدولية ذات العلاقة والتشريعات الليبية بالخصوص.

وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها: أن اعضاء هيئة التدريس في اقسام المحاسبة بالجامعات الليبية يعتقدون ان للتعليم المحاسبي اهمية في نقل المعرفة وزيادة الادراك للطلبة الدارسين وتنمية مهاراتهم للممارسات الاخلاقية، وأن الخطط الدراسية لتخصصات المحاسبية في الجامعات الليبية لا تتضمن مواد مستقلة تتعلق بأخلاقيات المهنة، كما ان مهنة المحاسبة في ليبيا تحتاج الى ان تمتلك قواعد اخلاقية لمهنة المحاسبة يلتزم بها المحاسب عند ممارسته المهنة.

الكلمات المفتاحية: مهنة المحاسبة، قواعد السلوك الاخلاقي للمحاسبين، التعليم المحاسبي، معايير التعليم المحاسبي.

1.1. المقدمة:

تعد مهنة المحاسبة من المهن التي تحتاج الى اعداد مهني واكاديمي واخلاقي، اذ يجب دراسة ما اذا كانت الجامعات تهتم بالمقررات النظرية والتطبيقية على حد سواء، وكذلك مدى اهتمام الاكاديميين في اقسام المحاسبة بتطوير المناهج لتواكب التغيرات الدولية للممارسات المهنية والاخلاقية للمهنة.

فأخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة لها أهمية كبيرة عند مزاولة المهنة وذلك لان مهنة المحاسبة والمراجعة تقدم خدمات اجتماعية متمثلة في المستثمرين وكافة أطراف المجتمع وهذه الخدمة لابد أن تكون ذات مصداقية وموثقية وهذا لا يتوفر إلا عند الالتزام بأخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة.

ويعتبر السبب الرئيسي وراء السلوك الأخلاقي المهني رفيع المستوى في أي مهنة في أهمية توافر ثقة الرأي العام في جودة الخدمة المؤداة من خلال المهنة، بغض النظر عن الفرد الذي يقدم الخدمة، وفيما يتعلق

* عضو هيئة تدريس بالمعهد الوطني للإدارة طرابلس ليبيا

بالمحاسب القانوني من الضروري أن يثق كل من العميل ومستخدمي القوائم المالية في الخدمات التي يؤديها بما فيها خدمة المراجعة، فإذا لم يثق مستخدمي الخدمة في المحاسب القانوني ستضعف قدرة هذه المهنة على خدمة العملاء والرأي العام بفعالية.

فالقواعد الأخلاقية هي المبادئ الأساسية التي يختار ممارسي مهنة المحاسبة الالتزام بها لتعزيز مهنتهم، والحفاظ على ثقة الجمهور، وإظهار الصدق والإنصاف فالأشخاص الذين ينضمون إلى المنظمات ويحصلون على أوراق الإعتماد والتراخيص لتقديم أنفسهم للجمهور كمحاسبين قانونيين يسعون جاهدين لحماية سمعة المهنة.

حيث إن ممارسة مهنة المحاسبة بطريقة سليمة وفق متطلباتها الاخلاقية ينعكس ايجابا على توفير صورة صادقة عن المعلومات المالية للجهات ذات العلاقة ويحد من الممارسات غير الاخلاقية التي تؤثر سلبا على المجتمع والدولة من الناحية الاقتصادية، فافتقار العديد من الجامعات الى التركيز على اخلاقيات الممارسات المهنية يؤدي الى مخرجات تعليمية ضعيفة المعرفة والمهارة اللازمين للممارسة المهنية بطريقة سليمة تحد من الفساد وسوء الاداء المهني.

1.2. مشكلة الدراسة:

ان مهنة المحاسبة كغيرها من المهن لها دورها ومكانتها وأهميتها في المجتمعات منذ القدم وازداد الاهتمام بها مع التطور الاقتصادي، فأصبح من الضروري أن تكون المعلومات المحاسبية على درجة عالية من الدقة والموثوقية لذلك يجب أن يقوم بها أشخاص تتوفر فيهم التأهيل والخبرة الكافية لإعدادها على أحسن صورة، ولكي تقوم مهنة المحاسبة بدورها على أكمل وجه يجب على ممارسيها مراعاة قواعد السلوك الأخلاقي التي تعد عنصرا هاما للمهنة حيث تنشد النجاح والاستمرار وخدمة المجتمع.

تمر مهنة المحاسبة بأزمة ثقة عميقة (محمود واخرون: 2015، 3) يمكن اعتبارها بدرجة كبيرة أزمة أخلاقيات نابعة من سيطرة الجشع والمصالح الخاصة وأن كان أثرها يظل محدوداً أو غير منظور بسبب ضعف الرقابة الإدارية والمالية والرقابة المهنية من المجالس المهنية، بالإضافة الى عدم كفاءة المحاسب في الإجراءات المحاسبية وعدم التزامه بالمعايير المحاسبية.

حيث أثرت هذه الأزمة وتكرار حدوث الفضائح المحاسبة على مهنة المحاسبة وكشفت الحال الذي وصلت اليه الأخلاقيات المهنية، ولهذا كانت هناك مجموعة من المسببات الاجتماعية والدينية والاقتصادية وكذلك السياسية الأمر الذي قد يؤدي لانعكاسات خطيرة ومدمرة على اقتصاد الدول إذا لم يتم اتخاذ خطوات واضحة وجريئة لمعالجة هذا الخلل.

لذا تبحث هذه الدراسة في تحديد المساهمة التي يمكن ان يقدمها التعليم المحاسبي بترسيخ أخلاقيات ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة من وجهة نظر الأكاديميين بالجامعات الليبية، وتنحصر مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الاتي: ما مدى مساهمة التعليم المحاسبي في ترسيخ اخلاقيات ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا ؟

1.3. اهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في الدور الفعال الذي يمكن ان تقدمه الجامعات الليبية في تعزيز وترسيخ اخلاقيات ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا. وتتضح اهمية الدراسة بالنسبة للمهنة باعتبار ان الاخلاق المهنية تعتبر حجر الاساس لنجاح مهنة المحاسبة في اداء الادوار المناطة بها. كما تتضح اهمية الدراسة بالنسبة للعلم بان هذه الدراسة توفر قاعدة بيانات تساعد الباحثين في هذا المجال وتشجعهم لإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث.

1.4. اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى إلقاء الضوء على أهمية الأخلاق والسلوكيات المهنية في مجال المحاسبة والمراجعة، وكذلك التعرف على المساهمة التي يقدمها التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية في تعزيز وترسيخ اخلاقيات ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا.

1.5. فرضية الدراسة:

تم اعتماد الفرضية الآتية للإجابة على التساؤل المطروح: يساهم التعليم المحاسبي في ترسيخ أخلاقيات ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا مساهمة محدودة دون المستوى المطلوب.

1.6. منهجية الدراسة:

من أجل معالجة موضوع الدراسة تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي.

1.7. مصادر جمع معلومات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة علي بيانات أولية تم الحصول عليها من ادبيات المحاسبة والمراجعة واصدارات المنظمات الدولية ذات العلاقة والتشريعات الليبية بالخصوص.

2. الدراسات السابقة:

التراث الفكري هو أصل التجديد ولا يمكننا أن نستشرف المستقبل إلا بالرجوع للماضي والوقوف على ما توصل اليه السابقون، فمن خلال تناول ذلك التراث يمكننا تحديد الفجوة البحثية ثم الانتقال الى المعالجة لتلك الفجوة بنظرة مستقبلية تعتمد على مناهج وادوات علمية حديثة تلائم بيئة العمل الحالية، وفى هذا السياق نتناول أهم الدراسات التي تطرقت لموضوع التعليم المحاسبي واخلاقيات مهنة المحاسبة وذلك على النحو الاتي:

2.1. دراسة Ahmad & Gao، 2004، بعنوان **Changes, problems and challenges of accounting education in Libya, Accounting Education journal, Accounting Education in Transitional Economies.**

"تجارب نقل تعليم المحاسبة (على أساس المفاهيم الأنجلو/الأمريكية للمحاسبة والتعليم) إلى الاقتصادات الأقل نموا"، تتناول هذه الدراسة تطور تعليم المحاسبة ومناهجها منذ استقلال ليبيا في الخمسينيات من القرن الماضي وتبحث في مشاكله الحالية خلال عقد من عقوبات الأمم المتحدة، حيث تقدم الدراسة لمحة عامة عن التغييرات التي طرأت على تعليم المحاسبة منذ عام 1957 وتحلل القضايا الرئيسية التي يواجهها

حاليا مدرسو المحاسبة الليبيون، بما في ذلك: نقص أكاديميي المحاسبة المؤهلين، عدم ملاءمة المناهج المستوردة لخصوصيات الاقتصاد الليبي، وأبحاث محاسبية غير كافية، وقد خلصت الدراسة إلى أنه يجب مراعاة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية بشكل كامل في حالة ليبيا عند استيراد أنظمة تعليم المحاسبة من الغرب.

2.2. دراسة Al Sawalqa & Obiadat، 2014، بعنوان **Bridging the Gap in undergraduate Accounting Education Programs in Jordanian Universities.**

"**سد الفجوة في برامج التعليم المحاسبي الجامعي في الجامعات الاردنية**"، هدفت الدراسة إلى الكشف عن الفجوة بين برامج تعليم المحاسبة في الجامعات الأردنية ومتطلبات ممارسة المهنة وسوق العمل، ولتحقيق الأهداف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وكانت الأداة عبارة عن استبانة طبقت على عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، وأجرى الباحثان مجموعة من المقابلات مع أرباب العمل ومكاتب التدقيق الخارجي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك فجوة بين برامج تعليم المحاسبة ومتطلبات سوق العمل والممارسات المهنية، وأن الفجوة في معظمها تتضح في حجم التكنولوجيا المستخدمة في تعليم الطلبة وبين تلك المستخدمة في سوق العمل، كما تبين وجود فجوة في المهارات الحياتية للطلبة كالاتصال والتواصل، وأوصت الدراسة إلى ضرورة تأهيل القائمين على تعليم المحاسبة في الجامعات الأردنية، وتطوير المناهج بما يحقق أهداف المهنة، وينسجم ما متطلبات سوق العمل.

2.3. دراسة محمود واخرون، 2015، بعنوان "**دور التعليم المحاسبي في ترسيخ الممارسات الاخلاقية لمهنة المحاسبة والتدقيق والحد من الفساد دراسة تطبيقية على الجامعات الاردنية**"، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تفاعل الجامعات الاردنية التي تطرح برامج تعليمية محاسبية مع متطلبات ممارسة مهنة المحاسبة وفق إطار معايير التعليم المحاسبي الدولية وبما ينعكس على تطوير واقع ممارسة المهنة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تجميع بيانات الدراسة من خلال استبانة تم توزيعها على 40 من اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الاردنية، وبالاعتماد على نتائج الدراسة تم تحسس بعض أسباب القصور في العملية التعليمية والتي كان من أهمها التركيز على النقل المعرفي للمعلومات المحاسبية وعدم ايلاء المهارات التعلمية التركيز المطلوب وهذا ادى الى تدني الفهم ببعض الامور الهامة لممارسة مهنة المحاسبة ومن اهمها أخلاقيات المهنة، كما ان الخطط الدراسية لتخصصات المحاسبية لا تتضمن مواد مستقلة تتعلق بأخلاقيات المهنة.

2.4. دراسة عائده، والاسمري، 2018، بعنوان "**دور التعليم المحاسبي في ترسيخ اخلاقيات مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية من وجهة نظر موظفي الادارة المالية في شركة خالد غفير وشريكه محاسبون ومراجعون قانونيون**"، والتي تهدف الى ابراز دور التعليم المحاسبي في ترسيخ أخلاقيات مهنة المحاسبة والتعرف على تأثير القوانين والانظمة المحاسبية على الالتزام بأخلاقيات مهنة المحاسبة والعلاقة بين التعليم المحاسبي وترسيخ اخلاقيات مهنة المحاسبة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تجميع بيانات الدراسة من خلال استبانة تم توزيعها على عينة عشوائية ممثلة لمجتمع الدراسة تتكون من 30

عامل في شركة خالد بن غفير وشريكه محاسبون ومراجعون قانونيون، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التعليم المحاسبي وترسيخ أخلاقيات مهنة المحاسبة، كما تؤثر المبادئ والمعايير المحاسبية على الالتزام بأخلاقيات مهنة المحاسبة، وأن الأزمات المتلاحقة التي يشهدها العالم الآن تؤكد على ضرورة الاهتمام بالجانب الأخلاقي في تعليم المحاسبة.

2.5. دراسة رشوان، 2018، بعنوان "**دور التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية في تعزيز الممارسة المهنية والاخلاقية لمهنة المحاسبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس**"، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية في تعزيز الممارسة المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت اسلوب الحصر الشامل باختيار كل مجتمع الدراسة المكون من 60 عضو هيئة تدريس العاملون في 6 جامعات في قطاع غزة، واثبتت نتائج الدراسة الميدانية أنه يوجد دور للتأهيل الأكاديمي والعملي المحاسبي في الجامعات الفلسطينية على تعزيز الممارسة المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة، وأوصت الدراسة بضرورة ربط المقررات النظرية في برامج المحاسبة بالجامعات الفلسطينية بطبيعة سوق العمل وأخلاقيات وممارسات مهنة المحاسبة.

2.6. دراسة صافو، 2018، بعنوان "**اثر ادراج ثقافة الاخلاق والتكوين العملي ضمن التعليم المحاسبي الجامعي على اداء الخدمات المحاسبية**"، تناولت الدراسة اثنان من أهم مقومات الخدمات المحاسبية يتمثل الأول في تدريس ثقافة الأخلاق المهنية ضمن برامج التعليم المحاسبي الجامعي، ويتعلق الثاني بالتكوين العملي قبل التخرج والالتحاق بسوق العمل، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت اسلوب توجيه الاستبيان إلى عينة شملت 44 أكاديميا ومهنيا معتمدين وإطارات محاسبية على مستوى المؤسسات الاقتصادية وذلك لضمان اختيار العينة المختصة وذات المعرفة بموضوع الدراسة وبالتالي الحصول على نتائج أكثر دقة، وبالاعتماد على نتائج الدراسة تم تحديد العلاقة التكاملية بين جودة التعليم المحاسبي ومستوى الخدمات المحاسبية المقدمة للزبائن، وإبراز بعض أسباب القصور في العملية التعليمية والتي كان من أهمها ان محتوى برامج التعليم المحاسبي تركز على النقل المعرفي للمعلومات المحاسبية دون الاهتمام بتنمية ثقافة الأخلاق الذاتية والقدرات المهنية لدى مدخلات التعليم المحاسبي.

2.7. دراسة رشيدة، وتيماوي، 2020، بعنوان "**التعليم المحاسبي ودوره في ترسيخ الأخلاقيات المهنية للمحاسبة والتدقيق حالة الجزائر**"، وتهدف هذه الدراسة الى ابراز اهمية التعليم المحاسبي في الجامعات بهدف النظر في امكانية ترسيخ الممارسات الاخلاقية لمهنة المحاسبة والتدقيق، وباعتبار ان الدراسة قد اتبعت المنهج الوصفي فقد خلصت إلى أن التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض فالتعليم المحاسبي يجب ان يؤذي في النهاية الى اخراج محاسب مؤهل اكاديميا ليقوم بدوره المهني في سوق العمل بكل كفاءة، اضافة الى الدور الذي تلعبه مناهج التعليم المحاسبي في بث الوعي لدى الدارسين في تخصصات المحاسبة كونها تؤثر على الدور المهم للمبادئ الاخلاقية مع وجود وقاية فعالة من الوقوع والانزلاق في مهاوي الغش والتلاعب والاختلاس وخيانة الامانة.

2.8. دراسة قنيع واخرون، 2020، بعنوان "**مدى تطبيق معيار التعليم المحاسبي رقم 4 القيم والاخلاقيات والمواقف المهنية في برامج التعليم المحاسبي بجامعة غرداية**"، تهدف هذه الدراسة لمعرفة مدى تطبيق معيار التعليم المحاسبي رقم 4 القيم والاخلاقيات والمواقف المهنية في برامج التعليم المحاسبي بجامعة غرداية، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال التطرق لمختلف المفاهيم المرتبطة بمتغيري الدراسة (أخلاقيات مهنة المحاسبة والتعليم المحاسبي) بإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال تحليل المعطيات المساقة من الدراسة المسحية التي استهدفت البرامج السنوية لأقسام المحاسبة خلال مرحلتي الليسانس والماستر بجامعة غرداية، وتوصلت الدراسة إلى أن الطالب في مرحلة الليسانس يدرس فقط مقياسا واحدا يتعلق مباشرة بأخلاقيات مهنة المحاسبة والمسمى الفساد وأخلاقيات العمل، وفي السنة الثالثة يغيب في كل التخصصات، أما في مرحلة الماستر فنجد أن أقرب مقياس لأخلاقيات مهنة المحاسبة هو مقياس قانون محاربة الفساد على اعتبار أن هذه الأخيرة تحارب الفساد بمختلف أشكاله، وهو مدرج في البرنامج لكل التخصصات خلال السداسي الأول.

2.9. التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة وحسب ما انتهى اليه الباحث من ظهور فجوة بحثية تتمثل في قصور في البيئة المحلية لإجراء بحوث في مجال الدراسة التي غاب عنها الباحثون السابقون، والمجتمع لديه معلومات محدودة عنها، فالدراسات في البيئة المحلية تناولت واقع التعليم المحاسبي في مؤسسات التعليم العالي الليبية (الجازوي واخرون: 2019)، وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية (الكيلاني: 2000)، ومنها من تناولت التنظيم المهني المحاسبي في ليبيا (البتي: 2018)، ومدى استجابة مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا للمتطلبات الدولية (بن اسماعيل: 2011)، والصعوبات التي تواجه مهنة المراجعة في ليبيا (مفتاح: 2017)، وهناك دراسات تناولت قواعد آداب سلوك مهنة المراجعة في ليبيا واليات تطبيقها (فرج والحضيري: 2017).

الا ان الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في جوانب متعددة أهمها أنها تربط بين التعليم المحاسبي وبين الممارسات المهنية والاخلاقية لمهنة المحاسبة والمراجعة في البيئة الليبية، وهذا ما يستدعي الانتباه والتساؤل حول مدى مساهمة التعليم المحاسبي في ترسيخ اخلاقيات ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا.

3. اخلاقيات مهنة المحاسبة:

3.1. طبيعة مهنة المحاسبة:

يهتم التنظيم المحاسبي بإيجاد دليل عمل ومرجعية مقبولة ومعتمدة بين المحاسبين والأطراف ذات العلاقة مما يعزز من موضوعية المخرجات المحاسبية وتواجد اتساق عام في الممارسات المحاسبية داخل الدولة.

ويعرف التنظيم المحاسبي بأنه وضع إطار عام للممارسات المحاسبية وذلك بتنظيم هذه الممارسات ووضع ضوابط وحلول للمشاكل التي قد تواجه التطبيق العملي لها (أبوزيد، 2006، 3)، ويعني ذلك وضع إطار عام للمحاسبة ينظم الممارسات المحاسبية ويضمن وجود الضوابط والإجراءات الكفيلة بخلق مرجعية كافية

للمحاسبين لمواجهة متطلبات الممارسات المحاسبية، وتوفير الحلول للمشاكل التي تواجه المحاسبين، والمساهمة في إيجاد أسس واحدة أو متشابهة للأنظمة المحاسبية حتى تسهل عملية فهم وقراءة مخرجات تلك الأنظمة.

وقد أصبحت مهنة المحاسبة والمراجعة اليوم في كثير من البلدان من المهن المميزة في المجتمع، حيث توجد لها منظمات مهنية تقوم برعاية شؤون المهنة وإصدار القواعد والمعايير التي تسير عليها، كما تقوم بالإشراف على عقد الندوات والمؤتمرات العلمية وإصدار النشرات والمجلات المتخصصة التي تساهم في تطوير المهنة والتعريف بدورها في التنمية والرقابة، وتكمن قوة المنظمات المهنية وفعاليتها بحيث يكون لها دور واضح في تطوير الأنظمة المحاسبية وإيجاد تشريع محاسبي محلي ينسجم وطبيعة احتياجاتها، وكذلك إحكام السيطرة على أعضائها من حيث ضوابط منح التراخيص وسن التشريعات والقوانين التي تنظم وتحكم آداب وسلوكيات المهنة (بن اسماعيل 2011، ص54).

فلكل مهنة معاييرها ومبادئها وأخلاقياتها المتعارف عليها دوليا والتي تخضع لرؤى فلسفية متعددة بحيث يعبر كل منها عن وجهة نظر معينة، بحيث تبنى الالتزامات الأخلاقية على أساس أهداف المهنة والتي تتضمن تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، إضافة إلى ذلك هناك الكثير من الالتزامات الأخلاقية يكون لها أساس خلقي ام.

حيث إن وجود كيان يعمل على تنظيم وتطوير واستحداث القواعد المهنية وأخلاقيات المهنة ومتطلبات التأهيل والتدريب المستمر لأعضائها يساهم بشكل كبير في تطوير المهنة واستمرارها وتأديتها لمهامها بكفاءة عالية، وفي المقابل فان غياب أو ضعف أداء هذه الكيانات له تأثير سلبي على واقع تنظيم مهنة المحاسبة، وفي ليبيا تمثل نقابة المحاسبين الكيان المناط به هذا الدور، حيث تناول القانون رقم 116 لسنة 1973 تنظم مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا، وتشكل أول مجلس للنقابة شهر يونيو 1975 لتتولى الإشراف على تنظيم المهنة في ليبيا والعمل على رفع كفاءة المحاسبين والمراجعين مهنياً وعلميا وثقافيا واجتماعياً، بالإضافة إلى عقد الدورات والندوات المهنية والمشاركة في المؤتمرات الدولية، وإصدار النشرات والدوريات (القانون رقم 116: 1973).

كما حددت اللائحة التنفيذية (اللائحة التنفيذية رقم 28: 1976) اهداف النقابة وفيما يلي نعرض الاهداف ذات العلاقة بموضوع الدراسة:

- تنظيم قطاع العاملين بالشئون المحاسبية ورفع مستوى المهنة عن طريق الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني والمحافظة على كرامة المهنة والعاملين بها.
- وضع الضوابط الكفيلة بتنظيم ممارسة الأعمال المالية عموما ومهنة المحاسبة والمراجعة على وجه التخصيص.
- المساهمة في تخطيط التعليم التجاري بما يخدم حاجات المجتمع ويفي بمتطلباته.
- تنظيم المؤتمرات العلمية والحلقات الدراسية المحلية والاشتراك فيما يعقد منها بالخارج.

- العمل على تنمية البحوث المتعلقة بالمهنة وتشجيع التأليف في مجالاتها والمساهمة في نشرها والاستعانة بإنشاء مكتبة للنقابة وتنظيم المحاضرات والندوات.
- حماية المهنة وضمان احترامها وتأديب الخارجين عن تقاليدها وآدابها وقواعدها، وذلك وفقا للائحة الجزاءات التي تصدرها الجمعية العمومية للنقابة.

وباستقراء واقع مهنة مراجعة الحسابات في ليبيا فإن جميع الدلائل تشير إلى قصور هذه المهنة من حيث عدم وجود مجموعة قواعد واضحة ومحددة وملزمة للسلوك المهني يجب أن يلتزم بها مزاولو المهنة في ليبيا حيث أن بعض القواعد الواردة في القانون المنظم للمهنة أو في القوانين الأخرى ذات العلاقة بالمهنة لا ترقى إلى أن تكون في مستوى ميثاق أو دليل لآداب السلوك المهني (مفتاح: 2017، 63)، و(البتي: 2018، 236).

وفي ظل التحولات الكبيرة التي تشهدها ليبيا في هذه الفترة فان الأمر يتطلب ضرورة إعادة النظر في الأسس التي تحكم أداء مهنة المراجعة والمتمثلة في المعايير الفنية والقواعد الأخلاقية حتى تصبح المهنة قادرة على مقابلة متطلبات المرحلة الجديدة، على أن يتم ذلك إما بإصدار أدلة لمعايير المراجعة والقواعد الأخلاقية أو بالنص صراحة من خلال نصوص تشريعية على تطبيق المعايير والقواعد الأخلاقية الدولية (فرج والحضيري 2017، ص325).

3.2. اخلاقيات مهنة المحاسبة:

تعد اخلاقيات مهنة المحاسبة دراسة فرعية لدراسة الاخلاقيات بصفة عامة، فهي مجموعة من القواعد والاصول المتعارف عليها عند اصحاب مهنة المحاسبة والتي تستلزم من المحاسب سلوكا مهنيا معينا يقوم على الالتزام، وذلك من اجل المحافظة على مهنة المحاسبة وشرفها لان الإخلال بهذه القواعد خروج عن مهنة المحاسبة (اردیني 2007، 157).

ومهنة المحاسبة هي مهنة ذات سلوك مهني واخلاقي يقود كافة الافراد العاملين بها الى التعامل بأحكام وقواعد وتعليمات تحكم تصرفاتهم للارتقاء بأعمالهم، ويجب ان تتضمن اخلاقيات المهنة من الناحية الاكاديمية قدرة المحاسبين على فهم كافة المبادئ والفروض والقواعد المحاسبية وكذلك اشتمالها على: النزاهة، الموضوعية، الاستقلال، الحفاظ على أسرار العملاء، العناية المهنية، أخلاقيات المهنة، المعايير الفنية، بالإضافة الى الاختصار والسهولة والوضوح وان تكون هذه المبادئ التي يتعلمها مقبولة ويمكن تطبيقها بالإضافة الى الايجابية والشمولية (العبيني، والزعبي: 2017، 155).

أن ما يبرر وجود قواعد السلوك المهني هو الحصول على ثقة الجمهور والحاجة إلى رفع مستوى المهنة أسوة بالمهن الأخرى وكذلك تنمية روح التعاون بين أعضاء المهنة (جربوع: 2003، 198)، وهو ما ذهب إليه (عبدالعال: 2015، 28) حيث أكد أن قواعد السلوك المهني تهدف إلى تنمية روح التعاون بين المحاسبين والمراجعين ورعاية مصالحهم المعنوية والمادية والأدبية، وكذلك تدعيم الأحكام والنصوص القانونية التي وضعها المشرع لتوفير الكفاية في التأهيل المهني والعلمي للمراجعين، كذلك طمأنة الأطراف ذوي العلاقة بأنه سيتم الالتزام بالمعايير الفنية والمهنية في الأعمال والخدمات التي يحتاجونها.

ومما تقدم يمكن أن نلخص أهداف قواعد السلوك المهني كالتالي (صيام وفارس: 2006، 206)، و(رشوان: 2019، 12):

- رفع مستوى مهنة المحاسبة والتدقيق، والمحافظة على كرامة منتسبيها، وتدعيم التقدم الذي احرزته بين غيرها من المهن الحرة.
- تنمية روح التعاون بين المحاسبين والمدققين ورعاية مصالحهم المادية والادبية والمعنوية.
- تدعيم وتكملة النصوص القانونية والاحكام التي وضعها المشرع لتوفير مبدأي الكفاية في التأصيل العلمي والعملي للمدقق وحياد مدقق الحسابات في عمله، والشروط التي يسنها للاشتغال بالمهنة.
- بث روح الطمأنينة في نفوس جمهور المعنيين بخدمات المحاسبين والمدققين من عملاء وغيرهم من الجهات والفئات المتعددة.

ومما سبق يتضح ان قواعد السلوك المهني تهدف اساسا الى تحديد الواجبات والمسؤوليات المهنية والاخلاقية التي يجب ان يلتزم بها اعضاء مهنة المحاسبة.

3.3. قواعد السلوك الاخلاقي للمحاسبين:

أكدت الادبيات المحاسبية على ان يتلقى مستخدمو القوائم المالية خدمات محاسبية تنطوي على الكفاءة المهنية ومبنية على التطورات الجارية بالممارسات وبالتشريعات وبالتقنية، كما يجب ان تكون هذه الخدمات وفقا للمعايير المحاسبية، ولأجل استيفاء هذه المتطلبات قام الاتحاد الدولي للمحاسبين من خلال مجلس معايير السلوك الاخلاقي الدولية للمحاسبين بإصدار قواعد السلوك الاخلاقي للمحاسبين المهنيين، ويشار إلى أن هذا المجلس ضمن مجموعة من المجالس الاخرى التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين تهدف إلى وضع معايير عالية الجودة ومعترف بها دوليا كوسيلة لضمان مصداقية المعلومات المحاسبية التي يستخدمها المستثمرون وغيرهم من الاطراف المعنية (جيدياني واخرون: 2018، 50).

وحيث تقع على مهنة المحاسبة مسؤولية حماية المصلحة العامة للجمهور والعملاء لذلك شكل الاتحاد الدولي للمحاسبين مجلس معايير السلوك الاخلاقي الدولية، من اجل إصدار معايير عالية المستوى للسلوك الأخلاقي لا يجوز لممارسي المهنة تطبيق معايير اقل صرامة منها، وقد تم تأسيس قواعد السلوك وآداب المهنة الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين بناء على خمسة مبادئ (الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، 2015):

- **النزاهة:** ان يكون امينا وصادقا في جميع العلاقات المهنية والتجارية.
- **الموضوعية:** الا يسمح بالتحيز او تضارب المصالح او التأثير المفرط للآخرين لتجاوز الأحكام المهنية أو التجارية.
- **الكفاءة المهنية والعناية اللازمة:** يجب على المحاسب أن يعمل على تطوير المعرفة والمهارة التي يملكها ومتابعة المستجدات في عالم المحاسبة، وهذا يشمل الحصول على مستوى من المهارة والمعرفة المهنية الذي يمكنه من القيام بعمله على أتم وجه، والعمل باجتهاد بما يتفق مع المعايير المهنية من أجل تزويد الخدمات المهنية بالشكل المناسب.

- **السرية:** ان يحترم سرية المعلومات التي يحصل عليها نتيجة العلاقات المهنية، وينبغي عدم الافصاح عن هذه المعلومات لأي طرف آخر دون تفويض صحيح ومحدد، الا ان كان هناك حق او واجب قانوني او مهني بالإفصاح عنها، كما يجب الا تستخدم هذه المعلومات للمنفعة الشخصية للمحاسب او اي طرف اخر.
- **السلوك المهني:** ان يلتزم المحاسب بالقوانين والأنظمة ذات الصلة ويتجنب اي عمل يسيء الى سمعة المهنة.

4. التعليم المحاسبي:

4.1. اهمية التعليم المحاسبي:

يحتل التعليم المحاسبي أهمية كبيرة نظراً لخصوصية النظرة إلى المحاسبة والحاجة المستمرة والدائمة إلى العمل المحاسبي في أي مجتمع من المجتمعات، ولابد من الاهتمام بعملية التعليم المحاسبي للوفاء باحتياجات المجتمع من المحاسبة التي يمكن من خلالها تهيئة الكوادر الأكاديمية والمهنية القادرة على سد احتياجات الطلب المتزايد على المحاسبة، وإن احتياجات هذا المجتمع متنوعة ومتعددة ويلزم ممن يقدمها أن يراعي الموضوعية والصدق والأمانة والنزاهة والشفافية عند تقديمه المعلومات المحاسبية للمستخدمين الداخليين والخارجيين على حد سواء.

ان أهمية الأخلاق المحاسبية في ترشيد السلوك الإنساني حيث أن هذا السلوك يرتبط بالضرورة بعلاقات مع آخرين، وأن كل طرف من أطراف هذه العلاقات يسعى نحو تعظيم منفعته مما يحدث تعارضاً بين هذه المنافع، وعدم وجود ضوابط أخلاقية يؤدى إلى الاضرار بأطراف العلاقة الآخرين، مما يلزم معه وجود موازين تعمل على تحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة، وهذه الموازين هي القيم الأخلاقية (بابكر وعبدالله 2019، ص103).

ونظرا لتعاظم حجم التحديات وما يمر به العالم من ازمة اقتصادية خانقة عصفت بجميع الدول اضافة الى كشف الفضائح المالية الدولية التي كان معظمها بسبب الممارسات المحاسبية غير الأخلاقية، وما يبذل على جميع المستويات للحد من تفاقمه، فإن كل ذلك يزيد من المسؤوليات الملقاة على عاتق القائمين على مهنة المحاسبة بصفة عامة، وعلى المؤسسات الأكاديمية والتعليمية على وجه الخصوص للقيام بواجباتهم في إعداد وتخريج الكفاءات المهنية، لذلك ينادي البعض (رشيدة، وتيماوي2020، ص11) ، و(محمود واخرون 2015، ص7) بأهمية التعاون بين المؤسسات المهنية والأكاديمية لتعظيم الفائدة واثراء النقاش الفني والدراسات العلمية والتطورات المهنية على علم المحاسبة ومناهج التعليم المحاسبي وذلك انطلاقا من المسؤوليات المناطة بالمؤسسات المتخصصة وايلاء الجانب الأخلاقي أهمية كبرى، وذلك تحتم العمل على تنمية وتطوير مناهج التعليم المحاسبي للمساهمة في النهضة الاقتصادية بالبلاد والتخطيط لها والتعاون مع الجهات المختصة، فالتعليم المحاسبي يرفد مهنة المحاسبة بالمؤهلين أكاديميا ليقودوا السوق بكفاءة وفاعلية، ومن المؤكد أن التعليم

المحاسبي هو الذي يتكفل بتوفير احتياجات سوق العمل من الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة علميا وعمليا والتي تستطيع مواكبة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الأمم لتحقيقه.

وبالتالي تعد مؤسسات التعليم منظمة أخلاقية بالضرورة حيث تعنى بالبناء العلمي والخلقي للطالب، فلا انفصال بين تحقيق رسالة مؤسسات التعليم والتزاماتها بتدريس الأخلاق لطلبتها وحثهم على التحلي بها، فمن معايير نجاح تلك المؤسسات هو تخريج كوادر ذات سلوكيات حميدة، كما ينبغي للتعليم المحاسبي تغطية القيم والسلوكيات المهنية (قنيع واخرون 2020، ص234).

4.2. معايير التعليم المحاسبي:

تعتبر معايير التعليم المحاسبي الدولية قواعد اساسية يمكن الاسترشاد بها في تطوير المناهج المحاسبية، وذلك من أجل تضييق الفجوة القائمة بين ما يدرسه الطالب نظريا من جهة ومتطلبات ممارسته المهنية من جهة أخرى، حيث ان المعايير تساهم في تحسين كفاءة مخرجات العملية التعليمية، عليه فان عملية تطوير المناهج المحاسبية اصبحت ضرورة ملحة للتأقلم مع متطلبات الممارسات المهنية، ولا بد من وجود معايير علمية محددة متفق عليها يمكن الاعتماد عليها كمرجعيه عند اعادة النظر في البرامج والخطط الدراسية، لذلك تم تأسيس مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي كمجلس مستقل ويعمل تحت اشراف الاتحاد الدولي للمحاسبين يتمثل دوره الأساسي في وضع معايير للتعليم والخبرة العملية والتعليم المستمر للمحاسبين، وتلتزم الجامعات والجمعيات المهنية والحكومات التي تسعى الى الارتقاء بجودة التعليم المحاسبي والتطوير المهني بهذه المعايير لكي تحسن الجودة الناتجة عن الخريجين والمهنيين على حد سواء.

ان وجود معايير دولية للتعليم المحاسبي ضرورة ملحة لتوفر ارشادات عامة تودي الى توجيه الممارسات التعليمية وترشيدها فيما يتعلق بالتعليم المحاسبي، حيث يقوم مجلس معايير التعليم المحاسبي بإصدار هذه المعايير وغيرها من المنشورات التي تساعد على ترشيد الممارسات في مجال التعليم المحاسبي، وتظهر أهمية وجود معايير خاصة للتعليم المحاسبي الدولية من خلال التالي (جمعة 2015، ص126):

- تخفيض الاختلافات الدولية في شأن التأهيل وعمل المحاسب المهني .
- تسهيل التنقل الدولي للمحاسب المهني .
- توفير معايير دولية يمكن الرجوع اليها لقياس مدى التزام المؤسسات التعليمية لمتطلبات معايير التعليم المحاسبي الدولية والتي تساعد بالضرورة في قياس كفاءة المخرجات.

مما سبق يمكن القول بان مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي يساهم في تحقيق رسالة الاتحاد الدولي للمحاسبين من خلال وضع الأسس والضوابط لإعداد المحاسب المؤهل حسب المواصفات المحددة، وذلك بإصدار عدة معايير تعني بالتعليم المحاسبي للطلبة في مرحلة الدراسة ومرحلة ما بعد التخرج والانخراط في سوق العمل، وفيما يلي عرض مختصر لهذه المعايير (قواسمية 2021، ص178)، (العبيدي ومحمد 2021، ص37):

- **معيار التعليم المحاسبي الدولي الأول: متطلبات الالتحاق ببرامج التعليم المحاسبي:** يقدم هذا المعيار تفصيلا لمتطلبات القبول في برنامج التعليم المحاسبي، حيث يركز على مؤهلات الطلبة الراغبين في الانخراط في برامج التعليم المحاسبي وخصوصا المهنية منها.
- **معيار التعليم المحاسبي الدولي الثاني: الكفاءة الفنية:** يهتم هذا المعيار بالمحتوى المعرفي لبرنامج التعليم المحاسبي الواجب تقديمه لطلبة المحاسبة.
- **معيار التعليم المحاسبي الدولي الثالث: المهارات المهنية:** ويتناول هذا المعيار المهارات الواجب تضمينها في برنامج التعليم المحاسبي، والتي من شأنها تمكين الطلبة مستقبلا من توظيف مهاراتهم في سوق العمل والتعامل مع المشكلات والحالات اليومية التي يواجهها المحاسبون.
- **معيار التعليم المحاسبي الدولي الرابع: القيم والأخلاقيات والسلوك المهني:** يتناول هذا المعيار طبيعة الأخلاقيات المهنية التي يجب أن تتضمنها برامج التعليم المحاسبي، حيث يهدف هذا المعيار إلى التحقق من اكتساب الطلبة للقيم والسلوكيات الأخلاقية التي يحتاجها ممارسو مهنة المحاسبة.
- **معيار التعليم المحاسبي الدولي الخامس: متطلبات الخبرة العملية:** يهدف هذا المعيار إلى تقديم إرشادات حول متطلبات الخبرة المهنية التي تمكن خرّيجي المحاسبة من ممارسة أعمالهم بمهنية.
- **معيار التعليم المحاسبي الدولي السادس: تقييم الكفاءة المهنية:** يهتم هذا المعيار بآليات تقييم الكفاءات المهنية لطلبة برامج التعليم المحاسبي بالشكل الذي يضمن قدرتهم على تنفيذ متطلبات المحاسبة اليومية.
- **معيار التعليم المحاسبي الدولي السابع: التنمية المهنية المستمرة:** يهدف إلى تقديم إرشادات حول آليات ومتطلبات التطوير المهني المستمر والتعليم مدى الحياة لطلبة برامج المحاسبة.
- **معيار التعليم المحاسبي الدولي الثامن: متطلبات التأهيل للمدققين المهنيين:** ينص هذا المعيار على تحديد معايير للممارسات الجيدة المقبولة عموما في برنامج التعليم والتنمية للمراجعين المهنيين، فهو يؤسس العناصر الأساسية لمحتوى عملية التعليم والتطوير للمراجعين المهنيين.

4.3. التأهيل المحاسبي:

تعتبر الجامعات في مقدمة الجهات المسئولة عن التأهيل المحاسبي من خلال المقررات التي تركز على اكساب المتعلم القدرات والمهارات العلمية والعملية، الامر الذى يفرض على الجامعات بناء ووضع الخطط والبرامج على النحو الذى يزود الطالب بالمعارف الأساسية ومسايرة تطور البيئة الإقتصادية والاجتماعية ومتطلبات سوق العمل.

ويعتبر التأهيل المحاسبي ذو أهمية كبيرة حيث يتيح لمهنة المحاسبة القيام بالمسئوليات المتنامية المناطة بها من خلال تزويده للمهنة بمحاسبين متميزين (نزال 2014، ص32).

ويهدف التعليم المحاسبي إلى تأهيل خرجين للعمل في مجلات المحاسبة المختلفة، أي انه يعمل على إعداد طلاب لشغل وظائف محاسبية وجميع المجالات المتعلقة بها وإعدادهم ليعالجوا بكفاءة تلك المشاكل التي ستواجههم كمحاسبين.

ويعتبر التأهيل من أهم روافد النهوض بالمهنة وأخذها المكانة اللائقة بها بين المهن الأخرى في المجتمع، وهناك نوعين من تأهيل المهني للمحاسب اتفقت عليه كل المنظمات المهنية والكتاب والباحثين، بالإضافة إلى بعد أخر للتأهيل والذي أصبح يمثل أهمية بالغة في النهوض وتطوير المهنة وهو البعد السلوكي، وتتمثل الأنواع الثلاثة من التأهيل المهني للمحاسب في الأتي (فرج، وونيسي2019، ص ص11-12):

- **التأهيل العلمي:** ويعني ذلك أن يكون لدى المحاسب قدر من التعليم النظري للوصول إلى مستوى معين من المعرفة في مجال المحاسبة، ويتم الحصول على هذا المستوى من خلال الدراسة في المعاهد والكليات.
- **التأهيل العملي:** إن الدراسة النظرية وحدها لا تكفي لإيجاد محاسبين، إنما ينبغي أن يشارك ذلك وجود إعداد وتطبيق عملي يتعرف من خلاله الطلاب على أهم الممارسات المهنية حتى يتكون لديهم مستوي من الخبرة تمكنهم من مزاولة المهنة، ويتم التأهيل العملي للمحاسبين من خلال تدريبات عملية من برنامج التعليم المحاسبي وكذلك الدورات التدريبية المستمرة بعد فترة التخرج والتي تعقد بمعرفة المنظمات المهنية والهيئات المسئولة عن المهنة.
- **التأهيل السلوكي:** أصبحت الجوانب السلوكية إحدى المقومات الهامة التي لا يمكن إغفالها لتكوين المحاسب الكفء، فسلوك أفراد المهنة يؤثر بطريقة مباشر على الثقة بالمهنة والنهوض بها، فعلى المحاسب أن يكون لديه قدر من المعرفة السلوكية التي تتعلق بتكوينه النفسي والشخصي وبكيفية تعامله مع الآخرين.

ولكي يستطيع المهني القيام بدوره يجب أن يتسلح بالمعرفة الكاملة وأن يكون مؤهلاً علمياً وعملياً، وأن يكون مواكباً للتطورات الحديثة بالاطلاع المستمر ومواصلة التعليم المهني من خلال التعليم المستمر وذلك لتطوير قدراته المهنية.

وتعتمد مهنة المحاسبة في ليبيا على مخرجات التعليم المحاسبي المختلفة في إيجاد الكوادر المتخصصة، حيث يعتبر التعليم نقطة البداية نحو التأهيل المهني للمحاسب، كما انه يجب على المحاسب مواصلة التعلم لمواجهة مستجدات المهنة والتغيرات التقنية والاجتماعية ليصبح عضواً فعال في المهنة.

وبدأ التعليم المحاسبي في ليبيا عام 1953 بافتتاح مدرسة الإدارة العامة لتدريب العاملين بالجهاز الإداري للدولة في مجال المحاسبة، ثم تطورت مدرسة الإدارة العامة بالتعاون مع الأمم المتحدة عام 1957 لتصبح معهد الخدمة العامة، وقد تطور هذا المعهد حتى أصبح حاليا المعهد الوطني للإدارة (الكيلاني 2000، ص2).

أما التعليم المحاسبي على المستوى الجامعي في ليبيا فبدأ عام 1957 بافتتاح كلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الليبية والتي تعرف الآن بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، (الجازوي واخرون: 2019، 359)، تم توالى إنشاء العديد من أقسام محاسبة بالجامعات الليبية، حيث ان جميع هذه الأقسام تقدم برنامج البكالوريوس في المحاسبة، وبعضها يقدم برنامج الماجستير في المحاسبة.

ومع بداية الثمانينيات تم انشاء المعاهد التجارية التي تقدم برنامج الدبلوم المتوسط والعالي في المحاسبة وذلك بهدف تقديم مختلف مستويات التعليم المحاسبي (بن اسماعيل 2011، ص91).

5. الدراسة الميدانية:

5.1. منهجية الدراسة:

تم تجميع بيانات الدراسة باستخدام الاستبيان كأداة اساسية للدراسة وذلك لجمع البيانات المختصة بمدى مساهمة التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية في تعزيز وترسيخ اخلاقيات ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة، وقد تم تصميم الاستبيان وتقسيم درجة الاهمية وفقا لمقياس ليكرث الخماسي، والجدول رقم (1) يوضح طريقة إدخال البيانات إلى الحاسوب وفقاً لمفتاح التصحيح او الترميز.

جدول رقم (1) يوضح طريقة إدخال البيانات والوزن النسبي للترميز

درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
الترميز	5	4	3	2	1

وقد اقتصرت الدراسة على استقصاء اراء عينة اشتملت عدد (100) من اعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية الحكومية والخاصة وذلك لتشابه الظروف لدى معظم الجامعات الليبية ولسهولة الحصول على البيانات ونظرا لضيق الوقت، وتم استرداد عدد (82) استبيان من مجموع الاستبيانات الموزعة كما تم استبعاد عدد (4) استبيانات لعدم اكتمال تعبئتها، وبذلك استقرت العينة على عدد (78) استمارة استبيان التي خضعت للتحليل الإحصائي.

وللتأكد من ملائمة الأسئلة الواردة باستمارة الاستبيان من ناحية وضوح العبارات وفهم الأسئلة تم عرض استمارة الاستبيان على عدد من الأفراد الذين شملتهم الدراسة وتم اخذ ملاحظاتهم في الاعتبار وتم تعديل استمارة الاستبيان في ضوء ذلك، كما تم اختبار درجة موثوقية البيانات الواردة بالاستبيان بعد توزيعها على عينة الدراسة عن طريق اختبار Cronbach's alpha الذي يحدد مستوى قبول القياس بمقدار (0.60) فاكثر، فكانت نتيجة Alpha المحتسبة (0.698) وهي نسبة جيدة وتتجاوز القيمة المتعارف عليها بقبول درجة الموثوقية.

وفيما يتعلق بتحليل البيانات فقد تم استخدام برنامج حزمة التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS الاصدار 23 المعروف باسم Statistical Package for Social Science، وذلك باستخدام اسلوب الاحصاء الوصفي لاستخراج المتوسط الحسابي وايجاد الانحراف المعياري لوصف متغيرات الدراسة، كما تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة One Sample– T Test بهدف الاجابة عن سؤال الدراسة باختبار الفرضية والوقوف على نتائج الدراسة.

5.2. التحليل الوصفي لبيانات الدراسة:

لتوضيح درجة مساهمة التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية في ترسيخ اخلاقيات ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة تم استقصاء اراء عينة من اعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية، والجدول (2) يوضح درجة مساهمة التعليم المحاسبي في ترسيخ اخلاقيات ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا.

جدول (2) درجة مساهمة التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية في ترسيخ اخلاقيات ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة

ر.م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تمثل قواعد الأداء والسلوك المهني إرشادات تفصيلية يجب أن يتبعها المحاسب في أداء عمله	3.346	0.978
2	يترتب على التصرفات اللاأخلاقية أثر سلبي على المهنة والمجتمع	3.500	0.922
3	تؤكد الازمات المتلاحقة التي يشهدها العالم على ضرورة الاهتمام بالجانب الأخلاقي في تعليم المحاسبة	3.205	1.024
4	تواكب برامج المحاسبة ا بالجامعات الليبية لتطورات العالمية في مهنة المحاسبة وممارساتها	2.026	0.720
5	يتضمن تخصص المحاسبة بالجامعات الليبية موضوعات عملية تساعد الطالب على التكيف مع بيئة العمل	2.256	1.012
6	يتضمن تخصص المحاسبة بالجامعات الليبية موضوعات تعزز ميول واتجاهات الطلبة نحو مهنة المحاسبة	2.398	1.011
7	تشتمل المناهج العلمية في تخصص المحاسبة بالجامعات الليبية على المبادئ الأخلاقية لممارسة مهنة المحاسبة	2.128	0.795
8	تتميز المقررات التي تدرس في التعليم المحاسبي بالتسلسل في اكتساب الطلبة مهارات مهنية وأخلاقية	2.167	0.813
9	تحث المقررات الدراسية للتعليم المحاسبي على تبني الموضوعية والسرية في العمل المحاسبي	2.282	0.881
10	تتفق المقررات الدراسية في التعليم المحاسبي مع طبيعة الممارسات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاسبة	2.192	0.790
11	تتضمن الخطط الدراسية لتخصصات المحاسبة في الجامعات الليبية مواد مستقلة تتعلق بأخلاقيات المهنة	1.769	0.643
12	يتم استخدام وتحليل حالات من الواقع العملي فيها معضلة أخلاقية	2.359	0.980
13	يهتم أعضاء هيئة التدريس في برامج المحاسبة بالجامعات الليبية في غرس أخلاق المهنة والتحلي بالمصداقية	2.667	1.053
14	اعضاء هيئة التدريس يعيرون الاهتمام الكافي للموضوعات التي تغطي اخلاقيات الممارسة المهنية	2.577	0.798
15	يتوافر لدى أعضاء هيئة التدريس المعرفة الكافية بمعايير التعليم المحاسبي الدولية	2.756	0.942
16	يتوافر لدى أعضاء هيئة التدريس المعرفة الكافية بمعايير السلوك الاخلاقي الدولية للمحاسبين	2.679	1.156
17	حددت نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين المبادئ الأخلاقية لممارسة مهنة المحاسبة بشكل واضح	1.808	0.646
18	تشارك نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين في تخطيط التعليم المحاسبي بما يعزز الاخلاقيات المهنية	2.089	0.824
19	تساهم نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين في رفع كفاءة المحاسبين والمراجعين مهنيا وعلميا وسلوكيا	2.051	0.804

من الجدول (2) نلاحظ أن هنالك تفاوتاً لإجابات المشاركين في رؤيتهم لمدى مساهمة التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية في ترسيخ اخلاقيات ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا، ويتضح من خلال الجدول اختلاف هذا التأثير من مؤشر إلى آخر.

وتبين من الجدول(2) ان المؤشر الأعلى مستوى مساهمة للتعليم المحاسبي في ترسيخ أخلاقيات ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا هو المؤشر الثاني: يترتب على التصرفات اللاأخلاقية أثر سلبي على المهنة والمجتمع بمتوسط حسابي (3.500) وانحراف معياري (0.922)، ويليه المؤشر الاول: تمثل قواعد الأداء والسلوك المهني إرشادات تفصيلية يجب أن يتبعها المحاسب في أداء عمله بمتوسط حسابي (3.346) وانحراف معياري (0.978)، ويليه المؤشر الثالث: تؤكد الازمات المتلاحقة التي يشهدها العالم على ضرورة الاهتمام بالجانب الأخلاقي في تعليم المحاسبة بمتوسط حسابي (3.205) وانحراف معياري (1.024)، وهذا ما يتوافق مع دراسة عائده والاسمري التي خلصت إلى أن الأزمات المتلاحقة التي يشهدها العالم الآن تؤكد على ضرورة الاهتمام بالجانب الأخلاقي في تعليم المحاسبة، وهذا ما يعزز اعتقاد اعضاء هيئة التدريس في اقسام المحاسبة بالجامعات الليبية ان للتعليم المحاسبي اهمية في نقل المعرفة وزيادة الادراك للطلبة الدارسين وتنمية مهاراتهم للممارسات الاخلاقية.

كما تبين من الجدول(2) ان المحور الأدنى مستوى مساهمة للتعليم المحاسبي في ترسيخ أخلاقيات ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا هو المؤشر الحادي عشر: تتضمن الخطط الدراسية لتخصصات المحاسبة في الجامعات الليبية مواد مستقلة تتعلق بأخلاقيات المهنة بمتوسط حسابي (1.769) وانحراف معياري (0.643)، وهذا ما يتوافق مع دراسة رشيدة وتيماوي، ودراسة محمود واخرون التي اوصت بان على القائمين على ادارة برامج التعليم المحاسبي الاهتمام بصقل طلبة المحاسبة بمهارات عالية والتزام مرتفع بأخلاقيات المهنة وسلوكياتها الصحيحة، ويليه المؤشر السابع عشر: حددت نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين المبادئ الأخلاقية لممارسة مهنة المحاسبة بشكل واضح بمتوسط حسابي (1.808) وانحراف معياري (0.646)، وهذه النتيجة تتوافق مع ما اشارت اليه دراسة بن اسماعيل بشأن قوة المنظمات المهنية وفعاليتها تكمن في إيجاد تشريع محاسبي محلي ينسجم وطبيعة احتياجاتها، وكذلك إحكام السيطرة على أعضائها من حيث ضوابط منح التراخيص وسن التشريعات والقوانين التي تنظم وتحكم آداب وسلوكيات المهنة.

5.3. تحليل فرضية الدراسة:

تم تحديد مستوى قبول القياس بمقدار 3 (مستوى القبول يمثل المتوسط العام لمجموع ارقام مقياس ليكرث الخماسي) كمرجعيه لبيان مستوى فعالية التعليم المحاسبي في ترسيخ اخلاقيات ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا، بحيث تحدد نتيجة الاختبار اذا كانت اعلى من القيمة المرجعية تكون مساهمة التعليم المحاسبي في ترسيخ اخلاقيات ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا مساهمة فعالة تلبي المستوى المطلوب من المتطلبات المهنية لسوق العمل، واذا كانت النتيجة اقل من القيمة المرجعية تكون مساهمة التعليم المحاسبي في ترسيخ اخلاقيات ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا مساهمة محدودة دون المستوى المطلوب.

وللتحقق من صحة فرضية الدراسة التي تنص (يساهم التعليم المحاسبي في ترسيخ أخلاقيات ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا مساهمة محدودة دون المستوى المطلوب) تم استخدام اختبار One Sample T Test – كما في الجدول(3).

جدول(3) اختبار فرضية الدراسة

المجال	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Normal sig	الدلالة الإحصائية
مدى مساهمة التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية في ترسيخ اخلاقيات ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا	78	2.434	0.253	84.995	0.05

من الجدول رقم (3) اظهرت نتيجة الاختبار ان المتوسط الحسابي هو 2.434 اقل من القيمة المرجعية وبهذا يتم قبول الفرضية، وهذا يعني ان التعليم المحاسبي يساهم في ترسيخ اخلاقيات ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا مساهمة محدودة دون المستوى المطلوب.

6. الخلاصة والنتائج والتوصيات:

إن إصدار الاتحاد الدولي للمحاسبة لمعايير دولية لتطوير البرامج المحاسبية من بينها معيار القيم والأخلاقيات والسلوك المهني، وتشكيله لمجلس معايير السلوك الاخلاقي الدولية من اجل إصدار معايير عالية المستوى للسلوك الأخلاقي، يؤكد على أهمية مهنة المحاسبة وما تنتجه من معلومات التي تعتبر أساس في ترشيد اتخاذ العديد من القرارات لمختلف الهيئات، لذا وجب التحلي بأخلاقيات المهنة لممارستها لتفادي التضليل والاحتيال، وهذا ما جعل مختلف الدول تحرص على ترسخ قيم وأخلاقيات المهنة من خلال التعليم المحاسبي.

مما سبق مناقشته تم التوصل الى النتائج التالية:

- يعتقد اعضاء هيئة التدريس في اقسام المحاسبة بالجامعات الليبية ان للتعليم المحاسبي اهمية في نقل المعرفة وزيادة الادراك للطلبة الدارسين وتنمية مهاراتهم للممارسات الاخلاقية.
- أن الخطط الدراسية لتخصصات المحاسبية في الجامعات الليبية لا تتضمن مواد مستقلة تتعلق بأخلاقيات المهنة.
- تحتاج مهنة المحاسبة في ليبيا الى ان تمتلك قواعد اخلاقية لمهنة المحاسبة والمراجعة يلتزم بها المحاسب والمراجع عند ممارسته المهنة.

كحلول مستقبلية نقترحها ونوصى بها لابد من الاهتمام بأخلاقيات المهنة والعمل على تفعيل قواعد السلوك المهني والسعي لزراع ثقافة الاخلاقيات المهنية في بيئة العمل الليبية من خلال:

- تعديل وتطوير مواضيع المعرفة المحاسبية في مناهج التعليم المحاسبي من خلال دراسة سوق العمل في البيئة المحلية وما تتطلبه من مهارات عالية والتزام مرتفع بأخلاقيات المهنة.
- العمل على تحسين جودة التعليم المحاسبي بما يتوافق مع المعايير الدولية للتعليم المحاسبي بما فيها البرامج والمناهج التعليمية لترتقي الى افضل الممارسات في التعليم المحاسبي.
- التعاون بين اقسام المحاسبة بالجامعات ونقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين لوضع برامج تعليمية ترسخ قيم وأخلاقيات المهنة.
- بذل الجهود لإصدار مدونة سلوك أخلاقي بحيث تكون مستمدة من معايير السلوك الاخلاقي الدولية للمحاسبين، وأن تكون هذه المدونة ملائمة لطبيعة القوانين والأنظمة المعمول بها في ليبيا.

The extent to which accounting education contributes to the consolidation of the ethics of practitioners of the accounting and auditing profession in Libya

Abstract

- The study aims to shed light on the importance of professional ethics and behavior in the field of accounting and auditing, as well as to identify the contribution that accounting education provides in promoting and consolidating the ethics of practitioners of the accounting and auditing profession.
- The analytical descriptive approach was chosen, and the data of the study were collected using the questionnaire as a basic tool for the study and surveying the opinions of a sample of faculty members in the accounting departments of Libyan universities. Especially.
- The study reached several results, the most important of which are: that faculty members in accounting departments in Libyan universities believe that accounting education is important in transferring knowledge and increasing students' awareness and developing their skills for ethical practices, and that the study plans for accounting majors in Libyan universities do not include independent materials related to professional ethics, as well The accounting profession in Libya needs to have ethical rules for the accounting profession that the accountant adheres to when practicing the profession.

- **Keywords**: accounting profession, rules of ethical conduct for accountants, accounting education, accounting education standards.

7. قائمة المراجع والمصادر:

- أبوزيد، محمد المبروك، "المدخل القانوني للتنظيم المحاسبي وتطوير المحاسبة في ليبيا"، المؤتمر الوطني الاول حول المحاسبة، اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، (2006).
- الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، "دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين"، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، (2015)، www.ascajordan.org.
- اردیني، طه احمد حسين، "التحديات التي تواجه تطبيق اخلاقيات مهنة المحاسبة في العراق دراسة لآراء مجموعة من المحاسبين في مدينة الموصل"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 85، المجلد 29، (2007).
- بابكر، موسى عيسى محمد، وعبدالله، شيماء عبد الرحيم صالح، "أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة ومدى تأثيرها على جودة ممارسة المهنة بالتطبيق على مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان"، المجلة الأكاديمية للبحوث والدراسات مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد1، المجلد1، (2019).
- البتي، عمران عامر، "نحو تنظيم أفضل لمهنة المراجعة في ليبيا دراسة نظرية"، مجلة الاستاذ، العدد 14، (2018).
- بن اسماعيل، زينب عبد المجيد الصديق، "مدى استجابة مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا لمتطلبات منظمة التجارة العالمية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، (2011).
- الجازوي، صالح ابوبكر، وسالم، فتحي موسى، والعشيبي، منصور محمد، "واقع التعليم المحاسبي في مؤسسات التعليم العالي الليبية دراسة ميدانية على اعضاء هيأة التدريس بأقسام المحاسبة"، المؤتمر العلمي الاول حول بيئة الاعمال في ليبيا، جامعة اجدابيا، (2019).
- جربوع، يوسف محمود، "أساسيات الإطار النظري في مراجعة الحسابات"، الطبعة الثانية، مكتبة الطالب الجامعي، غزة، (2003).
- الجليلي، ورمو، "اخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة ودورها في استراتيجيات الحد من الفساد الاداري"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 106، المجلد 34، (2012).
- جمعة، احمد حلمي، "اخلاقيات مهنة المحاسبة والتحكم المؤسسي"، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، (2015).
- جيدياني، وليد، ودريهم، وليد، ومومن، بكوش ياسين، "دور التعليم المحاسبي في جودة مهنة المحاسبة دراسة استبيانيه بولاية الوادي"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، (2018).

- رشوان، عبد الرحمن محمد سليمان، "دور التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية في تعزيز الممارسة المهنية والاخلاقية لمهنة المحاسبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 43، (2018).
- رشوان، عبد الرحمن محمد، "أثر التزام مدققي الحسابات بقواعد وآداب السلوك المهني على تعزيز جودة تقارير التدقيق"، المجلة الأكاديمية للبحوث والدراسات مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد1، المجلد1، (2019).
- رشيدة، زاوية، وتيماوي، عبد المجيد، "التعليم المحاسبي ودوره في ترسيخ الأخلاقيات المهنية للمحاسبة والتدقيق حالة الجزائر"، (2020)، https://www.researchgate.net/publication/.
- صافو، فتيحة، "اثر ادراج ثقافة الاخلاق والتكوين العملي ضمن التعليم المحاسبي الجامعي على اداء الخدمات المحاسبية"، الريادة لاقتصاديات الأعمال، العدد 2، المجلد 4، (2018).
- صيام، وليد زكريا، وفارس، محمود فؤاد،" مدى التزام مرجعي الحسابات في الأردن بقواعد السلوك المهني"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد 2، (2006).
- عبد العال، محمود بكر خليل، "مدى التزام مراجعي الحسابات بأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني دراسة تطبيقية على شركات ومكاتب المراجعة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، (2015).
- عبدالله، عائده عثمان، والاسمري، هاجر، "دور التعليم المحاسبي في ترسيخ اخلاقيات مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية من وجهة نظر موظفي الادارة المالية في شركة خالد غفير وشريكه محاسبون ومراجعون قانونيون"، مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية، العدد 3، المجلد 5، (2018).
- العبيدي، علي قاسم حسن، ومحمد، حسين سلام، "دور التعليم المحاسبي في تطوير الثقافة المحاسبية للإيفاء بمتطلبات سوق العمل"، مجلة الريادة للمال والأعمال، العدد 2، المجلد 2، (2021).
- العبيني، مهند، والزعبي، علي، "اثر التعليم المحاسبي الاخلاقي على ممارسات المحاسبة الابداعية في الاردن دراسة ميدانية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 50، (2017).
- فرج، رندة، وونيسي، مريم، "الحد من الممارسات غير الأخلاقية في مهنة المحاسبة من خلال التعليم المحاسبي دراسة ميدانية"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، (2019).
- فرج، عبدالنبي إمحمد، والحضيري، مصطفى مصباح، "قواعد آداب سلوك مهنة المراجعة في ليبيا وأليات تطبيقها دراسة استطلاعية لآراء المراجعيين الخارجيين"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد 9، (2017).
- القانون رقم 116 لسنة 1973 بشأن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة.

- قنيع، أحمد، وبن أوذينة، بوحفص، وبن شاعة، وليد، "مدى تطبيق معيار التعليم المحاسبي رقم 4 القيم والاخلاقيات والمواقف المهنية في برامج التعليم المحاسبي بجامعة غرداية"، مجلة اضافات اقتصادية، العدد 1، المجلد 4، (2020).
- قواسمية، هيبة، "مساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تطوير المهارات المهنية لخريجي قسم المحاسبة في الجامعة الجزائرية دراسة حالة قسم المحاسبة بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 4، المجلد 12، (2021).
- الكيلاني، عبدالكريم الكيلاني، "التعليم المحاسبي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا"، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد 1، المجلد 11، (2000).
- اللائحة التنفيذية رقم 28 لسنة 1976 لقانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة.
- محمد، فتح الإله محمد احمد، "مدى التوافق بين التعليم المحاسبي في الجامعات السودانية ومتطلبات بيئة الاعمال المعاصرة من وجهة نظر أرباب العمل وأعضاء هيئة التدريس"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، العدد 23، المجلد 9، (2016).
- محمود، اسامة عبداللطيف، وخداش، حسام الدين، ونصار، محمود، "دور التعليم المحاسبي في ترسيخ الممارسات الاخلاقية لمهنة المحاسبة والتدقيق والحد من الفساد دراسة تطبيقية على الجامعات الاردنية"، جامعة العلوم التطبيقية، (2015)،
http://www.researchgate.net/publication/259785752
- مفتاح، عبدالفتاح عثمان، "الصعوبات التي تواجه مهنة المراجعة في ليبيا من وجهة نظر مزاولي المهنة"، مجلة العلوم البحثة والتطبيقية، العدد 1، المجلد 16، (2017).
- نزال، محمد حسن، "دور المعايير المحاسبية واخلاقيات المهنة كضوابط للممارسات المحاسبية دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية"، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، (2014).
- Al Sawalqa, A. & Obiadat, F. (2014), Bridging the Gap in undergraduate Accounting Education Programs in Jordanian Universities, Malaysian economic journal, Vol. (25), No. (13), Malaysia.
- Nassr S. Ahmad &Simon S. Gao, (2004), Changes, problems and challenges of accounting education in Libya, Accounting Education journal, Accounting Education in Transitional Economies, Vol. (13), No. (3) , Published online: 01 Feb 2007, https://doi.org/10.1080/0963928042000273771.

الحاجات الإرشادية لدى طالبات قسم رياض الأطفال بكلية التربية قصر بن غشير

*د. نادية سعد خليفة غشير.

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية للتعرف على الحاجات الإرشادية لدى طالبات قسم رياض الأطفال بكلية التربية قصر بن غشير، والتعرف على دلالة الفروق مستوي تلك الحاجات لدى الطالبات وفقا لمتغيرات التخصص بالشهادة الثانوية علمي / أدبي، والحالة الإجتماعية، ومكان السكن، واستخدام المنهج الوص التحليلي، وتكونت العينة من (80) طالبة، واستخدمت الإستبانة كأداة الدراسة، وأشارت النتائج إلى أن المرتبة الاولي كانت للحاجات الأكاديمية أما المرتبة الثانية فكانت للحاجات الإرشادية النفسية، وكانت المرتبة الثالثة للحاجات الإرشادية الإجتماعية، والمرتبة الرابعة فكانت للحاجات الإرشادية الأسرية، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق دالة إحصائياً مستوي الحاجات الإرشادية لدى الطالبات وفقا لمتغيرات التخصص بالشهادة الثانوية علمي /أدبي، والحالة الإجتماعية، ومكان السكن، وقد نوقشت تلك النتائج ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، وقدمت عدد من التوصيات والمقترحات لإستمكال الفائدة.

الكلمات المفتاحية: الحاجات الإرشادية – طالبات قسم رياض الأطفال

المقدمة:

تعتبر المرحلة الجامعية من أهم المراحل لإكتمال تكوين شخصية الطالب من كافة جوانبها الجسمية، والعقلية، والنفسية، والإجتماعية، والأخلاقية، والتي ها ربما يعترض بعض الطلاب للعديد من المشكلات مختلف المجالات الأكاديمية، والنفسية، والأسرية، والإجتماعية، وبالتالي قد يستلزم حلها طلب المساعدة والإرشاد من المتخصصين. و ظل التغيرات المتسارعة التي طالت كافة جوانب الحياة، وكذلك التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل، والتجديدات والتغيرات التربوية، كل ذلك يتطلب تكيفا وتوافقا من الفرد مما يؤكد الحاجة الماسة إلى التوجيه والإرشاد النفسي خاصة المدارس والجامعات والمؤسسات التربوية عموماً، بغرض التخطيط لبناء حاضر ومستقبل أفضل.

وقد أجريت العديد من الدراسات التي تناولت التعرف على أهم الحاجات الإرشادية الأساسية (النفسية، الإجتماعية، الدراسية)، ودرجة توافراها، والتعرف على طبيعة الحاجات الإرشادية، وواقع الخدمات المقدمة، والتي نتائجها أشارت إلى الحاجة الكبيرة لخدمات التوجيه والإرشاد وخاصة في المجال الأكاديمي والنفسي،

*عضو هيئة تدريس كلية التربية قصر بن غشير جامعة طرابلس ليبيا

والإجتماعي، وذلك ما اكدته نتائج كلا ودراسة الرويلي (2010)، ودراسة قمر (2016) وغيرهم، ومن هنا جاءت الدراسة الحالية للتعرف على الحاجات الإرشادية لطالبات قسم رياض الأطفال بكلية التربية قصر بن غشير.

مشكلة البحث:

وبما أن المرحلة الجامعية من أهم المراحل التي تبني ها شخصية الطلاب وخاصة الكليات التربوية التي تسعي إلى إعداد المعلمين والمعلمات، وهذا الإعداد يتناول تنمية كافة الجوانب العقلية، والجسمية، والنفسية، والانفعالية، والإجتماعية وغيرها، لكي يتمكنوا من مواجهة الحياة والتغلب على صعوباتها.

ومما يؤكد على ضرورة دراسة هذا الموضوع ما تناولته الدراسات السابقة حول الحاجات الإرشادية للطلاب بالمرحلة الجامعية سواء كانت دراسات محلية كدراسة الغماري، والطائي(2008)، ودراسة الجروشي(2015)، أو عربية كدراسة نوري، ويحيى(2008)، ودراسة الرويلي (2010)، دراسة أبوالعيش(2014)، ودراسة الطروانة (2015)، ودراسة قمر (2016).

وكما لأحظت الباحثة أثناء تكليفها بالعمل مكتب الإرشاد النفسي بكلية التربية قصر بن غشير، وذلك لمدة فصلين دراسين على التوالي بالعام الجامعي (2018–2019) ان عدد كبير من الطالبات تواجههن العديد من الصعوبات والتحديات عدة جوانب من حياتهن، وخاصة الظروف الراهنة حيث تبلورت تلك الصعوبات وتطورت إلى مشكلات ذات طابع أكاديمي، أو اجتماعي، أو نفسي أو مهني، وربما اجتمعت كل تلك المشكلات لتكون نواة اضطرابات تعيق التوافق النفسي لدى الطالبات وتعرقل مسيرة حياتهن، ولتور البيئة التربوية والنفسية الملائمة للطالبات بالكلية فإنه ينبغي التعرف على أهم المشكلات التي تواجههن، وبالتالي تحديد احتياجاتهن الارشادية هذه المرحلة، والتمكن من تقديم الخدمات الإرشادية لهن لسد ذلك الاحتياج، مما دعا الباحثة للقيام بهذه الدراسة بهدف التعرف على أهم الحاجات الإرشادية لدى طالبات قسم رياض الأطفال بكلية التربية قصر بن غشير، والتعرف على الفروق بين الحاجات الإرشادية تبعاً لمتغيرات التخصص بالشهادة الثانوية (علمي / أدبي ، والحالة الاجتماعية، ومكان السكن).

وبناء عليه أن ما ترمى إليه الدراسة الحالية هو معرفة أهم الحاجات الإرشادية لدى طالبات قسم رياض الأطفال بكلية التربية قصر بن غشير؟ بالتالي فإن مشكلة الدراسة تسعي إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما الحاجات الإرشادية لدى طالبات قسم رياض الأطفال بكلية التربية قصر بن غشير؟
2. هل توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى (0.05) بين متوسطات درجات الطالبات استبانة الحاجات الإرشادية تعزي إلى متغير التخصص بالشهادة الثانوية (علمي / أدبي)؟

3. هل توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى (0.05) بين متوسطات درجات الطالبات استبانة الحاجات الإرشادية تعزي إلى متغير الحالة الإجتماعية (أنسة / متزوجة)؟

4-هل توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى (0.05) بين متوسطات درجات الطالبات استبانة الحاجات الإرشادية تعزي إلى متغير مكان السكن (مدينة / ريف)؟

أهداف الدراسة:

1- التعرف على الحاجات الإرشادية لدى طالبات قسم رياض الأطفال بكلية التربية قصر بن غشير.

2- إعداد أداة لقياس الحاجات الإرشادية لدى طالبات قسم رياض الأطفال بكلية التربية قصر بن غشير.

3- التعرف على دلالة الفروق في مستوي الحاجات الإرشادية لدى الطالبات وفقا لمتغيرات التخصص بالشهادة الثانوية علمي /أدبي، والحالة الإجتماعية، ومكان السكن.

الأهمية النظرية لهذا البحث:

- تقديم التأصيل النظري عن أهم الحاجات والخدمات والأساليب المتبعة المؤسسات التعليمية والتربوية ، مع توضيح مدى فاعلية كل منها استناداً لنتائج الدراسات التي أجريت هذا المجال.
- تبصير العاملين بالمؤسسات التعليمية الجامعية بأهمية الإرشاد النفسي وخدماته المتنوعة المجالات النفسية والتربوية والإجتماعية وتزويدهم بالجوانب العملية التي تثيري معارفهم في مجالات الخدمة الإرشادية.

الأهمية التطبيقية : تتمثل الأهمية التطبيقية لهذا البحث ما يلي:

1- إعداد وتطبيق استبانة للتعرف على أهم الحاجات الإرشادية لطالبات قسم رياض الأطفال كلية التربية قصر بن غشير .

2- الاستفادة من نتائج هذا البحث تقديم عدد من التوصيات والمقترحات اللازمة لتوجيه المختصين لوضع الخطط والبرامج لتقديم الخدمات الارشادية الأكاديمية، النفسية، والاجتماعية الطالبات قسم رياض الأطفال بكلية التربية قصر بن غشير، والكليات المماثلة.

مصطلحات الدراسة:

- الحاجات الإرشادية: هي الحاجات اتي تري الطالبات أنها ماسة لمساعدتهن حل مشكلاتهن الأكاديمية والنفسية والأسرية، والإجتماعية وهى موزعة على المجالات التالية:
- المجال الأكاديمي: وهو يتضمن الفقرات التي تمثل الحاجات الإرشادية ذات العلاقة بالجانب الأكاديمي والتي تتطلب حل المشكلات المتعلقة بها أو تطوير أداء الطالبات ها.
- المجال النفسي: وهو يشير للفقرات التي تتضمن الحاجات الإرشادية المتعلقة بالجانب النفسي.
- المجال الأسري: وهو يمثل الفقرات التي تتعلق بالحاجات الأسرية ذات العلاقة بطبيعة الأدوار والعلاقات الأسرة.

- المجال الإجتماعي: وهو يشير الى الفقرات التي تمثل الحاجات الإرشادية الإجتماعية التي تسعي إلى تطوير وتحسين العلاقات مع الآخرين.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: الحاجات الإرشادية لدى طالبات قسم رياض الأطفال بكلية التربية قصر بن غشير.

الحدود البشرية: الطالبات بقسم رياض الأطفال.

الحدود المكانية: كلية التربية قصر بن غشير بجامعة طرابلس.

الحدود الزمنية: العام الجامعي (2021/ 2022م).

الإطار النظري والدراسات السابقة:

- **الإطار النظري:**

تعريف الحاجات الإرشادية:

وردت عدة تعريفات للحاجات الإرشادية لعل من أهمها التعريف الذى أورده كلاً من محمد الطحان، وسهام أبو عيطة الذى أشارا ه إلى أنها "رغبة الفرد التعبير عن مشكلاته بشكل إيجابي منظم بقصد إشباع حاجاته التي لم يتهيأ لإشباعها، وذلك إما لأنه لم يكتشفها أو عجز عن إشباعها بمفرده، بهدف التعبير عن مشكلاته، والتخلص منها والتفاعل مع بيئته ومجتمعه الذى يعيش فيه" (الطحان وأبو عيطة 2002، ص8)، ومن خلال التعريف السابق تتضح الحاجة الماسة إلى الخدمات الإرشادية للفرد عبر مراحل حياته المتتالية، وذلك لما تتميز به كل مرحلة عمرية من خصائص نمائية محددة يترتب عليها عدد من الحاجات الإرشادية التي ينبغي مراعاتها وإشباعها لتحقيق مطالب النمو السوي، والتمتع بالشخصية السوية المتماسكة، والمنتجة كافة المراحل العمرية (أبو طالب وحمدي 2008، ص 51) فعندما يجتاز الفرد مرحلة المراهقة إلى مرحلة الرشد المبكر، وذلك عمر ما بين (18–35) عاماً، والتي في الغالب الأربع سنوات الأولى منها تقابل مرحلة الدراسة الجامعية، والتي ها يعمل الطالب على تحقيق أحلامه وآماله كون شغله الشاغل هو بناء مستقبله أن يصبح معلما أو مهندساً أو طيباً أو غيره، ولكن أثناء ذلك قد تعترض الطالب العديد من العراقيل والصعوبات التي تتطلب التوجيه والإرشاد الذى لم تعد الحاجة إليه ترفاً ف عصرنا الحالي أصبح الإرشاد ضرورة تتطلبها طبيعة الحياة المعاصرة، وذلك لعدة أسباب منها:

1- التغييرات المصاحبة لنمو الفرد: يمر الفرد بعدة مراحل نمائية ها تحدث العديد من التغيرات فى كافة جوانب نموه، وقد ينتج عن ذلك بعض المشاكل التي يشعر ها أنه يحتاج لمن يرشده ويمد له يد العون ليساعده على اجتياز تلك العوائق.

2- التجديدات والتغيرات التربوية: تبدو الحاجة الشديدة للإرشاد في المؤسسات التعليمية والتربوية كالمدارس والجامعات، وذلك لزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب الدراسين ها، وأيضا تنوع التخصصات الدراسية يشكل تحدياً اخر، ودخول التكنولوجيا بتلك المؤسسات كل تلك المتغيرات قد تؤدى إلى حالات من القلق والارتباك، مما يتطلب من تلك الكوادر البشرية أن تواكبها وتتكيف معه، و بعض الأحيان قد يعجز الكثيرون عن الوصول إلى حالة التكيف والتوافق النفسي مما يجعل لديهم حاجة كبيرة للإرشاد.

3- التغيرات الحياة الأسرية: طرأت العديد من التغيرات على الحياة الأسرية من حيث الأدوار، والوظائف التي يقومون بها؛ فخروج المرأة إلى ميدان العمل خارج البيت ترتب عليه إعتماد بعض الأسر على أفراد آخرين للإهتمام بالأطفال كالمربيات بالمنزل أو إرسال الأطفال إلى دور الحضانة التي أحيانا قد لا يتوفر بها ما يشبع الحاجات النفسية لهم، مما أسهم في ظهور العديد من الإضطرابات والمشكلات السلوكية والإنفعالية لديهم ، وبذلك ظهرت الحاجة الملحة لخدمات التوجيه والإرشاد (الخطيب 2014، ص51).

4- التغيرات الإجتماعية: تخضع المجتمعات للتغير عبر الزمن، والذى ربما يكون بطئياً أو سريعاً، فهذا التغير يطال العادات، والتقاليد، والقيم، والقوانين التي تحكم تلك المجتمعات وتنظم شؤون أفرادها، وقد يحدث أيضاَ التغير في أساليب الحياة التي يحياها الأفراد، وفى مستوي طموحاتهم أو أنواع المهن التي يمارسونها، وفى الغالب تؤدى تلك التغيرات إلى حدوث نوع من الخلل العلاقات الإجتماعية؛ كظهور أشكال من التنافس والصراع بين الأفراد في الأفكار، والإتجاهات، والقيم، وذلك كله يترتب عليه حدوث فجوة كبيرة بين الفئات الإجتماعية عموماً، مما يساعد على إنتشار العديد من المشكلات المعقدة التي يتطلب حلها جهود مكثفة، ويجعل تور الخدمات الإرشادية المناسبة من الأمور الضرورية، والهامة التي ينبغي وجودها المجتمعات المعاصرة (الليل 2002، ص 14).

5- التقدم العلمي والتكنولوجي: يشهد العالم المعاصر تقدم علمي وتكنولوجي سريع تتزايد سرعته بشكل مضاعف عبر السنوات وتبدو معالمه في زيادة المخترعات بكافة المجالات، بالإضافة إلى ظهور سياسية الميكنة والضبط الآلي مجال العلم والعمل والانتاج، وزيادة الحاجة إلى إعداد الصفوة من العلماء والباحثين كافة مجالات العلوم، وكذلك زيادة الإهتمام بالمستقبل والتخطيط له وتنافس الأمم على ذلك، وكما ترتب أيضا على هذا التقدم العلمي والتكنولوجي ظهور العديد من وسائل الإتصال المتطورة كالأنترنت ووسائل الترفيه المتنوعة؛ مما أثر سلبا على العلاقات بين الأفراد الأسرة والمجتمع وأدي ذلك إلى تغير في الأفكار، والإتجاهات لديهم، وبالتالي برزت العديد من المشكلات النفسية التي تحتاج إلى المساعدة الإرشادية المتخصصة، وعليه فكل تلك المعالم التي تبلورت ها التغيرات التكنولوجية السريعة أسهمت التأكيد على زيادة حاجة المجتمع إلى التوجيه والإرشاد، وخاصة في المؤسسات التعليمية و مقدمتها

الجامعات، والمراكز البحثية لأجل مواكبة التخطيط لمستقبل أفضل، وحياة أكثر رفاهية وراحة(عبد العظيم، 2013، ص ص 65-66 والخطيب 2014، ص 52)

وقد أسمهت الأسباب السالفة الذكر في التأكيد على الحاجة الشديدة للإرشاد النفسي للأفراد والجماعات لتنمية أحاسيسهم نحو القيم الخلقية والروحية، و أن يفهموا قدراتهم، ومدى حدود إمكانياتهم، وتور الفرصة لتطوير مهاراتهم وخبراتهم، بالإضافة لتحقيق حاجتهم إلى الحب والعطف وفهم الآخرين، وتنمية قدراتهم الذاتية على التكيف للتغير المجتمع الذى يعيشون ه(العبيدي 2010، ص48)

وبما أن الإرشاد النفسي وفق ما عرفه حامد زهران بإنه (عملية بناءة تهدف إلى مساعدة الفرد لكي يفهم ذاته، ويدرس شخصيته، ويعرف خبراته، ويحدد مشكلاته، وينمي إمكاناته، ويحل مشكلاته ضوء معرفته، ورغبته، وتعليمه، وتدريبه لكي يصل إلى تحديد، وتحقيق أهدافه، وتحقيق الصحة النفسية والتوافق شخصياً وتربويا، ومهنياً، وزواجياً، واسرياً) (زهران 2005، ص ص 12-13)، فمن خلال التعريف السابق للإرشاد يتضح الدور الهام الذى يؤديه الإرشاد وخاصة المؤسسات التعلمية كالمدارس، والجامعات وغيرها....

دور الإرشاد النفسي بالجامعة: يتم تقديم خدمات الإرشاد الجامعة من خلال مراكز للإرشاد التابعة لها، والتي يعمل بها اختصاصيين علم النفس الإرشادي، والإكلينيكي، والإختبارت النفسية، والبحوث العلمية، ومن أهم وظائف تلك المراكز مايلي:

1- البحوث: ويتم إجراء البحوث التي تتضمن موضوعاتها خصائص الطلاب، وأدوارهم، ومستوي تحصيلهم، وكما يهتم بتطوير أساليب و أدوات القياس النفسي والتحصيلي المستخدمة بالجامعة، ويعمل على دراسة مشكلاتهم.

2- التقدير الشخصي: وه يتم تقدير قدرات الطلاب وإمكانياتهم وأستعدادهم وخصائصهم الشخصية.

3- التدخل الإرشادي: ويتمثل في تقديم الخدمات الارشادية التي يحتاجها الطلاب كأفراد وجماعات وتحديد الأساليب الإرشادية الملائمة لهم.

4- الإستشارة: وتتضمن تقديم إستشارات مهنية وفنية للقائمين على خدمة الطلاب كالأساتذة والمرشدين، والمشرفون، والعاملين بالجامعة عموما، وكذلك تقديم الاستشارات لشخص يعمل مباشرة مساعدة شخص آخر، وبالإضافة إلى تقديم استشارة للمؤسسات الجامعية المختلفة.

5- تطوير برامج الخدمات بالمركز، ووحدات رعاية الطلاب بالجامعة .

6- الإشراف على خدمات الإرشاد المركز ومراجعة أنشطة التدريب والتدخل التي يقوم بها العاملون المركز .

7- تدريب طلاب الجامعة والدراسات العليا الذين يدرسون بتخصص علم النفس على تقديم الخدمات الإرشادية (الخالدى والعلمي 2008، ص ص 149-151).

الخدمات الإرشادية لطلاب الجامعة: والتي تتمثل مساعدة الطلبة للحصول على المعلومات، وتنمية مهاراتهم، وتعديل سلوكهم، وتحقيق العديد من الأهداف لهم، ولذلك تلك الخدمات ينبغي أن تصل إلى نتائج يمكن قياسها

أو ملاحظتها، وأن تعمل على إستكمال العملية التعليمية، وتظهر نتائجها في تحسين مستوي اداء الطلاب في الجانب التعليمي والحياة اليومية عموماً (الخطيب 2014، ص 321).

مجالات الإرشاد لطلاب المرحلة الجامعية: هناك عدة مجالات للإرشاد الطلابي بالجامعة يتم ها تقديم خدمات وبرامج إرشادية للطلاب ومن أهم تلك المجالات مايلي :

1- المجال الأكاديمي: ويتمثل تعريف الطلبة بفلسفة الجامعة واهدافها وبرامجها، وتعريفهم بأنظمتها، وشروط القبول والمواظبة والامتحانات والمعدلات الإنذارات والفصل من الجامعة والتأجيل، والإنتقال من تخصص إلى أخر، وتعريف الطلاب المستجدين بنظام الدراسة الجامعة والساعات المعتمدة، وشروط التفوق العلمي، ولوحات الشرف، ودراسة الصعوبات التي تواجه الطلبة أثناء دراستهم الجامعية، ووضع الحلول المناسبة لها، كما تعمل برامج الإرشاد الأكاديمي على تخف حدة التوتر لدى الطلاب، ومساعدتهم على التكيف مع طبيعة الدراسة بالمرحلة الجامعية بالإضافة إلى توجيههم إعداد بحوث ومشاريع التخرج(التميمي2016، ص 94).

2- المجال النفسي: ويركز على معوقات التوافق النفسي والمشكلات النفسية مثل: الشعور بالنقص أو القلق أو الخجل، أو الإكتئاب أو العدوانية، وعدم الثقة النفس، وعدم الرضا عن الذات ...الخ

3- المجال الأسري: وتتركز صعوبات التي تواجه الطالب التكيف مع أفراد أسرته كعدم التوافق مع أحد الوالدين أو كلاهما، أو الأخوة أو الأخوات، والتفكك الأسري وعدم توفر جو أسري مستقر البيت.

4- المجال الإجتماعي: ويتمثل ضعف الطالب تكوين علاقات طيبة مع زملائه مما يشعره بالغربة والعزلة، وعدم القدرة على تكوين الأصدقاء والمحافظة علي إستمرار علاقاته بهم، وغيرها من المشكلات التي تتعلق بهذا المجال (الخالدي والعلمي 2008، ص ص 146-147)

الدراسات السابقة والتعليق عليها:

- دراسة نوري ويحيى(2008): هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على الحاجات الإرشادية الأساسية (النفسية، الإجتماعية، الدراسية) لطلبة الجامعة، ومدى وجود فروق دالة إحصائيا تلك الحاجات وفقاً لمجالاتها الثلاثة، ووفقاً لمتغيري الجنس، والمرحلة الدراسية، أما **عينة** البحث فبلغت (422) طالب وطالبة، والأداة فهي عبارة عن إستبانة مكونة من (35) فقرة موزعة على ثلاث مجالات هي الحاجات الدراسية، والنفسية، والإجتماعية، وأظهرت النتائج أن الحاجات الإرشادية الدراسية كانت في المرتبة الأولى، وتحصلت الحاجات الإرشادية النفسية على المرتبة الثانية بينما كانت الحاجات الإرشادية الاجتماعية في المرتبة الثالثة، وأيضاً أشارت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائيا في الحاجات الإرشادية بمجالاتها الثلاثة لصالح الذكور، وأن الحاجات الإرشادية كانت أكثر بروزاً لدى طلاب السنة الرابعة أكثر من السنوات الأخرى.

- دراسة صالح الغماري، وإيمان الطائي(2008): هدفت الدراسة إلى التعرف على الحاجات الإرشادية لطلبة جامعة عمر المختار، والكشف عن دلالة الفروق مشكلات لدى الطلبة وفق متغير الجنس ، والتخصص، وترتيب تلك المشكلات تنازلياً حسب الوسط المرجح لمعرفة مدى حدتها، وتم إختيار عينة عشوائية تكونت من (100) طالب وطالبة المسجلين بكليتي الآداب والطب البشري، وتم بناء مقياس للحاجات الإرشادية مكون من (50) فقرة، وبينت **النتائج** أن الحاجات الإرشادية التي تتعلق بالجانب الأكاديمي والتربوي قد تحصلت على المرتبة الأولي، حين حصلت الحاجات الإرشادية النفسية على المرتبة الثانية، وكانت المرتبة الثالثة للحاجات الإرشادية الإجتماعية، كما لم توجد فروق بين الذكور والإناث في الحاجات الإرشادية، وأيضاً لم تظهر فروق دالة إحصائياً بين التخصصات العلمية والأدبية.
- دراسة فهد الرويلي (2010): هدفت إلى التعرف على درجة توافر الحاجات الإرشادية الكليات التقنية المملكة العربية السعودية من وجهة نظر الطلبة أنفسهم، واختيرت عينة عشوائية مكونة من (908) طالب وطالبة، وكانت **أداة** الدراسة عبارة إستبانة مكونة من (39) فقرة من إعداد الباحث، وأشارت النتائج إلى أن درجة توافر الحاجات الإرشادية قليلة في الكليات التقنية، والتي جاءت ضمن درجة تقدير قليلة، وكان مجال الحاجات الإرشادية الإجتماعية المرتبة الأولي، والمرتبة الثانية مجال الحاجات الإرشادية المهنية، وجاء مجال الحاجات الإرشادية الأكاديمية المرتبة الثالثة، أما المرتبة الرابعة فكانت لمجال الحاجات الإرشادية النفسية، كما أظهرت النتائج أن هناك فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) يعزى إلى متغير الجنس وكان لصالح الذكور، وأن هناك فروق دالة إحصائياً تعزي إلى إختلاف متغير المنطقة التعليمية.
- دراسة هيا أبوالعيش(2014): هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الحاجات الإرشادية لطالبات كلية التربية جامعة حائل بالسعودية، وكذلك التعرف على الفروق بين الحاجات الإرشادية تبعا لمتغير التخصص والحالة الاجتماعية ومكان السكن، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وطورت الباحثة إستبانة كأداة لقياس الحاجات الإرشادية لطلاب، أما العينة تكونت من (281) طالبة تم إختيارهم بطريقة عشوائية، وبينت النتائج أن الحاجات الإرشادية كانت على التوالي الحاجات المهينة، ثم الحاجات الأكاديمية، ثم الحاجات النفسية، وأخيرا الحاجات الإجتماعية، واشارت النتائج إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا الحاجات الإرشادية بين الطالبات المتزوجات وغير المتزوجات، والتخصص الدراسي لهن ومكان السكان.
- دراسة على البركات، وناصر الحكماني(2014): استهدفت الدراسة التعرف على الحاجات الإرشادية لطلبة الجامعات الخاصة العُمانية، والكشف عن أثر متغيرات كالجنس، والجامعة، والسنة الدراسية في تقدير

الطلاب لحاجاتهم الإرشادية الأكاديمية، والنفسية، والإجتماعية، والأسرية، وتكونت العينة من (410) طالب وطالبة تم إختيارهم بطريقة عشوائية، أما **الأداة** فهي عبارة عن إستبانة، وأظهرت **النتائج** وجود حاجات إرشادية لدى أفراد العينة ففي المرتبة الأولى فكانت الحاجات الإرشادية الأكاديمية، والمرتبة الثانية كانت للحاجات الإرشادية النفسية، وأما المرتبة الثالثة فكانت للحاجات المهينة و المرتبة الأخيرة كانت للحاجات الإجتماعية، وكما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق دالة تعزي إلى متغيرات الدراسة.

- دراسة أحمد أحمد، وسما الجروشي(2015): هدفت الدراسة الى التعرف على طبيعة الحاجات الإرشادية لدى عينة من طلاب وطالبات كلية التربية جامعة مصراته، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي الاستكشافي، وتكونت العينة من (212) طالب وطالبة تم إختيارهم عشوائياً، اما اداة الدراسة فكانت مقياس من إعداد (Gallagher& Scheming) من جامعة بيتسبيرج الامريكية، قام بتعريبه خالد الخانجي، وتم التأكد من صدق وثباته على البيئة الليبية، وطبق على عينة الدراسة، أشارت النتائج إلى وجود عدد من الحاجات التي يحتاجونها الطلاب بشدة، والتي تمثلت قلق الامتحانات، والتعامل مع الضغوط الناتجة عن الاختبارات، وتنظيم الوقت، كما بينت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيا تعزي إلى التخصص أو المعدل التراكمي، وأن هناك فروق دالة عدم قدرة الطلاب على تحقيق الأهداف الدراسية، ومهارات المذاكرة، وكية التعامل مع الضغوط الدراسية، وضعف الذاكرة.
- دراسة مجذوب قمر (2016): استهدفت الدراسة التعرف على الحاجات الإرشادية لدى طلبة جامعة دنقلا بالسودان، والتعرف على الفروق تلك الحاجات بين الطلبة التي تعزي إلى متغيرات (النوع الإجتماعي ، والمستوى الدراسي، ونوع الكلية / علمي، أدبي، والمعدل التراكمي) تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، اما العينة فكانت عشوائية بلغت (300) طالب وطالبة، تم بناء مقياس للحاجات الإرشادية من إعداد الباحث، وأشارت النتائج أن المرتبة الاولي كانت للحاجات الأكاديمية أما المرتبة الثانية فكانت للحاجات المهنية، وكانت المرتبة الثالثة للحاجات الإرشادية النفسية، والمرتبة الأخيرة فكانت للحاجات الإرشادية الإجتماعية، كما أشارت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائياً تبعاً لمتغير النوع الإجتماعي، ونوع الكلية، ولصالح الذكور والكليات الأدبية، حين لا توجد فروق دالة إحصائيا تعزي لمتغيري المستوي الدراسي، والمعدل.

التعليق على الدراسات السابقة: تنوعت الدراسات السابقة التي عرضت ما بين دراسات محلية كدراسة صالح الغماري، وإيمان الطائي(2008)، ودراسة الجروشي(2015)، وأخري عربية كدراسة نوري، ويحيى (2008)، ، ودراسة الرويلي (2010)، دراسة أبوالعيش(2014)، دراسة قمر (2016)، وتشترك أغلب الدراسات السابقة

تركيزها على التعرف على الحاجات الإرشادية لدى طلاب المرحلة الجامعية، وقد تم التعليق على الدراسات كلها النقاط التالية من حيث:

1- الهدف : أغلب الدراسات التي وردت ركزت على التعرف على أهم الحاجات الإرشادية للطلبة، وغيرها بينما الدراسات التي تناولت الحاجات الإرشادية ضوء بعض المتغيرات كانت دراسة أياد والغماري(2008) ودراسة العش (2014)، ودراسة قمر (2016).

2- العينة : معظم الدراسات كانت العينات ها طلاب المرحلة الجامعية، اما الجنس فكان في معظم العينات من الذكور والإناث ماعدا دراسة أبو العيش (2014) فقد إقتصرت على الإناث فقط، أما أعداد الطلاب فى تلك العينات فقد تراوحت ما بين(100-908) طالب وطالبة .

3- المنهج: معظم الدراسات إستخدمت المنهج الوصفي التحليلي.

4-الأدوات: ركزت معظم الدراسات إعتمدت على الإستبانة كأداة، ودراسة واحدة استخدمت مقاييس كأداة وهي دراسة الغماري، والطائي.

وقد استفادت الدراسة الحالية من ذلك حيث إعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لأهدافها، وكذلك في إختيار الأداة فقد إعتمدت على الاستبانة لمناسبتها لغرض الدراسة، واما ما تنفرد به هذه الدراسة هو تركيزها على التعرف للحاجات الإرشادية لطالبات قسم رياض الأطفال فقط من كلية التربية قصر بن غشير.

منهج الدراسة وإجراءاتها: إعتمدت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي الذى يعمل على وصف الظاهرة المدروسة ويفسر بياناتها بشكل يحقق أهداف الدراسة.

-**مجتمع وعينة الدراسة:** مجتمع الدراسة يتكون من طالبات قسم رياض الأطفال بكلية التربية قصر بن غشير التابعة لجامعة طرابلس في الفصل الدراسي خريف 2021/ 2022 م، والذي بلغ عدد إجمالي الطالبات المسجلات به (210)، وتم إختيار عينة عشوائية بلغت (80) طالبة ويبين الجدول(1) خصائص أفراد عينة الدراسة وفق توزيعها من حيث الحالة الإجتماعية، ومكان السكن، والتخصص بالشهادة الثانوية(أدبي/ علمي)

الجدول (1) أعداد ونسب فراد العينة وفق متغيرات الدراسة

	الفئات	عدد الطالبات	نسبة الطالبات
التخصص بالشهادة الثانوية	أدبي	61	%76.3
	علمي	19	%23.7
	المجموع	80	%100.0
الحالة الإجتماعية	أنسة	52	%65.0
	متزوجة	28	%35.0
	المجموع	80	%100
السكن	مدينة	8	%10
	ريف	72	%90.0
	المجموع	80	%100.0

أداة الدراسة : أعدت الباحثة إستبانة من خلال الإطلاع على الأدبيات والموضوعات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، كما تم توجيه سؤال عام لطالبات قسم رياض الأطفال ينص على ما طبيعة المشكلات التي يواجهونها وكم تبلغ حدتها من وجهة نظرهن؟ وبناء على ذلك، جمعت الباحثة تلك المشكلات وصنفتها إلى أربع مجالات وهي المجال الأكاديمي وتتضمن (17) فقرة، والمجال النفسي اشتمل على (12) فقرة، بينما المجال الأسري تتضمن (9) فقرات، وأخيراً المجال الإجتماعي أيضاً تكون من (9) فقرات.

صدق الإستبانة: وتم حساب صدق الإستبانة على النحو التالي:

- الصدق الظاهري:عرضت الأداة صورتها المبدئية والتي تكونت من (47) فقرة على عدد من الأساتذة المحكمين والمختصين مجال التربية وعلم النفس بغرض تحديد مدى دقة وضوح العبارات الإستبانة، ومدى وجودة صياغتها، وبعد استطلاع آراء السادة المحكمين تم حذف فقرتين وإعادة صياغة (6) فقرات، وتم الإبقاء على (45) فقرة وهي التي اتفق عليها ما نسبته (85%) من المحكمين.
- صدق الإتساق الداخلي للإستبانة: تم حساب الإتساق الداخلي للإستبانة من خلال إرتباط البنود بالدرجة الكلية للمجال الذى تنتمي إليه وذلك كما ورد في الجدول(2)

جدول (2) معاملات الإرتباط بين درجة كل فقرة من فقرات الاستبيان بدرجة المحور الذي تنتمي إليه

ر.م	معامل الإرتباط للحاجات الإرشادية الأكاديمية	ر.م	معامل الإرتباط للحاجات الإرشادية النفسية	ر.م	معامل الإرتباط للحاجات الإرشادية الأسرية	ر.م	معامل الإرتباط للحاجات الإرشادية الإجتماعية
1	0.254*	1	0.367**	1	0.812**	1	0.508 **
2	0.441**	2	0.684**	2	0.635**	2	0.561**
3	0.525**	3	0.555**	3	0.603**	3	0554**
4	0.609**	4	0,665**	4	0.646**	4	0.623**
5	0.597**	5	0.512**	5	0.708**	5	0.592**
6	0.488**	6	0.506**	6	0.452**	6	0.626**
7	0.550**	7	0.575**			7	0.559**
8	0.333**	8	0.352**				
9	0.408**						
10	0.614**						
11	0.620**						

(** دالة عند مستوي الدلالة 0.01 فأقل) (*دالة عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل)

تبين من الجدول(2) أن قيم معاملات الإرتباط بين درجة الفقرة ودرجة المحور الذي تنتمي إليه دالة إحصائياً عند مستوي دلالة (0.01) أو(0.05) فأقل، وكانت جميع القيم الواردة موجبة مما يدل على صدق فقرات المحاور، وقياسها لما وضعت له، وكما بينت المعالجة الإحصائية لصدق الإتساق الداخلي للإستبانة أن قيم معاملات الإرتباط بين درجة المحور ودرجة الإستبانة دالة إحصائياً عند مستوي دلالــة (0.01) فأقل، وجميعها قيم موجبة فكانت المحور الأول (الحاجات الأكاديمية) (0.494) والمحور الثاني (الحاجات النفسية) (0.511)، أما المحور الثالث (الحاجات الأسرية) (0.642)، وأخيرا المحور الرابع (الحاجات الإجتماعية) (0.474) مما يؤكد صدق الإستبانة قياس للسمة التي وضعت لقياسها.

ثانياً ثبات الإستبانة:

تم تطبيق الاستبيان على عينة استطلاعية تكونت من(30) طالبة من طالبات قسم رياض الأطفال ، بكلية التربية قصر بن غشير، وبناء علي حساب معاملات الثبات والصدق للإستبانة تم صياغة الصورة النهائية، والتي تكونت من (32) فقرة كانت موزعة علي أربعة مجالات هي المجال الأول (الحاجات الأكاديمية الإرشادية) الذى كان عدد فقراته (17) حذفت منه (6) فقرات التي تؤثر على ارتفاع الثبات فأصبحت الفقرات المتبقية

(11) فقرة، وقد وردت أرقامها الاستبانة كالتالي: (1- 5-8- 12-16-19-22- 26- 29 - 31 -32) أما المجال الثاني (الحاجات النفسية الإرشادية) تكون من (12) فقرة حذفت منه (4) فقرات فأصبح عدد الفقرات المتبقية (8) فقرات، والتي كانت أرقامها الاستبانة (2-9-13 -17-20-23-28-30)، والمجال الثالث (الحاجات الأسرية الارشادية) بلغ عدد فقراته قبل الحذف (9) فقرات، حذفت منه (3) فقرات فأصبحت الفقرات المتبقية (6) وأرقامها في الاستبانة (3-6-10-14-18-24)، وأخيراً المجال الرابع (الحاجات الاجتماعية الارشاديــة) تكـون مـن (9) فقرا ت، حذفت منه (2) فقرتين، وبذلك أصبح عدد فقراته (7) فقرات وأرقامها هي: (4-7-11 -15-21- 25 -27).

ويوضح الجدول رقم (3) حساب معامل الثبات وفق المجالات وذلك على النحو التالي

الجدول (3) حساب معامل الثبات للإستبانة وفق المجالات

ر.م	المجالات	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الفا كرونباخ
1	الأول: الحاجات الارشادية الاكاديمية	2.11	.076	.812
2	الثاني: الحاجات الارشادية النفسية	1.84	.081	.852
3	الثالث: الحاجات الارشادية الأسرية	1.30	.080	.761
4	الرابع: الحاجات الارشادية الاجتماعية	1.84	.071	.717
5	جميع محاور الإستبانة	1.88	.077	.902

من خلال استخدام معادلة ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات أداة الدراسة تبين أن معاملات الثبات مرتفعة حيث كانت في المحور الأول معامل الثبات(0.812)، و المحور الثاني بلغ معامل الثبات (0.852)، و المحور الثالث كان معامل الثبات (0.761)، بينما بلغ معامل الثبات المحور الرابع(0.717)، أما الثبات الكلي للإستبانة فكان (0.902) مما يشير إلى درجة مرتفعة من الثبات يمكن الإعتماد عليها التطبيق الفعلي للأداة الدراسة، وهذا يعطي الاستبانة قدرة كبيرة لكشف عن الحاجات الارشادية لطالبات قسم رياض الأطفال بكلية التربية قصر بن غشير، وأخيرا كان عدد فقرات الاستبانة (32) فقرة ، كما تم وضع للإستبانة تعليمات بسيطة تتضمن أن تجيب الطالبة على كل عبارة من عبارات الاستبانة وفق خمسة بدائل وهي:

(لا توجد إطلاقا- توجد بدرجة قليلة ، توجد بدرجة متوسطة، توجد بدرجة كبيرة، توجد بدرجة كبيرة جدا)، وقد وضعت لهذه الاستجابات أوزان متدرجة كالتالي: لا توجد إطلاقا (1)، توجد بدرجة قليلة (2)، توجد بدرجة متوسطة (3)، توجد بدرجة كبيرة (4)، توجد بدرجة كبيرة جدا (5) والدرجة المرتفعة الاستبانة تشير إلى الحاجة الكبيرة، والدرجة المنخفضة تشير إلى الحاجة القليلة ، وتحسب الدرجة لكل فقرة من فقرات الاستبانة وفق الميزان التقديري لمقياس ليكرت الموضح الجدول التالي:

جدول (4) ميزان تقديري وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	المتوسط المرجح بالأوزان	طول الفترة	المستوي
لا توجد حاجة إطلاقا	من 1 - 1.79	0.79	منخفض
توجد حاجة بدرجة قليلة	من 1.80 – 2.59	0.79	
توجد حاجة بدرجة متوسطة	من 2.60 – 3.39	0,79	متوسط
توجد حاجة بدرجة كبيرة	من 3.40 – 4.19	0.79	مرتفع
توجد حاجة بدرجة كبيرة جدا	من 4.20- 5.00	0.80	

على هذا يعني أنه عند تفسير الدرجات الاستبانة كلما ارتفعت الدرجة لدى الطالبة كانت درجة الحاجة شديدة للإرشاد، وكلما انخفض الدرجة كانت الحاجة قليلة.

التطبيق النهائي :

تم تطبيق الإستبانة بصورتها النهائية على عينة الدراسة البالغة (80) طلبة من طالبات قسم رياض الأطفال بكلية التربية قصر بن غشير.

الوسائل الإحصائية :

لمعالجة البيانات إحصائيا بما يحقق أهداف الدراسة تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية spss واستخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية.
- معامل إرتباط بيرسون
- اختبار (T-test) لدلالة الفروق بين المتوسطات.
- معادلة الوسط المرجح
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

عرض النتائج ومناقشتها:

أولا النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

نص هذا السؤال على :

(ما الحاجات الإرشادية لدى طالبات قسم رياض الأطفال بكلية التربية قصر بن غشير؟) وللإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومستوى تقدير الحاجة لكل مجال من مجالات الأداة، وللأداة ككل

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب ودرجة التقدير على كل مجال من مجالات الأداة ، والأداة ككل

الرقم	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى تقدير الحاجة
1	الحاجات الإرشادية الأكاديمية	2.15	.059	1	منخفض
2	الحاجات الإرشادية النفسية	2.05	.065	2	منخفض
3	الحاجات الإرشادية الاجتماعية	1.76	.063	3	منخفض
4	الحاجات الإرشادية الأسرية	1.45	.064	4	منخفض
5	الأداة ككل	1.91	.052		منخفض

يوضح الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية للمجالات تراوحت ما بين (2.15 – 1.45) فقد تحصل المجال الأول للحاجات الإرشادية الأكاديمية على متوسط حسابي (2.15) وانحراف معياري (.059)، وكان المرتبة الثانية المجال الثاني للحاجات الإرشادية النفسية الذى حصل على متوسط حسابي (2.03) وانحراف معياري (.065)، بينما كان المجال الرابع للحاجات الإرشادية الإجتماعية المرتبة الثالثة، وقد بلغ حصل على متوسط حسابي (1.76) وانحراف معياري (.063)، وأخيرا كان المجال الثالث للحاجات الإرشادية الإجتماعية المرتبة الرابعة حيث حصل على متوسط حسابي (1.45) وانحراف معياري (.064)

بشكل عام أشارت النتائج إلى وجود حاجات إرشادية قليلة ومنخفضة في كافة المجالات ، وحيث أشارت **النتائج** أن المرتبة الاولي كانت للحاجات الأكاديمية أما المرتبة الثانية فكانت للحاجات الإرشادية النفسية، وكانت المرتبة الثالثة للحاجات الإرشادية الإجتماعية، والمرتبة الرابعة فكانت للحاجات الإرشادية الأسرية،

وهذه النتيجة من حيث ترتيب الحاجات فقد اتفقت مع نتائج دراسة كل من أحمد نوري، وأياد يحيي (2008) التي أشارت أن الحاجات الإرشادية الدراسية جاءت في المرتبة الأولى، وتحصلت الحاجات الإرشادية النفسية على المرتبة الثانية بينما كانت الحاجات الإرشادية الاجتماعية في المرتبة الثالثة، وكذلك اتفقت هذه النتيجة فى وجود الحاجات الإرشادية في المجال الاكاديمي والنفسي على وجه الخصوص مع نتائج أمينة روق (2008)، ودراسة فهد الرويلي (2010)، ودراسة هيا أبو العيش(2014)، ودراسة مجذوب قمر(2016)

ثانيا النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

نص هذا السؤال على(هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية (0.05) بين متوسط درجات الطالبات على إستبانة الحاجات الإرشادية تعزي إلى متغير التخصص بالشهادة الثانوية (أدبي / علمي)؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحاجات الإرشادية حسب متغير التخصص بالشهادة الثانوية (أدبي / علمي) ، وتم استخدام اختبار (ت) والجدول(6) يوضح ذلك:

جدول (6) يوضح الفروق بين متوسطات درجات الطالبات على إستبانة الحاجات الإرشادية التي تعزي إلى متغير التخصص بالشهادة الثانوية

الحاجات	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
الحاجات الإرشادية الأكاديمية	أدبي	61	2.23	.548	2.316	-78	.023
	علمي	19	1.91	.392	2.753	41.915	.009
الحاجات الإرشادية النفسية	أدبي	61	2.06	.578	.836	78	.406
	علمي	19	1.93	.562	.833	29.937	.411
الحاجات الإرشادية الأسرية	أدبي	61	1.44	.548	-.398-	78	.693
	علمي	19	1.50	.669	-.356-	25.983	.735
الحاجات الإرشادية الإجتماعية	أدبي	61	1.80	.580	1.003	78	.319
	علمي	19	1.65	.525	1.058	32.884	.298
الحاجات الإرشادية ككل	أدبي	61	1.94	.468	1.351	78	.181
	علمي	19	1.78	.401	1.454	34.100	.155

من خلال استعراض النتائج الواردة في الجدول السابق يتبين وجود فروق دالة إحصائيا في مستوى الحاجات الإرشادية الأكاديمية بين متوسط درجات الطالبات التخصص الأدبي الذى بلغ (2.23) وانحراف معياري(.548) حين طالبات التخصص العلمي كان متوسط درجاتهم (1.91) وانحراف معياري (.392) وتلك الفروق كانت لصالح الطالبات التخصص الأدبي بينما لا توجد فروق دالة بين متوسط درجات الطالبات حسب التخصص في مستوى الحاجات الإرشادية النفسية ، والحاجات الإرشادية الأسرية ، والحاجات الإرشادية الاجتماعية .

ثالثاً النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

نص هذا السؤال على (هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية (0.05) بين متوسط درجات الطالبات على إستبانة الحاجات الإرشادية تعزي إلى متغير مكان السكن) ؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحاجات الإرشادية حسب متغير السكن ولبيان الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخراج المتوسطات الحسابية

والانحرافات المعيارية للحاجات الإرشادية حسب متغير مكان السكن ولبيان الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام اختبار (ت) والجدول(7) يوضح ذلك:

جدول (7) يوضح الفروق بين متوسطات درجات الطالبات على إستبانة الحاجات الإرشادية التي تعزي إلى متغير مكان السكن.

الحاجات	السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
الحاجات الإرشادية الأكاديمية	مدينة	8	1.81	.416	-1.984	78	.051
	ريف	72	2.19	.530	- 2.408	9.715	.037
الحاجات الإرشادية النفسية	مدينة	8	1.64	.511	- 2.053	78	.043
	ريف	72	2.07	.573	-2.251	9.073	.051
الحاجات الإرشادية الأسرية	مدينة	8	1.19	.139	-1.391	78	.168
	ريف	72	1.48	.597	-3.450	46.042	.001
الحاجات الإرشادية الاجتماعية	مدينة	8	1.27	.193	-2.688	78	.009
	ريف	72	1.81	.570	-5.710	24.662	.000
الحاجات ككل	مدينة	8	1.53	.265	-2.528	78	.014
	ريف	72	1.95	.456	-3.853	12.215	.002

أظهرت النتائج الواردة في الجدول السابق وجود فرق دالة إحصائيا بين متوسطات درجات الطالبات في الحاجات الإرشادية الأكاديمية في متغير السكن حيث بلغ متوسط الطالبات اللواتي يقمن الريف (2.19) وانحراف معياري (.530) ، بينما كان متوسط درجات الطالبات اللواتي يقمن المدينة (1.81) بانحراف معياري (.416)وكانت هذه الفروق لصالح الطالبات اللواتي يقمن بالريف.

كما تشير النتائج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية (0.05) بين متوسط درجات الطالبات على إستبانة الحاجات الإرشادية النفسية تعزي إلى متغير مكان السكن حيث بلغ متوسط الطالبات اللواتي يقمن بالريف(2.07) وانحراف معياري (.573) بينما كان متوسط الطالبات المقيمات بالمدينة ، و، وانحراف معياري (.511) وأيضا أشارت النتائج لوجود فروق دالة إحصائياً لصالح طالبات الريف الحاجات الأسرية والتي كانت بمتوسط (1.48) وانحراف معياري (.597)، بينما كان متوسط طالبات المدينة (1.19) وانحراف معياري (.139)، كما بينت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) في الحاجات الإرشادية الإجتماعية؛ حيث كان متوسط طالبات الريف (1.18) وانحراف معياري (.570) ، وبينما كان متوسط طالبات اللواتي يقمن المدينة (1.27) وانحراف معياري (.193)، وأخيرا أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً عند

مستوى دلالــة (0.05) في الحاجات الإرشادية ككل، حيث كان متوسط الطالبات اللواتي يقمن بالريف (1.95)، وانحراف معياري (456.)، بينما كان متوسط الطالبات اللواتي يقمن بالمدينة بلغ (1.53) وانحراف معياري (265.) وهذه النتائج تدل على وجود فروق في مستوي الحاجات ككل لدى طالبات قسم رياض الأطفال.

رابعاً النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

نص هذا السؤال على(هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية (0.05) بين متوسط درجات الطالبات على إستبانة الحاجات الإرشادية تعزي إلى متغير الحالة الإجتماعية)؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحاجات الإرشادية حسب متغير الحالة الإجتماعية ولبيان الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحاجات الإرشادية حسب متغير الحالة الإجتماعية ولبيان الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام اختبار (ت) والجدول(8) يوضح ذلك:

جدول (8) يوضح الفروق بين متوسطات درجات الطالبات على إستبانة الحاجات الإرشادية التي تعزي إلى متغير الحالة الإجتماعية.

الحاجات	الحالة الإجتماعية	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة ت	درجة	مستوى
الحاجات الإرشادية الأكاديمية	آنسة	52	2.17	.542	.330	78	.373
	متزوجة	28	2.13	.516	.335	57.812	.739
الحاجات الإرشادية النفسية	آنسة	52	2.026	.571	-.101	78	.920
	متزوجة	28	2.04	.601	-.099-	52.979	.921
الحاجات الإرشادية الأسرية	آنسة	52	1.47	.650	.291	78	.772
	متزوجة	28	1.43	.409	.331	78.966	.741
الحاجات الإرشادية الإجتماعية	آنسة	52	1.767	.560	.123	78	.902
	متزوجة	28	1.750	.591	.121	52.829	.904
الحاجات ككل	آنسة	52	1.913	.482	.202	78	.841
	متزوجة	28	1.891	.413	.211	53.106	.833

يوضح الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا في متوسطات درجات الطالبات في متغير الحالة الإجتماعية في مجالات الحاجات الإرشادية للاستبانة ، وكذلك لا توجد فروق دالة إحصائيا في الحاجات ككل مما يدل على إنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية (0.05) بين متوسط درجات الطالبات على إستبانة الحاجات الإرشادية تعزي إلى متغير الحالة الإجتماعية.

أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق دالة الحاجات الإرشادية بين الطالبات حسب التخصص بالشهادة الثانوية علمي/أدبي، والحالة الإجتماعي (متزوجات، وآنسات)، ومكان السكن، وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة

صالح الغماري، وإيمان الطائي (2008) على البركات ، وناصر الحكماني (2014) ، ودراسة هيا أبو العيش (2014).

التوصيات والمقترحات:

ضوء ما توصلت إليه الباحثة من نتائج فإنها توصي وتقترح ما يلي:

أولاً التوصيات:

- إنشاء مراكز للإرشاد النفسي والتربوي وغيرها من مجالات الإرشاد كافة الكليات التابعة لجامعة طرابلس للتقديم المشورة والنصيحة للشباب بتلك المؤسسات.
- التوعية الإعلامية بأهمية الإرشاد الطلابي بكافة أنواعه للطالب الجامعي من خلال الندوات والمؤتمرات.
- ان تفسير بدقة للبيانات التي جمعت حول حاجات الطالبات مما يسهم في تحديد تلك الحاجات منذ بداية العام الدراسي والقيام بخطط ، وبرامج لتحقيق لتلك الحاجات خلال العام الدراسي لتطوير الطالبات في العديد من المجالات الحياتية .
- استثمار طاقات الشباب وتسخير إمكانياتهم بناء مؤسسات المجتمع من خلال إرشادهم وتحفزهم للاستفادة من تلك الطاقات على الصعيد الشخصي والمجتمعي.

ثانياً المقترحات:

- إجراء دراسات تتعلق بمدى توافر مراكز الخدمات الإرشادية في الجامعات الليبية.
- إجراء دراسة ارتباطية لقياس علاقة الحاجات الإرشادية ببعض المتغيرات التي لم تتناولها الدراسة كالمعدل التراكمي للطالبات، والفصل الدراسي ، والمستوى الاقتصادي للأسرة، والجنس.

Abstract:

Counseling needs of the students of the Kindergarten Department,

Dr. **Nadia Saad .k. GHESHIR**

The current study aimed to identify the counseling needs of the students of the Kindergarten Department at the Faculty of Education, Qasr Bin Ghashir, and to identify the significance of the differences in the level of those needs among the students according to the variables of specialization in the secondary certificate, scientific / literary, social status, place of residence, and the use of the descriptive analytical approach, and the sample was formed Of (80) female students, the

questionnaire was used as the study tool, and the results indicated that the first place was for academic needs. The second rank was for psychological counseling needs, and the third rank was for social counseling needs, and the fourth rank was for family counseling needs. The results also indicated that there were no statistically significant differences in the level of counseling needs for female students according to the variables of specialization in the secondary certificate, scientific / literary, social status, and place of residence. These results were discussed in the light of the theoretical framework and previous studies, and a number of recommendations and proposals were presented to complete the benefit.

Keywords: Counseling needs – Kindergarten students

قائمة المراجع:

1- أبو العيش، هيا سليمان.(2014).الحاجات الإرشادية لدى طالبات كلية التربية جامعة حائل- المملكة العربية السعودية، المجلة العربية لتطوير التفوق، جامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية، المجلد الخامس، العدد (9)، ص 143-164.

2- أبو طالب ، صابر سعدي، حمدي ، نزيه عبد القادر.(2008).الإرشاد والتوجيه مراحل العمر، القاهرة : الشركة العامة المتحدة للتسويق والتوريدات.

3- البركات، على أحمد، الحكماني ناصر على.(2014). الحاجات الإرشادية لدى طلبة الجامعات الخاصة بسلطنة عُمان، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس ، المجلد الثاني عشر – العدد الثالث، ص ص(81- 108).

4- التميمي ، محمود كاظم .(2016).(الإرشاد الجامعي) مركز ديبونو لتعليم التفكير، الأردن: عمان.

5- أحمد، أحمد حسانين، الجروشي، سما محمد.(2015).الحاجات الإرشادية لدى عينة من طلاب كلية التربية جامعة مصراته، مجلة التربوي ،العدد (6)

6- الخالدي، عطا الله فؤاد، العلمي، دلال سعد الدين.(2008).الإرشاد المدرسي والجامعي النظرية والتخطيط، عمان : دار صفاء.

7- الخطيب ، صالح أحمد.(2014). الإرشاد النفسي المدرسة ، العين –الأمارات العربية المتحدة : دار الكتاب الجامعي.

8- الليل، محمد جعفر جمل.(2002). المساعدة الإرشادية النفسية، جدة : الدار السعودية للنشر والتوزيع ، ط/ الثانية.

9- حمدي ، نزيه عبد القادر ، أبو ، صابر سعدي.(2008). الإرشاد والتوجيه مراحل العمر، القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

10- الرويلي، فهد فرحان.(2010).الحاجات الإرشادية لطلاب الكليات التقنية المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة.

11- زهران، حامد عبد السلام .(2005). التوجيه والإرشاد النفسي، القاهرة : عالم الكتب ، ط/ الرابعة.

12- الطحان ، محمد ، أبو عيطة ، سهام.(2002).الحاجات الإرشادية لدى طلبة الجامعة الهاشمية ، دراسات العلوم التربوية ، الجامعة الأردنية ،29 (1) ص ص(129- 154).

13- العبيدي ، محمد جاسم ولي ، العبيدي ، ألاء محمد .(2010).الإرشاد والتوجيه النفسي، عمان: دار ديبونو للنشر و التوزيع.

14- الغماري، صالح، والطائي ، إيمان.(2008).الحاجات الإرشادية لطلبة جامعة عمر المختار ضوء بعض المتغيرات، جامعة عمر المختار ، كلية الآداب : قسم علم النفس والتربية الخاصة.

15- عبد العظيم ، حمدي عبدالله.(2013).مهارات التوجيه والإرشاد المجال المدرسي، القاهرة : أولاد الشيخ للتراث.

16- قمر ، مجذوب أحمد محمد أحمد.(2016).الحاجات الإرشادية النفسية والإجتماعية لدى طلبة دنقلا بجمهورية السودان ضوء بعض المتغيرات، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية – جامعة الشهيد لخضر – الوداى العدد 15- مارس 2016- ص ص (7-20).

17- نوري ، أحمد محمد، ويحيى، أياد محمد.(2008).الحاجات الإرشادية (نفسية ، اجتماعية، دراسية) لدى طلبة جامعة الموصل، مجلة التربية والعلم، المجلد (15) العدد (3)

مدى توفر مقومات محاسبة المسؤولية في شركات التأمين التكافلي الليبية

*د. سامية محمد علي أبوعجيلة samia.aboajela@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على "مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في شركات التأمين الليبية "شركات التأمين التكافلي " والتركيز على أهمية تطبيق محاسبة المسؤولية ودورها في تحقيق المنفعة لجميع الأطراف، وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بإعداد وتوزيع (68) قائمة استبيان وتم استرجاع (47) منها، وذلك على عينة من مدراء إدارات ورؤساء أقسام والموظفين ببعض شركات التأمين التكافلي بمدينة طرابلس.

وقد تم استخدام المنهج التحليلي الذي اعتمد على الاستبانة التي تم تحليلها من خلال برنامج SPSS الاحصائي ومن خلال ما تم تجميعه من نتائج للوصول الى دلالات ذات نتيجة تدعم موضوع البحث.

وقد خلصت الدراسة الى العديد من النتائج أهمها أنه يتوفر لدى الشركات قيد البحث هيكل تنظيمي جيد لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية وأن هناك إدراكا من قبل العاملين في شركات التأمين التكافلي لأهمية وجود الهيكل التنظيمي الجيد وأنه يتم إعداد موازنات تخطيطية لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود مدير مختص لكل مركز مسؤولية وأنه لا يتم استخدام أساليب رقابية لتقارير الأداء بالشركات محل الدراسة بشكل يخدم أهداف محاسبة المسؤولية. حيث توصي الدراسة بتكثيف العمل على تحديث وتطوير التنظيم الاداري بشركات التأمين لتحديد خطوط السلطة والمسؤول والعمل على تحديد أفضل وتوضيح للعلاقة بين المستويات الإدارية المختلفة حسب الأنظمة والقوانين وأنه على شركات التأمين التكافلي الاستفادة من تطبيق محاسبة المسؤولية في تقييم الأداء.

الكلمات المفتاحية : محاسبة المسؤولية – مقومات محاسبة المسؤولية – التأمين التكافلي.

المقدمة:

نشأت محاسبة المسؤولية كأسلوب يهدف إلى الرقابة وتقييم أداء العاملين في الوحدة الاقتصادية بمستوياتهم الإدارية المختلفة لمسائلتهم عن نتيجة أعمالهم مقارنة بالأداء المخطط. وتعد محاسبة المسؤولية بمثابة اداة خاصة جدا لأنها تركز على مدى اهتمام المؤسسة بجودة الخدمات المقدمة، فهي تتسم بأنها ذات طابع طوعي

*عضو هيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة الزيتونة–ليبيا

واستباقي يعزز المصلحة العامة. وفي ظل توجه العالم نحو اللامركزية جعل من الصعب على الفرد الواحد أو مركز المسؤولية الواحد القيام باتخاذ كافة القرارات الادارية والإشراف والرقابة المباشرة، وتعرف اللامركزية كنظام يتم فيه تفويض السلطة لاتخاذ القرارات إلى مستويات أدنى من الإدارة.

لذا تم تقسيم العمل على مراكز مسؤولية وبأحجام مختلفة، وتفويض الصلاحيات لمستويات إدارية مختلفة في مهام معينة مع مساءلة ومحاسبة كل فرد تم تفويضه عن مركز معين فهنا يتم ربط كل مسؤول مركز بالتكاليف والايرادات المرتبطة به، ومقارنة الاداء الفعلي والمخطط ومن ثم تحليل الانحرافات وتقويم الاداء وذلك في الطريق للاستغلال الامثل للموارد المتاحة، وفي ضوء ما سبق تحتم على المنشآت تبني هذا الأسلوب ومنها تلك العاملة في مجال التأمين، وفي هذه الدراسة الاستطلاعية سنتعرف على مدى توفر بنية تحتية لنظام محاسبة المسؤولية في شركات التأمين التكافلي.

مشكلة الدراسة:

أظهرت العديد من الدراسات مثل دراسة (النايض، 2019) و(الفطيسي وأخرون، 2019) اهتمامها بموضوع محاسبة المسؤولية، ومن اهم تلك الأمور "أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية بمبادئ محاسبة المسؤولية وآليات تطبيقها والاسس العلمية المعتمدة دوليا والافصاح عنها" حيث أظهرت عدة دراسات ذلك وفق ما هو موضح في الدارسات السابقة ، حيث أظهرت دراسة (النايض، 2019) انه يوجد هناك توفر في المقومات الأساسية لاستخدام نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية، كما توجد بعض المعوقات التي تواجه المصارف التجارية الليبية في استخدام نظام محاسبة المسؤولية وتتمثل هذه المعوقات في عدم وجود أنظمة تلزم إدارة المصارف بالتغيير، وكذلك توصلت دراسة (الفطيسي وأخرون، 2019) الى ان لدى المؤسسات الليبية إدراك لأهمية نظام محاسبة المسؤولية الا ان هذا النظام يستخدم فقط من قبل حوالي نصف المؤسسات التي تم مسحها، وان عناصر نظام محاسبة المسؤولية في المؤسسات الليبية بشكل عام متاح على مستوى متوسط.

ونظرا لأهمية الدراسات ذات العلاقة بالموضوع والنتائج التي توصلت اليها قامت الباحثة بعمل دراسة استطلاعية لدراسة مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في قطاع اخر لم يتم دراسته في البيئة الليبية سابقا على حد علم الباحثة ووفق المراجع المتاحة، حيث تم اختيار قطاع التامين وخاصة شركات التامين التكافلي لإجراء الدراسة الاستطلاعية، وبناء على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتحدد في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في شركات التأمين التكافلي؟

ومن خلال التساؤل الرئيسي يمكن صياغة التساؤلات الفرعية التالية:-

1. ما مدى توفر هيكل تنظيمي جيد لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية بالشركات محل الدراسة؟
2. هل يتم إعداد موازنات تخطيطية لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية؟

3. ما مدى استخدام الشركات الأساليب الرقابية لتقارير الأداء بشكل يخدم أهداف محاسبة المسؤولية؟
4. هل يوجد مقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط وتحليل الانحرافات بينهما؟

اهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي للدراسة يكمن في معرفة مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في شركات التأمين التكافلي ويتفرع منه الأهداف التالية المتمثلة في مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية:

1) التعرف على مدى توفر هيكل تنظيمي جيد لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية بالشركات محل الدراسة.
2) التأكد من أن الشركات تقوم بإعداد موازنات تخطيطية لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية.
3) التأكد من وجود أساليب رقابية لتقارير الأداء تخدم أهداف محاسبة المسؤولية.
4) التأكد من أن الشركات تقوم بمقارنة الأداء الفعلي بالمخطط وتحليل الانحرافات بينهما.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية للدراسة: – تتوفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في شركات التأمين التكافلي

لتحقيق أهدف الدراسة تم وضع الفرضيات التالية:

1) الفرضية الأولى: – يوجد لدى الشركات هيكل تنظيمي جيد لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية
2) الفرضية الثانية: – يتم إعداد موازنات تخطيطية لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية
3) الفرضية الثالثة: – تستخدم الشركات أساليب رقابية لتقارير الأداء بشكل يخدم أهداف محاسبة المسؤولية
4) الفرضية الرابعة: – يوجد مقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط وتحليل الانحرافات بينهما

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الدور الذي أصبحت تحظى به محاسبة المسؤولية وأثرها على التقارير المالية التي تعلنها الشركات، كما تنبع أهمية هذه الدراسة أيضا من أهمية قطاع التأمين باعتباره أحد أهم المؤسسات المالية في ليبيا.

منهجيــة الدراســة: تـم الاعتمـاد علـى المصـادر الثانويـة المتمثلـة فـي الكتـب والـدوريات العلميـة، فـي مـا تـم تناولـه فـي الأدب المحاسـبي حـول موضـوع البحـث والتـي أتـيح للباحثـة الاطـلاع عليهـا. وتـم اسـتخدام المـنهج الوصـفي التحليلـي الـذي اعتمـد علـى الاسـتبانة والتـي أعـدت خصيصـا لهـذا الغـرض اقتباسـاً مـن بحوث سابقة وتم تعديلها وتحكيمها لتتماشى مع البيئة الليبية.

حدود الدراسة: تنحصر حدود الدراسة في:

الحدود المكانية: تلقي هذه الدراسة الضوء على مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في مجموعة من شركات التأمين التكافلي وهي شركة ليبيا للتأمين، شركة التكافل للتأمين، شركة القافلة للتأمين، شركة العالمية للتأمين، شركة اليسر للتأمين التكافلي، شركة تيبستي للتأمين.

الحدود الزمانية: تمت الدراسة خلال الفترة من شهر 10 سنة 2020 الى شهر 5 سنة 2021

الدراسات السابقة:

- دارسة (عبد القادر شاهدي، ميلود بالحاج، 2021) تناولت الدراسة "دور محاسبة المسؤولية في الرقابة على التكاليف في المؤسسة الاقتصادية– ليبيا". هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الرقابي لمحاسب المسؤولية في الرقابة على التكاليف في المؤسسة الاقتصادية وذلك خلال تقسيم المؤسسة إلى مراكز مسؤولية والتحقق من أن النشاط في كل مركز يسير وفقاً لما هو مخطط له، وتم استخدام المنهج الوصفي باستخدام منهج دراسة الحالة من خلال الاعتماد على الملاحظة والمقابلة الشخصية وأخذت مؤسسة "إيكومس" كعينة أجريت عليها الدراسة، وقد توصلنا لمجموعة من النتائج نذكر منها أنه لا يمكن أن يكون هناك تحديد دقيق للمسؤولية عن الانحرافات التي وقعت داخل مركز التكلفة في مؤسسة "إيكومس" نظرا لعدم القدرة على إجراء تحليل معمق للانحرافات بسبب نقص المعلومات الضرورية، يمكن اعتبار محاسبة المسؤولية كأداة رقابية تستخدم في الرقابة على التكاليف داخل الوحدات والفروع في المؤسسة الاقتصادية.
- دراسة (عبد الباسط سالم عمر، 2021) بعنوان "ما مدى تطبيق محاسبة المسؤولية في شركة الاستثمار الوطني–ليبيا". هدفت الدراسة الى التحقق من مدي توفر مقومات تطبيق نظام محاسبة المسؤولية بشركة الاستثمار الوطني حيت استخدم الباحث مجتمع الدراسة بالكامل واستخدم الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة الى مجموعه من النتائج اهمها توفر هيكل تنظيمي معد وفق الاسس العلمية وكذلك وجود موازنات تخطيطية ولكن لا يوجد لدى الشركة نظام تكاليف معيارية ولا نظام حوافز فعال لرفع كفاءة العاملين. وأوصت الدراسة إلى ضرورة العمل على مواكبة التغيير في الهيكل التنظيمي للشركة مع تغيير استراتيجيتها وأوصت كذلك إلى العمل على تحديد نوع الانحراف في كل مركز مسؤولية قبل القيام بتحليله واتخاذ النسب المالية المختلفة لتقييم الأداء.
- دراسة (ادم مبارك، عبدالجبار عبد الله، إسماعيل النجيب، 2020) دراسة بعنوان "محاسبة المسؤولية واثرها على الرقابة وتقويم الاداء المالي–السودان". وذلك بهدف التعرف على محاسبة المسؤولية وأثرها على الرقابة ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات الرشيدة، وأثر غياب أسلوب محاسبة المسؤولية على المنشآت الصناعية وكذلك تفعيل نظام محاسبة المسؤولية للقيام بدوره في الرقابة وتقويم الاداء المالي بالمنشآت الصناعية. وتوصلت الدراسة إلى ان محاسبة المسؤولية تزيد من فاعلية الرقابة وإصدار التقارير في

موعدها بمراكز التكلفة، وانها تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة على الاستثمار بمراكز الاستثمار. وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد نظام إداري مقسم إلى مراكز إشراف ومسؤولية وضرورة وضع معايير للأداء في جميع المستويات الإدارية لتحقيق الرقابة الإدارية.

- دراسة (عبد الغني الفطيسي ومحمد الشّلباق وأسامة المنشار، 2019) العلاقة بين المؤسسات الليبية ونظام محاسبة المسؤولية في دراسة بعنوان "واقع نظام محاسبة المسؤولية في المؤسسات الليبية"–دراسة استطلاعية. هدفت الدراسة الى التعرف على نظام محاسبة المسؤولية في ليبيا من حيث استخدامه بالمؤسسات وتوافر عناصره والعوامل المؤثرة فيه والعقبات التي تمنع استخدامه. وتوصلت الدراسة إلى أن نظام محاسبة المسؤولية معروف بشكل جيد للمؤسسات الليبية ورغم أنه معروف إلا أن هذا النظام يستخدم حاليًا من قبل حوالي نصف المؤسسات التي تم مسحها، وبعضها يدرس تطبيق النظام. وأظهرت نتائج الدراسة أن عناصر نظام محاسبة المسؤولية في المؤسسات الليبية بشكل عام متاح على مستوى متوسط . وأوصت الدراسة بزيادة المعرفة بنظام محاسبة المسئولية، أهميتها وفوائدها للمؤسسات من أجل تشجيع هذه المؤسسات على تبني تطبيق هذا النظام.
- دارسة (محمد المبروك النايض، 2019) قد تناول بالدراسة "مدى توفر مقومات استخدام نظام محاسبة المسؤولية ومعوقات استخدامه في المصارف التجارية الليبية"، هدفت الدراسة الى التعرف على مدى توفر المقومات الأساسية لاستخدام نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية، والتعرف على المعوقات التي تواجه استخدامه في هذه المصارف، حيث توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: أنه يوجد هناك توفر في المقومات الأساسية لاستخدام نظام محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية، كما توجد بعض المعوقات التي تواجه المصارف التجارية الليبية في استخدام نظام محاسبة المسؤولية وتتمثل هذه المعوقات في عدم وجود أنظمة تلزم إدارة المصارف بالتغيير، وعدم وجود الكفاءات والكوادر المحاسبية المؤهلة علميا وعمليا في المصارف. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة التنسيق والتعاون بين مراكز المسؤولية والعمل على توضيح العلاقات فيما بينها.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت الدارسات السابقة موضوع محاسبة المسؤولية في أكثر من جانب، حيث توافقت الدراسة الحالية في التقارب الزمني وأيضا البيئة محل الدراسة مع كل من: دراسة (عبد الباسط سالم عمر،2021) و(الفطيسي والشّلباق والمنشار، 2019)، و(النايض، 2019) واختلفت معهم في الجهة المقام عليها الدراسة، في حين أن دراسة (مبارك واخرون، 2020) ودراسة (الجنابي، 2016) تناولت دور محاسبة المسؤولية في تقويم الأداء المالي، رغم أن الدراسات السابقة تناولت الموضوع من جانب مختلف إلا أن هذه الدراسة تأتي لدراسة مدى توفر

مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في قطاع التأمين شركات التأمين التكافلي على وجه التحديد، الواقعة في مدينة طرابلس حسب واقع الحال والظروف المختلفة التي تعيشها البيئة الليبية ومعرفة المقومات المتوفرة لتطبيق محاسبة المسؤولية في شركات التأمين الليبية، ومحاولة توضيحها والإفصاح عنها.

2. محاسبة المسؤولية

1.2 نشأة محاسبة المسؤولية:

نشأة محاسبة المسؤولية في تاريخ الفكر المحاسبي فتعود بدايتها لمقالة بعنوان محاسبة المسؤولية للكاتب Jon A. Higgins سنة 1952، حيث اعتبرت مقالته أول مقال علمي متكامل لنظام محاسبة المسؤولية، وأبحاث لكتّاب وبحّاث آخرين كانوا يشيرون دائماً لمقالة Higgins لما لها من دور بليغ في تطوير محاسبة المسؤولية (الجدبة، 2007، العدد 77).

2.2 مفهوم محاسبة المسؤولية:

وردت العديد من التعريفات لمحاسبة المسؤولية من قبل عدد من المؤلفين والكتاب ومن هذه التعريفات ما يلي: عرفها Horngren and others بأنها "نظام يقيس ويقارن بين المخطط له (الموازنات التخطيطية) وبين المنفذ فعلياً (النتائج الفعلية) لكل مركز مسؤولية على حده" (Horngren and others, 2005)

فيما أكد (جابر 2013 :84) بأنها أسلوب رقابي محاسبي لخدمة الإدارة في تقييم أداء المسؤولين في المستويات الإدارية. وعرفت بأنها أسلوب من أساليب المحاسبة الإدارية والتي تركز على جزئيات الوحدة التنظيمية كالأقسام مثلاً، من حيث المعلومات المعطاة لتتمكن الإدارة من تقييم أداء هذه الاقسام والحكم على مدى فاعليتها وكفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها (المنيف، 1993، ص 136).

3.2 مقومات نظام مبادئ محاسبة المسؤولية:

لتطبيق نظام المحاسبة المسؤولية في أي مؤسسة اقتصادية أو حكومية لابد من توفير المقومات التي يقوم عليها نظام المحاسبة المسؤولية وفي هذه الدراسة سوف يتم التركيز على بعض مقومات نظام محاسبة المسئولية وهي:

1.3.2 وجود هيكل تنظيمي جيد ومفهوم (كلاب، 2008)

يعد الهيكل التنظيمي أول خطوات نجاح نظام محاسبة المسؤولية، والتي تسعي إلى ربط معدلات الأداء المخططة بمراكز مسؤولية محددة ثم ربط معدلات الأداء الفعلي بنفس المراكز لمتابعة الأداء وقياسه، وتحقيقها للرقابة الداخلية الكاملة التي ستساعد على تصحيح المسار إذا انحرف وفي وقت الوقت المناسب لذلك.

فيوجد هيكل تنظيمي معتمد وسليم وواضح للمؤسسة تتضح الأهداف والمهام والصلاحيات وتوزع المسؤولية وفق مراكز المسؤولية التي يتألف منها الهيكل التنظيمي.

2.3.2 الموازنات التقديرية (احمد، 2000).

حتى يمكن تطبيق نظام محاسبة المسؤولية بشكل سليم في أي مؤسسة يجب اعداد موازنات تقديرية تساهم في رسم الطريق الذي من خلاله يتم تحقيق أهداف المؤسسة. وتعرف الموازنة على أنها تعبير كمي عن الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة. وحتى تستطيع المؤسسة القيام بواجبتها، فإن عليها تنفيذ وظائفها المختلفة من تخطيط ورقابة وتنظيم وإشراف واتخاف القرارات الإدارية بطريقة كفؤة وفعالة.

3.3.2 وجود نظام فعال للتقارير (كلاب، 2008)

يعتبر نظام التقارير من أهم مقومات نظام محاسبة المسؤولية وبدونها لا يمكن لهذا النظام أن يحقق أهدافه، وتظهر أهمية التقارير كأداة لإمداد المستويات الإدارية بالمعلومات المالية منها وغير المالية، للتعرف علي الأداء الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط مما يعطي صورة عن الانحرافات الموجودة مع التركيز علي الانحرافات السلبية التي تستدعي الانتباه مع اتخاذ الإجراءات العلاجية لها، لذلك يلعب نظام التقارير الرقابية دوراً كبيراً في محاسبة المسؤولية التي تتطلب إعداد التقارير لكل قطاع ومركز مسؤولية.

4.3.2 وجود نظام محاسبي متطور وشامل (سالم، 1998).

ترتكز فكرة نظام المعلومات بشكل عام على وجود مجموعة من المتغيرات تمثل استخدامات النظام أو مدخلاته، وعلى وجود مجموعة من العمليات التي يقوم النظام بأدائها على هذه المدخلات في ظل ظروف بيئية معينة ومعايير اداء ومجموعة النتائج التي يمثل الانتاج النهائي للنظام.

يتم التركيز على الهدف الرقابي للمعلومات، ومبدأ المساءلة، وتقييم الأداء لجميع المستويات الإدارية، لذلك نجد ان من أهم اهداف نظام المعلومات الضرورية لمساعدة الإدارة في إدارة مواردها المالية والبشرية، بكفاءة وفعالية.

وترى الباحثة ان المقومات السابقة الذكر تسعى الى تطبيق نظام المحاسبة المسؤولية في المؤسسات الاقتصادية أو الحكومية لأنها أسلوب رقابي محاسبي يخدم الإدارة في تقييم أداء المسؤولين في المستويات الإدارية لتحديد الانحرافات داخل الوحدة الاقتصادية ومحاسبة المسؤولين.

منهجية البحث:1.3

تم استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وغيرها من الطرق الاحصائية وصولا الى اختبار الفرضيات. وقد تم استخدام برنامج (SPSS) لأجراء التحليل الاحصائي.

2.3 مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين في أقسام المحاسبة بشركات التأمين التكافلي ، أما عينة الدراسة فهي عينة عشوائية قصدية من العاملين في قسم المحاسبة بشركات التأمين التكافلي العاملة بمدينة طرابلس (ليبيا

للتأمين، التكافل للتأمين، القافلة للتأمين، اليسر للتأمين، تيبستي للتأمين، العالمية للتأمين). ويوضح جدول 1عدد الاستبانات الموزعة وتلك المستردة وفق الشركات. وتم اختيار عينة عشوائية قصدية بحيث تم استهداف توزيع 10 استبانة لكل شركة ولعدد 5 شركات ماعدا شركة التكافل للتأمين تم توزيع 20 وذلك لكبر عينة موظفي قسم المحاسبة بها بإجمالي 70 استبانة وما تم إنجازه يمكن توضيحه من خلال جدول التالي:

جدول 1: توزيع الاستبانات الموزعة والاستبانات المستردة وفق الشركات

البيان	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستردة	نسبة الاسترداد	استبانات صالحة للتحليل
ليبيا للتأمين	10	6	%60	6
التكافل للتأمين	20	18	%90	18
القافلة للتأمين	10	7	%70	7
اليسر للتأمين	10	6	%60	6
تيبستي للتأمين	10	4	%40	4
العالمية للتأمين	10	6	%60	6
الإجمالي	70	47	%67	47

يتضح من الجدول أعلاه، أن عدد الاستبانات الموزعة 70 استبانة تم استرداد 47 استبانة (حوالي 23 استبانة لم تسترد او رجعت فارغة وبالتالي تم اعتبارها غير مستردة)، وجميع الاستبانات المستردة وجدت مكتملة وصالحة للتحليل وبالتالي فإن عدد الاستبانات المستخدمة في الدراسة 47 استبانة وهو عدد مقبول احصائياً حيث يمثل ما نسبته 67% من إجمالي الاستبانات الموزعة

3.3 تحليل سمات المشاركين بالدراسة:

تم تحليل القسم الأول من الاستبانة لوصف توزيع عينة الدراسة وفق الخصائص الشخصية والديمغرافية وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول التالي:-

جدول 2: وصف توزيع عينة الدراسة وفق الخصائص الشخصية والديموغرافية

الخاصية	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية
إسم الشركة	شركة القافلة	7	%14.9
	شركة التكافل	18	%38.3

	شركة اليسر	6	%12.8
	شركة تيبستي	4	%8.5
	شركة ليبيا	6	%12.8
	شركة العالمية	6	%12.8
المجموع		47	%100
المستوى التعليمي	المستوى المتوسط	4	%8.5
	الدبلوم العالي	8	%17
	البكالوريوس	32	%68.1
	الماجستير	3	%6.4
	الدكتوراه	0	%0
المجموع		47	%100
التخصص العلمي	المحاسبة	25	%53.2
	ادارة الاعمال	9	%19.1
	التمويل والمصارف	1	%2.1
	التجارة الالكترونية	0	%0
	التخطيط المالي	1	%2.1
	أخرى	11	%23.4
المجموع		47	%100
الوظيفة الحالية	مدير عام	0	%0
	رئيس قسم	20	%42.6

	مدير مكتب	7	14.9
	رئيس وحدة	1	%2.1
	موظف	11	%23.4
	أخرى	8	%17
المجموع		47	%100
سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية	أقل من او = 5 سنوات	13	%27.7
	من 6 سنوات الى 10	6	%12.8
	من 11 سنوات الى 15	7	%14.9
	من 16 سنوات الى 20	3	%6.4
	اكثر من 20 سنة	18	%38.3
المجموع		47	%100

ومن بيان الجدول السابق يمكن توضيح الخصائص الشخصية والديمغرافية لعينة الدراسة كالاتي:-

1. إسم الشركة:

من خلال الإطلاع على نتائج التحليل الإحصائي الموضح في جدول رقم 2 يمكن ملاحظة أن عدد المشاركين بلغ 47 مشارك موزعين على 6 شركات .

2- المستوى التعليمي:

من خلال الإطلاع على نتيجة التحليل الاحصائي يتضح إن ما نسبته 68.1% من عينة البحث هم من حملة المستوى العلمي البكالوريوس حيث انهم يحملون شهادات جامعية أي مستوى تعليهم عاليمما يعكس إيجابيا

على اجاباتهم، وبنسبة 6.4% من المستهدفين هم من حملة المؤهل العلمي الماجستير ولايوجد اي مشترك من حملة الدكتوراه.

3. **التخصص العلمي:**

يقيس هذا المتغير نوع التعليم الذي تحصل عليه الموظف بالشركة والمستهدفين في عينة البحث. ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي لعينة البحث يمكن ملاحظة أن أغلب المستهدفين كانو من تخصص المحاسبة وبنسبة تجاوزت ال 53% وهذا يدل ان اغلب المستهدفين لهم دراية بموضوع البحث من حيث التخصص، يليه تخصص ادارة الاعمال وبنسبة تقارب ال 19%.

4. **الوظيفة الحالية:**

من خلال الإطلاع على نتيجة التحليل الاحصائي يتضح إن ما نسبته 42.6% من أفراد العينة يتقلدون وظيفة رئيس قسم و 23.4% من المستهدفين يشغلون موظف والباقي كما هو موضوع بالجدول التالي، وعليه فإن عينة البحث شملت أغلب المستويات الإدارية بشركات التأمين قيد البحث.

5. **سنوات الخبرة بالشركة:**

من خلال الإطلاع على نتيجة التحليل الاحصائي يتضح إن ما نسبته 27.7% من أفراد العينة لديهم خبرة قصيرة نسبياً، لمدة تقل عن خمس سنوات في وظيفتهم بالشركة ، ومانسبته 38.3% تصل خبرتهم الى أكثر من 20 سنة مما يشير الى وجود خبرات في الوظيفة الحالية التي يشغلونها.

4.3 الأسلوب الإحصائي المستخدم: اعتمد هذا البحث على الأسلوب الإحصائي لتحليل البيانات التي تضمنتها الاستبانة المصممة لهذه الدراسة من خلال برنامج إحصائي من خدمة البرمجيات الواردة في (SPSS) وذلك باستخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

1. **اختبار الصدق والثبات :Reliability Analysis**

وقد استخدم هذا الاختبار للتأكد من الصدق والاتساق الداخلي لأداة الدراسة .

2. **أساليب الإحصاء الوصفي: Descriptive Analysis**

وقد استخدمت هذه الأساليب لاحتساب تكرارات العدد والنسبة .

3. **أساليب التحليل الاستدلالي: Inferential Analysis**

وقد استخدم اختبارT للفرضيات باستخدام اختبار (t) One Sample T-Test.

1.4.3 أدوات البحث: لقد تم تصميم الاستبانة من جزئين وهي: الجزء الأول ويتضمن معلومات عامة عن المشاركين، والجزء الثاني يتضمن مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في شركات التأمين التكافلي ،

وقد تم إعطاء الإجابات (موافق بشدة- موافق- محايد -لا أوافق - لا أوافق بشدة) الدرجات (5-4-3-2-1) على التوالي .

التحليل الإحصائي لفرضيات البحث2.4.3

تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة. وجدول رقم (3) يوضح أطوال الفترات كما يلي:

الجدول رقم (3) مقياس ليكرت الخماسي

الـ	غير موافق	غير	محايد	موافق	موافق
الـ	1	2	3	4	5
الـ	-%20	%36	-%52	%68	-%84

5.3 اختبار صدق وثبات الاستبانة:

أحد أهم الإختبارات الإحصائية الواجب استخدامها عند استخدام الإستبانة كوسيلة جمع بيانات هو إختبار صدق وثبات الإستبانة ويقصد به قدرتها على قياس ما صممت وأعدت من أجله، ويتم اختبار كل من الاتساق الداخلي ومعامل ثبات الاستبانة على النحو التالي:

1.5.3 ثبات الاستبانة: يستخدم معامل ألفا كرونباخ لتحديد درجة صدق وثبات عبارات كل محور من محاور الاستبانة، ويعرض الجدول رقم (4) نتائج هذا الإختبار.

جدول 4: نتائج إختبار معامل كرونباخ ألفا لصدق وثبات الاستبانة

ا لرقم	العبارات	معامل ألفا
1	يتوفر لدى الشركة هيكل تنظيمي جيد لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية.	.833
2	يتم إعداد موازنات تخطيطية لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية.	.727
3	تستخدم الشركة أساليب رقابية لتقارير الأداء بشكل يخدم أهداف محاسبة المسؤولية.	.876
4	يتم مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط وتحليل الانحرافات بينهما	.912

.837	**جميع الفقرات**	

يتضح من الجدول أعلاه، والذي يعرض نتائج اختبار معامل كرونباخ الفا، أن قيم ألفا للمحاور تفوق القيمة المقبولة إحصائياً في بحوث العلوم الإنسانية وهي (0.600) مما يشير إلى ثبات الاستبانة وإمكانية الإعتماد عليها في تجميع بيانات البحث. حيث يوصي (Hair ،1998) بأن مستوى الموثوقية لمعامل ألفا كرونباخ هو 60 % وأكثر.

2.5.3 اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف–سمرنوف) (Sample K–S–1) :

يعرض اختبار (كولمجروف – سمرنوف) ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لان معظم الاختبارات العلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا.

جدول 5 :- يوضح اختبار التوزيع الطبيعي (Sample Kolmogorov–Smirnov–1)

ت	المحاور	عدد الفقرات	قيمة مستوى الدلالة
1	يتوفر لدى الشركة هيكل تنظيمي جيد لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية.	10	0.200
2	يتم إعداد موازنات تخطيطية لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية.	11	0.200
3	تستخدم الشركة أساليب رقابية لتقارير الأداء بشكل يخدم أهداف محاسبة المسؤولية.	11	0.200
4	يتم مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط وتحليل الانحرافات بينهما	11	0.200

يوضح الجدول رقم (5) نتائج الاختبار، حيث أن قيمة مستوى الدلالة للجميع المحاور 0.200 وهذا يدل على إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

2.5.3 الاتساق الداخلي: ويقصد به قوة الترابط بين كل عبارة من عبارات المحور مع الدرجة الكلية له، وتعرض الجداول التالية (2، 3، 4، 5) نتائج الاتساق الداخلي مبينة معاملات الارتباط لعوامل كل محور من محاور الإستبانة عند مستويي معنوية (0.01 ، 0.05) وتبين النتائج ترابط عبارات المحور مع درجته الكلية.

جدول 6 : قيم معاملات الارتباط بين العبارات المتعلقة بمدى توفر هيكل تنظيمي جيد بالشركة ودرجتها الكلية

م	المقياس	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يوجد تنظيم إداري معتمد بالشركة يساهم في تحديد خطوط السلطة والمسؤولية.	.346*	.017
2	يتم تقسيم المهام والمسؤوليات وتحديد الاختصاصات بشكل واضح بين العاملين بالشركة .	.762**	.000
3	العلاقة بين المستويات الإدارية وأقسامها واضحة بشكل منطقي حسب الأنظمة والقوانين .	.362*	.015
4	هناك وصف وظيفي واضح يلزم كل موظف القيام بالمهام الموكلة إليه بمهنية عالية بدون تداخل بين المهام .	.781**	.000
5	يتوفر لدى الموظفين القدرة والكفاءة والخبرة اللازمة للقيام بالمهام بمهنية عالية .	.680**	.000
6	هناك استقرار بالهيكل التنظيمي بالشركة يساعد في دعم القرارات المالية .	.853**	.000
7	لدى الموظفين الكفاءة والخبرة الكافية للقيام بالمهام التي كلفوا بها.	.766**	.000
8	يوجد فصل واضح بين الوظائف والاختصاصات بالشركة.	.791**	.000
9	يؤدي القسم الواحد عمله في مكان محدد بحيث يسهل الإشراف عليه .	.673**	.000
10	يوجد مدير مختص لكل مركز مسؤولية.	.238	.080

** معامل الارتباط دال احصائيا عند مستوى دلالة (0.01)

* معامل الارتباط دال احصائيا عند مستوى دلالة (0.05)

يتضح من الجدول أعلاه، والذي يعرض معاملات ارتباط العبارات المتعلقة بمدى يتوفر لدى الشركة هيكل تنظيمي جيد لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية ودرجتها الكلية ، أن جميع فقرات المحور ترتبط مع الدرجة الكلية عند مستوى معنوية (0.01) باستثناء الفقرات 1، 3 عند مستوى (0.05) والفقرة العاشرة أظهرت عدم ارتباط والتي تنص على (يوجد مدير مختص لكل مركز مسؤولية). وباستبعاد هذه الفقرة يمكن القول بوجود إتساق داخلي بين فقرات هذا المحور.

جدول 7: قيم معاملات الارتباط بين العبارات المتعلقة بمدى إعداد موازنات تخطيطية لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية ودرجتها الكلية

م	المقياس	معامل	مستوى
1	يتم إعداد الموازنة التقديرية (التخطيطية) لكل مركز مسؤولية على حدة.	.27	.
2	يتم إعداد الموازنة التقديرية كأساس لمقارنة المصروفات الفعلية بالمصروفات التقديرية بما	.68 3**	.000
3	تتميز الموازنات التخطيطية المعدة بالمرونة الكافية لمواجهة أي تغيرات طارئة .	.60	.
4	يتم إعداد الموازنة بشكل مسبق تأخذ في الحسبان الجوانب المالية وغير المالية في إطار	.30 7*	.036
5	يتم استخدام نظام محوسب لإعداد الموازنة التقديرية يساهم في دعم عملية الضبط الداخلي .	.62	.
6	يتم إتباع الأسلوب العلمي في تحديد معايير الأداء لكل مركز مسؤولية .	.49	.
7	الأشخاص المسئولين عن إعداد ومتابعة الموازنة التقديرية لديهم الخبرات العملية الكافية بما	.51 5**	.000
8	يتم إعداد الموازنة على أساس فترات زمنية منتظمة بحيث يتم تقديمها لأصحاب القرار في	.56 9**	.000
9	تلتزم مراكز المسؤولية بالمصروفات المحددة لها مسبقاً في الموازنة التقديرية.	**	.
1	يشترك الموظفون في مختلف مراكز المسؤولية في إعداد الموازنات التخطيطية .	**	.
1 1	يتم مناقشة الموازنة التقديرية في كافة المستويات بعد إعدادها من قبل لجنة الموازنة وذلك	** 427	.003

** معامل الارتباط دال احصائيا عند مستوى دلالة (0.01)

* معامل الارتباط دال احصائيا عند مستوى دلالة (0.05)

يتضح من الجدول أعلاه، والذي يعرض معاملات ارتباط العبارات المتعلقة بالمحور (يتم إعداد موازنات تخطيطية لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية ودرجتها الكلية) ، أن جميع فقرات المحور ترتبط مع الدرجة الكلية

عند مستوى معنوية (0.01) باستثناء الفقرة الرابعة ترتبط عند مستوى معنوية (0.05) والفقرة الاولى والتي تنص على (يتم إعداد الموازنة التقديرية (التخطيطية) لكل مركز مسؤولية على حدة.) لم تظهر أي ترابط مع فقرات المحور ذو دلالة احصائية.

الجدول8 : قيم معاملات الارتباط بين العبارات المتعلقة بمدى استخدام الشركة أساليب رقابية لتقارير الأداء بشكل يخدم أهداف محاسبة المسؤولية ودرجتها الكلية

م	المقياس	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يسمح نظام التقارير المتبع بالشركة بقياس وتقييم الأداء بسهولة.	.754**	.000
2	تعد تقارير الأداء بشكل واضح ودقيق ويسهل فهمه.	.540**	.000
3	يوجد وصف للمعلومات التي يجب أن تتضمنها تقارير الأداء.	.733**	.000
4	تتضمن التقارير تفصيلاً بالأداء الفعلي والمخطط والانحرافات بينها.	.633**	.000
5	توفر التقارير المعلومات الملائمة في الوقت المناسب عن مراكز المسؤولية.	.605**	.000
6	تؤدي التقارير إلى سهولة الاتصال بين المستويات الإدارية.	.848**	.000
7	تختلف التقارير حسب المستوى المقدم إليه من حيث شموليتها.	.752**	.000
8	تقدم تقارير الأداء بشكل دوري عن مراكز المسؤولية.	.582**	.000
9	تساعد التقارير في قياس وتقييم الأداء.	.448**	.000

10	تقدم بيانات عاجلة غير دورية للمستويات العليا عن أداء العمل الجاري عند طلبها	.764**	.000
11	تتضمن التقارير كيفية معالجة الانحرافات السالبة.	.675**	.000

** معامل الارتباط دال احصائيا عند مستوى دلالة (0.01)

* معامل الارتباط دال احصائيا عند مستوى دلالة (0.05)

يتضح من الجدول أعلاه، والذي يعرض معاملات ارتباط العبارات المتعلقة بمدى استخدام الشركة أساليب رقابية لتقارير الأداء بشكل يخدم أهداف محاسبة المسؤولية ودرجتها الكلية، أن جميع فقرات المحور ترتبط مع الدرجة الكلية عند مستوى معنوية (0.01)، مما يدل على وجود إتساق داخلي بين فقرات هذا المحور دون استبعاد لاي فقرة.

الجدول 9 : قيم معاملات الارتباط بين العبارات المتعلقة بمدى مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط وتحليل الانحرافات بينهما ودرجتها الكلية

م	المقياس	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يتم قياس الأداء الفعلي لكل مركز من مراكز المسؤولية على حده.	.720**	.000
2	تتخذ التكلفة المعيارية أساساً لقياس الأداء الفعلي .	.836**	.000
3	تتم مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط لتحديد الانحرافات في كل مركز مسؤولية.	.805**	.000
4	يحدد نوع الانحراف في كل مركز مسؤولية قبل القيام بتحليله.	.686**	.000
5	يتم تحديد الشخص المسئول عن حدوث الانحرافات لكل مركز مسؤولية .	.779**	.000
6	يتم استخدام النسب المالية المختلفة لتقييم أداء مراكز المسؤولية.	.885**	.000

7	يكتسب الانحراف أهمية من ناحية القيمة والكمية عند تحليله .	.777**	.000
8	يتم توضيح سبب حدوث الانحراف بين الأداء الفعلي والمخطط لكل مركز مسؤولية.	.707**	.000
9	يتم اتخاذ إجراءات وقائية لتلافي حدوث انحرافات مستقبلاً .	.563**	.000
10	توجد قدرة للعاملين بالشركة على اكتشاف الأخطاء لحظة وقوعها وتحليل الانحرافات وتقييم مسارها في الوقت المناسب .	.590**	.000
11	يتم معالجة الانحرافات السالبة بطريقة فعالة وسريعة.	.808**	.000

** معامل الارتباط دال احصائيا عند مستوى دلالة (0.01)

* معامل الارتباط دال احصائيا عند مستوى دلالة (0.05)

يتضح من الجدول أعلاه، والذي يعرض معاملات ارتباط العبارات المتعلقة بمدى قيام الشركة بمقارنة الأداء الفعلي بالمخطط وتحليل الانحرافات بينهما ودرجتها الكلية، أن جميع فقرات المحور ترتبط مع الدرجة الكلية عند مستوى معنوية (0.01) مما يدل على وجود إتساق داخلي بين فقرات هذا المحور أيضاً.

6.3 الإحصاء الوصفي:

نستعرض فيما يلي الإحصاء الوصفي إعتماداً على المتوسط الحسابي Mean، الإنحراف المعياري Standard Deviation، وأقل Minimum وأعلى Maximum قيمة وذلك لقياس تساءلات البحث الرئيسية التي تم تحديدها في مشكلة البحث وباستخدام برنامج ال SPSS تم الحصول على النتائج وذلك على النحو التالي:

1.6.3إختبار مقاييس النزعة المركزية للفرضية الأولى

الجدول 10: الإحصاء الوصفي للعبارات المتعلقة بمدى توفر هيكل تنظيمي جيد بالشركة ودرجتها الكلية

م	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
1	يوجد تنظيم إداري معتمد بالشركة يساهم في تحديد خطوط السلطة	3.	.7	مو	2

	والمسؤولية.	83	89	افق	
2	يتم تقسيم المهام والمسؤوليات وتحديد الاختصاصات بشكل واضح بين العاملين بالشركة.	3.26	.793	محايد	9
3	العلاقة بين المستويات الإدارية وأقسامها واضحة بشكل منطقي حسب الأنظمة والقوانين.	3.68	.837	موافق	3
4	هناك وصف وظيفي واضح يلزم كل موظف القيام بالمهام الموكلة إليه بمهنية عالية بدون تداخل بين المهام.	3.34	1.185	محايد	7
5	يتوفر لدى الموظفين القدرة والكفاءة والخبرة اللازمة للقيام بالمهام بمهنية عالية.	3.21	.806	محايد	10
6	هناك استقرار بالهيكل التنظيمي بالشركة يساعد في دعم القرارات المالية.	3.66	.962	موافق	4
7	لدى الموظفين الكفاءة والخبرة الكافية للقيام بالمهام التي كلفوا بها.	3.32	.695	محايد	8
8	يوجد فصل واضح بين الوظائف والاختصاصات بالشركة.	3.45	1.017	موافق	6
9	يؤدي القسم الواحد عمله في مكان محدد بحيث يسهل الإشراف عليه .	3.60	.925	موافق	5
10	يوجد مدير مختص لكل مركز مسؤولية.	3.87	.797	موافق	1
	متوسط الإحصاء الوصفي للعبارات المتعلقة بمدى توفر هيكل تنظيمي جيد بالشركة	**3.521**	**.563**	**موافق**	

يبين الجدول أعلاه المتوسط المرجح والإنحراف المعياري لإجابات المشاركين حول العبارات المتعلقة بمدى توفر هيكل تنظيمي جيد بالشركة محل الدراسة، وتقع قيمة متوسط الإحصاء الوصفي للعبارات ضمن الفترة (3.21– 3.87) بحيث أن أعلى متوسط كانت للفقرة رقم (10) والتي تشير الى (يوجد مدير مختص لكل مركز مسؤولية) وأقل متوسط مرجح كان للفقرة رقم (5) والتي تنص على (يتوفر لدى الموظفين القدرة والكفاءة والخبرة اللازمة للقيام بالمهام بمهنية عالية.). مما يشير إلى أن المشاركين لديهم معرفة في الإجابة على العبارات المتعلقة بمدى توفر هيكل تنظيمي جيد بالشركة ، وقد كان المتوسط المرجح العام للتساؤل (3.52) وهو مايشير

الى موافق. وهذا مؤشر الى أن هنالك موافقة نسبية من قبل المستجوبين (عينة البحث) ، وقد ترجع هذه النتيجة الى تفاوت مستوى الخبرة التي يتمتع بها أفراد العينة والتي تم الإشارة اليها في المحور الأول والتي تم اختبارها في اختبار السمات الشخصية لعينة البحث والتي نوقشت مسبقاً. وبناء على ماتقدم فإن نتيجة جميع الفقرات أوضحت أن هنالك توافق على مدى توفر هيكل تنظيمي جيد بالشركة لبعض الفقرات باستثناء الفقرات 2، 4، 75،، 9 فقد كانت نتيجتها في خانة المحايد بيين المشكك في وجود هيكل تنظيمي جيد بالشركة وبين المؤكد لها. وبناء على ماسبق فإن المتوسط الحسابي لعبارات الفرضية الاولى والتي تنص على (**مدى توفر هيكل تنظيمي جيد بالشركة)** تاتي في خانة الموافقة باعتبار أن إجابات الموظفين تشير الى تأكيدهم بمتوسط اجمالي 3.52 بتوفر هيكل تنظيمي جيد.

2.6.3 إختبار مقاييس النزعة المركزية للفرضية الثانية

جدول 11: الإحصاء الوصفي للعبارات المتعلقة بمدى إعداد موازنات تخطيطية لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية

	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
	يتم إعداد الموازنة التقديرية (التخطيطية) لكل مركز مسؤولية على حدة.	3.60	.577	موافق	4
	يتم إعداد الموازنة التقديرية كأساس لمقارنة المصروفات الفعلية بالمصروفات التقديرية بما يحقق الرقابة قبل عملية الصرف.	3.38	.898	محايد	6
	تتميز الموازنات التخطيطية المعدة بالمرونة الكافية لمواجهة أي تغيرات طارئة .	3.19	.970	محايد	9
	يتم إعداد الموازنة بشكل مسبق تأخذ في الحسبان الجوانب المالية وغير المالية في إطار مراكز المسؤولية لتحديد مدى تحقيق أهداف الشركة.	4.15	.859	محايد	10

	يتم استخدام نظام محوسب لإعداد الموازنة التقديرية يساهم في دعم عملية الضبط الداخلي .	3.38	1.054	محايد	6
	يتم إتباع الأسلوب العلمي في تحديد معايير الأداء لكل مركز مسؤولية .	3.45	.503	موافق	5
	الأشخاص المسئولين عن إعداد ومتابعة الموازنة التقديرية لديهم الخبرات العملية الكافية بما يمكنهم من القيام بأعمالهم على أكمل وجه.	3.81	.647	موافق	1
	يتم إعداد الموازنة على أساس فترات زمنية منتظمة بحيث يتم تقديمها لأصحاب القرار في الوقت المناسب.	3.28	.772	محايد	7
	تلتزم مراكز المسؤولية بالمصروفات المحددة لها مسبقاً في الموازنة التقديرية.	3.70	.931	موافق	3
0	يشترك الموظفون في مختلف مراكز المسؤولية في إعداد الموازنات التخطيطية .	3.19	.924	محايد	8
1	يتم مناقشة الموازنة التقديرية في كافة المستويات بعد إعدادها من قبل لجنة الموازنة وذلك لغرض إبداء بعض الملاحظات حولها.	3.79	1.122	موافق	2
	متوسط الإحصاء الوصفي للعبارات المتعلقة بمدى إعداد موازنات تخطيطية لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية	3.537	.446	**موافق**	

يبين الجدول أعلاه المتوسط المرجح والإنحراف المعياري لإجابات المشاركين حول العبارات المتعلقة بمدى إعداد موازنات تخطيطية لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية في الشركات محل الدراسة وتقع قيمة متوسط الإحصاء الوصفي للعبارات ضمن الفترة (3.19– 3.81) بحيث أن أعلى متوسط كانت للفقرة رقم (7) والتي تشير الى (الأشخاص المسئولين عن إعداد ومتابعة الموازنة التقديرية لديهم الخبرات العملية الكافية بما يمكنهم من القيام بأعمالهم على أكمل وجه) وأقل متوسط مرجح كان للفقرتين رقم (3، 10) والتي تنص على (تتميز الموازنات التخطيطية المعدة بالمرونة الكافية لمواجهة أي تغيرات طارئة)، (يشترك الموظفون في مختلف مراكز المسؤولية في إعداد الموازنات التخطيطية) على التوالي مما يشير إلى أن المشاركين كانت نتيجة إجاباتهم محايدة في بعض فقرات هذا المحور على العبارات المتعلقة بمدى إعداد موازنات تخطيطية لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية وموافق لبعض من فقراته (و بنسبة قريبة من المحور السابق). حيث كانت نتائج جميع الفقرات في مستوى

الموافق باستثناء الفقرات (2، 3، 4، 5، 8، 10) فقد كانت نتيجتهما محايد. وبلغت قيمة متوسط الإحصاء الوصفي للعبارات إجمالاً 3.53 مما يشير إلى أن المحور مدى إعداد موازنات تخطيطية لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية كان مؤشره موافق وبانحراف معياري0.446 والتي تنص **(بمدى إعداد موازنات تخطيطية لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية)**

3.6.3 إختبار مقاييس النزعة المركزية للفرضية الثالثة

جدول 12: الإحصاء الوصفي للعبارات المتعلقة بمدى استخدام الشركة أساليب رقابية لتقارير الأداء بشكل يخدم أهداف محاسبة المسؤولية

م	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
1	يسمح نظام التقارير المتبع بالشركة بقياس وتقييم الأداء بسهولة.	2.91	1.080	محايد	7
2	تعد تقارير الأداء بشكل واضح ودقيق ويسهل فهمه .	3.49	.906	موافق	1
3	يوجد وصف للمعلومات التي يجب أن تتضمنها تقارير الأداء.	2.85	1.083	محايد	8
4	تتضمن التقارير تفصيلاً بالأداء الفعلي والمخطط والانحرافات بينها.	3.15	.625	محايد	5
5	توفر التقارير المعلومات الملائمة في الوقت المناسب عن مراكز المسؤولية.	3.09	.803	محايد	6
6	تؤدي التقارير إلى سهولة الاتصال بين المستويات الإدارية.	2.91	1.080	محايد	7
7	تختلف التقارير حسب المستوى المقدم إليه من حيث شموليتها.	3.38	.922	محايد	2
8	تقدم تقارير الأداء بشكل دوري عن مراكز المسؤولية .	3.19	.970	محايد	4

9	تساعد التقارير في قياس وتقييم الأداء .	3.38	.573	محايد	2
10	تقدم بيانات عاجلة غير دورية للمستويات العليا عن أداء العمل الجاري عند طلبها.	2.83	1.110	محايد	9
11	تتضمن التقارير كيفية معالجة الانحرافات السالبة.	3.28	1.210	محايد	3
	متوسط الإحصاء الوصفي للعبارات المتعلقة بمدى استخدام الشركة أساليب رقابية لتقارير الأداء بشكل يخدم أهداف محاسبة المسؤولية	**3.133**	**.643**	**محايد**	

يبين الجدول أعلاه المتوسط المرجح والإنحراف المعياري لإجابات المشاركين حول العبارات المتعلقة بمدى استخدام الشركة أساليب رقابية لتقارير الأداء بشكل يخدم أهداف محاسبة المسؤولية بالشركات محل الدراسة وتقع قيمة متوسط الإحصاء الوصفي للعبارات ضمن الفترة (2.83– 3.49) بحيث أن أعلى متوسط كانت للفقرة رقم (2) والتي تشير الى (تعد تقارير الأداء بشكل واضح ودقيق ويسهل فهمه) وأقل متوسط مرجح كان للفقرة رقم (4) والتي تنص على (تقدم بيانات عاجلة غير دورية للمستويات العليا عن أداء العمل الجاري عند طلبها)، مما يشير إلى أن المشاركين كانت نتيجة إجاباتهم محايدة الى حد ما، حيث كانت نتائج جميع الفقرات في مستوى المحايد وبانحرافات معيارية تعتبر كبيرة نسبياً باستثناء فقرة واحدة موافق بالحد الأدنى تقريباً. وبلغت قيمة متوسط الإحصاء الوصفي لعبارات هذا المحور إجمالاً (3.13) وبانحراف معياري 0.643 مما يشير إلى أن هذا المحور يوجد به بعض التحفظات.

4.6.3 إختبار مقاييس النزعة المركزية للفرضية الرابعة

جدول 13: الإحصاء الوصفي للعبارات المتعلقة بمدى مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط وتحليل الانحرافات بينهما

م	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
1	يتم قياس الأداء الفعلي لكل مركز من مراكز المسؤولية على حده.	3.30	1.413	محايد	9

2	تتخذ التكلفة المعيارية أساساً لقياس الأداء الفعلي .	3.55	1.194	موافق	6
3	تتم مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط لتحديد الانحرافات في كل مركز مسؤولية.	3.68	.935	موافق	3
4	يحدد نوع الانحراف في كل مركز مسؤولية قبل القيام بتحليله.	3.38	.945	محايد	8
5	يتم تحديد الشخص المسئول عن حدوث الانحرافات لكل مركز مسؤولية .	3.66	.788	موافق	4
6	يتم استخدام النسب المالية المختلفة لتقييم أداء مراكز المسؤولية.	3.70	.954	موافق	2
7	يكتسب الانحراف أهمية من ناحية القيمة والكمية عند تحليله .	3.85	.884	موافق	1
8	يتم توضيح سبب حدوث الانحراف بين الأداء الفعلي والمخطط لكل مركز مسؤولية.	3.23	1.068	محايد	11
9	يتم اتخاذ إجراءات وقائية لتلافي حدوث انحرافات مستقبلاً .	3.40	1.116	موافق	7
10	توجد قدرة للعاملين بالشركة على اكتشاف الأخطاء لحظة وقوعها وتحليل الانحرافات وتقييم مسارها في الوقت المناسب .	3.28	.615	محايد	10
11	يتم معالجة الانحرافات السالبة بطريقة فعالة وسريعة.	3.57	1.118	موافق	5
	متوسط الإحصاء الوصفي للعبارات المتعلقة بمدى مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط وتحليل الانحرافات بينهما في الشركة.	3.51	.746	**موافق**	

يبين الجدول أعلاه المتوسط المرجح والإنحراف المعياري لإجابات المشاركين حول العبارات المتعلقة بمدى مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط وتحليل الانحرافات بينهما في الشركات محل الدراسة. وتقع قيمة متوسط الإحصاء الوصفي للعبارات ضمن الفترة (3.23– 3.85) بحيث أن أعلى متوسط كانت للفقرة رقم (7) والتي تشير الى (يكتسب الانحراف أهمية من ناحية القيمة والكمية عند تحليله) وأقل متوسط مرجح كان للفقرة رقم (8) والتي

تنص على (يتم توضيح سبب حدوث الانحراف بين الأداء الفعلي والمخطط لكل مركز مسؤولية)، مما يشير إلى أن المشاركين كانت نتيجة إجاباتهم متفاوتة في هذا المحور على العبارات المتعلقة بمدى مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط وتحليل الانحرافات بينهما . وقد احتوت نتائج الفقرات على درجات متفاوتة اغلبها مقبول بالحد الأدنى أما الفقرات (1، 4، 8، 10) فقد كانت نتيجتها محايد. وبلغت قيمة متوسط الإحصاء الوصفي للعبارات إجمالاً (3.51) مما يشير إلى أن المحور تم قبوله مع بعض التحفظ على بعض االفقرات. والسبب أن أسئلة المحور تم قبول بعضها ومحايد للأخر وعليه يمكن القول بأن متوسط الحسابي للفرضية الرابعة والتي تنص على (بمدى مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط وتحليل الانحرافات بينهما في الشركات محل الدراسة تاتي في خانة الموافق.

7.3 اختبار فرضيات الدراسة:

من أجل اختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار "ت" لعينة واحدة One-Sample T-test لاختبار فرضيات الدراسة عند مستوى دلالة معنوية (0.05) كما يلي:

1.7.3 الفرضية الرئيسية للدراسة:

" تتوفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في شركات التأمين التكافلي "

جدول رقم 14– نتائج اختبار "ت" لعينة واحدة للفرضية الاولى

الفرضية	درجة الحرية	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
تتوفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في شركات التأمين التكافلي	46	5.829	0.000

توضح النتائج المعروضة في الجدول رقم (14) أن قيمة Sig أقل من 0.05 وقيمة T المحسوبة (5.829) أكبر من قيم T الجدولية 1.708 ، وبالتالي نقبل الفرضية ويمكن القول أنه تتوفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في شركات التأمين التكافلي.

1.7.3 اختبار الفرضية الأولى:

" يتوفر لدى الشركة هيكل تنظيمي جيد لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية "

جدول رقم 15– نتائج اختبار "ت" لعينة واحدة للفرضية الاولى

الفرضية	د رجة الحرية	قي مة "ت"	مستوى الدلالة
يتوفر لدى الشركة هيكل تنظيمي جيد لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية	46	6.348	0.000

توضح النتائج المعروضة في الجدول رقم (15) أن قيمة Sig أقل من 0.05 وقيمة T المحسوبة (6.348) أكبر من قيم T الجدولية 1.708 ، وبالتالي نقبل الفرضية ويمكن القول أنه يتوفر لدى الشركة هيكل تنظيمي جيد لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية.

2.7.3 اختبار الفرضية الثانية:

" يتم إعداد موازنات تخطيطية في شركات التأمين لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية "

جدول رقم 16– نتائج اختبار "ت" لعينة واحدة للفرضية الثانية

الفرضية	درجة الحرية	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
يتم إعداد موازنات تخطيطية لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية.	46	8.264	0.000

وتوضح النتائج المعروضة في الجدول رقم (16) أن قيمة Sig أقل من 0.05 وقيمة T المحسوبة (8.264) أكبر من قيم T الجدولية 1.708 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية. وبذلك يمكن القول بأنه يتم إعداد موازنات تخطيطية في شركات التأمين لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية

3.7.3 اختبار الفرضية الثالثة:

"يتم استخدام أساليب رقابية لتقارير الأداء بالشركات محل الدراسة بشكل يخدم أهداف محاسبة المسؤولية" جدول رقم 17– نتائج اختبار "ت" لعينة واحدة للفرضية الثالثة

الفرضية	درجة الحرية	قيمة "ت"	مستوى الدلالة

تستخدم الشركة أساليب رقابية لتقارير الأداء بشكل يخدم أهداف محاسبة المسؤولية.	46	1.423	0.162

وتوضح النتائج المعروضة في الجدول رقم (17) أن قيمة Sig أكبر من 0.05 كما أن قيمة T المحسوبة (1.423) أقل من قيم T الجدولية 1.708 ، وبالتالي نرفض الفرضية وهنا يمكن القول بأنه لايتم استخدام أساليب رقابية لتقارير الأداء بالشركات محل الدراسة بشكل يخدم أهداف محاسبة المسؤولية

4.7.3 اختبار الفرضية الرابعة:

"يتم مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط وتحليل الانحرافات بينهما "

جدول رقم 18– نتائج اختبار "ت" لعينة" واحدة للفرضية الرابعة

الفرضية	درجة الحرية	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
يتم مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط وتحليل الانحرافات بينهما	46	4,690	0.000

وتوضح النتائج المعروضة في الجدول رقم (18) أن قيمة Sig أصغر من 0.05 إلا أن قيمة T المحسوبة (4.690) أكبر من قيم T الجدولية 1.708 ، وبالتالي نقبل الفرضية ويمكن القول بأنه يتم مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط وتحليل الانحرافات بينهما في شركات التأمين محل الدراسة.

من خلال الإطلاع على نتيجة التحليل الإحصائي لاختبار عينة البحث وتحليل النتائج المستقاة من التحليل الإحصائي باستخدام برنامج ال SPSS اتفقت هذه الدراسة مع نتائج **دراسة(عبد الباسط سالم عمر، 2021) الى** توفر هيكل تنظيمي معد وفق الاسس العلمية و إعداد موازنات تخطيطية. كما توصلت **دراسة (عبد الغني الفطيسي ومحمد الشّلباق وأسامة المنشار، 2019)** إلى أن نظام محاسبة المسؤولية معروف بشكل جيد للمؤسسات الليبية ورغم أنه معروف إلا أن هذا النظام يستخدم حاليًا من قبل حوالي نصف المؤسسات التي تم مسحها، وبعضها يدرس تطبيق النظام. اعتبرت غالبية المؤسسات المسؤولية نظام المحاسبي مهم جدا ويتناسب مع طبيعة كل عمليات المؤسسات. وفيما يلي اهم النتائج والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة.

8.3 النتائج والتوصيات:

النتائج: توصلت الباحثة الى النتائج الأتية:

1. تتوفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية في شركات التأمين التكافلي.
2. يتوفر لدى الشركة هيكل تنظيمي جيد لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية لدى الشركات محل الدراسة وعدم وجود مدير مختص لكل مركز مسؤولية.
3. يتم إعداد موازنات تخطيطية في شركات التأمين في ليبيا لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية كما انه لاتعد الموازنة التقديرية (التخطيطية) على اساس كل مركز مسئولية على حدى.
4. لايتم استخدام أساليب رقابية لتقارير الأداء بالشركات محل الدراسة بشكل يخدم أهداف محاسبة المسؤولية.
5. يتم مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط وتحليل الانحرافات بينهما في شركات التأمين

التوصيات: بعد تقييم نتائج البحث توصي الباحثة بالأتي:

1. العمل على تحديث وتطوير التنظيم الاداري بشركات التأمين لتحديد خطوط السلطة والمسؤولية.
2. العمل على تحديد أفضل وتوضيح للعلاقة بين المستويات الإدارية المختلفة حسب الأنظمة والقوانين.
3. على شركات التأمين التكافلي الاستفادة من تطبيق محاسبة المسؤولية في تقييم الأداء وخاصة في عند اعداد تقارير الأداء بشكل واضح ودقيق وبطريقة يسهل فهمها وتتضمن التقارير تفصيلا عن الأداء الفعلي والمخطط والانحرافات بينهما. كما انه يوصي بضرورة تدريب العاملين على نظم محاسبة المسؤولية وكيفية استخدام معلوماتها في تقييم الأداء وتحليل الانحرافات دورياً لتواكب اخر التطورات في هذا المجال.
4. ترى الباحثة ضرورة إجراء بحوث مستقبلية في مجال محاسبة المسؤولية مع الأخذ في الإعتبار استخدام اسلوب جمع بيانات مختلف عن الدراسة الحالية كدراسة حالة أو تطبيق نموذج بحثي خاص لقياس مدى توفر مقومات محاسبة المسؤولية في شركات التأمين التكافلي.

Abstract:

This study aimed to identify “The Extent to Which the Elements of the Application of Responsibility Accounting are Available in the Libyan Takaful Insurance Companies” and to focus on the importance of applying responsibility accounting and its role in achieving the benefit for all companies' parties. In order to achieve the objectives of the study, the researcher prepared and distributed (68) questionnaires, and (47) of them were retrieved, from a sample of department managers, heads of departments, and employees of some of Takaful insurance companies in Tripoli. The analytical method

was used, which relied on the questionnaire that was analyzed through the SPSS statistical program and through the collected results to reach indications with the result that supports the subject of the research.

The study concluded with many results, the most important of which is that the companies under investigation have a good organizational structure for applying the responsibility accounting system, and there is an awareness by the employees of the Takaful insurance companies of the importance of a good organizational structure, and that planning budgets are prepared to implement the responsibility accounting system. The absence of a competent manager for each responsibility center and that control method are not used for performance reports in the companies under study in a way that serves the objectives of responsibility accountability. Where the study recommends intensifying work on modernizing and developing the administrative organization of insurance companies to determine the lines of authority and responsibility and work on better defining and clarifying the relationship between the different administrative levels according to regulations and laws and that the Takaful insurance companies should benefit from the application of responsibility accounting in evaluating performance.

Keywords: responsibility accounting – elements of liability accounting – Takaful insurance.

قائمة المراجع:

1. ادم مبارك، عبد الجبار عبد الله، إسماعيل النجيب، 2020،"محاسبة المسؤولية واثرها على الرقابة وتقويم الاداء المالي.
2. المنيف عبدالله ، 1993، ص 136، دراسة مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في الاجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية"، مجلة الادارة العامة، العدد 77.
3. الجدبة علي حسين، 2007، قياس إمكانية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية كأداة للرقابة وتقييم الأداء في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة العدد 77.

4. جبرائيل كحالة، رضوان حلوه حنان، (2002) المحاسبة الإدارية – مدخل محاسبة المسؤولية وتقييم الأداء،)الطبعة الأولى، الإصدار الثاني؛ عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
5. جاسم محمد حسين الجنابي 2016، " مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية ودوره في تقويم الأداء" – العراق.
6. صباح هاشم جابر 2013 ، محاسبة المسؤولية ودورها في تقييم الأداء في معاهد هيئة التعليم التقني. مجلة جامعة بابل: العلوم الصرفة والتطبيقية، (21، 1) 92-81.
7. سالم منير محمود 1998، محاسبة المسؤولية والرقابة على التكاليف، مجلة الكفاية الإنتاجية، العدد الثاني، الأردن.
8. سالم أحمد 2012، التأمين الإسلامي، دراسة شرعية تبين التطور التعوني وممارساته العملية في شركات التأمين الإسلامية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
9. عبد الباسط سالم عمر،2021،"ما مدى تطبيق محاسبة المسؤولية في شركة الاستثمار الوطني –ليبيا.
10. عبد الغني الفطيسي ومحمد الشّلباق وأسامة المنشار 2019، العلاقة بين المؤسسات الليبية ونظام محاسبة المسؤولية في دراسة بعنوان "واقع نظام محاسبة المسؤولية في المؤسسات الليبية – دراسة استطلاعية.
11. منصور محمد حسين 2005، أحكام قانون التأمين، الطبعة الأولى، مطبعة عصام جابر الإسكندرية.
12. مختار نعمان محمد 2005، التأمين التجاري والتأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، وطبعة المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص 240.
13. محمد المبروك النايض، 2019 قد تناول بالدراسة "مدى توفر مقومات استخدام نظام محاسبة المسؤولية ومعوقات استخدامه في المصارف التجارية الليبية"– ليبيا.
14. نواف فخر 1998، محاسبة المسؤولية والظروف الملائمة لتطبيقها، وجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 20، العدد الأول.
15. شاهدي, عبد القادر, بالحاج, ميلود, 2021. دور محاسبة المسؤولية في الرقابة على التكاليف في المؤسسة الاقتصادية (Doctoral dissertation, جامعة أحمد دراية–أدرار).
16. يعرب جميل كلاب، (2008) مدى توفر متطلبات تطبيق محاسبة المسؤولية في بنك فلسطين المحدود، رسالة ماجستيرغير منشورة، الجامعة الإسلامية ، غزة.
17. Durry, 1992 (Drury, Colin, (2021), Management and Cost Accounting, 11rd edition, Chapman and Hall.
18. Hair, J., Anderson, R., Tatham, R. and Black, W. (1998) Multivariate data analysis. 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey.

19. Charles T. Horngren, Srikant M. Datar, Madhav V. Rajan, William Maguire, Rebecca Tan, 2019 (Management and Cost Accounting, 7rd edition, London: Prentice Hall, Inc.
20. Smiht Jack, Managerial Accounting MCGRaw-Hill book Com.1998 USA. PP308-31
21. Al Hanini, E. (2013). The extent of implementing responsibility accounting features in the Jordanian banks. European Journal of Business and Management, 5(1), 217-229.

الأبعاد الإدارية للهندرة وعلاقتها بإنجاح الإدارة الإلكترونية (دراسة حالة: شركة الواحة للنفط – طرابلس)

*جمعة عبدالحفيظ منصور **عبدالرحمن محمد قدقود ***انتصار على خليقة العمارى

الملخص:-

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأبعاد الإدارية للهندرة (إعادة هندسة العمليات الإدارية) بشركة الواحة للنفط المتمثلة في السياسات الإدارية، الهيكل التنظيمي، تقنيات المعلومات، والتعرف على الإدارة الإلكترونية بالشركة في ضوء النمط الإداري السائد، والتأكد من وجود علاقة بين الأبعاد الإدارية للهندرة (إعادة هندسة العمليات الإدارية) ونجاح الإدارة الإلكترونية بالشركة محل الدراسة وتحديد نوع هذه العلاقة أن وجدت، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لجمع الحقائق وتحليل المعلومات للوصول للنتائج التي نوجزها في النقاط التالية:

1. أن مستوى نجاح الإدارة الإلكترونية بشركة الواحة للنفط متوسط في ضوء النمط الإداري السائد.
2. وجود علاقة ذات دلاله إحصائية بين الأبعاد الإدارية لهندرة العمليات الإدارية المتمثلة في (تصحيح السياسات الإدارية المتبعة، بناء الهيكل التنظيمي، تفعيل تقنيات المعلومات المستخدمة)، وبين نجاح الإدارة الإلكترونية بشركة الواحة للنفط وهي علاقة موجبة (طردية).

المقدمة:-

تعتبر الهندرة أو إعادة هندسة العمليات الإدارية من أفضل الأساليب الإدارية في الفكر الإداري المعاصر، حيث تنبع أهميتها من أنها تتبنى إعادة التفكير الأساسي في السياسات والعمليات، والهيكل التنظيمي وتكنولوجيا المعلومات ومحتوى الوظيفة وتدفق العمل، وذلك لتحقيق نجاح الإدارة الإلكترونية القائمة وقيامها بالأعمال والمسؤوليات المتعلقة بها بكفاءة وفاعلية تضمن تحقيق الأهداف المنشودة. وبناء على ذلك قامت الدراسة لتحديد العلاقة بين الهندرة أو إعادة هندسة العمليات وأبعادها الإدارية بشركة الواحة للنفط بطرابلس، وبين نجاح الإدارة الإلكترونية لهذه الشركة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:-

أن التقيد بالنمط الإداري القديم وغياب النمط الإداري الحديث يؤثر بصورة مباشرة على سرعة انجاز الأعمال والشفافية وتدفق المعلومـات لدى الشركـات مما جعـل التغير والتحـول إلـى الإدارة الإلكترونية ضرورة

*عضو هيئة تدريس المعهد العالي للتقنيات الحاسوب الزهراء ليبيا

** عضو هيئة تدريس المعهد العالي للتقنية الصناعية النجيلة ليبيا

*** عضو هيئة تدريس المعهد العالي للتقنية الصناعية النجيلة ليبيا

حتمية، ولذلك تسعى العديد من الشركات في ليبيا إلى تصحيح مسارها والدخول في عالم المنافسة من خلال تطوير وتغيير عملياتها الإدارية، وشركة الواحة للنفط تعتبر أحدى الشركات النفطية التي تسعى إلى التصحيح والارتقاء بمستوى الشركة ومواكبة التطور الحاصل في الإدارة وتقنيات المعلومات والتحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية ، ومن هنا قام الباحث بدارسة استطلاعية حول الوضع الحالي للشركة، وكانت النتائج أن العمليات الإدارية والنمط الإداري السائد بالشركة له تأثير سلبي في نجاح الإدارة الإلكترونية ، وإن الشركة تحتاج إلى إعادة هندسة عملياتها الإدارية، وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتمحور في التساؤل التالي:

هل توجد علاقة بين الأبعاد الإدارية للهندرة أو أعادة هندسة العمليات الإدارية بشركة الواحة للنفط بطرابلس وبين نجاح الإدارة الإلكترونية؟

أهداف الدراسة:-

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على الأبعاد الإدارية لهندرة العمليات الإدارية بشركة الواحة للنفط (السياسات الإدارية، الهيكل التنظيمي، تقنيات المعلومات).
2. دراسة واقع الإدارة الإلكترونية بشركة الواحة للنفط .
3. التأكد من وجود علاقة بين الأبعاد الإدارية للهندرة ونجاح الإدارة الإلكترونية بشركة الواحة للنفط.
4. تحديد العلاقة بين الأبعاد الإدارية للهندرة ونجاح الإدارة الإلكترونية بشركة الواحة للنفط.

فرضيات الدراسة:-

استناداً إلى ما ورد في مشكلة الدراسة، وأهدافها فإنه يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين الأبعاد الإدارية للهندرة أو أعادة هندسة العمليات الإدارية المتمثلة في تصحيح (السياسات والإجراءات الإدارية المتبعة، بناء الهيكل التنظيمي، تفعيل تقنيات المعلومات المستخدمة)، وبين نجاح الإدارة الإلكترونية بشركة. الواحة للنفط

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين الأبعاد الإدارية للهندرة أو أعادة هندسة العمليات الإدارية المتمثلة في تصحيح (السياسات والإجراءات الإدارية المتبعة)، وبين نجاح الإدارة الإلكترونية بشركة الواحة للنفط.

الفرضية الفرعية الثانية:- لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين الأبعاد الإدارية للهندرة أو أعادة هندسة العمليات الإدارية المتمثلة في بناء (الهيكل التنظيمي) وبين نجاح الإدارة الإلكترونية في شركة الواحة للنفط بطرابلس.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين الأبعاد الإدارية للهندرة أو أعادة هندسة العمليات الإدارية المتمثلة في تفعيل (تقنيات المعلومات المستخدمة)، وبين نجاح الإدارة الإلكترونية في شركة الواحة للنفط بطرابلس.

أهمية الدراسة:-

تكمن أهمية الدراسة في توضيح سبل تمكين إدارة الشركة والإدارة الليبية من استغلال الأساليب الحديثة، لإعادة تطوير وتغيير العمليات الإدارية بشكل فعال، واستغلال التطورات في تقنية المعلومات والاتصالات؛ لإنجاح إدارتها الإلكترونية وبالتالي تحسين أوضاعها التنافسية في الأسواق المحلية والعربية والعالمية.

منهجية الدراسة:-

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لأنه منهج يتناسب مع طبيعة موضوع الدراسة، بحيث يمكن من خلاله دراسة الظاهرة وجمع الحقائق والبيانات عنها، مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيراً كافياً وتحليلها واستخلاص دلالاتها، وهو المنهج الأكثر استخداما في البحوث الإدارية.

وتم تقسيم متغيرات الدراسة إلى:

- المتغير التابع: الأبعاد الإدارية للهندرة.
- المتغير المستقل: نجاح الإدارة الإلكترونية.

مجتمع وعينة الدراسة:-

المجتمع المعني بالدراسة هو مجتمع القيادات الإدارية، والمقيمين المسؤولين عن النمط الإداري بالشركة، وإقرار التغيير والإصلاح فيها، وأيضا المسؤولين عن تقنيات المعلومات والاتصالات بالشركة. وقد قام الباحث باعتماد أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة، والمتمثل في (157) مقيم، والمكون من

(1) رئيس مجلس الإدارة، (2) عضو مجلس الإدارة، (15) مدير إدارة، (49) مراقباً، (90) رئيس قسم.

مصادر جمع البيانات:-

1. **مصادر داخلية:** تتمثل المصادر الداخلية لجمع بيانات الدراسة في (الاستبيان، والمقابلة الشخصية).
1. **مصادر خارجية:** تتمثل المصادر الخارجية لجمع بيانات الدراسة في الكتب والدوريات، الرسائل الجامعية وأطروحات الدكتوراه، الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت).

الدراسات السابقة:-

1. دراسة (عبد القادر2019م) بعنوان: الدور الوسيط للثقافة التنظيمية في العلاقة بين هندسة العمليات الإدارية والإبداع الإداري: الهيكل التنظيمي متغير معدل في القطاع الخدمي بولاية الخرطوم. هدفت الدراسة إلى معرفة أثر متطلبات إعادة هندسة العمليات الإدارية على الإبداع الإداري في مؤسسات القطاع الخدمي بولاية الخرطوم ، إضافة إلى تحديد ما إذا كان للثقافة دور اً وسيطاً في تلك العلاقة والهيكل التنظيمي دوراً معدل استناداً على النظرية القائمة على الموارد وأدبيات الدراسات السابقة تم بناء نموذج الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود أثر قوي لمتطلبات إعادة هندسة العمليات الإدارية على الإبداع الإداري، ووجود أثر قوي لمتطلبات إعادة هندسة العمليات الإدارية على الثقافة التنظيمية، كما أوضحت نتائج الدراسة بأن الثقافة التنظيمية تتوسط العلاقة بين إعادة هندسة العمليات الإدارية والإبداع الإداري .حاليا.
2. دراسة (رشوان2017م) بعنوان: قدرات تكنولوجيا المعلومات كمتغير وسيط في العلاقة بين عوامل قدرات نجاح تطبيق مدخل إعادة هندسة العميات والأداء التشغيلي للبنك: دراسة تطبيقية على قطاع الخدمات المصرفية في مصر. تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى التزام البنوك العاملة في قطاع الخدمات المصرفية باستخدام عوامل نجاح تطبيق إعادة هندسة العمليات الإدارية والمتمثلة في : التوافق الاستراتيجي ، دعم والتزام الإدارة العليا ، إدارة التغير، والتركيز على العميل أدارة مشروع إعادة هندسة العمليات الإدارية وأثرها على الأداء التشغيلي في تلك البنوك في ظل استخدام قدرات تكنولوجيا المعلومات كوسيط، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لعوامل نجاح إعادة هندسة العمليات الإدارية على الأداء التشغيلي في البنوك محل الدراسة، ويوجد تأثير للمتغير قدرات تكنولوجيا المعلومات كمتغير وسيط في العلاقة بين عوامل نجاح تطبيق إعادة هندسة العمليات الإدارية على الأداء التشغيلي.
3. دراسة (عبد الناصر وقريشي؛ 2016) بعنوان: " مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي"– دراسة حالة: كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة بسكرة – الجزائر، هدفت الدراسة للتعرف على واقع الإدارة الإلكترونية ودرجة تطبيقها في الكلية محل الدراسة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع الظاهرة الاجتماعية المراد دراستها كما توجد في الواقع ، وقد تم اختيار عينة عشوائية مقدارها (50) عاملاً من مجتمع الدراسة والذي يتكون من (142) عاملاً في الكلية، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات، كما تم الاستعانة بالتقارير الرسمية للجامعة والكلية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن هناك موافقة على مساهمة الإدارة الإلكترونية (الأجهزة والمعدات والبرمجيات، وشبكة الاتصالات، صناع المعرفة) بدرجة موافق، ووجود علاقة ارتباط دالة وموجبة بين متغيرات الدراسة الإدارة الإلكترونية بشكل منفرد، مع العمل الإداري مجتمعة، وكانت أبرز النتائج ضعف

البنية التحتية التقنية والشبكات داخل الجامعة والكلية، وكذلك قلة عقد الدورات التدريبية المتخصصة في مجال تطبيق الإدارة الإلكترونية لجميع العاملين في الكلية، قلة الكفاءات البشرية المتميزة في مجال الإدارة الإلكترونية من مدربين واستشاريين وخبراء لتطوير البرامج ومواكبة مختلف التطورات التكنولوجية.

4. دراسة :(Amrita and Sheriff 2015) بعنوان:- Exploration of critical organizational climate factors impacting BPR Implementation: A Survey of Indian Companies

تهدف هذه الدراسة لاستكشاف عوامل المناخ المناسب لتطبيق إعادة هندسة العمليات في الشركات الهندية ما هو المناخ المناسب لتبني التغيير في هذه الشركات، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم دراسة الظروف المحيطة بعدة تجارب لشركات هندية تبنت عملية التغيير وخاضت عملية إعادة هندسة العمليات وخلال ذلك تم استخدام استبانة تم تصميمها من قبل الباحثين واحتوت على بنود تربط بين عملية تبني التغيير وإعادة الهندسة، وتم توزيعها عشوائيا على الشركات الهندية بنسب متفاوتة ترتبط بحجم المنظمة لحجم السوق الصناعي، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

غالبية المنظمات التي طبقت إعادة الهندسة كانت من المنظمات متوسطة الحجم في السوق الهندي بينما الصغيرة والكبيرة لم تجرب هذا المنهج ء وأظهرت النتائج أن العوامل المناخية المحيطة بنجاح إعادة الهندسة تلخصت في (الثقافة المؤسسية، التعليم والتدريب، التمكين، نظام تعويضات عادل، العمل بروح الفريق).

5. دراسة (2015) Sharma and Kant: (2015) بعنوان:- HR Issues Challenges in Implementing Business Process Reengineering in Government Organisation in India

هدفت الدراسة إلى تحليل وفهم العوامل المرتبطة بالموارد البشرية في عملية تطبيق إعادة الهندسة خصوصا في المنظمات الحكومية في الهند وذلك لتحديد مقترحات للعوامل المرتبطة بالموارد البشرية من أجل المساعدة في تطبيق مبادرات إعادة الهندسة، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واعتمدت على الأسلوب النوعي وليس الكمي، حيث تم الاعتماد على المصادر الثانوية فقط والتي تركزت في المقابلات الشخصية التي تمت مع بعض كبار المسئولين في الحكومة للوقوف على المعضلات التي واجهت الموارد البشرية في تطبيق إعادة الهندسة، إضافة للاستعانة بالمواقع الرسمية والتقارير السنوية الصادرة عن عدة دوائر حكومية، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. أن معظم مبادرات إعادة الهندسة كانت في بدايتها مبادرات تطبيق تكنولوجيا جديدة مما يعزز فكرة أن التكنولوجيا تلعب دورا رئيسيا في منهج إعادة الهندسة.

2. إن دور التكنولوجيا ينحصر في ملائمتها وتخصيصها لتناسب العمليات الجديدة، ولا ننسى دور الموارد البشرية الهام في إعادة تصميم العمليات وصياغتها بالشكل.

اولا:- الإطار النظري للدراسة:

مفهوم الهندرة: الهندرة كلمة عربية جديدة مشتقه من كلمتين (هندسة، وإدارة) ولقد تم اعتماد هذا المصطلح من مجمع اللغة العربية واشتقاقها كالتالي:

(هندر، يهندر، فهو مهندر)، وتعني كلمة الهندرة العلم المتعلق بدراسة العمليات وتطويرها. كما تعني كلمة يهندر القيام بعملية الهندرة، أما كلمة مهندر فتعني الشخص الذي يقوم بعملية الهندرة.(عبد الحفيظ 2011) ص 25.

وأوضح عقيلي في تعريفه بأن إعادة هندسة العمليات يطلق عليها في اللغة العربية (الهندرة) وهي "إحدى أنواع التغيير التنظيمي الجذرية الحديثة، التي يمكن أن تستخدمها جميع أنواع المنظمات، من أجل إدخال تغييرات أساسية وجذرية على عملياتها وأساليب وطرق وإجراءات العمل لديها".(عقيلي 2001، ص94).

والهندرة تتعلق بطرح السؤال التالي :إذا كنت سأقوم بإعادة تأسيس هذه المنظمة من جديد، فكيف سيكون شكلها في ظل ما لدي الآن من معلومات وفي ظل الوسائل التقنية الحالية؟ أي هندرة المنظمة تعني ترك العمل بالطرق القديمة والانطلاق نحو شئ جديد تمامًا، الأمر الذي يتطلب العودة إلى نقطة البداية وابتكار أساليب أفضل لأداء العمل.(الحمادي، 2006: ص124).

الأبعاد الإدارية لهندرة العمليات الإدارية: تعتبر الهندرة أو إعادة هندسة العمليات الإدارية نموذج جديد يتأثر ويؤثر في تغيير بعض الأبعاد ومن هذه الأبعاد السياسات الإدارية والهياكل التنظيمية، وهي تمثل الابعاد الداخلية أما الابعاد الخارجية فهي تكنولوجيا المعلومات:

أ. الابعاد الداخلية:

1- السياسات الإدارية:

يقصد بالسياسة بشكل عام هي فن تحقيق الممكن، وكذلك هي تقسيم المبادئ على الزمن وصولا إلى الهدف، والسياسات تنبثق من الإستراتيجية وهي خطوط عامة ودليل لاتخاذ القرارات وهي تقدم الإرشاد والتوجيه لمتخذي القرارات، إذن فهي مجموعة من القواعد والإجراءات والبرامج والأسس التي تساهم في تنفيذ وتحقيق الأهداف، وعليه فالسياسات تعرف وفق منظور الفكر الاستراتيجي بكونها مرشد للعمل أو التفكير للمرؤوسين وهي آليات تنفيذ الاستراتيجيات. (الحسيني2006، ص169).

وعرفها تيري بأنها المرشد العام(مكتوب أو غير مكتوب)الذي يضع الحدود التي على أساسها يتم تحديد الاتجاه العام للعمل الإداري.

2- الهياكل التنظيمية:

هناك العديد من التعريف للهيكل التنظيمي نوجز منها:

الهيكل التنظيمي "هو مجموعة الطرق التي تقسم بها المنظمة أفرادها في مهمات محددة ثم التنسيق بينها، ويمكن أن يصور الهيكل التنظيمي على شكل خارطة رسمية للتنظيم، وهي خارطة تصف كيفية توزيع المهام والمسؤوليات بين التقسيمات والأفراد داخل المنظمة، وتحدد العلاقات الرسمية بينها، كما تحدد عدد المسؤوليات الهرمية في الهيكل وكيفية تجميع الأفراد سوية في تقسيمات رسمية".(الحسيني 2006، ص176).

ويعرف " بالإطار أو يمثل الإطار الذي يشير إلى الطرق التي تم فيها توزيع المسؤوليات والواجبات على الأفراد، والطرق التي يجتمع فيها الأفراد معًا في أقسام أو وظائف إدارية محددة، والهيكل يعكس في خارطة المشروع التنظيمية، كما أنه التصميم الذي يقرر العلاقات ويحدد عدد المستويات في السلم التنظيمي".(الحسيني 2006، ص 177).

ب. الابعاد الخارجية:

تكنولوجيا المعلومات: أصبح استخدام التكنولوجيا في العمل من المقومات الأساسية لنجاح التنظيمات الإدارية، فالتغيرات والتحولات العالمية في أداء الأعمال تدفع التنظيمات إلى البحث عن أساليب عمل تواكب هذه التحديات وتحافظ على بقائها واستمرارها فالمنافسة الشديدة في ضوء هذه التحولات أدت إلى ضرورة استخدام التكنولوجيا في أداء الأعمال، فعمل الإدارات يتطلب استخدام التكنولوجيا بصفة دائمة ومستمرة، والعمل

دون استخدام هذه الأساليب يجعل أداء المنظمات دون المطلوب، وبتكاليف عالية، و يساعد التنظيمات الإدارية في السيطرة على البيئة المحيطة ويساعد كذلك، على توجيه الجهود بما يكفل العمل على تحقيق الأهداف المرسومة.(اللوزي 2002، ص 145).

ولقد تباينت وجهات نظر العلماء حول تحديد معنى دقيق وواضح لمفهوم تكنولوجيا المعلومات حيث عرفت على أنها:

فيعرفها اللوزي بأنها تكنولوجيا العمل وما هي إلا ظاهرة اجتماعية تشير إلى الوسائل والأدوات التي يستخدمها الأفراد لإخضاع المتغيرات المحيطة إلى الدراسة وإلى استخدامها بما يحقق الأهداف. (اللوزي 2002، ص146).

كما عرفها الصرن بأنها " البرمجيات والأجهزة والاتصالات اللاسلكية، وإدارة قواعد البيانات، وتكنولوجيا تشغيل المعلومات الأخرى المستعملة في نظم المعلومات المحدودة بالحواسب".(الصرن 2000، ص257).

مفهوم الإدارة الإلكترونية:

وعرفها Yao، Aballa .Mahdi & Othman (2011) بأنها" نهج استراتيجي لإدارة المؤسسات في المستقبل والديناميكية من خلال تنفيذ الأداء العالي والنظام القائمة على التكنولوجيا، وهو يركز على التكامل، والأتمتة والذكاء الاصطناعي".

وعرفها حسين (2013) بأنها "استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات إلكترونياً في توجبه سياسات وإجراءات عمل الجامعة من أجل تحقيق أهدافها وتوفير المرونة اللازمة للاستجابة للتغيرات داخلياً وخارجياً".

وبالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فقد عرفت الإدارة الإلكترونية على أنها" استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ولا سيما شبكة الإنترنت كأداة تسمح بالوصول إلى إدارة أفضل".

ومن التعريفات السابقة للإدارة الإلكترونية نرى أن الإدارة الإلكترونية هي استراتيجية إدارية لعصر المعلومات، تعمل على تحقيق وتقديم خدمات أفضل للمستفيدين منها، مع استغلال أمثل للوسائل التكنولوجية المتاحة من خلال توظيف المتطلبات المادية والبشرية والمعنوية في إطار إلكتروني حديث، تحقيقا للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة، فإن المفهوم الفعلي للإدارة الإلكترونية الشائع في كثيراً من الدول هو استخدام التقنية في تحسين مستويات أداء المؤسسات العامة، ورفع كفاءتها، وتعزيز فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها، وهذا يشير إلى أن الإدارة الإلكترونية تساعد على تقديم مختلف الخدمات والمعاملات للأفراد عبر وسائل إلكترونية لتصبح أكثر كفاءة وسرعة بإنجاز المعاملات. ولكن مفهوم الإدارة الالكترونية أعمق من ذلك فهي تمثل عملية تغيير جذرية للأعمال والوظائف الإدارية.

أهمية الإدارة الإلكترونية بالنسبة للمؤسسات:-

للإدارة الإلكترونية أهمية كبيرة بالنسبة للشركات والمؤسسات فهي تقوم بالعديد من المهام والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

1. تحسين أداء المؤسسة: فالإدارة الإلكترونية تساعد على تحسين وتطوير إجراءات العمل مما يؤدي إلى سهولة وسرعة الخدمات التي تقدمها المؤسسة لعملائها ويحقق التواصل بين المؤسسة وهؤلاء المستفيدين منها. (الداينى 2010، ص19).
2. **الحد من التعقيدات الإدارية:** ذلك من خلال توفير الخدمة للمستفيدين منها بشكل مستمر عن طريق شبكة الإنترنت، خاصة وأن هذه الإمكانية غير مقيدة بزمان أو مكان.(حباينة 2013، ص5).
3. **تحسين عملية صنع القرار**: ذلك أن الإدارة الإلكترونية تعتمد على وجود قاعدة بيانات ومعلومات تتسم بالشفافية والمصداقية والدقة تساعد متخذي القرار على دراسة البدائل والتخطيط للأفضل واتخاذ القرارات الصحيحة.
4. **تحسين العلاقات داخل المؤسسة:** تساعد الإدارة الإلكترونية على إعادة النظر في العلاقات الهرمية المركزية بين الهياكل الإدارية في المؤسسة وذلك عبر إعادة انتشار الكفاءات والرفع من درجة التنسيق الأفقي والعمودي بين مختلف الوحدات الإدارية .

5. **تغيير صورة المؤسسات:** ويتمثل ذلك في تغيير صورة المؤسسات من الصورة التقليدية التي تستخدم عدد كبير من العاملين وإنشاء مباني ضخمة واستخدام هياكل تنظيمية معقدة إلى الصورة الإلكترونية التي تحتاج إلى أعمال قليلة دون التقيد بوجود مواقع جغرافية أو مباني كبيرة الحجم.

عوامل نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية:

لنجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية عدة عوامل والتي يمكن تلخيصها بالآتي:

6. **العوامل الإدارية والتنظيمية:** عند تطبيق الإدارة الإلكترونية وإدخال تقنية المعلومات والاتصالات يتطلب ذلك الكثير من التغييرات داخل تنظيم الشركات والمؤسسات وكذلك إجراء تغييرات في الهياكل التنظيمية وإعادة توزيع المهام والصلاحيات مما يستلزم تغييرا في القيادات الإدارية والمراكز الوظيفية، ومن أهم أبرز العوامل الإدارية والتنظيمية لإنجاح الإدارة الإلكترونية ما يلي:(عشور : ص ص39-38)

1. **وضوح الرؤية:** إن وجود الرؤية الواضحة مهمة خصوصاً عندما تكون الشركة أو المؤسسة في حالة انتقالية، فالعاملين بحاجة إلى معرفة الأهداف الرئيسية للمؤسسة خصوصاً رسالتها، لأن لهذه الرسالة والرؤية تأثيرها على المؤسسة حاضراً ومستقبلاً.
2. **التخطيط الاستراتيجي:** يعد التخطيط أحد الوظائف الإدارية المهمة، فالتخطيط يساعد الشركات أو المؤسسات على اتخاذ القرارات الاستراتيجية في الإدارة وبالتالي إعطاء صورة واضحة للمستقبل والإعداد الجيد له وهذا يساعد الشركة أو المؤسسة على إحداث التغييرات الإيجابية عن طريق تحديد الأهداف المراد تحقيقها بكل دقة والعمل في ضوئها.

العوامل القانونية التشريعية: المقصود هنا مجموعة القوانين والسياسات والتشريعات واللوائح التنفيذية وأساليب اتخاذ القرارات التي تقرها الشركة أو المؤسسة، حيث يعد اكتمال اطر التشريعات القانونية من الأسس الجوهرية لاكتمال تطبيق الإدارة الإلكترونية بهدف إعطاء صيغة قانونية لإعمال الإلكترونية لأنه سيتم تغيير الإجراءات من التقليدية إلى الإلكترونية. (بلجيلح 2013، ص18)

العوامل المالية: أن التحول للإدارة الإلكترونية يتطلب مبالغ طائلة ودعم مادي، لتوفير المتطلبات التنظيمية الإدارية وإعادة هندسة التركيب التنظيمي الإداري، والإجراءات الإدارية، وتوفير المتطلبات التكنولوجية التقنية والفنية ، بالإضافة إلى توفير الكادر البشري العامل عليها وإعادة تنمية وتأهيل وتدريب هذا الكادر ، وكذلك المتطلبات التسويقية والترويجية وبرامج التوعية المجتمعية ، وعليه يجب توفر ميزانية خاصة لهذه الإدارة، تم اعدادها بدراسة كل من نواحي القوة والضعف والفرص والمخاطر للمتطلبات المالية.(فياض وآخرون، ص147)

العوامل البشرية: نمت في العصر الحالي أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولإدارة هذه التكنولوجيا وتناغمها بشكل يضمن تطبيق الإدارة الإلكترونية ، يجب أن يكون هنالك عنصر بشري داعماً لهذه الحكومة حيث يمثل صناع القرار مصدر القوة في سن القوانين والتشريعات والدعم الإداري والمالي والأمني، الذي يضمن استمرار الإدارة الإلكترونية ونجاحها ومقاومة أي تغيير في التحول إليها، فالعنصر البشري المؤهل مورد أساسياً

ومدخلاً إنتاجياً ذو أهمية كبرى في تطبيق وإنجاح الإدارة الإلكترونية على جميع الأصعدة ومن الوظائف التي يشغلها العنصر البشري والضرورية في الإدارة الإلكترونية.(الحمادي 2016، ص4)

العوامل الفنية والتقنية: تتعلق هذه العوامل بتكنولوجيا المعلومات، وتتمثل في ما يلي:(ياسين،2005 :ص42)

1- العمل على تطوير أجهزة وبرامج الحاسب الآلي نظراً للتطور السريع في هذا المجال.

2- العمل على التدريب المستمر لهم للكادر البشري وزيادة مهاراته لتواكب التطور في التقنيات.

3- العمل على دعم جاهزية من ناحية توافر البنية التحتية للشبكات.

4- الاهتمام بأمن المعلومات الشركات أو المؤسسات وخاصة عند العمل على شبكة الانترنت.

5- ضرورة وجود مواصفات ومعايير موحدة للأجهزة المستخدمة داخل الشركة أو المؤسسة الواحدة.

ثانيا- الاطار العملي للدراسة:-

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات:

- **تحليل خصائص المبحوثين:** لمعرفة خصائص مجتمع الدراسة، تم الحصول على التوزيع التكراري والنسبي للمبحوثين حسب بعض السمات وفيما يلي عرض موجز لهذه السمات:

المؤهل العلمي:

الجدول (1) التوزيع التكراري والنسبي المئوي للمبحوثين بحسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
بكالوريوس	109	%72.67
ماجستير	36	%24
دكتوراه	5	%3.33
المجموع	**150**	**100**

من الجدول(1) تبين أن أصحاب السلطة ومتخذي القرار والمقيمين بهذه الشركة من حملة المؤهلات العلمية مما يؤثر إيجاباً على هذه الدراسة التي تتطلب فهم جيد لماهية الأبعاد الإدارية لهندرة العمليات الإدارية ومستوى نجاح الإدارة الإلكترونية للعاملين بالشركة محل الدراسة.

المنصب الوظيفي:

يتضح من الشكل(1) أنه خلاف لغياب رئيس مجلس الإدارة والعضوين للمجلس الإداري بالشركة، أن المنصب الوظيفي توزيعه منتظم ويشمل جميع المستويات المسؤولة عن اقتراح وإقرار الهندرة كأداة تغير وإصلاح داخل الشركة، وأيضا جميع المستويات المسؤولة عن نجاح واستمرارية الإدارة الإلكترونية بالشركة، وعليه يمكن الاعتماد على إجابات المبحوثين لمعرفة مختلف وجهات النظر.

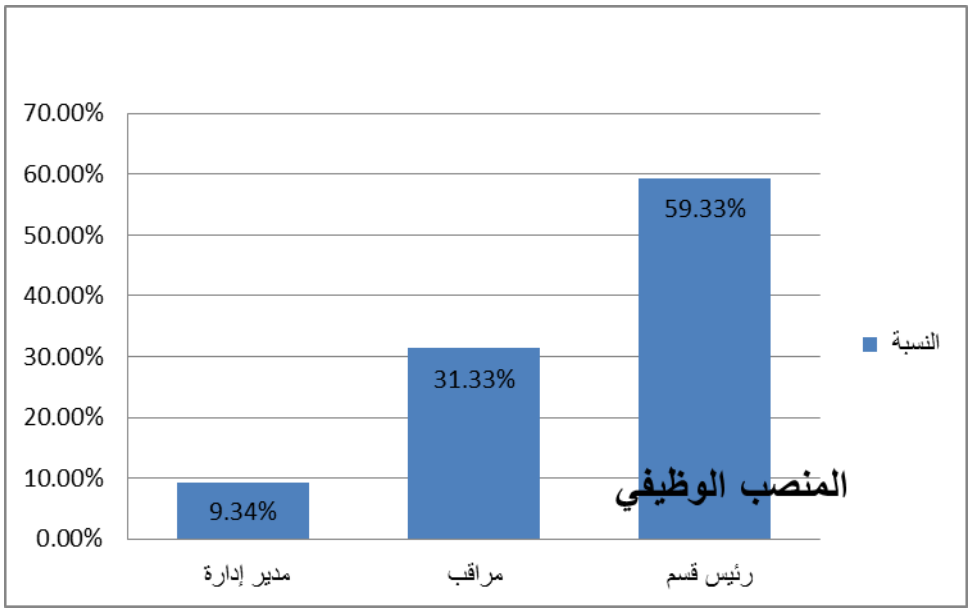

الشكل رقم (1) التوزيع التكراري والنسبي المئوي للمبحوثين بحسب المنصب الوظيفي

يتضح لنا من الشكل(1) أعلاه أنه خلاف لغياب رئيس مجلس الإدارة والعضوين للمجلس الإداري بالشركة، أن المنصب الوظيفي توزيعه منتظم ويشمل جميع المستويات المسؤولة عن اقتراح وإقرار الهندرة كأداة تغير وإصلاح داخل الشركة، وأيضا جميع المستويات المسؤولة عن نجاح واستمرارية الإدارة الإلكترونية بالشركة، وعليه يمكن الاعتماد على إجابات المبحوثين لمعرفة مختلف وجهات النظر.

سنوات الخبرة:

تبين من الجدول(2) أن مدة سنوات الخبرة لدى أغلبية المبحوثين كافية وتساهم في الدراسة، لأن صاحب الخبرة الطويلة في الخدمة لديه الدراية الكافية عن السياسات الإدارية المتبعة والهيكل التنظيمي والتقنيات المستخدمة ومستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية، وبالتالي تكون الإجابات دقيقة وفعالة.

الجدول (2) التوزيع التكراري والنسبي المئوي للمبحوثين بحسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	11	%7.33
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	50	%33.34
من 10سنة فأكثر	89	%59.33
المجموع	**150**	**%100**

تبين من الجدول(2) أن مدة سنوات الخبرة لدى أغلبية المبحوثين كافية وتساهم في الدراسة، لأن صاحب الخبرة الطويلة في الخدمة لديه الدراية الكافية عن السياسات الإدارية المتبعة والهيكل التنظيمي والتقنيات المستخدمة ومستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية، وبالتالي تكون الإجابات دقيقة وفعالة.

اتجاهات المبحوثين حول متغير الدراسة الأبعاد الإدارية لهندرة العمليات الإدارية:

قام الباحث بإعداد استبانة اشتملت على عبارات متعلقة بمتغيرات الدراسة وكانت إجابات المبحوثين التي تحدد اتجاهاتهم كالتالي:

البعد الداخلي / تصحيح السياسات الإدارية :

جدول رقم(4) وصف إجابات المبحوثين حول المحور الأول

ت	العبارات	موافق تماما		موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	وضع سياسات إدارية واضحة ودقيقة تتناسب مع أهداف وخطط الشركة الفعلية.	ك	36	53	25	21	15	2.51	1.273	موافق
		%	24	35.3	16.7	14	10			
2	تصميم سياسات إدارية تحدد مسارات اتخاذ القرارات في الشركة وتبعدها عن حالات الإحراج والارتباك.	ك	43	40	28	23	16	2.53	1.335	موافق
		%	28.7	26.7	18.7	15.3	10.7			
3	تصميم سياسات إدارية تحدد المسارات التنفيذية للحالات المطلوب حلها من خلال القرارات المصادق عليها .	ك	35	46	37	19	13	2.53	1.224	موافق
		%	23.3	30.7	24.7	12.7	8.7			
4	بناء سياسات تخفف الكثير من الأعباء الإدارية خاصة تلك المتشابهة والمتكررة أحيانًا.	ك	42	42	43	14	9	2.37	1.162	موافق
		%	28	28	28.7	9.3	6			
5	وضع سياسات تفسح المجال أمام المدير في التفكير والتصرف ضمن الحدود المرسومة.	ك	40	51	34	13	12	2.37	1.196	موافق
		%	26.7	34	22.7	8.7	8			
6	وضع سياسات تساعد	ك	41	38	41	14	16	2.51	1.278	موافق

	على تخويل الصلاحيات وفسح المجال أمام المديرين في المستويات الدنيا من ممارسة عملية اتخاذ القرار.	%	27.3	25.3	27.3	9.3	10.7			
7	وضع سياسات إدارية مرنه لتكون مرشد عام للمرؤوسين.	ك	29	58	33	21	9	2.49	1.134	موافق
		%	19.3	38.7	22	14	6			
8	بناء سياسات توحد سلوك متخذي القرار تجاه القضايا المماثلة والتي يتطلب نشوئها حل مناسب.	ك	39	43	30	21	17	2.56	1.318	موافق
		%	26	28.7	20	14	11.3			
موافق	**0.97**	**2.48**	**المجموع**							

يتضح من الجدول (4) السابق وجود موافقة على جميع عبارات المحور الأول للدراسة وهو البعد الإداري لهندرة أو أعادة هندسة العمليات الإدارية بشركة الواحة للنفط طرابلس والمتمثل بتصحيح السياسات الإدارية داخلها، حيث كانت الإجابات كالتالي:

العبارة رقم (1) وضع سياسات إدارية واضحة ودقيقة تتناسب مع أهداف وخطط الشركة الفعلية بمتوسط حسابي قدره 2.51 وانحراف معياري 1.273، العبارة رقم (2) تصميم سياسات إدارية تحدد مسارات اتخاذ القرارات في الشركة وتبعدها عن حالات الإحراج والارتباك بمتوسط حسابي قدره 2.53 وانحراف معياري 1.335، العبارة رقم (3) تصميم سياسات إدارية تحدد المسارات التنفيذية للحالات المطلوب حلها من خلال القرارات المصادق عليها بمتوسط حسابي قدرها 2.53 وانحراف معياري 1.224، العبارة رقم(4) بناء سياسات تخفف الكثير من الأعباء الإدارية خاصة تلك المتشابهة والمتكررة أحيانًا بمتوسط حسابي قدرها 2.37 وانحراف معياري 1.162، العبارة رقم (5) وضع سياسات تفسح المجال أمام المدير في التفكير والتصرف ضمن الحدود المرسومة بمتوسط حسابي قدرها 2.37 وانحراف معياري 1.196،العبارة (6) وضع سياسات تساعد على تخويل الصلاحيات وفسح المجال أمام المديرين في المستويات الدنيا من ممارسة عملية اتخاذ القرار بمتوسط حسابي قدرها 2.51 وانحراف معياري 1.278، العبارة رقم (7) وضع سياسات إدارية مرنة لتكون مرشد عام للمرؤوسين بمتوسط حسابي قدرها 2.49 وانحراف معياري 1.134، العبارة رقم (8) بناء سياسات توحد سلوك متخذي القرار تجاه القضايا المماثلة

والتي يتطلب نشوئها حل مناسب بمتوسط حسابي قدرها 2.56وانحراف معياري 1.318.

ب- البعد الداخلي / بناء الهيكل التنظيمي:

جدول رقم(5) وصف إجابات المبحوثين حول المحور الأول

ت	العبارات		موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	تصحيح أخطاء الهيكل التنظيمي الأساسي.	ك	27	69	19	19	16	2.52	1.230	موافق
		%	18	46	12.7	12.7	10.7			
2	التقليل من المستويات الإدارية غير المبررة .	ك	34	59	28	16	13	2.43	1.201	موافق
		%	22.7	39.3	18.7	10.7	8.7			
3	اكتشاف أساليب عمل جديدة وبالتالي زيادة نطاق الإشراف.	ك	37	56	30	21	6	2.35	1.118	موافق
		%	24.7	37.3	20	14	4			
4	استحداث إدارة لتقنية المعلومات.	ك	34	57	37	15	7	2.36	1.082	موافق
		%	22.7	38	24.7	10	4.7			
5	تحديد مستويات السلطة ومنع التضارب في نطاق الاشراف بين المستويات الإدارية.	ك	39	56	36	12	7	2.28	1.081	موافق
		%	26	37.3	24	8	4.7			
6	إتباع مبدأ التخصص في التصميم والتوزيع الجغرافي.	ك	44	53	22	24	7	2.31	1.188	موافق
		%	29.3	35.3	14.7	16	4.7			
7	استحداث إدارة للموارد البشرية	ك	41	54	27	21	7	2.33	1.156	موافق
		%	27.3	36	18	14	4.7			

8	أعادة بناء الهيكل التنظيمي بحيث يكون مرنا ويتقبل التغييرات في ظروف وأهداف الشركة.	ك	41	47	28	22	12	2.45	1.256	موافق
		%	28.9	31.7	18	15.5	6			
المجموع								**2.38**	**0.93**	**موافق**

يتضح من الجدول (5) السابق وجود موافقة على جميع عبارات المحور الأول للدراسة وهو البعد الإداري لهندرة أو أعادة هندسة العمليات الإدارية بشركة الواحة للنفط طرابلس والمتمثل ببناء الهيكل التنظيمي، حيث كانت الإجابات كالتالي:

العبارة رقم (1) تصحيح أخطاء الهيكل التنظيمي الأساسي. بمتوسط حسابي قدره 2.52 وانحراف معياري 1.230، العبارة رقم (2) التقليل من المستويات الإدارية غير المبررة . بمتوسط حسابي قدره 2.43 وانحراف معياري 1.201 ، العبارة رقم (3) اكتشاف أساليب عمل جديدة وبالتالي زيادة نطاق الإشراف. بمتوسط حسابي قدره 2.35 وانحراف معياري 1.118 ، العبارة رقم (4) استحداث إدارة لتقنية المعلومات. بمتوسط حسابي قدره 2.36 وانحراف معياري 1.082، العبارة رقم (5) تحديد مستويات السلطة ومنع التضارب في نطاق الأشراف بين المستويات الإدارية. بمتوسط حسابي قدره 2.28 وانحراف معياري 1.081، العبارة رقم (6) إتباع مبدأ التخصص في التصميم والتوزيع الجغرافي بمتوسط حسابي قدره 2.31 وانحراف معياري 1.188، العبارة رقم (7) استحداث إدارة للموارد البشرية. بمتوسط حسابي قدره 2.33 وانحراف معياري 1.156، العبارة رقم (8) أعادة بناء الهيكل التنظيمي بحيث يكون مرنا ويتقبل التغييرات في ظروف وأهداف الشركة. بمتوسط حسابي قدره 2.45 وانحراف معياري 1.256.

ج- البعد الخارجي / تفعيل تقنيات المعلومات المستخدمة:

جدول رقم(6) وصف إجابات المبحوثين حول المحور الأول

ت	العبارات	موافق تماما		موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	الاعتماد على الإنترنت والبريد الإلكتروني	ك	48	54	18	21	9	2.26	1.217	موافق
		%	32.4	33.8	13.7	13.4	6.7			

	والمصادر المتعددة للمعلومات في ذات الوقت.									
2	التحول إلى قاعدة البيانات متكاملة وفعالة تعمل على حفظ أمن بيانات ومعلومات الشركة.	ك	48	53	19	18	12	2.29	1.255	موافق
		%	32	35.3	12.7	12	8			
3	التحول من مراجعة الخطط دوريًا إلى مراجعة الخطط تلقائيًا.	ك	37	54	28	23	8	2.41	1.171	موافق
		%	24.7	36	18.7	15.3	5.3			
4	التحول إلى استخدام نظم دعم القرار المرتبطة بنظم المعلومات لمساعدة متخذي القرارات.	ك	42	49	29	19	11	2.39	1.236	موافق
		%	28	32.7	19.3	12.7	7.3			
5	توظيف شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية للاستفادة من المركزية واللامركزية في الوقت نفسه	ك	41	53	23	22	11	2.39	1.236	موافق
		%	27.3	35.3	15.3	14.7	7.3			
6	انجاز الأعمال بحركة وسرعة ومرونة وشفافية.	ك	48	46	24	23	9	2.33	1.24	موافق
		%	32	30.7	16	15.3	6			
7	التحديث المستمر للمعلومات عن طريق قواعد البيانات وتطوير البرمجيات.	ك	46	48	29	18	9	2.31	1.198	موافق
		%	30.7	32	19.3	12	6			
8	وضع نظام مناسب للاختبارات في كافة برامج التدريب لتقييم فعالية	ك	50	47	26	18	9	2.26	1.212	موافق
		%	33.3	31.3	17.3	12	6			

	التدريب وقدرات الموظفين.									
9	استخدام النظم الآلية لتحديد مستويات الأداء.	ك	48	46	29	18	9	2.29	1.207	موافق
		%	32	30.7	19.3	12	6			
المجموع								**2.32**	**0.99**	**موافق**

يتضح من الجدول (6) السابق وجود موافقة على جميع عبارات المحور الأول للدراسة وهو البعد الإداري لهندرة أو أعادة هندسة العمليات الإدارية بشركة الواحة للنفط طرابلس والمتمثل ببناء الهيكل التنظيمي، حيث كانت الإجابات على التوالي :

العبارة رقم (1) الاعتماد على الإنترنت والبريد الإلكتروني والمصادر المتعددة للمعلومات في ذات الوقت بمتوسط حسابي قدرها 2.26 وانحراف معياري 1.217، العبارة رقم(2) التحول إلى قاعدة البيانات متكاملة وفعالة تعمل على حفظ أمن بيانات ومعلومات الشركة. بمتوسط حسابي قدرها 2.29 وانحراف معياري 1.255، العبارة رقم (3) التحول من مراجعة الخطط دوريًا إلى مراجعة الخطط تلقائيًا. بمتوسط حسابي قدره 2.41 وانحراف معياري 1.171، العبارة رقم (4) التحول إلى استخدام نظم دعم القرار المرتبطة بنظم المعلومات لمساعدة متخذي القرارات. بمتوسط حسابي قدره 2.39 وانحراف معياري 1.236، العبارة رقم (5) توظيف شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية حتى يمكن الاستفادة من المركزية واللامركزية في نفس الوقت نفسه. بمتوسط حسابي قدره 2.39 وانحراف معياري 1.236،العبارة رقم (6) انجاز الأعمال بحركة وسرعة ومرونة وشفافية. بمتوسط حسابي قدره 2.33 وانحراف معياري 1.240، العبارة (7) التحديث المستمر للمعلومات عن طريق قواعد البيانات وتطوير البرمجيات. بمتوسط حسابي قدرها 2.31 وانحراف معياري 1.198 ، العبارة رقم (8) وضع نظام مناسب للاختبارات في كافة برامج التدريب لتقييم فعالية التدريب وقدرات الموظفين. بمتوسط حسابي قدره 2.26 وانحراف معياري 11.212،العبارة رقم (9) استخدام النظم الالية لتحديد مستويات الأداء بمتوسط حسابي قدرها 2.29 وانحراف معياري 1.207.

اتجاهات المبحوثين حول المحور الثاني للدراسة نجاح الإدارة الإلكترونية:

الجدول رقم(7) وصف إجابات المبحوثين حول المحور الثاني

ت	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه

1	وجود دعم من قبل الإدارة العليا لإهتمام بإنجاح الإدارة الإلكترونية بالشركة	ك	46	51	31	15	7	2.24	1.133	موافق
		%	30.7	34	20.7	10	4.7			
2	وجود الرؤية الواضحة والسياسات الإدارية تدعم الإدارة الإلكترونية بالشركة	ك	48	44	34	18	6	2.27	1.151	موفق
		%	32	29.3	22.7	12.0	4			
3	وجود خطط استراتيجية لإنجاح واستمرارية الإدارة الإلكترونية	ك	51	45	34	14	6	2.19	1.127	موافق
		%	34	30	22.7	9.3	4			
4	الهيكل التنظيمي بالشركة يتناسب والعمل على الإدارة الإلكترونية	ك	52	50	26	14	8	2.17	1.163	موافق
		%	34.7	33.3	17.3	9.3	5.4			
5	الهيكل التنظيمي يتسم بالوضوح وتحديد السلطات والصلاحيات وعدم الازدواجية	ك	56	44	33	9	8	2.13	1.143	موافق
		%	37.3	29.3	22	6	5			
6	سن تشريعات ولوائح تنفيذية بخصوص سرية العمل وضمان أمن المعلومات بالشركة	ك	47	54	24	18	7	2.23	1.154	موافق
		%	31.3	36	16	12	4.7			

7	وضع عقوبات ومخالفات ضد الاختراقات الإلكترونية لحماية السرية والخصوصية بالشركة	ك	57	46	31	9	7	2.09	1.117	موافق
		%	38	30.7	20.7	6	4.6			
8	وجود ميزانية تدعم التطور والتحول لإدارة الإلكترونية	ك	61	50	20	12	7	2.11	1.130	موافق
		%	40.7	33.3	13.3	8	4.7			
9	وجود ميزانية تعمل على استمرارية تطوير تقنيات الاتصالات والمعلومات بالشركة	ك	54	52	26	10	8	2.11	1.130	موافق
		%	36	34.7	17.3	6.7	5.3			
10	وجود كادر بشري لديه المؤهلات الفنية والتقنية بالشركة	ك	47	61	18	17	7	2.17	1.134	موافق
		%	31.3	40.7	12	11.3	4.7			
11	الاهتمام بالكادر البشري واستمرارية التدريب والتأهيل في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات من قبل الشركة	ك	60	48	16	15	11	2.13	1.249	موافق
		%	40	32	10.7	10	7.3			
12	وجود مواصفات ومعايير موحدة	ك	59	50	16	14	11	2.12	1.237	موافق
		%	39.3	33.3	10.7	9.3	7.3			

	للأجهزة المستخدمة داخل الشركة الواحدة								
13	وجود مواصفات ومعايير جيدة للبرامج التشغيلية الإلكترونية وقواعد البيانات	ك	57	44	21	16	12	2.21	1.278	موافق
		%	38	29.3	14	10.7	8			
14	تهتم الشركة بتطوير قواعد بياناتها وبرامجها الإلكترونية وشبكات اتصالاتها	ك	52	55	19	12	12	2.18	1.221	موافق
		%	34.7	36.7	12.6	8	8			
المجموع								**2.16**	**0.90**	**موافق**

يتضح من الجدول (7) السابق وجود موافقة على جميع عبارات المتعلقة بالمحور الثاني للدراسة هو نجاح الإدارة الإلكترونية بشركة الواحة للنفط طرابلس ، حيث كانت الإجابات كالتالي:

العبارة رقم (1) وجود دعم من قبل الإدارة العليا لإهتمام بإنجاح الإدارة الإلكترونية بالشركة بمتوسط حسابي قدره 2.24 وانحراف معياري 1.133 ، العبارة رقم (2) وجود الرؤية الواضحة والسياسات الإدارية تدعم الإدارة الإلكترونية بالشركة بمتوسط حسابي قدره 2.27 وانحراف معياري 1.151، العبارة رقم (3) وجود خطط استراتيجية لإنجاح واستمرارية الإدارة الإلكترونية بمتوسط حسابي قدره 2.19 وانحراف معياري 1.127، العبارة رقم (4) الهيكل التنظيمي بالشركة يتناسب والعمل على الإدارة الإلكترونية بمتوسط حسابي قدره 2.17 وانحراف معياري 1.163، العبارة رقم (5) الهيكل التنظيمي يتسم بالوضوح وتحديد السلطات والصلاحيات وعدم الازدواجية بمتوسط حسابي قدره 2.13وانحراف معياري 2.13، العبارة رقم (6) سن تشريعات ولوائح تنفيذية بخصوص سرية العمل وضمان أمن المعلومات بالشركة بمتوسط حسابي قدرها 2.23 وانحراف معياري 1.154، العبارة رقم (7) وضع عقوبات ومخالفات ضد الاختراقات الإلكترونية لحماية السرية والخصوصية

بالشركةبمتوسط حسابي قدره 2.09 وانحراف معياري 1.117، العبارة رقم (8) وجود ميزانية تدعم التطور والتحول لإدارة الإلكترونية بمتوسط حسابي قدره 2.03 وانحراف معياري 1.135 ، العبارة رقم (9) وجود ميزانية تعمل على استمرارية تطوير تقنيات الاتصالات والمعلومات بالشركة بمتوسط حسابي قدره 2.11 وانحراف معياري 1.130، العبارة رقم(10) وجود كادر بشري لديه المؤهلات الفنية والتقنية بالشركة بمتوسط حسابي قدره 2.17 وانحراف معياري 1.134، العبارة رقم (11) الاهتمام بالكادر البشري واستمرارية التدريب والتأهيل في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات من قبل الشركة بمتوسط حسابي قدرها 2.13 وانحراف معياري 2.13،العبارة (12) وجود مواصفات ومعايير موحدة للأجهزة المستخدمة داخل الشركة الواحدة بمتوسط حسابي قدرها 2.12 وانحراف معياري 1.237، العبارة رقم (13) وجود مواصفات ومعايير جيدة للبرامج التشغيلية الإلكترونية وقواعد البيانات بمتوسط حسابي قدرها 2.21 وانحراف معياري 1.278،العبارة (14) تهتم الشركة بتطوير قواعد بياناتها وبرامجها الإلكترونية وشبكات اتصالاتها بمتوسط حسابي قدرها 2.18 وانحراف معياري 1.221.

وبناء على ما تقدم نستخلص أن نجاح الإدارة الإلكترونية في مستوى المتوسط.

اختبار فرضيات الدراسة:

ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار التباين F وكانت النتائج كالتالي:

الفرضية الرئيسية (الفرضية البديلة): توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين الأبعاد الإدارية للهندرة أو أعادة هندسة العمليات الإدارية المتمثلة في تصحيح (السياسات والإجراءات الإدارية المتبعة، بناء الهيكل التنظيمي، تفعيل تقنيات المعلومات المستخدمة)، وبين نجاح الإدارة الإلكترونية في شركة الواحة للنفط بطرابلس.

الجدول رقم(8) يوضح نتائج اختبار F

المتوسط الحسابي	درجة الحرية	المتوسط المرجح	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى الدالة
27.225	1	0.643	42.358	7.08	a 0.00

من الجدول (8) السابق يتبين إن قيمة F المحسوبة تساوي 42.358 وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة 7.08، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أكبر من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البديلة.

الفرضية الفرعية الأولى (الفرضية البديلة): توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين الأبعاد الإدارية للهندرة أو أعادة هندسة العمليات الإدارية المتمثلة في تصحيح (السياسات والإجراءات الإدارية المتبعة)، وبين نجاح الإدارة الإلكترونية في شركة الواحة للنفط بطرابلس .

الجدول رقم(9) يوضح نتائج اختبار F

المتوسط الحسابي	درجة الحرية	المتوسط المرجح	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى الدالة
12.863	1	12.863	17.388	7.08	a 0.00

من الجدول (9) السابق يتبين إن قيمة F المحسوبة تساوي 12.863 وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة 7.08 ، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.0001 وهو أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية الثانية (الفرضية البديلة): توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين الأبعاد الإدارية للهندرة أو أعادة هندسة العمليات الإدارية المتمثلة في بناء (الهيكل التنظيمي) وبين نجاح الإدارة الإلكترونية في شركة الواحة للنفط بطرابلس.

الجدول رقم(10) يوضح نتائج اختبار F

المتوسط الحسابي	درجة الحرية	المتوسط المرجح	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى الدالة
19.156	1	0.697	27.473	7.08	a 0.00

من الجدول (10) السابق يتبين إن قيمة F المحسوبة تساوي 27.473 وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة 7.08 ، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.0001 وهو أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية الثالثة (الفرضية البديلة): توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين الأبعاد الإدارية للهندرة أو أعادة هندسة العمليات الإدارية المتمثلة في تفعيل (تقنيات المعلومات المستخدمة)، وبين نجاح الإدارة الإلكترونية في شركة الواحة للنفط بطرابلس.

الجدول رقم(11) يوضح نتائج اختبار F

المتوسط الحسابي	درجة الحرية	المتوسط المرجح	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى الدالة
21.669	1	0.68	31.853	7.08	a 0.00

من الجدول (11) السابق يتبين إن قيمة F المحسوبة تساوي 31.853 وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة 7.08 ، وبما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أكبر من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

العلاقة بين متغيرات الدراسة

لتحديد نوع العلاقة بين متغيرات الدراسة تم استخدام معامل الانحدار الخطي البسيط وكانت النتائج كالتالي:

جدول (12) نتائج الانحدار الخطي البسيط بين متغيرات الدراسة

المتغير التابع / المتغير المستقل	الأبعاد الإدارية للهندرة (إعادة هندسة العمليات الإدارية)						
	معامل الارتباط			معامل الانحدار		دلالة النموذج الخطي	
	معامل الارتباطr	مستوى الدلالة	معامل التحديد R^2	قيمة t	مستوى الدلالة	قيمة اختبار F	مستوى الدلالة
نجاح الإدارة الإلكترونية	0.472	0.00	0.223	6.508	0.00	42.358	0.00

من الجدول السابق يتضح أن درجة المعامل الارتباط موجبة وهي علاقة طردية موجبة بلغت (0.472) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01 و0.05) بين المتغير التابع الأبعاد الإدارية للهندرة أو إعادة هندسة العمليات الإدارية بالشركة محل الدراسة وبين المتغير المستقل نجاح الإدارة الإلكترونية بهذه الشركة، وهذا يعني أن الأبعاد الإدارية للهندرة أو إعادة هندسة العمليات الإدارية قوية أو جيدة وبالتالي كان نجاح الإدارة الإلكترونية قوي أو جيد بالشركة، والعكس صحيح ، كما تشير الإحصاءات الواردة في الجدول إلى أن هناك أثر معنوي للمتغير التابع (الأبعاد الإدارية للهندرة أو إعادة هندسة العمليات الإدارية)، في المتغير المستقل (نجاح الإدارة الإلكترونية)، ويدعم هذا التأثير قيمة (F) المحسوبة والبالغة (42.358) وهي دالة إحصائيا، كما يستدل من خلال قيم معامل التحديد(R2) فأن المتغير التابع في هذا النموذج يفسر ما مقداره (47%) من التباين في المتغير المستقل، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي، ومن خلال متابعة قيمة (t) التي بلغت (6.508) وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة α (0.05) ، نجد أن الأبعاد الإدارية للهندرة أو إعادة هندسة العمليات الإدارية له تأثير طردي مباشر في مستوى نجاح الإدارة الإلكترونية.

ثالثا:- النتائج والتوصيات

اولا:- النتـائـــج

من خلال الدراسة وتحليل البيانات واختبار الفرضيات توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1- أكدت الدراسة أن الأبعاد الإدارية للهندرة أو إعادة هندسة العمليات الإدارية بشركة الواحة للنفط طرابلس تتمثل في:

أ. تصحيح السياسات الإدارية وهذه إشارة إلى أن السياسات الإدارية والإجراءات المتبعة في الشركة محل الدراسة بها ضعف وبالتي يجب أن يتم أعادة هيكلتها وتصميمها.

ب. بناء الهيكل التنظيمي وتصحيح أخطاء الهيكل الأساسي، بحيث يكون مرنا ويتقبل التغييرات في ظروف وأهداف الشركة، والتقليل من المستويات الإدارية غير المبررة وتحديد مستويات السلطة ومنع التضارب في نطاق الأشراف بينها، والاهتمام بمبدأ التخصص والتوزيع الجغرافي وتطوير إدارتي الحاسب الآلي وشؤون العاملين باستحداث إدارتي تقنية المعلومات والموارد البشرية.

ج. تفعيل تقنيات المعلومات المستخدمة بالاعتماد أكثر على هذه التقنية في إدارة الأعمال وتسيرها داخل الشركة محل الدراسة

2- أظهرت الدراسة أن مستوى نجاح الإدارة الإلكترونية بالشركة المبحوثة متوسط في ضوء النمط الإداري السائد، والسياسات المتبعة وعدم قوة الهيكل التنظيمي والتقنيات المستخدمة.

3- أكدت الدراسة وجود علاقة ذات دلاله إحصائية بين الأبعاد الإدارية للهندرة أو إعادة العمليات الإدارية المتمثلة في (تصحيح السياسات والإجراءات الإدارية المتبعة، بناء الهيكل التنظيمي، تفعيل تقنيات المعلومات المستخدمة)، وبين نجاح الإدارة الإلكترونية في الشركة المبحوثة وهي علاقة موجبة (طردية) وهذا يعني كلما كانت الهندرة أو إعادة هندسة العلميات الإدارية جيدة كانت أبعادها الإدارية جيدة داخل الشركة وبالتالي كان مستوى نجاح الإدارة الإلكترونية جيد والعكس صحيح.

ثانيا:- التوصيـــات

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة، قدم الباحث مجموعة من التوصيات:

- الاهتمام بالهندرة كعلم حديث ومنهجية تعمل على الاصلاح والتطوير الإداري وإعادة تصميم العمليات الإدارية بصفة جذرية، بهدف تحقيق تحسينات جوهرية فائقة للشركة.
- الاهتمام بتصميم وبناء سياسات تعمل على الحيلولة دون فشل أو انحراف أي خطة عمل عن قوانين وقواعد العمل المنبثقة عن هذه السياسات وتمتين العلاقة بين الاقسام والحد من العزلة بينها.
- العمل على إعادة بناء الهيكل التنظيمي بحيث يكون مرن ويتخلص من عيوب الهيكل التنظيمي الاساسي ويتجنب المستويات الإدارية غير المبررة مع الاهتمام بالمناطق الجغرافية.
- الاهتمام بإنجاح الإدارة الإلكترونية بالشركة محل الدراسة لإهمية هذه الإدارة في تسير الأعمال ومرونتها والشفافية وضمان المنافسة في السوق المحلي والعالمي.
- الاستفادة من التقنيات الموجودة بالشركة والعمل على تطويرها بشكل أكثر فاعلية لعلاقة هذه التقنية بنجاح الإدارة الإلكترونية بالشركة.

المـراجع والمصادر

1. بدوي، أحمد. معجم مصطلحات العلوم الإدارية، القاهرة : دار الكتاب المصري، 1984.

2. الحسيني، فلاح. إدارة المشروعات الصغيرة مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، د. ن، 2006.
3. الحمادي، علي، الطريق إلى التميز : 15 طريقة للتغيير، عمان: دار ابن حزم، 2006
4. الحوامدة، نضال صالح والفهداوي، فهمي خليفة . " أثر فضيلة التقوى في الأداء والرضا الوظيفي : دراسة ميدانية لاتجاهات بعض الموظفين الحكوميين" ، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مح17، ع2، 2002.
5. المصرية : القاهرة، 2009 .
6. السلمى، علي. السياسات الإدارية في عصر المعلومات، القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر1995.
7. سيزلاقي، اندرودي، ووالاس، مارك جي. السلوك التنظيمي والأداء؛ ترجمة جعفر أبو القاسم أحمد، الرياض : معهد الإدارة العامة، 1991.
8. الشمراني، ظافر محمد، إعادة هندسة نظم العمل (الهندرة) في المؤسسة للخطوط العربية السعودية، جامعة الملك سعود،2000.(رسالة ماجستير غير منشورة)
9. الصرن، رعد. إدارة الإبداع والابتكار، سوريا: دار الرضا للنشر، 2000.
10. الطراونة، محمد أحمد. " إدارة الوقت والأداء الوظيفي: دراسة تحليلية مقارنة " ، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات : سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مح 17، ع2002،1.
11. عاشور، أحمد صقر. السلوك الإنساني في المنظمات، بيروت :الدار الجامعية، 1989.
12. عبد الحفيظ أحمد. الهندرة، متاح في هذا الموقع www.Arab-eng.org تاريخ الزيارة 2010/12/19
13. عقيلي، عمر وصفي، مدخل إلى المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة ، عمان: دار وائل للنشر، 2001.
14. العلاق، بشير. المعجم الشامل لمصطلحات العلوم الإدارية والمحاسبة والتمويل والمصارف، مصراته : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1996.
15. الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. القاموس المحيط، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة،1987.
16. القاسم، جعفر. تكنولوجيا المعلومات، عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع، 2005.
17. اللوزي، موسى. التنظيم وإجراءات العمل، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2002.
18. المالكي، ساعد بن عتيبي، الأبعاد الإدارية والأمنية لهندرة العمليات الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي: دراسة ميدانية على وكالة الآثار والمتاحف بالمملكة العربية السعودية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2003.(رسالة ماجستير غير منشورة)
19. هاينز، ماريون آي . إدارة الأداء والدليل الشامل للإشراف الفعال؛ ترجمة محمد مرسي وزهير الصباغ، الرياض: معهد الإدارة العامة، 1989.
20. حسين، محمد عبد الله ، إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية بجامعة صنعاء، مجلة كلية التربية: عين شمس، 2013.

21. الدايني، رشاد، أثر الإدارة الإلكترونية ودور تطوير الموارد البشرية في تحسين أداء المنظمة، في إدارة الأعمال، 2010.

22. حباينة، حمد، متطلبات التحول من نمط الإدارة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية في الإدارات العمومية الجزائرية، الملتقى الدولي حول متطلبات إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر: دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليد 2، الجزائر، يومي 13 ،14 مايو، 2013.

23. عشور، عبد الكريم ، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منثوري، قسطنطينية،2013 (رسالة ماجستير غير منشورة).

24. بلجيلح، شهيناز ، الإدارة الإلكترونية وترشيد الإدارة العامة – التجربة الجزائرية، جامعة المسيلة، 2013.

25. فياض، محمود وآخرون (2019)، مبادئ الإدارة: وظائف المدير، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

26. الحمادي، بسام عبد العزيز، مفاهيم ومتطلبات الحكومة الإلكترونية، الرياض: معهد الإدارة العامة، 2016.

27. ياسين، سعد غالب، الإدارة الإلكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية، الرياض: معهد الإدارة العامة،2005.

28. ويكيبيديا الموسوعة الحرة https://ar.wikipedia.org/2012/11/15 تاريخ الزيارة

29. Wagner, I., John, A. &Hollenbeck, J. R. Organizational Behaviour, Englewood cliffs, New Jersey: Prentice Hell. Inc.1992 .

30. Yao, L. Othman. A. Aballa. N. & Mahdi. O ،E-management development and deployment strategy for future organization. African Journal of Business Management. 5(16). 2011.

31. Turban, Efraim & Leidner, Dorothy & Wetherb, James. Information Technology for management (transforming organization in the digital economy), p

دراسة الخواص الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية لتقييم جودة مياه الشرب المعبأة

*د.فتحي خليفة اليعقوبي Fathi_khalifa@yahoo.com ** م. عفاف عمار ابوزيد

الملخص:

الهدف من الدراسة تحديد الخواص الفيزيائية والكيميائية مثل (pH، T.D.S ، Ca^{+2} ، Mg^{+2} ، Cl^- ، Na^+، SO_4^{-2} ، NO_3^-) والبيولوجية لثمانية أنواع من مياه الشرب المعبأة والمتداولة في السوق الليبي منها (النبع وسلطان ودجلة والنبع الصافي وشيماء واكواسيلا واكوافينا وENO). النتائج المتحصل عليها كانت تقارن بالمواصفات القياسية الليبية للمياه الشرب. والتحاليل البيولوجية للعينات أوضحت ان كل العينات كانت خالية من الميكروبات الضارة. ونتائج تركيزات الأملاح الذائبة كانت اقل من الحد المسموح به ضمن المواصفات القياسية الليبية للمياه الشرب المعبأة وبالتالي فان هذه المياه اشبه بالماء المقطر. أوضحت النتائج ان عينات المياه لم تكن مطابقة للمواصفات القياسية الليبية.

الكلمات المفتاحية: التحليل الكيميائي والبيولوجي، المياه الشرب المعبأة ، المواصفات القياسية الليبية.

المقدمة:

الماء يشكل عصب الحياة وهو من العناصر الأساسية ويمثل 65% من وزن الإنسان (السباني 2010، ص ص12–13)، ويحتوي الماء على الكثير من العناصر التي تمنح جسم الإنسان الصحة ويحدث التلوث نتيجة التعامل السيئ من حيث استغلال المصادر المائية . ليبيا من البلدان التي تعاني من مشكلة نقص المياه نظرا لشحة الأمطار وانخفاض مناسيب المياه وتعرض المياه لمصادر التلوث المتنوعة وناتجة من المبيدات الزراعية و ومياه المجاري تسبب في نقص المياه الصالحة للشرب بصورة خاصة وتوفير المياه الصالحة للشرب ليس من السهل نظرا لتعدد الملوثات والتي تشكل خطرا حقيقي علي صحة الإنسان والكائنات الأخرى نتيجة التلوث الكيميائي البيولوجي (المعموري2017). فالرقابة علي جودة مياه الشرب تعتبر ضرورية لرفع من مستوي الصحة ومعرفة مدى صلاحيتها للشرب (رزوقي والراوي2010، ص ص75–103). وقد كانت الزيادة في استهلاك مياه الشرب المعبأة في السنوات الأخيرة تتطلب الرقابة الدائمة علي جودتها من حيث معرفة الملوثات الكيميائية والبيولوجية (مختار2017، ص ص17–23). لسبب عدم وجود المياه العذبة صالحة للشرب وخاصة في المناطق الساحلية في ليبيا بسبب العوامل المناخية وتداخل مياه البحر مع المياه الجوفية نتيجة الاستنزاف الغير مقنن يؤدي لزيادة ملوحتها مما يجعلها غير

*عضو هيئة تدريس كلية الهندسة جامعة طرابلس– ليبيا

**مهندسة المركز الليبي المتقدم للتحاليل الكيميائية طرابلس– ليبيا

صالحة للشرب(علوان 2017). وكثرة المصانع لإنتاج المـياه المعـبأة في السنـوات العشـر الأخيرة (الشايب 2019، ص ص32–37). نظرا لزيادة الطلب علي المياه ومحدودية المصادر المائية الأخرى في ليبيا (قباصة وأخرون 2020، ص ص 1–19) والماء الطبيعي المعالج أصبح ضروري لصحة الإنسان وتطور الأجهزة التي تقييم العناصر والمواد الكيميائية في تحديد العناصر لو كانت بتركيزات بسيطة او دقيقة جدا (الرابطي والغويل 1996، ص ص34–35). تهدف هذه الدراسة لتقييم جودة مياه الشرب المعبأة والمنتجة محليا والمتداولة في السوق الليبي وذلك بتحليل الخصائص الفيزيائية و الكيميائية والبيولوجية ومقارنتها بالمواصفات القياسية الليبية.

المواد وطرق البحث.

تم اختيار عدد ثمانية أصناف من مياه الشرب المعبأة محليا كما في الجدول (1) ومقارنة نتائج التحليل التي أجريت عليها بالمواصفات الليبية القياسية لمياه الشرب المعبأة جدول (2) (مركز لمواصفات والمعايير القياسية الليبية 2008).

وأجريت التحاليل بمختبرات المركز الليبي المتقدم للتحاليل الكيميائية وتم تقدير درجة الحموضة pH بواسطة جهاز pH meter وقياس الأملاح الدائبة الكلية والتوصيل الكهربائي بواسطة جهاز Conductivity meterوالعناصر الكيميائية بواسطة جهاز Spectrophotometer والأحياء الدقيقة بواسطة Bacteria incubator.

جدول (1) بيانات أنواع العينات للمياه المعبأة المختارة للدراسة

الاسم التجاري للمياه المعبأة	رمز العينة
النبع	N
سلطان	S
دجلة	D
النبع الصافي	NS
شيماء	SH
اكواسيلا	QS
eno	EN
اكوافينا	QF

الجدول (2) الحدود المسموح بها للعناصر الفيزيائية و الكيميائية حسب المواصفات القياسية الليبية
المصدر :(مركز لمواصفات والمعايير القياسية الليبية 2008)

ت	العناصر الفيزيائية والكيميائية		المواصفات القياسية المعتمدة
1	الأس الهيدروجيني	pH	8.5—6.5
2	الأملاح الدائبة الكلية	TDS	1000–500 mg/l
3	الكالسيوم	Ca^{+2}	75 mg/l
4	الماغنيسيوم	Mg^{+2}	30 mg/l
5	الكلوريدات	Cl^{-}	250mg/l
6	الصوديوم	Na^{+}	100 mg/l
7	الكبريتات	SO_4^{-2}	250 mg/l
8	النترات	NO_3^{-}	45 mg/l
9	الاحياء الدقيقة	100ml/Cell	0

النتائج والمناقشة:

1-الأس الهيدروجيني (pH)

أظهرت النتائج المتحصل عليها بان الرقم الهيدروجيني تراوحت من 6 الي 6.75 وكانت جميع العينات اقل من الحد الأعلى المسموح به وكانت ثلاثة عينات اقل من الحد الأدنى المسموح به ضمن المواصفات القياسية الليبية شكل (1) عند ارتفاع درجات الحرارة اعلي من 25 درجة مئوية يحدث انخفاض في الأس الهيدروجيني (رمضان، محمد 2013، ص ص 387–388)، وأيضا قد يحدث الانخفاض بسبب عملية الكلورة ويصبح الماء في وسط حمضي وله تأثير علي صحة البشر(الخير، وأخرون 2005، ص ص 51–52).

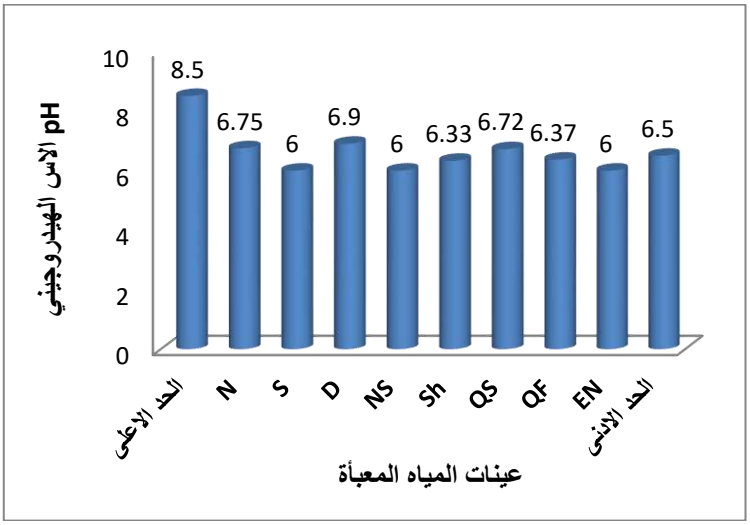

الشكل (1) قيم الأس الهيدروجيني للعينات المياه المدروسة.

2- الأملاح الذائبة الكلية (T.D.S)

من خلال النتائج المتحصل عليها من العينات المدروسة اتضح ان قيم الأملاح الدائبة الكلية تتراوح ما بين 64 الي 98 mg/l وكانت الأعلى في العينة D والأقل في العينة NS ومن الملاحظ من النتائج في الشكل (2) ان جميع القيم لم تتجاوز الحد الأعلى المسموح به في المواصفات القياسية الليبية .

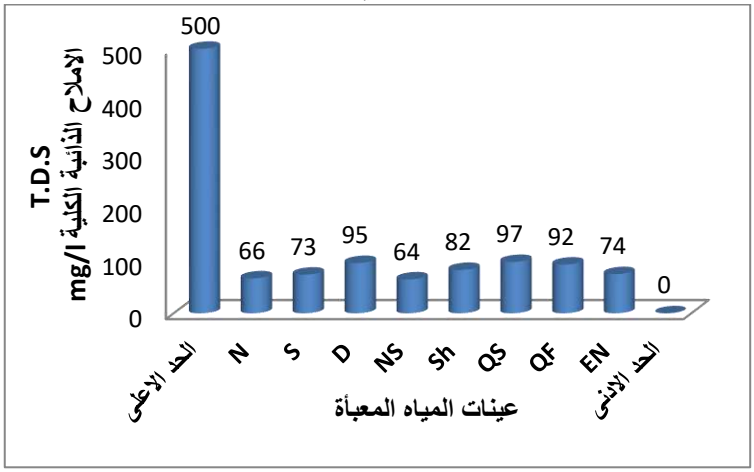

الشكل (2) قيم الأملاح الذائبة الكلية للعينات المياه المدروسة.

3- تركيز الماغنيسيوم (Mg^{+2})

من النتائج المتحصل عليها وضحت ان تركيز الماغنيسيوم في عينات المياه المعبأة بالشكل (3) كان اعلى قيمة من التركيز في العينة QF (18mg/l) بينما اقل قيمة في العينة NS (0.8mg/l) وجميع العينات لم تتجاوز الحد الاعلى المسموح به حسب المواصفات القياسية الليبية فزيادة تركيز الماغنيسيوم يؤدي الى عسر المياه وله تأثير علي صحة الإنسان(اسماعيل 2006).

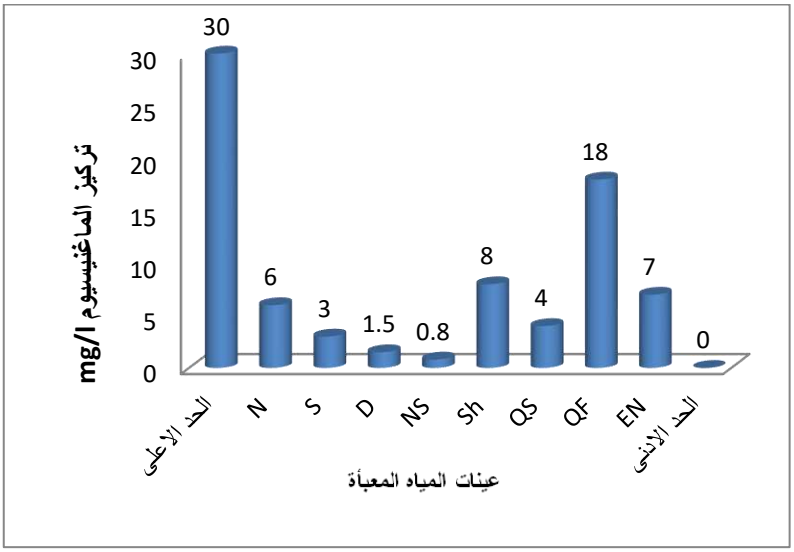

الشكل (3) قيم تركيز الماغنيسيوم للعينات المياه المدروسة.

4- تركيز الكالسيوم (Ca^{+2})

الشكل (4) يوضح كميات تركيز الكالسيوم في العينات المياه المعبأة المدروسة والتي لا تتجاوز mg/l20 حيث كانت في العينات Sh تصل الي 20 mg/l وباقي العينات فان تركيزها كان اقل وفي العموم فان تركيز الكالسيوم كان اقل من الحد الاعلى 75 mg/l حسب المواصفات الليبية القياسية ويعتبر التركيز المثالي لسد حاجة جسم الإنسان يوميا لغرض بناء العظام والأسنان لذى الأطفال ونقصها قد يؤدي الي كساح العظام وتليينها (عويضة وبن حسن 2004).

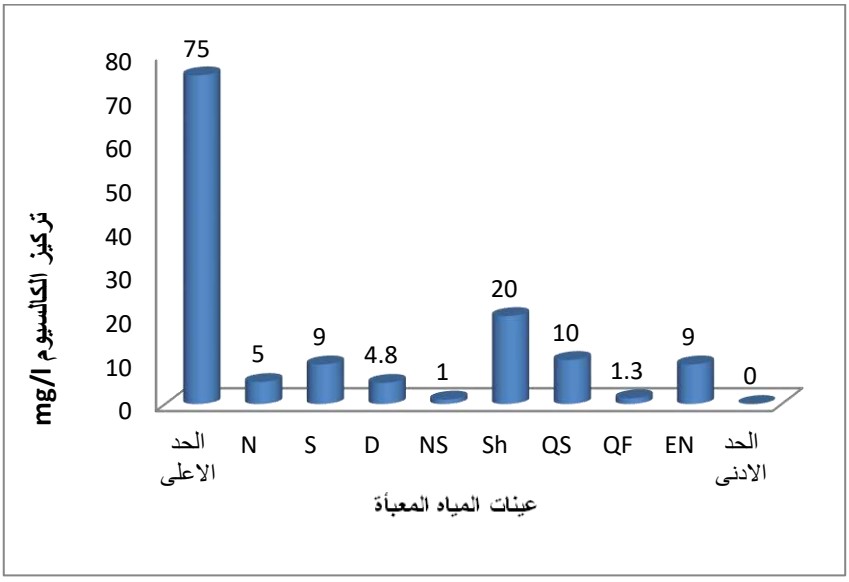

الشكل (4) قيم تركيز الكالسيوم للعينات المياه المدروسة.

5- تركيز الكلوريد (Cl^-)

من خلال النتائج الموضحة بالشكل (5) نلاحظ ان تركيز الكلوريد في العينات المدروسة اقل من الحد الاعلى حسب المواصفات القياسية الليبية والتي تبلغ mg/l250 وكانت اعلى قيمة لتركيز الكلوريد في العينة EN 29 mg/l بتركيز اقلها في العينة QF وكانت 6 mg/l وارتفاع تركيز الكلوريد في المياه يؤدي الي اكتساب المياه طعما غير مستساغ ويؤدي نقصه الي انخفاض الدم بالجسم (قباصة وأخرون 2020، ص ص 1-19).

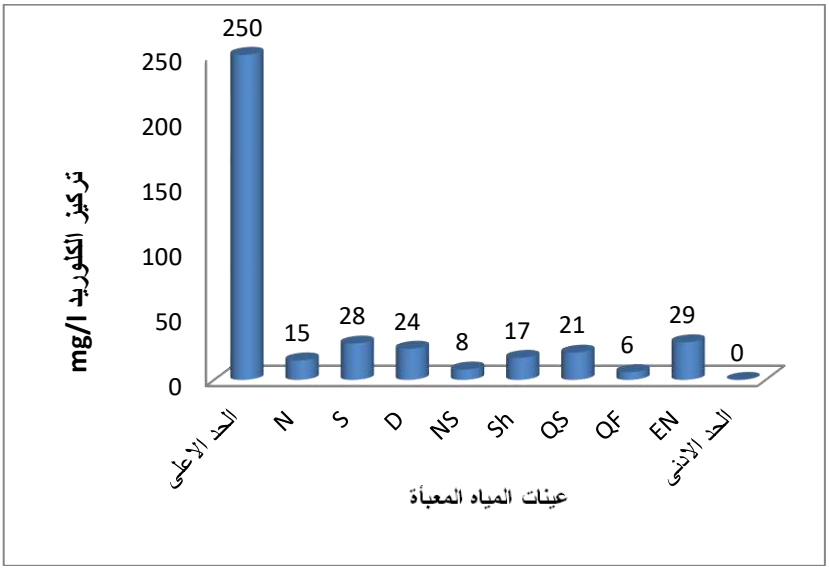

الشكل (5) قيم تركيز الكلوريد للعينات المياه المدروسة.

6- تركيز الصوديوم (Na^+)

الشكل (6) يوضح كميات تركيز الصوديوم في العينات المياه المعبأة المدروسة والتي لا تتجاوز mg/l22 حيث كانت في العينات N تصل الي 22mg/l وباقي العينات فان تركيزها كان اقل وفي العموم فان تركيز الصوديوم كان اقل من الحد الاعلى 100 mg/l حسب المواصفات الليبية القياسية ويوجد الصوديوم في الماء نظرا لسرعة ذوبان أملاحه ووفرة رواسبه المعدنية واستعمال الماء المالح قد يسبب جفاف للجسم لما يحدثه الماء المالح من اختلاف في الضغط الاسموزي بين المعدة والأمعاء(منظمة الصحة العالمية 1998).

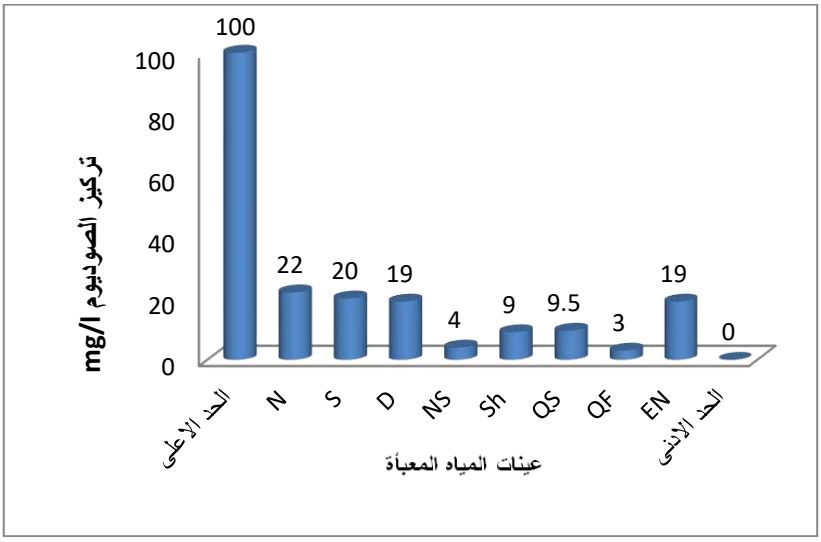

الشكل (6) قيم تركيز الصوديوم للعينات المياه المدروسة.

7- تركيز النترات (NO_3^-)

تركيز النترات في جميع العينات المياه المعبأة شكل (7) كانت قليلة مقارنة بالحد الاعلى لتركيز النترات حسب المواصفات القياسية الليبية حيث كان اقل في العينة QF (0.5mg/l) واعلي في العينة NS وكانت 2.3mg/l ومن المعروف ان زيادة التركيز عن الحد المسموح به يعمل علي تسميم يشربها وخاصة عند الأطفال وذلك لسهولة اختزال النترات في الجسم الي نيتريت مما يسبب مرض الميتيموجلوبين في دم الأطفال الرضع كما يعتبر مادة كيميائية مسرطنة (منظمة الصحة العالمية 1998).

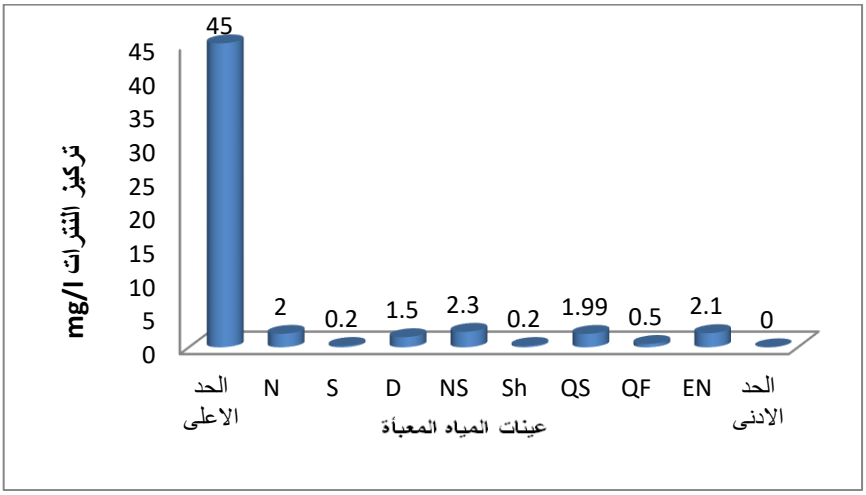

الشكل (7) قيم تركيز النترات للعينات المياه المدروسة.

8- تركيز الكبريتات (SO_4^{-2})

من خلال النتائج الموضحة بالشكل (8) والتي توضح تركيز الكبريتات فكان التركيز في العينة NS 4mg/l اقل من باقي العينات بينما في العينة Sh كان اكبر تركيز 19 mg/l وان جميع العينات من المياه المعبأة كانت تحت الحد الاعلى المسموح به ضمن المواصفات القياسية الليبية ، والنقص في الكبريتات في المياه بشكل كبير يؤدي الي ضعف الجهاز المناعي والتهاب الرئتين(منظمة الصحة العالمية 1998).

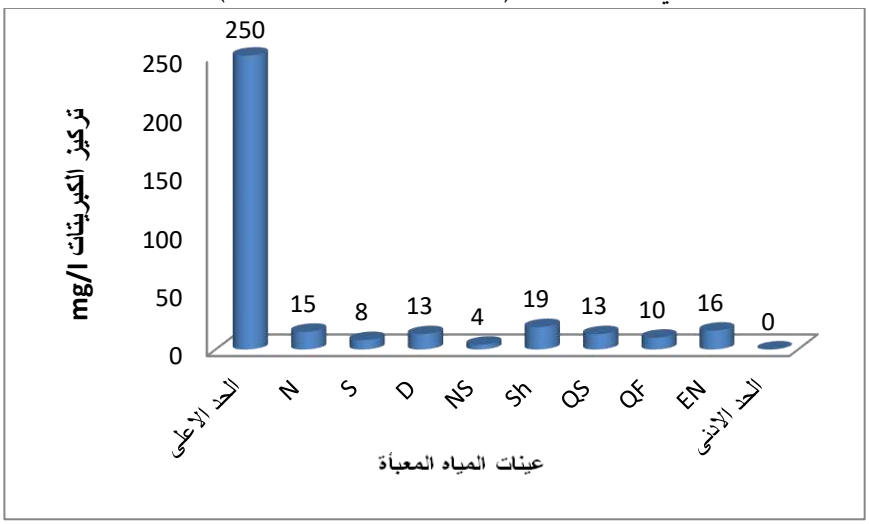

الشكل (8) قيم تركيز الكبريتات للعينات المياه المدروسة.

التحاليل البيولوجية:

أجريت التحاليل البيولوجية علي العينات المدروسة من المياه المعبأة ولمعرفة مدى تلوثها بالبكتيريا من عدمه بطريقة التخمير لمدة 48 ساعة تحت درجة حرارة 37 درجة مئوية داخل الحاضنة (Bacteria incubator) لمعرفة عدد الخلايا البكتيرية في كل 100 ml من عينة المياه واتضح من خلال التحاليل ان جميع العينات المياه المعبأة المدروسة تقع في الحد الأمثل المسموح به حسب المواصفات القياسية الليبية وانها خالية من اي ميكروبات ضارة بالإنسان.

الاستنتاجات

من خلال نتائج هذه الدراسة التي تم إجرائها لعينات المياه المعبأة محليا ومقارنتها بالمواصفات القياسية الليبية اتضح من التحليل الكيميائية كانت مختلفة عن الحد الأمثل المسموح به. بينما من التحاليل الفيزيائية أثبتت ان جميع العينات كانت مقبولة وفي الحد المسموح به بينما مجموع الأملاح الذائبة (T.D.S) كانت جميع النتائج المتحصل عليها اقل من الحد الأمثل المسموح به، مما جعل المياه اشبه بالماء المقطر. والتحاليل البيولوجية للجميع العينات كانت سليمة وخالية من اي نوع من انواع البكتيريا الدقيقة الضارة وقد يرجع سبب ذلك ان المياه تؤخذ من خزان جوفي واحد.

المراجع

1-عزالدين السباني (2010). تقييم جودة مياه الشرب بمنطقة نالوت –ليبيا .بحث رسالة ماجستير- جامعة الزاوية – ليبيا .منشورات جامعة الزاوية.ص12-31.

2-شيماء المعموري (2017).دراسة تقييم كفاءة محطة تصفية مياه الشرب في مجمع حي الحسين .مجلة جامعة بابل العلوم الصرفة والتطبيقية . المجلد (25) ،العدد (6).

3-سراب رزوقي ومحمد الراوي(2010). دراسة بعض الخصائص الفيزوكيميائية والميكروبية للمياه المعبأة المنتجة محليا والمستوردة في مدينة بغداد .مجلة العراقية لبحوث وحماية المستهلك .مجلد (2).العدد (3).75-103.

4-محمد مختار (2017). جودة مياه الشرب المعبأة في السودان. مجلة جامعة بخث الرضا. العدد(22).17-23.

5-محمد علوان (2017). دراسة خصائص مياه الشرب في محافظة خان يونس .رسالة ماجستير. الجامعة الاسلامية.

6-بلال الشايب (2019). الاملاح الذائبة في مياه الشرب نعمة ام نقمة. مجلة نعمة العلمية: المجتمع العلمي العربي.المجلد (1).العدد(1). 32-37.

7- قباصة محمد، نادية السباني ، عمر سلطان (2020). تحليل الخواص الكيميائية والبيولوجية لتقييم جودة مياه الشرب المعبأة في مدينة طرابلس-ليبيا. المجلة الجامعة.المجلد (3).العدد(22).1-19.
8-عبدالقادر الرابطي، محمد الغويل (1996).تطور استخدام التقنية تحلية المياه في ليبيا :تحديات الحضارة وافاق المستقبل منشورات جامعة طرابلس- ليبيا. المجلد(2).العدد(1). 34-35.
9-المركز الوطني الليبي للمواصفات والمعايير القياسية الليبية -طرابلس -ليبيا (2008).-مياه الشرب المعبأة .الإصدار الأول :م ق ل (10):2008.
10-ابراهيم رمضان، عبدالحكيم محمد (2013). تقييم نوعية مياه الشرب المعبأة المحلية والمستوردة المعروضة في محافظة البصرة للأغراض الشرب. مجلة البصرة للعلوم الزراعية. المجلد(4).العدد(1).387-388.
11-محمد الخير، عبدالرؤوف مونة، مفتاح داعوب، عبدالمجيد التلماني.(2005). تقدير كمية المواد الصلبة المذابة والاس الهيدروجيني للمياه الجوفية في مدينة هون-ليبيا.المجلة الليبية العالمية.المجلد(1).العدد(2).51-52.
12-عمر محمد اسماعيل (2006).معالجة المياه .دار الكتب العالمية للنشر والتوزيع.القاهرة-مصر.
13-عويضة ،عصام بن حسن (2004). أساسيات تغذية الإنسان. طبعة الاول. مكتبة العبيكان. الرياض-السعودية.
14-منظمة الصحة العالمية (WHO) (1998). جودة مياه الشرب .المنشورات الدورية لمنظمة الصحة العالمية.المكتب الإقليمي لشرق الأوسط.

الهجرة الغير نظامية أسبابها وآثارها على ليبيا

*أ.علي مصباح علي عمر

الملخص:

شكلت ظاهرة الهجرة غير النظامية حالة من القلق في دول الشمال الأفريقي نتيجة انعكاس أثارها وتداعياتها وتسارع انتشارها على المستوى الإقليمي والدولي، وقد تضاعفت أثارها على دول حوض البحر المتوسط حتى طالت دولة ليبيا. الأمر الذي استدعى الباحث إلى الاهتمام والبحث في موضوع ظاهرة الهجرة غير النظامية، والوقوف على أسبابها وعواملها،التي تمثلت في معاناة المهاجرين في أوطانهم من الفقر والبطالة والحروب ألأهلية، كذلك دراسة الظاهرة وما تحمله من انعكاسات وآثار سلبية على المجتمع الليبي،ومن خلال تقسيم فصول الدراسة تطرقت الدراسة لتلك الآثار المتمثلة في انتشار المهاجرين بشكل عشوائي لم تراعى فيه معايير الصحة والسلامة الخاصة بالمجتمع الليبي، مما يؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة، وتوسع قاعدة الجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر، ونقل حالات الفوضى، والإرهاب وتهريب الأسلحة.

وقد استقصت الدراسة حالة الظاهرة وتداعياتها على دول الشمال الإفريقي، ودول جنوب أوروبا حوض المتوسط، ثم كشفت عن أثارها المتفاقمة، التي شهدت أنماطا مختلفة من المعاناة جراء وقائع الظاهرة برا وبحرا، إذ تجسد الحالات المتزايدة لمعدلات الجريمة المنظمة في اغلب المدن حيث تواجد المهاجرين، كما تجسد أهوال الكوارث البحرية المتكررة ومعدلاتها المتصاعدة المروعة على الشواطئ الليبية بسبب قوارب الموت.

تضمنت الدراسة ثلاثة مباحث: شمل المبحث الأول الإطار العام للدراسة (خطة الدراسة)، بالإضافة إلى مبحثين رئيسيين للدراسة، حيث خصص المبحث الثاني للتعريف بظاهرة الهجرة الغير النظامية، ومسبباتها وعواملها، واحتوى المبحث الثالث الآثار التي سببتها الهجرة غير النظامية على المجتمع. ومن أهم المواضيع التي أولتها الدراسة الأهمية القصوى هو تناول الظاهرة من حيث أبعادها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية.

وأخيرا خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات من بينها، إن ظاهرة الهجرة غير نظامية ظاهرة شائكة التعقيد من حيث العوامل والأسباب، وبالتالي فان الآثار التي تنتج عنها تكون بشكل تتابعي وتراكمي معقدة على جميع المستويات وعلى مختلف الأطراف المحلية والدولية، وقد أيد هذا الاستنتاج إحدى الدراسات السابقة التي استنتجت

*عضو هيئة تدريس بالمعهد العالي للعلوم التقنية سوق الخميس امسيحل ليبيا

إن لظاهرة الهجرة تحديات أمنية واجتماعية خطيرة على بلدان العبور. وأظهرت نتائج الدراسة إن الواقع السيئ الذي تعيشه بعض الدول الإفريقية يتمثل في فشل برامج التنمية، والمديونية العامة لتلك الدول التي أدت إلى تفاقم الفقر وتدمير الموارد.

وفي الخلاصة أوصت الدراسة بتقوية الاتصال والحوار والشراكة، والتفاهم مابين كل القوى الفاعلة وطنيا ودوليا وبين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني للتوصل إلى إيجاد حلول ناجحة لملف الهجرة غير النظامية في إطار يحترم كرامة الإنسان وحقوقه المشروعة. ووضع خطة اجتماعية واقتصادية للقيام بإصلاحات عميقة في الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، وتنفيذ تنمية مستدامة لهم. وإيجاد إرادة سياسية تحتوي ظاهرة الهجرة غير النظامية على أنها محنة اجتماعية واقتصادية وإنسانية، والعمل على صياغة حلول بعيدة المدى لها، وإرساء معالم التعاون والتشاور من اجل وضع حلولا نهائية للحد من الظاهرة مهما كانت الصعاب واختلفت المواقف والإيديولوجيات الثقافية والسياسية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة الغير نظامية، الابعاد السياسية، الابعاد الاقتصادية، الابعاد الاجتماعية، دولة ليبيا

المقدمة:

شهدت ليبيا ودول الشمال الإفريقي خلال العقدين الآخرين تزايدا في أعداد المهاجرين الذين يحاولون عبور الصحراء والبحر المتوسط إلى أوروبا، وعرفت هذه الظاهرة بالهجرة غير النظامية، والهجرة في حد ذاتها تشكل تعبيرا عن رغبة الفرد في التغلب على الظروف الصعبة، والهروب من الواقع المرير الذي تركه خلفه من فقر وبطالة وحروب أهلية، الأمر الذي اجبره على البدء في حياة جديدة قد تضمن له العيش الكريم. وقد عرفت هذه الظاهرة بالهجرة غير نظامية، وخاصة من دول وراء الصحراء ودول الشمال الإفريقي الفقيرة إلى دول أوربا الغنية.

ونظرا لتعقد وامتداد ظاهرة الهجرة غير النظامية، وتعدد أشكالها واختلاف أساليب تحقيقها فإنها تثير عدة قضايا ومواضيع تستدعي الدراسة والتحليل العلمي والموضوعي، ونحاول من خلال هذه الدراسة الخوض في موضوع الهجرة غير النظامية التي تعتبر من أصعب الظواهر نظرا لتداخل أسبابها ومظاهرها وأبعادها، وعلى هذا الأساس انتهجت ظاهرة الهجرة بعدا جديدا في العلاقات الدولية إذ أصبحت من أولى استراتيجيات دول البحر المتوسط، كما أنها تعد المحور الأكثر إرباكا للحسابات السياسية بين دول البحر المتوسط،حيث تحولت ظاهرة الهجرة غير النظامية من مشكلة محلية وإقليمية إلى مشكلة دولية بالنسبة لدول الشمال الإفريقي مثل(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، منذ أن تحولت هذه الدول مؤخرا إلى مراكز إيواء، وبؤر تصدر المهاجرين غير الشرعيين إلي شمال المتوسط، وهو ما عرف بالهجرة غير النظامية عبر دول المتوسط، وإشارة إلى ما سبق ذكره فظاهرة الهجرة من البلدان الأفريقية إلى بلدان المغرب العربي رغم إنها قديمة قدم التاريخ العربي الأفريقي، إلا إنها اليوم تأخذ بعدا أخرا ضمن الظواهر

المعاصرة، ففي الماضي كانت تقف هذه الهجرة في بلدان المغرب العربي وتنتهي باللجوء والإقامة، حيث كانت تندمج في النسيج الاجتماعي والبشري في نطاق دول شمال أفريقيا، أما اليوم فان بلدان الشمال الأفريقي تعتبر في نظر المهاجرين الأفارقة مجرد نقطة عبور إلى أوروبا، أو عبارة عن بلدانا للإقامة المؤقتة إلى حين توفر الإمكانات المادية أو توفر الظروف المناسبة للهجرة إلى أوروبا عبر البحر المتوسط، بواسطة قوارب الموت بين المجازفة والمخاطرة، التي تنتهي بهم غالبا إلى المجهول.

1. المبحث الأول: خطة الدراسة-.:

تناولت الدراسة عوامل وأسباب ظاهرة الهجرة غير النظامية عبر الأراضي الليبية والآثار الناجمة عنها وتضمنت التالي:

1.1مشكلةالدراسة :-

أخذت الهجرة غير النظامية من جنوب الصحراء الليبية باتجاه الدول الأوروبية عبر الأراضي والشواطئ الليبية أبعادا مقلقة للغاية بالنسبة للمجتمع بصفة عامة والمواطن الليبي بصفة خاصة، وهذا ما جعل المشكلة تأخذ بعداً إقليمياً لدى السلطات في ليبيا لوضع سياسات واتفاقيات وندوات وبروتوكولات دولية تعمل على معالجة ظاهرة الهجرة من حيث الأسباب والعوامل والآثار.

إن المشكلة التي تطرحها الدراسة تكمن في عوامل الهجرة غير النظامية وما تحمله هذه الهجرة من آثار سلبية على المجتمع الليبي، بالإضافة إلى الأضرار المصاحبة للمهاجرين، مثل نقل الأمراض المعدية، وانتشار الجريمة المنظمة و حالات الفوضى الأمنية والإرهاب، وظاهرة التهريب والاتجار بالبشر.

2.1.أهمية الدراسة:-

تستمد الدراسة أهميتها من خلال البحث في إحدى الموضوعات المثيرة للاهتمام والمتعلقة بالهجرة غير النظامية، التي أصبحت ظاهرة تهدد الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لأغلب الدول والمجتمعات المتأثرة بالهجرة والمهاجرين أثناء العبور، أو اللجوء أو الإقامة، وتتلخص أهمية الدراسة من خلال إسهاماتها التي تقدمها على النحو التالي:-

- تقدم الدراسة قدرا من المعلومات والأحداث المتعلقة بالهجرة غير النظامية عبر الأراضي الليبية،وبالتالي تفيد الباحثين والمهتمين بظاهرة الهجرة غير النظامية.
- تسهم الدراسة بتحديد عوامل وأسباب الهجرة غير النظامية، وتوضح عن الآثار الناجمة عنها.

3.1. الهدف من الدراسة :.

تهدف الدراسة إلى التعرف على الأسباب والعوامل المتعلقة بظاهرة الهجرة غير النظامية. وتوضح كيفية التعامل معها لمعالجة الحالات الناجمة عن الظاهرة من خلال ما يلي:-

- تسليط الضوء على عوامل تفشي ظاهرة الهجرة، المتمثل في انتشار المهاجرين بشكل غير منظم في أوساط المجتمع الليبي،والإفصاح عن آثار الهجرة غير النظامية.
- تحديد التداعيات والآثار من جراء ظاهرة الهجرة غير النظامية، والمتمثلة في انتشار شبكات تهريب البشر وأشكال الجريمة المنظمة بين المهاجرين غير الشرعيين داخل الأراضي الليبية.
- القوانين والبروتوكولات والمعاهدات المتعلقة بالهجرة غير النظامية التي أصدرتها ووقعتها الحكومات الليبية المتعاقبة للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى أراضيها.

4.1.منهجية الدراسة:-

استخدم الباحث المنهج الوصفي، وذلك نظراً لتوافق هذا المنهج مع طبيعة الدراسة وأهدافها، ويقوم المنهج الوصفي باستيعاب وتضمين الحقائق الحاضرة المرتبطة بمجموعة من الظروف، أو عدد من الأحداث أو أي نوع من الظواهر ، ويعمل هذا المنهج على استخلاص الدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها، وهذا مما يسهل نسب الظاهرة إلى مسبباتها وعواملها، وبالتالي إلى التعرف على الآثار الناتجة عنها.

5.1. حدود الدراسة:-

قامت الدراسة على حدود (موضوعية، وزمنية).

- الحدود الموضوعية: تناولت الجوانب التي تتعلق بظاهرة الهجرة غير النظامية في ليبيا.
- الحدود الزمنية للدراسة: فترة إعداد هذه الدراسة خلال الفترة 2021- 2022م.
- الحدود المكانية للدراسة: الأراضي والشواطئ الليبية.

6.1. معوقات الدراسة:

واجهت الدراسة بعض المعوقات،التي تمثلت في صعوبة جمع البيانات والوقائع المتعلقة بظاهرة الهجرة غير النظامية لعدم توفر الأدبيات المختصة بموضوع الهجرة، باعتبار إنها لم تكن ذات أهمية على جميع المستويات،إلا بعد انعكاس أثارها وتداعياتها وتسارع انتشارها على المستوى الإقليمي والدولي.يشار إلى الجهود التي قام بها الباحث والزيارات الميدانية إلى الجهات المختصة بملف الهجرة، حيث كانت متحفظة لأسباب مهنية، وبالتالي اقتصرت الدراسة على توظيف المعلومات والبيانات العلمية،ونظرا لطبيعتها اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المتمثل

في وصف الظاهرة وتحليلها من خلال المصادر والمراجع والدوريات والدراسات السابقة، ولم نعتمد على الأرقام البيانية والإحصائيات.

7.1. مصطلحات ومفاهيم والدراسة :-

تعددت المصطلحات والمفاهيم حول موضوع الدراسة وهو "الهجرة غير النظامية"، وقد تناولت الدراسة الموضوع فيما يتعلق بالجانب الإنساني، والقانوني، والنفسي، والجغرافي للهجرة، حيث تم تعريفها على النحو التالي:

أ – الهجرة بشكل عام: يمكن القول إن الهجرة هي حركة انتقال الأفراد أو الجماعات من مكان إقامتهمإلى مكان آخر، إذا وجدت لديهم الرغبة أو الاستعداد للبقاء في المكان الجديد لفترة غير محددة بزمن معين.(خليفة2010، ص ص 66)

ب– الهجرة: تعرف بأنها من المواضيع الثلاثة الرئيسية في علم السكان وهي (الولادة،الوفيات،الهجرة)إذ إن الهجرة احد المؤشرات الرئيسية في زيادة ونقص السكان في أي بلد، كما إنها احد العوامل الرئيسية في انتشار السكان وتوزيعهم بين مختلف الأقطار في العالم وعبر التاريخ. (محمود2006، ص ص 257).

ج – الهجرة غير النظامية: تعني إن المهاجرين يعبرون الحدود إلى دولة أخرى بدون مستندات سفر ولا موافقة دخول مسبقة أو لاحقة من حكومة الدولة التي يعبرون إليها، وبالتالي فان تلك الدول تعاني من ظاهرة الهجرة غير النظامية (ياسر2008، ص ص 17).

د – يقصد بالهجرة انتقال الأفراد من مكان ما إلى مكان أخر، سواء داخل حدود الدولة أو خارج حدودها وهو ما يطلق عليه الهجرة الدولية، وقد تتم الهجرة بشكل قانوني، أو قد تتم من خلال تسرب المهاجرين إلى الدولة المقصودة بطرق غير شرعية (الديساطي2007، ص6)

هـ – عرفت الهجرة بأنها قيام مجموعة من الأفراد باتخاذ قرار فعلي بالانتقال من موطنهم ومكان إقامتهم تحت تأثير دوافع إما إجبارية أو اختيارية، والتوجه إلى مكان آخر لتحقيق الهدف الذي دفعهم للانتقال، ويعتبر الانتقال حقا من حقوق الإنسان المنصوص عليها في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان (السهيل2016، ص 2).

و– الأسباب: مفردها السبب جاء في المعجم الوسيط: (السبب: الحبل، وكل شيء يتصل به إلى غيره.

ز– الآثار:– مفردها الأثر وفي اللغة ورد في المعجم الوسيط "اثر فيه ترك فيه اثر، وتأثر الشيء ظهر فيه الأثر وبالشيء تطبع به". (العسيري2022، ص 2).

8.1:– الدراسات السابقة :-

1– دراسة بعنوان"الهجرة غير النظامية إلى أوروبا عبرة بلدان المغرب العربي"رسالة ماجستير للباحثة هاجر سعد الغرياني، أكاديمية الدراسات العليا–طرابلس 2010 م. اهتمت الباحثة بدراسة الهجرة غير النظامية وانعكاساتها

الخطيرة على بلدان المغرب العربي التي تنطلق منها وعبر شواطئها الهجرة إلى دول أوروبا، وأشارت الدراسة إلى إن للظاهرة تحديات أمنية واجتماعية خطيرة. حيث تركزت الدراسة على الاستراتيجيات التي وضعها الاتحاد الأوروبي بالتنسيق مع دول الاتحاد المغاربي، لمواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية، وتداعياتها على امن واستقرار دول البحر المتوسط . وأوصت الدراسة بالاتي:-

- عقد العديد من المؤتمرات والندوات والملتقيات الدولية للمساهمة في إيجاد آلية للتصدي الهجرة والحد منها وإيجاد آلية عمل فعالة في ظل إخفاق الحلول الأمنية التي طالما تبنتها الدول الأوروبية المطلة على المتوسط.
- أشير إلى أن الدول الأوروبية المتقدمة لعبت خلال الحقبة الاستعمارية، ومازالت تلعب خلال حقبة العولمة لتكريس ظاهرة التخلف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وبالتالي شكل هذا عاملا أساسيا للمجتمعات الإفريقية للاندفاع نحو أوروبا عبر بلدان الشمال الإفريقي.
- نوهت الدراسة إلى إن العامل الجغرافي ساعد (القرب والمسافة) بين دول المصدر ودول العبور، حيث كان له دور كبير في زيادة إعداد المهاجرين الغير الشرعيين على سبيل المثال قرب ليبيا من ايطاليا، وقرب المغرب من اسبانيا.

2- دراسة بعنوان (الهجرات الإفريقية إلى الجماهيرية أسبابها ونتائجها) للباحثة فاطمة الهادي النجار، رسالة ماجستير،أكاديمية الدراسات العليا-طرابلس 2005م.

أشارت الباحثة إلى إن الهجرة وجدت أفاقا واسعة إفريقيا من خلال المشاكل التي تعانيها القارة التي ارتبطت إلى حد كبير بالهجرة، فتضخم عدد سكان المدن وعجزت الدول عن تقديم الخدمات وارتفعت معدلات البطالة وانخفضت الأجور وكثرت التناقضات في مجال الأنظمة الاجتماعية كل ذلك هيا الظروف الملائمة أمام المواطن الإفريقي لآخذ قرار الهجرة. اعتبرت الباحثة إن الموقع الجغرافي لليبيا جعلها ذات أهمية في تهيئة الظروف المناسبة لتكون منطقة عبور واستقبال، ويدعم ذلك أيضا توفر الأيدي العاملة وفرص العمل في المجالات التي تحتاجها الدولة، مما أدى إلى الاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية والإفريقية، وجاء في الدراسة إن اكبر نسبة بين المهاجرين الأفارقة هم من فئة الشباب، وان من اغلبهم من دول الحزام الصحراوي حيث البيئة الطاردة للأفراد نتيجة الأسباب الاقتصادية والسياسية وانعدام الأمن والاستقرار، ثم أشارت الباحثة إلى أن الأسباب الاجتماعية تأتي في أدنى قائمة الأسباب والعوامل للهجرة.

وقد أظهرت نتائج البحث إن الواقع السيئ الذي تعيشه بعض الدول الإفريقية يتمثل في فشل برامج التنمية والمديونية العامة لتلك الدول التي أدت إلى تفاقم الفقر وتدمير الموارد، بالإضافة إلى ضعف الأنظمة السياسية، والصراعات

المسلحة، وعدم الاستقرار، الأمراض والأوبئة، التصحر والجفاف. وفي الختام استنتجت الباحثة إن الدول الإفريقية المصدرة للمهاجرين تعتبر دول خاسرة لأنها فقدت سواعدها وخبراتها.

وقد توافقت وجهات نظر الدراستين السابقتين مع هذه الدراسة من حيث دوافع وأسباب الهجرة.

- أشارت الدراسة الأولى إلى: إن الدول الأوروبية لعبت خلال الحقبة الاستعمارية ومازالت تلعب خلال حقبة العولمة لتكريس ظاهرة التخلف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وبالتالي شكل هذا عاملا أساسيا للمجتمعات الإفريقية للاندفاع نحو أوروبا عبر بلدان الشمال الإفريقي.
- بينما أفادت الدراسة الثانية: إن الواقع السيئ الذي تعيشه الدول الإفريقية المصدرة للمهاجرين يتمثل في فشل برامج التنمية والمديونية العامة لتلك الدول، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الفقر وتدمير الموارد، وبالتالي حسب هذا سببا أساسيا للدول الإفريقية المصدرة للمهاجرين.
- ومن وجهة نظر الباحث: فإن الصراعات والحروب والبطالة والفقر والنمو السكاني السريع والبحث عن مستوى أفضل للعيش، وكذلك فشل التنمية والفساد الإداري والسياسي والاقتصادي عطل كل مشروعات وجهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكان عاملا وسببا في الهجرة غير النظامية.

2. المبحث الثاني: الهجرة غير النظامية العوامل والأسباب.

1.2.ظاهرة الهجرة ومفهوها:

جرت العادة على أن تهتم الدراسات الديموغرافية بالنمو السكاني من حيث الاختصاص، ولكن في الوقت الحاضر أصبح الاهتمام بدراسة ظاهرة الهجرة من أولويات تلك الدراسات وذلك لما لها من تداعيات وآثار على المجتمعات الحديثة على المستوى الدولي والإقليمي. ونظرا لما تمثله ظاهرة الهجرة من أهمية في العصر الحديث، فقد أصبحت موضوعا مهما ومبحثا أساسيا من مباحث علوم الجغرافيا والديموغرافيا، والاقتصاد والاجتماع، والسياسة وغيرها، ومرد ذلك ما يرتبط بظاهرة الهجرة من متغيرات عديدة ومتعددة مستقلة وتابعة مما دعا بعض علماء الاجتماع إلى تسمية أيامنا هذه بعصر الهجرة (خليفة2010، ص66).

ومفهوم الهجرة هجرة البشر من دولة إلى دولة أو من مكان إلى أخر تعد ظاهرة إنسانية قديمة بقدم وجود البشر على المعمورة، حيث كانت الظروف المعيشية والمناخية تفرض على الإنسان الانتقال المستمر من مكان إلى آخر، بسبب الفقر والمجاعة والكوارث والحروب والإمراض. وغالبا ما ينتقل المهاجر من المناطق الفقيرة إلى المناطق الغنية. وتعرف ظاهرة الهجرة على إنها انتقال الفرد أو الجماعة من منطقة الإرسال إلى منطقة الاستقبال أو مكان الوصول (ياسر2008، ص16).

2.2 أنواع الهجرة الحديثة:-

تشير الدراسات الحديثة إلى التطور الذي صاحب ظاهرة الهجرة مع مرور الزمن،فلم تعد الهجرة إجبارية من النوع السابق الذي يعتمد على تجارة العبيد أو غيرهم من الأجناس، فقد حدث تغير في نمط الهجرة بسبب التغيرات السياسية، التي حدث في كثير من المناطق،كذلك بسبب التحول الاقتصادي والاجتماعي، وقد خضعت الهجرة للكثير من القيود والعقبات وقد أصبحت الهجرة تتسم في كثير من الحالات بأنها هجرة حرة وليست إجبارية، على سبيل المثال بعد الحرب العالمية الثانية فرضت الكثير من الموانع والحواجز التي تحول دون الهجرة،وبعد الحرب حصلت كثير من التغيرات السياسية التي غيرت في شكل الهجرة.فأوروبا ازدهرت اقتصاديا بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت الحاجة الماسة إلى الأيدي العاملة من الخارج وهاجر إليها الأفارقة، ومن بلاد الشرق الأوسط ومن بلاد أوروبا الشرقية، كما رجع إلى روسيا المهاجرين الذين سبق وان هاجروا إلى سيبيريا ودول القوقاز (محمود2006، ص267).

- **الهجرة الدولية:** يعرف كل من جليفر جنسون وديفيد هير الهجرة بوجه عام، بأنها عملية الانتقال من المناطق الضعيفة اقتصادياً إلى المناطق أو الدول الغنية التي تكون أقوى اقتصاديا. إذ يتمتع المهاجرون بفرص العمل الممنوحة لهم، فضلا عن الجماعات التي تهاجر بدوافع دينية أو سياسية (زكريا1999، ص49).
- **الهجرة الإفريقية:** شهدت القارة الإفريقية خلال العقود الثلاثة الأخيرة هجرة بشرية واسعة النطاق في داخل القارة والى خارجها في اتجاه أوروبا، وهو ما يعرف بالهجرة غير النظامية أو ما يعرف بالهجرة السرية، التي تعود إلى أسباب متعددة مثل الصراعات والحروب، والبطالة والفقر والنمو السكاني السريع ومن اجل تحسين مستوى العيش(الحوات، 2007 : 100).
- **الهجرة عبر ليبيا:** شهدت ليبيا خلال السنوات الماضية إلى وقتنا هذا تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين وخاصة من الدول الأفريقية المجاورة، وكانت مناطق الجنوب الليبي بالنسبة للمهاجرين أماكن تجمع وعبور من إفريقيا إلى أوروبا عبر الصحراء والشواطئ الليبية، ومن بين تلك المناطق والمدن على سبيل المثال مرزق وغات والكفرة. ومن الملاحظ خلال تلك الفترة عدم وجود سياسة واضحة تجاه الوافدين بشكل عام، فهي تتأرجح بين التساهل والتشديد من وقت إلى آخر تبعا للظروف والعلاقات السياسية.و يشار إلى إن بعض الدول الإفريقية تعاني من تأثير مزدوج من عملية الهجرة غير النظامية، حيث تحولت بعض هذه الدول إلى دول مقصد للهجرة ودول عبور للهجرة النهائية نحو أوروبا ومثال على ذلك ليبيا.(خليفة2010، ص 72).

3.2 أسباب الهجرة غير النظامية:

أصبحت أنماط الهجرة غير النظامية تعبر عن التغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين الدول، أما من حيث أنماط الهجرة فان الهجرة تحدث لأسباب مختلفة سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى الجماعات، ويحدث هذا النوع من الهجرة نتيجة لأسباب متعددة.ويؤيد العالم الديموغرافي الفريد صوفي هذه الظاهرة بقوله " إما أن ترحل الثروات إلى حيث يوجد البشر، وإما أن يرحل البشر إلى حيث توجد الثروات". ومن هذا المنطلق فان للهجرة غير النظامية عوامل وأسباب كثيرة، وتخضع هذه الهجرة غير النظامية شانها شان ظاهرة الهجرة بشكل عام لعوامل الطرد ولعوامل الجذب، فالبيئات الفقيرة التي لا تتوفر فيها سبل العيش الكريم تعتبر عوامل طرد،والبيئات الغنية نسبيا والتي تتوفر فيها سبل الحياة الكريمة وفرص العمل تشكل عوامل جذب للمهاجرين. إذاً الصراعات والحروب والبطالة والفقر والنمو السكاني السريع والبحث عن مستوى أفضل للعيش،وكذلك فشل التنمية والفساد الإداري والسياسي والاقتصادي الذي يعطل كل مشروعات وجهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكل ما ذكر يعتبر عوامل وأسباب للهجرة.(الحوات2007، ص101).

في سياق ذلك فان تلك الظروف نتجت عنها الخلافات والصراعات والإبادة الجماعية وبالتالي دفعت بالكثيرين فرادى وجماعات إلى الهجرة طلبا للجوء إلى مناطق أمنة أو بحثا عن المأوى. أما الأسباب الاقتصادية أو هذا النوع من الأسباب فيدفع بالمهاجرين إلى البحث عن مستويات معيشية أفضل، حيث تتفاوت فرص العمل والكسب من دولة إلى أخرى، فتتحول بعض الدول إلى مناطق جذب للمهاجرين لما يتوفر بها من فرص عمل،بينما تتحول بعض الدول إلى مناطق طرد بسبب قلة الموارد وقلة فرص العمل وسوء الأحوال المعيشية. (الكوت2007، ص52).

- **الفقر:**

الفقر من وجهة نظر الباحث هو الحالة أو الوضع الذي يحتاج فيه الفرد أو المجتمع إلى الموارد المالية أو إي موارد أخرى تعود عليه بالمال، أما من وجهة نظر البروفسور مصطفى المعوجي الفقر هو انعدام الموارد بصورة تامة مما يجعل الإنسان مستعدا للقيام بأي عمل منحرف بغية سد حاجته الغذائية الأساسية،إي إن هناك مجاعة تفرض على الإنسان معالجتها بأي وسيلة كما تشمل انخفاض الموارد إلى ما دون الحد الأدنى الضروري لسد حاجات الإنسان العادية.(جون2006، ص114),

إن اغلب دول القارة الإفريقية تداهمها المصائب جراء الفقر والجهل، حيث يوجد ما لا يقل عن 60% من السكان في إفريقيا جنوب الصحراء يقعون تحت خط الفقر، حيث يقدر دخل الفرد الواحد حوالي 32 دولارا في الشهر.(المقري2000، ص 7).

كان اكثر من 215 مليونا من الأفارقة يعيش تحت خط الفقر. يصيب الفقر في المقام الأول النساء في المدن والمناطق الريفية على حد السواء .حيث زاد عدد الإفريقيين الذي تقل حصتهم الغذائية اليومية عن الحد الأدنى .(عبد القادر2010، ص 41).

تعد قضية الهجرة من اكبر المسال التي أولت اهتمام اغلب دول العالم، حيث تتفاوت في اتجاهاتها ومستوياتها من دولة إلى أخرى. وتكون الهجرة عادة نتاج مشكلة اقتصادية في الأساس، فعلى الرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا إن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب، خاصة الهجرة غير النظامية.

تشير الأرقام إلى إن هناك من (15– 30) مليون مهاجرا غير شرعي في العالم .نصيب أوروبا منهم يبلغ 4 ملايين، وهو ما يعني إن دول الاتحاد الأوروبي تستقبل سنويا نحو400 ألف شخص يدخلون حدودها بطريقة غير شرعية، وهم يأتون من دول أسيا وإفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط إما بسبب الفقر وإما بسبب الحرية. (اللاوندي2007، ص9)

تتعلق هذه العوامل والدوافع باضطرار المهاجرين إلى البحث عن مستويات معيشية أفضل حيث تتفاوت فرص العمل والكسب من دولة إلى أخرى، فتتحول بعض الدول إلى مناطق جذب للمهاجرين لما يتوفر بها من فرص عمل، وتتحول دول أخرى إلى مناطق طرد بسبب قلة الموارد وفرص العمل وسوء الأحوال المعيشية، وفي سياق الواقع الاقتصادي المتدني لأغلب الدول الإفريقية، تمثل ظاهرة البطالة، وانعدام فرص العمل إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجه المواطن الإفريقي اليوم، واليوم أصبحت هذه المشكلة سببا رئيسيا في زيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين.(الحوات2007، ص42).

- **البطالة :**

تطرقت الدراسة فيما سبق إلى التعريف بأنواع الهجرة، وتم التركيز على الهجرة غير النظامية، التي يعتبرها الباحث هي الهجرة من اجل البحث عن العمل.وتعتبر هذه الهجرة من ناحية مؤقتة بسبب العمل وتنتهي بانتهاء العمل لكنها في كثير من الأحيان تنتهي بهجرة دائمة، حيث يستقر المهاجرين أحيانا إما باللجوء وإما بالإقامة، وإما أن تكون كنقطة وصل كما هو الحال في ليبيا فهي تعد بالنسبة للمهاجرين دولة عبور وغالبا ما تنتهي بالتنقل إلى أوروبا من خلال ركوب البحر والمجازفة بأرواحهم.

يشار إلى إن إفريقيا كقارة لديها اعلي نسبة من الفقراء ،وهي أكثر البلدان ذات الدخل المتدني واقل الاقتصاديات تطورا، وادني مستويات لمتوسط عمر الفرد، وأكثر الأنظمة السياسية هشاشة وأكثر القارات عرضة لمختلف أنواع البطالة والفقر(المزوغي2007، ص 54). وحسب الدراسة تعتبر الهجرة من أفريقيا إلى أوروبا من اجل العمل من

أهم أنواع الهجرات العالمية الحديثة،لأنها تأتي بسبب البحث عن فرص العمل ويأتي مصدرها في العادة من أسيا وإفريقيا.وتنتهي عادة في الخليج العربي وأوروبا وبعض منها في أمريكا، والجدير بالذكر إن الهجرة بسبب العمل هي في الواقع ليست كلها هجرة حرة بدافع أو برغبة المهاجرين وإنما هي في الواقع مزيج بين الهجرة الاختيارية والهجرة القسرية.(محمود2006، ص269).

تتجلى ظاهرة الهجرة في عدم الاستقرار الأمني للدول التي توجد فيها حروب أهلية أو صراعات على السلطة،ومن البديهي بان يكون فيها عدم استقرار أمنى، وهذا الوضع من شأنه أن يؤثر على المؤشر التجاري والصناعي وكذلك الزراعي ومن ثم على سوق العمل،ازدياد نسبة البطالة، ويعود تاريخ هذا النوع من الهجرة إلى الحربين العالميتين حيث دفعتا دول أوروبا إلى استجلاب اليد العاملة وفتح أبوابها أمام المهاجرين، لتعويض ما فقدته من خسائر بشرية في هاتين الحربين، وذلك لتوفير اليد العاملة اللازمة لإعادة البناء.(الكوت2007، ص53). يبدو إن معظم الدول الإفريقية تشجع مواطنيها على الهجرة والعمل في الخارج، وذلك لعدة اعتبارات أهمها إن هذه الدول تعاني من ارتفاع معدلات البطالة، كما إن العمالة المهاجرة تحول مبالغ مالية بالعملة الصعبة وتساهم في إعالة الكثير من الأسر.

- **الحروب الأهلية:-**

تعرف إحدى الدراسات النقدية الحرب الأهلية على إنها صراع مسلح بين فرقتين أو أكثر في أراضي دولة واحدة نتيجة لنزاعات حادة تعذر إيجاد أرضية مشتركة لحلها بالتدرج أو بالوسائل السلمية،إما أسبابها فتكون نتيجة لصراع الطبقات أو الطوائف أو القبائل أو الأحزاب أو الأفراد والذي أدى بالقارة الإفريقية إلى معاناة يرثى لها حيث الحروب الأهلية الناتجة عن التطرف القبلي والتدخل الأجنبي وما ألحقته من دمار وخراب بشعوب القارة.(جون2006، ص 97).

شهدت دول القارة مند الاستقلال الكثير من الحروب والصراعات وكان نتاج ذلك الآلاف من القتلة والجرحى في صفوف العسكريين والمدنيين على السواء.حيث رصدت التقارير إن عدد القتلة في الحروب الأهلية في تشاد فيما بين (1965- 1989) بلغ نحو (25) ألفاً من المدنيين والعسكريين، وفي نيجيريا (1967-1970) حوالي مليونين وفي رواندا (1956-1965) 105 ألفاً وفي السودان فيما بين (1955-1972) نحو 570 ألفاً وفيما بين (1983-1990م) 510 ألفا وفي موزمبيق (1981-1988)حوالي 900 ألفاً، وأثيوبيا في الفترة من (1962-1989)نحو المليونيين، وفي زائير (1960-1975) نحو مائة ألف وبورندي عام 1972 بنحو مائة ألف،لهذا تتناول الدراسة باختصار مشكلة الهجرة، في إفريقيا ومسبباتها الطبيعية والبشرية وما نتج عنها من خروج ولجوء .(بلولة2010، ص 45).

ولـنفس الأسـباب دائمـا تبـدأ مراحـل التفكيـر فـي الهجـرة بحثـا عـن فـرص العـيش فـي مكـان أمـن ومسـتقر بغـض النظـر علـى المـردود المـادي ونـوع الوظيفـة وشـكل الهجـرة . ويرجـع السـبب فـي ذلـك إلـى الحـروب والمجاعـات فـي القـارة. حيـث تسـببت هـذه الحـروب فـي لجـوء الآلاف والملايـين مـن مكـان إلـى آخـر فـي القـارة الأفريقيـة هربـا مـن نيـران الحـروب أو بحثـا عـن القـوت ممـا سـبب عـدم الاسـتقرار والأمـن فـي الكثيـر مـن المنـاطق فـي القـارة التـي تحتـوي اكبـر نسـبة للاجئـين بـين قـارات العـالم. ونتيجـة ذلـك تفشـت ظـاهرة أخرى،وأخـذت فـي التصـاعد فـي الفتـرة الأخيـرة وهـي ازديـاد أعـداد المهـاجرين غيـر الشـرعيين من أفريقيا إلى القارة الأوروبية عبر البحر المتوسط.(الكوت2008، ص38).

3. المبحث الثالث: آثار وتداعيات الهجرة

1.3.مقدمة.

شكلت أحداث ما بعد سقوط الأنظمة السياسية في دول الشمال الأفريقي أهم الأسباب في عدم استقرار الأمن القومي الليبي، حيث إن اختلال الأوضاع الأمنية في المناطق الحدودية بين ليبيا ودول الجوار العربية والإفريقية، أدى إلى تكوين شبكات التهريب المختلفة وبشتى أنواعها على المستوى المحلي والدولي،ومن بينها مجموعات تعمل على تهريب السلاح، وأخرى لتهريب البشر والممنوعات،ويشار إلى إن الأسباب التي أدت إلى تردي الأوضاع الأمنية في ليبيا يرجع إلى السبب نفسه وهو غياب النظام بكامله.وتعدت صريحات بعض قادة الدول الكبرى بخطأ التدخل في ليبيا ما هو إلا دليل لأهمية طرح قضية التدخل الأجنبي،والآثار الناجمة عنها من فشل الدولة وانهيار مؤسساتها إلى الفوضى، وانتشار السلاح والفساد،والتهريب بمختلف أنواعه،وتجارة البشر ونزوح السكان والهجرة غير النظامية والتطرف الديني.(صالح المهباط2019، ص170).

لقد تم القاء الضو في المبحث الأول على ظاهرة الهجرة غير النظامية عبر الأراضي والشواطئ الليبية، وركزنا على دراسة العوامل والأسباب، وفي هذا المبحث سيتم توضيح الآثار والأخطار التي تُخلفُها ظاهرة الهجرة في المكان والزمان.

تعد ليبيا منطقة عبور بالنسبة للمهاجرين إليها من دول الجوار الإفريقي، ومن البديهي تزايدحجم الإخطار عليها في ظل عدم تفعيل القوانين والإجراءات الرادعة ضد الهجرة غير النظامية، أيضا تزايد حجم المهاجرين يرجع إلى عدم وضع خطط رقابية مشددة على الحدود البرية والشواطئ البحرية من قبل السلطات والأجهزة الأمنية في ليبيا،بالرغم من صدور قانون رقم (19) لسنة 2010م بشان الهجرة غير النظامية.حيث نص القانون على انه " يعد مهاجرا غير شرعيا كل من دخل ألأراضي الليبية أو قام بها دون إذن أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الاستقرار فيها أو العبور إلى دولة أخرى".

من خلال زيارة الباحث المتواضعة إلى بعض الجهات المهتمة بالهجرة غير النظامية في ليبيا بسبب تشدد الإجراءات، لاحظ وضاعة دور الأجهزة الأمنية، وعدم وجود إمكانية سيطرة أجهزة الدولة على انتشار ظاهرة الهجرة، مما يستوجب التنسيق مع دول الجوار ودول حوض المتوسط. إن عجز الأجهزة الأمنية في ليبيا على اتخاذ الإجراءات وإصدار التعليمات لأفرادها لفرض الأمن وحماية المناطق الحدودية المترامية الأطراف، وان مرد ذلك قلة الإمكانيات المتمثلة في التدريب والتجهيز والتنسيق مع الدول التي تمتلك وسائل المراقبة والتتبع.

2.3. آثار الهجرة (اجتماعية – اقتصادية – سياسية)

- **آثار الهجرة غير النظامية:-**

تعتبر الهجرة وخاصة غير النظامية متفاوتة التأثير على دول الشمال الإفريقي، فبعض الدول تعاني من تأثير مزدوج من عملية الهجرة غير النظامية،حيث تحولت هذه الدول إلى دول مقصد ودول عبور للهجرة النهائية نحو أوروبا ومثال ذلك ليبيا،لقد أصبحت ليبيا من أهم المحطات في الهجرة نحو أوروبا وخاصة إلى ايطاليا. (الكوت2007، ص57). وقد تؤثر ظاهرة الهجرة غير النظامية على السكان المحليين من عدة عوامل، يكون أهمها حجم المهاجرين من حيث العدد والجنس، وثقافاتهم وتعليمهم، ونوعية النشاط الذي يمكن أن يساهموا فيه.

2.2.3.تأثيرات الهجرة اجتماعيا :-

من الضروري فهم مدى تداعيات الهجرة غير النظامية على المجتمع الليبي، حيث أنها تستدعي التوقف للبحث في تفاصيلها، فعلى سبيل المثال وحسب نتائج الحصر الميداني الذي قامت به الإدارة العامة للجوازات بمنطقة الكفرة في الجنوب الليبي لعام 2005، بلغ عدد الوافدين من الدول الإفريقية المجاورة إلى منطقة الكفرة حوالي(14127) مهاجرا، يشكلون نسبة 33% من عدد سكان منطقة الكفرة، وأشارت احدي الدراسات إلى إن عدد حالات زواج الوافدين الأفارقة من الليبيات بمدينة الكفرة مابين عام 1980– 2004 بلغ 105 حالة زواج. وإذا استمر الحال على ما هو عليه فان ارتفاع حالات زواج الأفارقة من ليبيات سوف يترتب عليه تغيرا كبيرا في التركيبة الديموغرافية، مما يساعد ويضطر أبناء الجنوب إلى الهجرة إلى مدن الشمال الليبي.(خليفة2010، ص 74)

وبالإشارة إلى الآثار المربكة للحسابات فإن الهجرة مهما كان نوعها أذا استمرت لفترة طويلة تحدث تغيرات كبيرة على حجم السكان المحليين في البلد الذي هو هدف الهجرة،حيث إن بعض البلدان أصبح غالبية سكانها من المهاجرين، ومثال على ذلك دول أمريكا الشمالية والجنوبية. (محمود2006، ص274) أما من حيث خطورتها على المجتمع فإنها تتمثل في الآتي:-

ا – الإمراض: إن العمالة الوافدة قد تكون مصدرا لنشر الأوبئة والإمراض، وعلى سبيل المثال الايدز، والملاريا، والتهاب الكبد الوبائي، علاوة على ذلك إن العمالة غير الشرعية لا تتوفر لديهم الإمكانيات المادية للعلاج،ودفع نفقات العلاج.

ب– العادات والتقاليد: إن العادات والتقاليد التي يجلبها المهاجرون معهم تعد مشكلة كبيرة جدا من حيث مدى التكيف مع الأوضاع المحلية. ودخول عادات غريبة على المجتمع، وظهور قيم غير سليمة على المجتمع المحلي، مثل التسول والتسكع والبطالة والمظهر غير اللائق.

ج– القيم: إشكالية الهوية والثقافة وتراجع القيم والمبادئ الأصيلة وآثرها على المجتمع المحلي.

د– ظاهرة تهريب البشر: ويقصد بتهريب البشر تدبير الدخول غير المشروع لشخص او (تسهيل دخول مهاجر ما) إلى دولة أخرى ليست موطنا له، من اجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى". (ياسر2008، ص22)

هـ– الاتجار بالبشر:– أفرزت ظاهرة الهجرة غير النظامية ظاهرة سلبية أخرى تمتهن الاتجار بالبشر، وكذلك ظواهر أخرى عديدة وجديدة مثل العمل بدون مقابل والاستغلال الجنسي وتجارة الأعضاء البشرية وهي من اخطر الظواهر الإجرامية المعاصرة لما فيها من امتهان لكرامة الإنسان وتحويله إلى سلعة مادية بين يدي عصابات الإجرام. (ياسر2008، ص22)

و– تجارة الأعضاء:– يعد نزع الأعضاء البشرية نوعا من أنواع الاستغلال في جرائم الاتجار بالبشر،حيث تشير تقارير منظمة الصحة العالمية إن العدد الإجمالي من الأعضاء البشرية التي تم زرعها عالميا في عام 2008 لا يغطي 10% من الاحتياجات المقدرة مما اوجد سوقا للأعضاء البشرية تستغل الفقراء والمستضعفين علنا وخفية.(طلال2012، ص 113).

3.2.3. تأثيرات الهجرة اقتصاديا :–

ركزت الدراسة في هذا الجانب على أخطار الهجرة غير النظامية على المجتمع الليبي من الناحية الاقتصادية، حيث تعد ليبيا منطقة عبور بالنسبة للمهاجرين إليها من دول الجوار الإفريقي، وغيرها من الدول الأخرى، وتأتي تلك الإخطار في ظل عدم تفعيل القوانين الليبية الرادعة للمهاجرين غير الشرعيين ويحدث ذلك بسبب عدم وضع خطط رقابية مشددة على الحدود البرية والشواطئ البحرية من قبل السلطات الليبية والأجهزة الأمنية.

بالرغم من صدور قانون رقم (19) لسنة 2010م بشان الهجرة غير النظامية ، الذي نص على " انه يعد مهاجرا غير شرعيا كل من دخل الأراضي الليبية أو قام بها دون إذن أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الاستقرار فيها أو العبور إلى دولة أخرى".(طلال2012، ص 113) تهتم الدراسة في هذا الجزء منها بتأثيرات

الهجرة اقتصاديا، وتم التركيز على الهجرة غير النظامية التي يعتبرها الباحث هي الهجرة من اجل البحث عن العمل وتتعدد مصادرها في العادة من أفريقيا وآسيا، وتعتبر هذه الهجرة من ناحية مؤقتة بسبب العمل وتنتهي بانتهاء العمل لكنها في كثير من الأحيان تنتهي بالإقامة، فقد تكون كنقطة وصل كما هو الحال في ليبيا إذ تنتهي بالإقامة أو بالعبور إلى أوروبا.

هناك عدد من البلدان التي في حاجة إلى أيدي عاملة مثل البلدان النفطية، ومن الناحية الاجتماعية والسياسية فإنها ترحب بالأيدي العاملة من المهاجرين من البلدان الفقيرة لملء النقص في الأيدي العاملة وخاصة الرخيصة منها لتلبية مطالب الطبقة الوسطى المتزايدة.ولكن هذا النوع من الهجرة يكون لها أثار عديدة .

هناك آثار تنعكس على الدول الإفريقية المصدرة للمهاجرين باعتبارها دول خاسرة لأنها فقدت سواعدها وخبراتها. وآثار تنعكس على دول المغرب العربي،لأنها دول عبور ولجوء وإقامة لهم حتى ولو كانت مؤقتة، وبالتالي تكون دول المغرب هي الحاضنة للمهاجرين بمختلف أعبائهم اقتصاديا وامنيا،وهناك آثار أخرى تنعكس على الأوروبيين، حيث يقيم المهاجرين هناك ويكونون اسر جديدة.

أما بالنسبة للآثار الاقتصادية التي تنعكس على المجتمع الليبي فان الدولة الليبية خسرت كثيرا من الرسوم الجمركية، لم يتم تحصيلها، حين استغلت الحدود الليبية عند دخول المغتربين بدون تحصيل رسوم الدخول، التي تقدر قيمتها بملايين الدولارات، وذهبت لجهات أخرى في حسابها الخاص، حيث تحصل المجموعات المسلحة ما يعادل مئة جنيه إسترليني من كل مهاجر مقابل عبور نقاط التفتيش.

بالإضافة إلي بعض الآثار الاقتصادية الأخرى المتمثلة في :-

- استنزاف المياه واستخدامها من قبل العمال الأفارقة في غسيل السيارات والسجاد كحرفة مؤقتة.
- استنزاف السلع المدعومة التي أصلا مخصصة للمواطنين الليبيين.
- اكتشاف العديد من تزوير العملات من مصدر المهاجرين غير الشرعيين.
- المساهمة في أزمة البطالة في ليبيا بعد أن سيطروا على اغلب الوظائف في القطاع الخاص.(www.newslibya.ly)

ويشير تقرير المنظمة الدولية للهجرة إلى إن عدد الأجانب المقيمين في ليبيا بصورة غير مشروعة يتجاوز 617.000 نسمة وبنسبة 30% من إجمالي السكان في سن النشاط الاقتصادي.(الدويبي2013 ص 9),

4.2.3- تأثيرات الهجرة سياسياً:-

تشير الدراسة إلى إن غياب دور الأجهزة الأمنية التابعة للدولة وعدم وجود سيطرة الدولة على كامل حدودها، قد أدى إلى انتشار الفوضى، وبالتالي إلى عجز النظام السياسي في اتخاذ الإجراءات وإصدار مؤسساته

المسئولة عن فرض الأمن وحماية المناطق الحدودية المترامية الأطراف، وعن اتخاذ ما يلزم من إجراءات صارمة وحازمة للحد من حالة الفوضى والانفلات الأمني،وأيضا تراجع الحكومة عن أداء دورها الاستراتيجي،كل هذا ساعد على توسيع دائرة الانفلات الأمني وشجع على انتشار الفوضى السياسية والصراعات المسلحة على المناطق الحدودية بين الداخل والخارج.

وبالرغم من تداخل الآثار التي يمكن أن تفرزها ظاهرة الهجرة غير النظامية، وتداخل وتفاعل الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والصحية والأمنية، إلا أن هذه الآثار تختلف في تأثيرها ووطأتها من بلد إلى آخر، ومن وقت إلى آخر، وتأتي الأخطار السياسية في مقدمة ما يمكن أن تفرزه هذه الظاهرة من آثار، فالأخطار التي تكمن وراء تدفق مئات الآلاف من المهاجرين بطريقة تتسم بالغموض، وخارج النطاق المألوف قانونا والمصرح بها داخل حدود الدولة الليبية المستهدفة لعبور الأشخاص،كلها تشكل عبئا ثقيلا على كاهل الأجهزة المسئولة.

كما إن ظاهرة الهجرة غير النظامية لها انعكاسات على منطقة المتوسط بشكل عام، وعلى ليبيا بشكل خاص،وتلك الانعكاسات جعلتها تؤدي دورا في تشكيل نمط وطبيعة العلاقات بين أطرافها سواء الأوروبية والإفريقية، خاصة مع تصاعد أعداد المهاجرين، ومأساة ما بات يعرف بقوارب الموت التي يشهدها المتوسط والتي راح ضحيتها الآلاف من المهاجرين.

ونظرا لتعقد وامتداد موضوع الفوضى والانفلات الأمني وتعدد أشكاله واختلاف أساليبه مما يثير الدهشة والاستغراب لدى بعض المسئولين والمواطنين، ولدينا في هذا السياق تساؤلات تستلزم الدراسة والتحليل العلمي والموضوعي. ومن أهمها التأثير السياسي والوضع القانوني لقضية الهجرة غير النظامية التي تعتبر من أعقد القضايا نظرا لتداخل أسبابها ومظاهرها وأبعادها، وعلى هذا الأساس اتخذت هذه الظاهرة بعدا جديدا في العلاقات الدولية. إذ أصبحت من أكثر الأسئلة في المشهد السياسي لبعض دول القارة الإفريقية والأوروبية وبالتحديد (حوض البحر المتوسط).

وتشير الوقائع والدلائل،واستناداً على ما تتداوله الأخبار العالمية اليومية،فإن موضوع الهجرة غير النظامية أصبح ضمن أولويات حكومات دول المتوسط ومن بينها ليبيا، وهذا مؤشر يدل على حساسية الموضوع وقوته الرمزية والمادية في صياغة السياسات المستقبلية، وبناء العلاقات الثنائية، حيث أضحت الظاهرة اليوم في منظور الدول الغربية تهديدا لمصالحها وخطرا كامنا على استقرارها السياسي وعاملا مزعزعا لنسق العلاقات الدولية،وفي ظل تكرار رحلات زوارق الموت غير محسوبة العواقب، من شواطئ معزولة ومأهولة بالسكان في مختلف شواطئ المتوسط، ومن بينها الشواطئ الليبية متوجهة إلى الشواطئ الايطالية في غالب الأحيان والتي تبعد عدة أميال،

وغالبا لا تصل هذه الرحلات إلى مبتغاها، الأمر الذي يكلف المهاجرين غير الشرعيين الذين يفضلون ركوب المخاطر ليلا حياتهم. (بوجويدة2008، ص29).

وفي هذا الإطار تبرز دراسة الهجرة غير النظامية كنموذج جيد لفهم التحولات التي تعرفها الظاهرة، ومدى تأثيرها على العلاقات السياسية والأمنية بين الدول فأوربا تربطها بدول الشمال الإفريقي علاقات تتسم بخصوصيات جغرافية وتاريخية، تمثل فيها الهجرة مكانة متميزة، إذ أنها حركة مستمرة بدون انقطاع منذ قرن ونصف بين ضفتي المتوسط، وقد خلقت شبكة من العلاقات والمصالح، ذات أبعاد نفسية واقتصادية وثقافية، لكن رغم ذلك فإنها تتعرض الآن لامتحان عسير نتيجة لموقف الدول الأوربية، الذي يهدف إلى وقف تدفقات الهجرة الإفريقية إلى أراضيها خاصة غير الشرعية منها. وعلى سبيل المثال، إن الهجرة غير النظامية وما نتج عنها من تواجد عشوائي فرض مشاكل أثرت سلبا على علاقة ليبيا بدول الجوار الأوروبي خصوصا تلك التي تربطها بها علاقة مصالح متبادلة. ومن خلال البحث في الآثار السياسية للهجرة نتوقف عند النقاط التالية :-

- تشكل ظاهرة الهجرة غير النظامية تحديا إنسانيا وسياسيا وامنيا يفرض على الدولة الليبية غطاء معينا من العلاقات يأخذ بعين الاعتبار شمولية الظاهرة وتأثيراتها على السياسة العامة للدولة.
- تشكل ظاهرة الهجرة غير النظامية في الوقت الحالي تهديدا لأمن وسلامة الدولة الليبية.وخاصة في حالة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا وحالة الفوضى الأمنية.
- تساعد الهجرة غير النظامية على تهريب الأسلحة والمتفجرات والذخائر لزعزعة امن الدولة الليبية،كما تساعد الهجرة غير النظامية على ظهور الأفكار المتطرفة.
- إن تسلل العديد من المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود الليبية، يجعلها منطقة عبور غير محكمة. بينما هي في الواقع شخص معنوي يرمز إلى شعب مستقر على إقليم معين، وحكما ومحكومين ولها سلطة سياسية ذات سيادة.

3.3.القوانين والبروتوكولات والمعاهدات المتعلقة بالهجرة غير النظامية:

شروعا من مبدأ السيادة الإقليمية كقاعدة عامة، تمتلك الدولة وسلطاتها القانونية أن تفعل ما تشاء داخل إقليمها. "وجاء في نص الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة على انه يراعى مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، وللدولة السلطة المطلقة في أن تدير شؤونها الداخلية والخارجية دون تدخل أي سلطة أجنبية،وبدون أي حق في المساءلة، وتمتلك الدولة السلطة الكاملة على رعاياها وأراضيها، والأفعال التي ترتكب داخل الإقليم الخاص بالدولة يعتبر من صميم اختصاصها الداخلي.(اللافي1989، ص333).

1.3.3 القوانين-

1- القانون رقم(41) لسنة 1956م والذي تنص المادة الأولى منه على انه "لا يجوز دخول ليبيا والخروج منها إلا لمن يحمل جواز سفر ساري المفعول صادرا من سلطات بلاده أوأي سلطة أخرى معترف بها أو من إدارة المهاجرة أو لمن يحمل وثيقة تقوم مقام جواز السفر وتكون صادرة من السلطات المذكورة" (اللافي1989، ص338).

2- القانون رقم(17) لسنة 1962م والذي تنص المادة الثانية منه على انه "لا يجوز لأجنبي الدخول إلى الأراضي الليبية أو البقاء فيها والخروج منها إلا أن يكون حامل جواز سفر ساري المفعول صادرا من سلطات بلاده أو أي سلطة أخرى معترف بها (اللافي1989، ص338).

3- القانون رقم(19) لسنة 2010م بشان مكافحة الهجرة غير النظامية. وجاء في المادة رقم (1) في تطبيق أحكام هذا القانون، "انه يعد مهاجرا غير شرعيا كل من دخل أراضي الجماهيرية الليبية، أو أقام بها دون إذن أو تصريح من الجهات المختصة، يقصد الاستقرار فيها أو العبور إلى دولة أخرى" (law security legation.ly).

2.3.3البروتوكولات:-

- التوقيع والتصديق على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين لموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (25) في الدورة الخامسة والخمسين بتاريخ 15\ 11\2000م. ويهدف القانون إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال تهريب المهاجرين وسائر الأنشطة الإجرامية ذات الصلة الموضحة في البرتوكول,وبجانب الأحكام العامة والأحكام الختامية، فقد تضمن البرتوكول مواد عديدة أهمها تهريب المهاجرين عن طريق البحر.

3.3.3والمعاهدات:-

1- معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون بين ليبيا وايطاليا وقعت بمدينة بنغازي بتاريخ 30\8\2008م،

- "نصت المادة (1) من المعاهدة فيما يخص الهجرة غير النظامية،بان يكتفي الطرفان بالتعاون القائم بينهما في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية وفقا لما نصت عليه الاتفاقية الموقعة في روما بتاريخ 29\ 12\ 2007م. وقد جاء ضمن نصها الأتي:
- يعمل الطرفان على انجاز منظومة لمراقبة الحدود البرية الليبية مسندا إلى شركات ايطالية تتوفر لديها الاختصاصات الفنية اللازمة وستتحمل الحكومة الايطالية 50% من التكاليف، وسوف يطلب الطرفان من الاتحاد الأوروبي أن يتحمل أل 50% من التكاليف.
- يتعاون الطرفان في تحديد مبادرات ثنائية وإقليمية في البلدان المصدرة للهجرة للحد من ظاهرة الهجرة غير الرسمية. (Security-legislation).

2- معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون بين ليبيا وايطاليا إحدى المبادرات لمكافحة الهجرة غير النظامية وقعت بتاريخ 28\5\2020م.

4.3.3 المذكرات:-

1- مذكرة التفاهم بين ليبيا وايطاليا بشان التعاون في مجال التنمية والهجرة غير النظامية والتهريب وتعزيز امن الحدود.سنة 2017م.

2- مذكرة التفاهم بين حكومة الوفاق الوطني وحكومة جمهورية مالطا بخصوص الهجرة غير النظامية. لسنة2020 م.(www.libya o server.ly).

فحوى المذكرة إن السيد فايز السراج ورئيس وزراء مالطا يوقعان مذكرة تفاهم لمكافحة الهجرة غير النظامية، التي من خلالها وافقت مالطا وحكومة الوفاق الوطني على الأتي:

- إنشاء وحدة تنسيق في كل بلد للمساعدة في عمليات مكافحة الهجرة غير النظامية.
- ضرورة دفع الاتحاد الاورالي لمساعدة ليبيا في تدريب خفر السواحل الليبية، والحصول على تمويل لمراكز الاستقبال و الإيواء التي تديرها الأمم المتحدة.
- بناء إستراتيجية واقعية لإبطاء تدفق المهاجرين إلى ليبيا.(Libya news al-Awsat)

4. النتائج والتوصيات:

1.4 النتائج:- من خلال هذه الدراسة يمكن استنتاج الأتي:

- من خلال الخوض في موضوع ظاهرة الهجرة غير النظامية، تبين إن ظاهرة الهجرة شائكة التعقيد من حيث المسببات والآثار التي تنتج عنها حيث تتكون أثارها بشكل تتابعي وتراكمي، وتعتبر ظاهرة معقدة على مختلف المستويات.
- آثار الهجرة غير النظامية أصبحت من المسائل التي تشغل بال المجتمعات المعنية بالظاهرة بشكل متزايد على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وفي هذا المسار تبذل الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين جهوداً مضنية للتنسيق والتعاون الأمني ومراقبة الحدود.
- ينبغي التعامل مع ظاهرة الهجرة غير النظامية على أنها ظاهرة اجتماعية ناجمة عن خلل وجب إصلاحه، وينبغي أن يتم وفق إستراتيجية اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية متكاملة.
- المطالبة وأكثر من أي وقت مضى لحتمية التعاون الفعال والدعم المتواصل من دول شمال المتوسط لبلدان الجنوب، ويأتي ذلك في إطار الشراكة الإستراتيجية القادرة على رفع التحديات التي تطرحها الهجرة غير النظامية

في مختلف جوانبها وأبعادها وانعكاساتها ولا يتأتى هذا إلا باستعداد وإرادة جادة لتمويل أو الإسهام في إنشاء مشاريع تنموية في البلدان المصدرة للهجرة على أساس تحقيق الأمن والاستقرار.

2.4. التوصيات:-

- توصي الدراسة بأن على الدولة بسط سيادتها على مؤسسات الدولة، وإعادة هيكلة الجيش والشرطة وتفعيل دور المؤسسات الأمنية المختصة، لتكون مؤسسات مركزية موحدة، والعمل على تقليص دور المجموعات المسلحة خارج الإطار القانون.
- تقوية الاتصال، الحوار، الشراكة والتفاهم ما بين كل القوى الفاعلة وطنيا ودوليا وبين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني للتوصل إلى إيجاد حلول ناجحة لملف الهجرة غير النظامية في إطار يحترم كرامة الإنسان وحقوقه المشروعة.
- وضع خطة اجتماعية واقتصادية للقيام بإصلاحات عميقة في الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، وتنفيذ تنمية مستدامة.
- الاهتمام بمناطق الجنوب الليبي وخلق حوافز تشجع على استقرار أبناء هذه المناطق،وخلق مناشط اقتصادية ومراكز تجارية حديثة ذات فعالية تساعد على التواصل الاقتصادي والتبادل التجاري بين دولة ليبيا ودول الجوار الإفريقي.

المراجع:-

1- احمد علي محمود، دراسات ديموغرافية، منشورات اللجنة الشعبية العامــة للتخطيط، 2006،طرابلس – ليبيا.

2- بشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا،دار الكتب الوطنية،بنغازي ليبيا-2008م.

3- محمد اللافي، الوجيز في القانون الدولي،منشورات مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس-ليبيا، 1989.

4- علي الحوات، الهجرة غير النظامية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب الغربي،منشورات الجامعة المغاربية، طرابلس – ليبيا، 2007.

5- عثمان، ياسر، الهجرة غير المشروعة والجريمة، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، المملكة السعودية، الرياض،2008.

6- سعيد اللاوندي،(الموسوعة الدولية للشباب) الهجرة غير النظامية،دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية – مصر،2007 (الانترنت).

7- محمد امباكي جون، أزمة النظم السياسية في إفريقيا،دار الكتب الوطنية، بنغازي – ليبيا، (2006).

8- علي المزوغي، إفريقيا والعولمة،دار الكتب الوطنية،بنغازي – ليبيا،الطبعة الثانية،2007.

9- عبد السلام بشير الدويبي، الهجرة غير المشروعة إلى ليبيا الأبعاد والتداعيات، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، طرابلس – ليبيا 2013.

- الدوريات:

1- حسن العسيري، مجلة العدل، السعودية – 2022

2- مالك عبد الله المهدي، مجلة دراسات،السنة الرابعة،العدد الثالث، طرابلس – ليبيا،2003،

3- عوض سليم خليفة، مجلة منارة البحوث الاجتماعية،العدد 3 العام 2010،منشورات اللجنة الشعبية العامة للشؤون الاجتماعية،طرابلس – ليبيا.

4- ميلاد سالم صالح وناصر فرج المهباط، مجلة المعرفة، جامعة الزيتونة، العدد العاشر،ديسمبر 2019م.

5- مجلة منارة البحوث الاجتماعية،العدد 3 العام 2010،منشورات اللجنة الشعبية العامة للشؤون الاجتماعية،طرابلس – ليبيا.

6- عامر الفيتوري المقري، التكامل الاقتصادي العربي الأفريقي،ندوة المائدة المستديرة، جامعة ناصر الأممية – سوق الأحد – ليبيا 2000.

7- البشير الكوت وآخرون،مجلة دراسات،مركز دراسات الكتاب الأخضر،العدد28،طرابلس ليبيا،2007.

8- بوعلام، بوجويدة، مجلة شهرية للجيش الوطني الشعبي- الجزائر، تصدر عن المنشورات العسكرية،(العدد534)2008.

9- احمد إبراهيم بلولة مجلة مركز البحوث الإفريقية العدد السادس (الصيف) 2010 م، مركز البحوث والدراسات الإفريقية .

10- عبد القادر المالح مجلة مركز البحوث الإفريقية العدد السابع(الكانون) 2010 م، مركز البحوث والدراسات الإفريقية .

- الشبكة الدولية:-

1- (law security – legation.ly) الأحد 2022/5/6م. س 7 مساء.

2- (www.newslibya.ly) الثلاثاء 3\1\2023م. س 9 مساء.

3- (Libya news al-Awsat) الاربعاء2023/1/4 س 8 مساء.

4- (security-legislation) الأربعاء 2023/1/4 س 9 مساء.

2- الرسائل:-

1- رسالة ماجستير بعنوان (الهجرة غير النظامية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب الغربي) هاجر سعد الغرياني- قسم الإقليمية والدولية-أكاديمية الدراسات العليا.(2010)
2- رسالة ماجستير بعنوان (الهجرة غير النظامية وأثرها على الأمن القومي الليبي) (2017-2011) محمد أبو زيد-قسم العلوم السياسية-جامعة الشرق الأوسط.(2019)
3- فريد عبد الرحمن، السبب والشروط. جامعة العلوم الإسلامية العالمية، السعودية (2013 – 2014م)

التخطيط الاجتماعي وعلاقته بالتنمية المجتمعية

*مريم حسين ميلود

الملخص:

يهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين التخطيط الاجتماعي والتنمية المجتمعية، والأهمية العلمية التي يحظى بها الموضوع محليا ودولياً، حيث أن كل المجتمعات أصبحت تركز على عملية التخطيط لتنمية مجتمعاتها، سواء على المستوى المحلي أو القومي، واوصت الباحثة بمجموعة من التوصيات منها: جعل المؤسسات الاقتصادية نسقا مفتوحا بدل الانغلاق على ذاتها المؤدي إلى الفشل التنموي. وأن يستجيب التخطيط الاجتماعي الذي يقوم به المجتمع لمحتوى السياسة الاجتماعية التي تقُرها السياسات العامة للدول، وصياغة أهداف التخطيط الاجتماعي بناء على الأهداف العامة للتنمية المجتمعية، من أجل تعزيز وجودها الاجتماعي الذي يمكنها من الاستمرار والنمو.

المقدمة:

يشكل التخطيط الاجتماعي مظلة لكل نشاطات الدولة، ويتطلب درجة عالية من التنسيق بين الساسة العامة للدولة وبين الإنتاج العلمي والتقني والمعلوماتي، من أجل تحقيق أهداف التخطيط للتنمية المجتمعية. ويهدف التخطيط في مفهومه العام لتحقيق مجموعة من الأهداف المراد تحويلها إلى واقع خلال فترة زمنية معينة ووفق وسائل وإجراءات محددة. وهناك ترابط وثيق بين مفهومي التخطيط الاجتماعي والتنمية المجتمعية من خلال أن التخطيط الاجتماعي يعمل على معالجة المشاكل التنموية، أي أن هنالك ترابطا وتداخلا في مفهوم التخطيط بمعناه الاقتصادي في سبيل معالجة المشاكل الاجتماعية. ويُعد التخطيط التنموي، على وجه العموم، تخطيط شاملاً وأكثر تكاملاً بحيث يشمل كل القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية. وهذا هو ما تقوم به الدول المتقدمة بالفعل من خلال اعتمادها على القوة البشرية لإدارة مؤسساتها بالفكر والمعرفة؛ بينما يشمل التخطيط التوجه العام، بحيث لا يقتصر فقط على قطاع معين دون آخر. عليه ستتناول هذه الورقة البحثية موضوع التخطيط الاجتماعي وعلاقته بالتنمية المجتمعية من عدة محاور سيتم تناولها في لاحقاً.

مشكلة الدراسة:

أضحى التخطيط سمة هذا العصر حيث تأخذ به كل المجتمعات في كل نواحي الحياة، فالفرد يخطط لنفسه لتحقيق أهدافه القريبة والبعيدة، وكيف يحقق طموحه الآني والمستقبلي، وكيف يواجـه مشكـلاته اليومية

*مدير مكتب ضمان الجودة الهيئة الليبية للبحث العلمي

والمتوقعة باتباع أسلوب التخطيط القائم على العلم والفكر واختيار أمثل الخطوات والعمليات والإجراءات التي تحقق الهدف الذي يسعى إليه.

وقد أصبح التخطيط مؤخراً مفتاح النجاح نحو المستقبل وتحقيق الأهداف في المجتمعات والدول على اختلاف نظمها السياسية ويتناول مختلف المشاكل والعقبات التي تعترضها نحو الوصول إلى مستوى أفضل مهما اختلفت في تقدمها أو تخلفها. ويقوم التخطيط الاجتماعي على الفلسفة الاجتماعية للمجتمع مما يجعل مدلوله أكثر شمولاً واتساعاً ليشمل مختلف أنواع التخطيط، كالتخطيط الصحي، والاقتصادي، والتعليمي، والعمراني..... وغيرها من الأنواع المتعددة للتخطيط والتي تشمل كل جوانب حياة الإنسان.

وتعتبر التنمية من أهم القضايا على الساحة العالمية حيث تتباين مداخلها واساليبها وكيفية حدوثها. وتتزايد حدة هذه القضية في ظل المتغيرات العالمية الجديدة وحظيت قضايا التخلف والتنمية باهتمام في معظم البلاد النامية منذ حصولها – على الاستقلال في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولقد التزمت أغلب حكومات الدول النامية منذ ذلك الحين بالمنهج التنموي، وأخذت في تطبيق سياسات واستراتيجيات، ومداخل وأساليب متعددة لدحر التخلف بأبعاده المختلفة. (السروجي 2001، ص 4)

ويعتبر التخطيط من أهم وأولى الخطوات التي ينبغي إتباعها لقيام أي نشاط تنموي على مستوى أي إدارة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، ذلك أن التخطيط وبخاصة الاجتماعي منه يعتمد على تحليل معطيات الماضي واتخاذ قرارات في الحاضر والتنبؤ لما قد يحدث في المستقبل القريب، ذلك أن أي مجتمع إذا أراد أن يهتم باحتياجاته وحل مشاكل أفراده لجأ إلى عملية التخطيط المبنية على أسس عملية وبأسلوب محكم والتي عن طريقها يواجه هذه المشاكل ويحقق الأهداف ويلبي الاحتياجات، (لكحل 2010، ص7) ولذلك فإنه من الواجب علينا الاهتمام بالتخطيط العلمي لأن كل المراحل التنمية في أي مجتمع لا تتم إلا باستخدام العملية التخطيطية، لضمان توجيه التغيير الاجتماعي نحو المسار السليم الذي يتفق مع أهداف التنمية التي يسعى إلى تحقيقها. ونظراً إلى الأهمية البالغة للتخطيط الاجتماعي في مجال تنمية المجتمع وبكل مجالاتها البشرية والاقتصادية والاجتماعية، وكذا الجانب الخدماتي للمواطنين، فلقد رأت الباحثة إلى أخذ هذا الموضوع والمتمثل في علاقة التخطيط الاجتماعي بالتنمية المجتمعية.

أهمية البحث: يعتبر هذا البحث هاما لكونه لأن عملية التخطيط لتنمية المجتمعات الحضرية أو الريفية على حد سواء أمر ضروري وذلك فيمايلي:

1–الأهمية العلمية التي يحظى بها الموضوع محليا ودولياً، حيث أن كل المجتمعات أصبحت تركز على عملية التخطيط لتنمية مجتمعاتها، سواء على المستوى المحلي أو القومي.

2–الأهمية التطبيقية وتتمثل في:

- الحاجة الماسة للتخطيط العلمي في المؤسسات والإدارات الامة والخاصة لتحقيق التنمية المجتمعية، والعمل على تلبية احتياجات أفراد المجتمع وحل مشكلاته.
- الاحتياجات المتزايدة إلى أنواع الخدمات الاجتماعية الكثيرة في شتى الميادين.
- الاستخدام العشوائي للتخطيط داخل المدن مما يؤدي إلى عرقلة مشاريع التنمية المجتمعية.

أهداف البحث: يتمثل هدف هذا البحث فيمايلي:

1-توضيح العلاقة بين التخطيط الاجتماعي والتنمية المجتمعية.

2-إمكانية وضع خطط مدروسة لتحقيق أهداف التنمية المجتمعية.

3-توضيح العوامل المؤثرة على تحقيق التنمية المجتمعية وفق عملية التخطيط الاجتماعي.

الإطار النظري للبحث:

- **التخطيط الاجتماعي:** أي عمل ناجح لا بد ان يكون مبدؤه التخطيط السليم والذي يدخل في نواحي متعددة وهذا يدل على شمولية التخطيط حيث أن التخطيط يمارس في كافة مناحي الحياة، وعلى جميع المستويات سواء الفرد أو المؤسسات أو الدول، وعلى كافة التخصصات سواء التربوية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو العسكرية، أو السياسية، والتخطيط بمعناه العلمي البحثي واحد، وينحصر الاختلاف في حجم ونوعية الاهداف المراد تحقيقها.
- **مفهوم التخطيط:** "يُعتبَر التخطيط واحداً من أهمّ المَهامّ الإداريّة في المُنظَّمات، والمشاريع المختلفة؛ حيث يُوفِّر معلومات دقيقة تساعد على التنبُّؤ بالمُستقبل، ويُحدِّد ما هو مطلوب من الوظائف، كما يسمح للإدارة بتحديد ما تريده من أهداف؛ لتُحقِّق الاستفادة المطلوبة في العمل، كما أنّ التخطيط لا بُدّ أن يتَّصف بالاستمراريّة، وهو أولى الخطوات التي يجب على الإدارة اتِّباعها؛ سَعياً لتحقيق ما تطمح إلى تحقيقه من غايات، علماً بأنّه لا بُدّ أن يكون مَبنيّاً على ركائز واضحة، وثابتة تعتمد على العقل". (عادل 2011، ص 39)

ويعرفه عبد الباسط محمد حسن بأنه: "عمليات منظمة لإحداث تغييرات موجهة. ويتم ذلك عن طريق حصر إمكانات المجتمع وتحديد مطالبه وتقدير حاجاته تقديراً استاتيكياً، ووضع خطة شاملة متكاملة ومتجددة، في الوقت نفسه، لتحقيق هذه المطالب والحاجات، خلال فترة زمنية معينة. كل ذلك في هدي الفلسفة الاجتماعية التي يريد المجتمع أن يتحرك وينمو في اطارها، مع التنبؤ بما قد يعترض سير المجتمع من عقبات، وتحديد أنسب الوسائل اللازمة لتخطي تلك المشكلات والعقبات، والسير في طريق التقدم المنشود". (لكحل 2010، ص 11)

والتخطيط هو المهام الإدارية التي تهدف إلى تحديد الأهداف المستقبلية والسياسات والرؤية للمنظمات والمؤسسات وطرق تحقيق هذه الأهداف. وقد عرف محمد فوزي العشري «التخطيط» بأنه؛ " تحديدُ الأهدافِ المرادُ تحقيقُها، ورَسمُ خط السير إليها، وتحديدُ وسائل ذلك السير، مع وضوح التصور لما يُمكن أنْ يَحدُث أثناء العمل

مِن المستجدات والتطورات، ووَضع ما يُناسب ذلك مِن طرُق التعامل مِمَّا باتَ يُسمَّى بـ«الخطة والخطة البديلة»، شرط أنْ يستهدف ذلك أكبر قدر ممكن مِن المكاسب وأقلّ قدر ممكن من الخسائر" (كونيرز ترجمة زكي 1990، ص18)

عليه يشمل مصطلح التخطيط كلا الفكرتين من حيث أنّه يحدد أهداف المنظمة المستقبليّة ويحدّد الوسائل المناسبة لتحقيق هذه الأهداف، ويكون التخطيط عادةً من قبل مدير المنظمة؛ إذ يتنبأ بالمخاطر التي يُمكن أن تحدث بالمستقبل وهذا يُساعد على متابعة العمل لفترة أطول، كما تُساعد عملية التخطيط المدير على حل المشكلات وتطوير استراتيجيات لتسهيل العمل وإعداد المسار المناسب لتحقيق الهدف في النهاية.

- **مفهوم التخطيط الاجتماعي:** التخطيط الاجتماعي هو أحد الأساليب العلمية التي تستخدمها مهنة الخدمة الاجتماعية في إحداث تغييرات اجتماعية مقصودة – يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تنظم العمل به، ويقوم على عمليات فنية يقوم بها خبراء وفنيون ومخططون اجتماعيون بالتعاون مع أفراد المجتمع وقادته من خلال أجهزة التخطيط على مختلف المستويات الجغرافية والوظيفية في إطار خطة التنمية الشاملة للمجتمع وفي إطار أيديولوجيته السائدة. التخطيط الاجتماعي: كما يعرف بأنه" الجهد الإنساني المقصود لنقل وضعية اجتماعية معينة من وضع غير مقبول إلى وضع أفضل ومقبول أكثر؛ ومن هنا فإن مسألة المعايير والمُثل والقيم تدخل ضمناً في أي خطة أو تخطيط للمجتمع". (شحاتة، شبكة المعلومات الدولية) وخصائص التخطيط الاجتماعي يمكن تلخيصها في النقاط التالية: (هجرس، 1970، ص25)
  - يعتمد على الأسلوب والمنهج العلمي في وصوله للأهداف المنشودة.
  - يتضمن فكرة العقد والتقيد تجاه تحقيق الأهداف المنشودة.
  - يرتكز على أساس نظري علمي وأساس تطبيقي تحلي.
  - التخطيط عملية – اعتماد على مداخل وخطوات علمية الأحداث تنمية المجتمع.
  - يأخذ خاصية الاستمرارية – تبدأ الخطة من حيث انتهت سابقتها.
  - التخطيط يرتبط بالواقعية – مراعاة ظروف المجتمع.
  - موجه نمو تحقيق تغيرات بنائية ووظيفية.
  - يأخذ خاصية الموازنة بين الأهداف والإمكانياتسواء كانت مادية، بشرية، تنظيمية وكذلك الفترة الزمنية: 10سنوات، 6– 10 سنوات، 5 سنوات فأقل.
  - تحقيق الأهداف بدرجة عالمية من الكفاءة، بأقل ما يمكن من الإمكانيات، وبأقل ما يمكن من الوقت.
  - التنبؤ بالمستقبل – دراسة الماضي والحاضر واستقراء المستقبل.
  - التخطيط عملية إنسانية – التفكير والتدبير والتنظيم والتنسيق.
- **عمليات التخطيط الاجتماعي:** يمر التخطيط الاجتماعي بالعمليات التالية:

1. العملية الأولى: عملية الدراسة ووضع الخطة: تعتبر احدى عمليات التخطيط التي تنظم في سلسة متتابعة من الخطوات هي: (عبدالعزيز 1999، ص115)

- **الخطوة الأولى:** جمع البيانات الاساسية عن المجتمع ويقصد بجمع البيانات الاساسية عن المجتمع ضرورة توافر بيانات كاملة عن الموارد المادية والبشرية والطبيعية التي يملكها المجتمع سواء أكان منها ما هو مستغل بالفعل أو غير مستغل إلى جانب تحديد احتياجات ومشكلات المجتمع من ناحية أخرى، وتتضح أهمية تلك المعلومات في كل عمليات التخطيط حيث أن مستوى التخطيط من نوع مستوى البيانات التي قام عل اساسها أو بمعني أخرى كلما كانت البيانات أكثر شمولا كان التخطيط أقرب الى الدقة والواقع.
- **الخطوة الثانية:** تحديد الأهداف: الهدف هو: محصلة النتائج تالتي يعمل التخطيط على تحقيقها من خلال نشاطاته، والأهداف في التخطيط تعني التغير المقصود أو المطلوب أو بعبارة أخرى هي الوضع الأمثل لها لما يجب أن يكون عليه وضع قائم غير مرغوب او مرفوض من أفراد المجتمع.
- **الخطوة الثالثة:** اقتراح المشروعات وتحديد الاولويات: يتم اقتراح المشروعات والبرامج ووضعها في أطر تخطيطية يمكن تنفيذها بناء على ما يجري من تحديد للأولويات.
- **الخطوة الرابعة:** وضع خطة: ويطلق عليها أحيانا مرحلة التخطيط وتشمل عادة لجان وضع المشروعات النهائية وعن طريقها تعد الصورة النهائية لإطار الخطة عن طريق تكوين لجان من اعضاء يمثلون القيادة في المجتمع للتعاون مع الخبراء على مختلف المستويات المجتمعية وفي تلك الخطوة يتم الاختيار الافراد والاعتماد.

2. **العملية الثانية:** عملية التنفيذ (العملية التنفيذية): يقصد بعملية التنفيذ ترجمة الخطة إلى برامج يمكن تنفيذها وفيها تقوم جماعات المجتمع بتنفيذ هذه البرامج تحت اشراف أجهزة التخطيط وغيرها من الفنيين المشرفين على المشروعات الموكلة إليهم. هذا ويفضل أن توكل عملية التنفيذ إلى أجهزة تنفيذية مستقلة عن أجهزة التخطيط المركزية، وأن يعهد عادة بالخطة القومية إلى أجهزة التنفيذ على المستويات المختلفة والتي تتمثل في الوزارات المختصة. ويجب ضرورة فهم الخطة العمل قبل التنفيذ حتى نضمن لها النجاح بجميع الطرق ووسائل الاتصال المختلفة. ويحتاج تنفيذ الخطة بصورة ايجابية الى:

- دراسة اجراءات تنفيذ الخطة على المستويات وفي القطاعات المختلفة.
- تحديد أولويات تنفيذ المشروعات والبرامج التي تتضمنها الخطة.
- عدم التجاوز في مرحلة التنفيذ عن التكلفة المادية التي يتم تحديدها في الإطار النهائي لوضع خطة.
- تحديد المشروعات التي تنفذها كلا من الاجهزة المركزية والاجهزة المحلية.
- مراعاة علاقة المشروعات المراد تنفيذها في الخطة بالمشروعات التي تم تنفيذها بناء على خطط سابقة.

3. العملية الثالثة: عملية المتابعة والتقويم:(مختار 1999، ص26) تعرف المتابعة بانها عملية تهدف إلى التعرف على مدى تقدم تنفيذ الخطة للتأكد من أنها تسير في الطريق المرسوم لها وفي حدود التوقيتات المقدرة لإنجاز مراحلها حتى تحقق الهدف النهائي والتدخل لإزالة أية معوقات تعترض سير الخطة فقد يكون التدخل للتعديد والتطوير في الاجراءات التنفيذية لتحقيق الهدف النهائي والتمهيدي للتقويم. أما التقويم فيهدف الى قياس مدى نجاح او فشل البرنامج أو المشروعات او الخطة في تحقيق الاهداف المحددة وتقدير الاسهامات النسبية لمختلف العناصر التي ساهمت في وضع الخطة وتنفيذها لتحديد فاعلية وسائل التدخل المهني المستخدم. ويعرف التقويم بانه الجهود المنظمة التي تبذ للتأكد من مدى النجاح في تحقيق الاهداف المحددة، أو هو طريقة للتعرف على الاهداف المرغوبة وغير المرغوبة التي حققها العمل للتعرف على مدى انجاز الاهداف الموضوعة.

- شروط التخطيط الاجتماعي: لتحقيق النجاح في عمليّة التخطيط، لا بُدّ من تحقُّق الشروط الآتية: (قاسمي وسعيد 2015، ص 47)

- وضوح الأهداف، بحيث تكون مُحدَّدة بشكل لا يقبل الاجتهاد، بالإضافة إلى تهيئة النتائج التي يتمّ توقُّعها، والجداول الزمنيّة بشكل دقيق.
- الالتزام من قِبل المُنفِّذين جميعهم في المُنظَمة، ومن قِبَل المُخطِّط نفسه أيضاً طوال عمليّة التخطيط.
- صحّة المعلومات، والإحصائيّات التي تُعبِّر عن الواقع المُتوفِّر، حيث إنّ الفشل في تحقيق الأهداف المطلوبة يرتبطُ بالتنبُّؤ العشوائيّ الذي يعتمد على ما هو غير موضوعيّ من حقائق.
- الواقعيّة، بحيث تكون الأهداف قابلة للتنفيذ ضمن ما هو مُتاح من إمكانيّات، وبشكل يتلاءم مع ما هو سائد من المُعطيات. كفاءة الجهاز الإداريّ، جيث لا بُدّ من الاهتمام بالعنصر البشريّ الذي يُعَدُّ الأساس في عمليّة تنفيذ الخطط، من حيث إعداده علميّاً، وفنّياً.
- كفاءة الجهاز الإداريّ، جيث لا بُدّ من الاهتمام بالعنصر البشريّ الذي يُعَدُّ الأساس في عمليّة تنفيذ الخطط، من حيث إعداده علميّاً، وفنّياً.
- البدائل، والأولويّات، حيث لا بُدّ من ترتيب الأولويّات، واختيار البدائل المناسبة لتنفيذ الخطّة، ممّا يعني نجاحها.
- البساطة؛ وذلك ليسهلَ فهمها، وإدراكها من قِبَل من يُنفِّذونها جميعهم.

- **أهمّية التخطيط الاجتماعي:** للتخطيط أهمّية بالغة تتمثّل في العديد من النقاط، وفيما يأتي ذِكرٌ للبعض منها: (Janet Shapiro pp4-5)

• المساعدة على تركيز استخدام الموارد في ما يضمن تحقيق الأهداف المنشودة.
• يتابع عمليّة تنفيذ المَهامّ بشكل مُستمرّ.

- المساعدة على اتِّخاذ القرارات، وتحديد الأولويّات.
- المساهمة في تحقيق أهداف التنمية.
- المساعدة على تحقيق الفهم الواضح، والإدراك التامّ للأهداف، والغايات المنشودة.
- تعزيز عمليّة التواصل بين أعضاء العمل.

- **الصعوبات والمشاكل التي تواجه التحديد للتخطيط الاجتماعي** وهى: (هجرس 1970، ص 30)

– الاعتراف بأن بعض المؤلفين لم يقدموا إمكانيات التطبيق لفكرة التخطيط الاجتماعي بصورة تتوافق مع ذلك الفئات.

– أن الغياب للسياق العملي في المناقشات المتعلقة بالتخطيط الاجتماعي يمكنا إدراكه فى التراث السوسيولوجي.

– أن الآخرين يستخدمون مصطلح التخطيط الاجتماعي بأسلوب عام.

– إن التخطيط الاجتماعي يتضاد مع فكرة المجتمع الجيد.

– أن هناك بعض الكتاب غالباً ما يشيرون إلى أكثر من كمجال واحد للتخطيط الاجتماعي.

– فالأخصائيين الاجتماعيين ليسوا فقط يكتبون حول تنظيم المجتمع، وإنما يكتبون حول تخطيط

– هناك أيضاً تأكيدات مختلفة في بلدان مختلفة.

– ويعتبر تخطيط تنظيم المجتمع المحلى مفهوماً أمريكياً فريداً وليس من المدهش بأن أخصائيين اجتماعيين في بلدان أخرى كتبوا حول الموضوع بصورة محدودة.

– أن فكرة التخطيط الاجتماعي يمكن تطبيقها في مجالات متنوعة من الاهتمام الاجتماعي، إلا أن محاولة تركيب تلك المعاني المختلفة يعتبر من غير المحتمل نجاحها.

- **مراحل التخطيط الاجتماعي:** يمر التخطيط الاجتماعي بعدة مراحل على النحو التالي: (ابوالحسن 2009، ص ص 114-115) والشكل(1) يوضح مراحل التخطيط الاجتماعي

أولا: مرحلة اعداد الخطة: تهدف هذه المرحلة إلى اعداد خطة متكاملة لتلبية احتياجات الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على انه يمكن القول بان اعداد خطة تستلزم اتباع الخطة التالية:

- تحديد الاهداف العامة للخطة.
- دراسة الواقع واهم خصائصه.
- تقدير الاحتياجات من الخدمات الاجتماعية في المجالات.
- تحديد مدى النمو الكمي في قطاع الخدمات الاجتماعية.
- تحديد التغيرات الهيكلية والمهنية.
- تقدير تكلفة الخطة.
- تحديد وسائل تنفيذ الخطة.

ثانيا: مرحلة تنفيذ الخطة ومتابعتها: عند اتمام الحطة واعتمادها من الجهات المسئولة تبدأ مرحلة التنفيذ وتنفيذ الخطة هو مسئولية أجهزة التنفيذ الا أن متابعة تنفيذ الخطة تقع على عاتق أجهزة المتابعة التي تتحمل مسئولية متابعة التنفيذ لضمان كون التنفيذ مطابقا ما أمكن للخطة الموضوعة ولارتباط عملية المتابعة بالتخطيط فمن المهم أن يكون التخطيط والمتابعة ضمن إطار جهاز واحد وعملية المتابعة عبارة عن التعرف الزمني المحدد لخطوات التنفيذ وفقا للأهداف والاسس التي وضعت على مدى مطابقتها ماليا وزمنيا كما سبق الاتفاق عليه في الخطة.

ثالثا: مرحلة التقييم والاعداد للخطة الجديدة: إن تقييم الخطة يمثل المرحلة الاخيرة من مراحل التخطيط الاجتماعي وهي بمثابة اعطاء كشف الحساب الختامي عن مدى نجاح الخطة أو عدمها وفقا للأهداف التي وضعها المخططون مسبقا للخطة والتقييم يجب أن يتم على ضوء الاهداف العامة وعملية التخطيط يمكن أن تتم أثناء مرحلة تنفيذ الخطة إلا أنها غالبا ما تتم بعد الانتهاء من تنفيذ جميع اجزاءها بحيث تمضي فترة مناسبة تكفي للحكم على نتائج تنفيذ الخطة في ضوء اهدافها العامة والتفصيلية. وتقييم الخطة أو السبيل لوضع خطط جديده في ضوء الخبرة المكتسبة من الخطط السابقة بحيث تكون الخطة الجديدة أكثر واقعية وقابلية للتغير وأكثر تحقيقا لاحتياجات المجتمع.

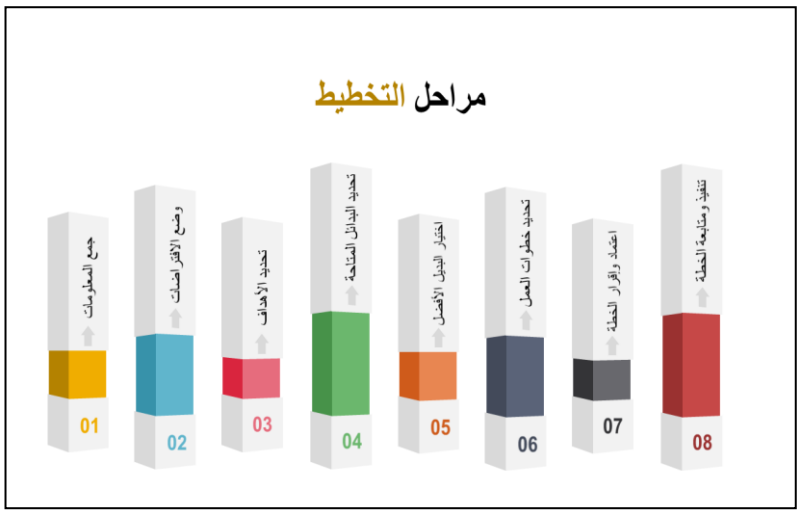

شكل (1) مراحل التخطيط الاجتماعي

أهداف التخطيط الاجتماعي: من أهداف التخطيط:

- التخطيط يؤدي إلى تحديد أهداف واضحة للعمل وسياساته كما هو موضح بالشكل(2).
- يساهم في مواجهة التحديات والتغيرات التي ربما تحدث خلال المستقبل القريب والبعيد.

- يقلل من التكاليف وتجنب الهدر الإداري، وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد المادية.
- يساعد التخطيط على تقسيم العمل، وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات.
- يهتم بتوفير إمكانيات العمل، وسبل الحصول عليها.

الشكل(2) أهداف التخطيط الاجتماعي

وخلاصة ما سبق: إن التخطيط الاجتماعي عملية تغير مقصود تتضمن الاستخدام الواعي للموارد والإمكانيات المادية والبشرية والتكنولوجية لتحقيق هذا التغير الذي يجب أن يشارك فيه أفراد الشعب وقادته الممثلون له، مع الاستعانة بالخبراء والفنيين والمخططين الاجتماعيين. والتخطيط الاجتماعي أسلوب علمي يقدر ويحسب ويتنبأ ويعمل على تكييف ومواءمة الوسائل للوصول إلى الأهداف، وقد أصبح للتخطيط السليم في عالمنا المعاصر أهمية كبيرة وضرورية لتقدم الدول النامية. يعتبر التخطيط أسلوباً علمياً يصلح للتطبيق والممارسة في كل المهن ومن بينها الخدمة الاجتماعية بهدف تحقيق أهدافها. فالخدمة الاجتماعية تستخدم التخطيط كأسلوب علمي للارتقاء بمستوى الخدمات والرعاية الاجتماعية.

- **التنمية المجتمعية:** إن التنمية في مفهومها الواسع تعني بالدرجة الأولى تنمية الإنسان، وتعزيز فرص مشاركته في تنمية مجتمعه، بصرف النظر عن حالته الجسمانية أو مكانته الاجتماعية، إن دوره هو الذي يحدد مكانته الاجتماعية ويعزز كرامته الإنسانية. فهو يمثل غاية أي برنامج للتنمية، وهو في نفس الوقت وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها، انه عامل قوة لكثير من مشروعات وبرامج التنمية والتي يكون مصدرها الإنسان ذاته. وعليه سيتم تناول موضوع التنمية بشكل مناسب.

1. **مفهوم التنمية:** يعد مفهوم التنمية من المفاهيم المحورية التي حظيت باهتمام العديد من الدارسين والمهتمين بحقول معرفية عديدة من قبيل الاقتصاد والسياسة والاجتماع، ولا أدل على ذلك تباين التعريفات لهذا المفهوم واختلافها، الشيء الذي يجعلنا في هذه الورقة البحثية أن نتعرض للبعض منها يشئ من التحليل.

"هي جملة العمليات التي تتضافر وتتوحد فيها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات".

وتعرف التنمية بأنها: "عملية حضارية متكاملة تعني بدفع كفاءة القوى المنتجة بما ينمي الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي اللازم للتوسع المضطرد في الاستثمار كما تعني التنمية بتوفير الخدمات الأساسية للأفراد المنتجين لتوفر لهم الشروط الموضوعية للوصول إلى مستوى التكنولوجي المطلوب ". (عبد المنعم 1994، ص10)

بينما يرى **محمود الكروي** إن التنمية هي: " هدف عام شامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع وتتجلى مظاهرها في تلك السلسة من التغييرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية العظمى من افراد المجتمع". (الجوهري 1980، ص 54)

2. **مفهوم التنمية الاجتماعية:** تعرف التنمية الاجتماعية بأنها: "سلسلة من العمليّات الإدارية، المخطط لها مسبقاً التي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تقود الطاقات والإمكانات إلى التفاعل والاستغلال الأمثل، وتحفيز جهود الدولة والقطاعات العامة التابعة لها وإيجاد روابط اجتماعيّة بينها وبين القطاع الخاصّ والمواطنين، ويأتي ذلك بأكمله لخلق تغيرات على النشاطات والمجالات الاجتماعيّة السائدة كالقيم والعادات والمعتقدات والنظم والمواقف، دون غياب عنصر الاهتمام بالحاجات الفسيولوجيّة والخدميّة والمعيشية للأفراد، وتثمر التنمية الاجتماعية بتحقيق الرفاهيّة لأفراد المجتمع على الصعيد المادي والمعنويّ". (Retrieved18/2/2021) ويدور مفهوم التنمية الاجتماعية حول محاولة تحسين رفاهية كل فرد في المجتمع؛ ليتمكّن كل منهم من الوصول إلى أقصى إمكانياته وطاقاته، وليُصبح قادرًا على تحقيق أكبر جهد يُمكن أن يبذله في سبيل نجاح المجتمع، وبالتالي، ووفقًا لهذا المفهوم، فإنّ نجاح المجتمع مرتبط برفاهية أفراده. (السروجي 2001، ص ص 65 –66)

مما سبق، يمكن لنا القول أن التنمية هي تلك العملية الإدارية الواعية والمقصودة ، الشاملة على كافة المستويات ، المستمرة والمتجددة ، والتي يكون هدفها وغايتها الانسان، وبما أن الانسان هو جوهر العملية التنموية بكافة مستوياتها ، فإن عملية التنمية الاجتماعية هي التي تهدف إلى إحداث التغيرات الاجتماعية في بناء المجتمع ووظائفه.

3-**التنمية المجتمعية:**

هناك كثير من التعاريف التي حاولت شرح، وتوضيح، عملية التنمية المجتمعية، وبما أنه من غير الممكن عرضها جمعيا سنكتفي بذكر بعضها، وفق الآتي:

- تعد التنمية المجتمعية طريقة ممنهجة لبناء مجتمعات نشطة، ومستدامة، من أجل تعزيز الأهداف البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية.
- تعد التنمية المجتمعية فعلاً من الأدنى إلى الأعلى يقوده المجتمع، من أجل إزالة العقبات والصعوبات التي تمنع الناس من المشاركة في القضايا المؤثرة في حياتهم. إنها تعمل على تحسين قدرة المجتمعات على اتخاذ قرارات مناسبة بشكل جماعي وتشاركي، من خلال استخدام الموارد من بنى تحتية، وموارد طبيعية، وموارد قيمية، ومعرفية، يمكن تطبيقها في مجالات مختلفة، بما في ذلك الصحة، والتعليم، وتنمية المشاريع، وتخطيط المدن.

ويمكننا القول: إن التنمية المجتمعية، عبارة عن أفراد داخل المجتمع المحلي، يتخذون زمام المبادرة، والقرار لجعل مجتمعهم على النحو الذي يرونه مناسباً، وعلى نحو أفضل. لذلك تعد التنمية المجتمعية خاصة بالأعضاء الذين يأخذون المبادرة.

4-**مبادئ التنمية المجتمعية:** يوجد العديد من المبادئ الأساسية للتنمية المجتمعية، حتى تصبح عملية ناجحة، وفعالة في المجتمع، وذلك على النحو التالي:

- **احترام وتقدير قيمة الموارد والطاقات المتوفرة:** تتيح التنمية المجتمعية، بشكل فعال، تبادل الخبرات بين الافراد، ومؤسسات، ومنظمات المجتمع المحلي. هذا بالإضافة إلى أن البرامج القائمة التي يمكن أن تدمج مع العملية التنموية يجب المحافظة على بقائها، واستمرارها.
- **تطوير الثقة:** إن مفهوم الثقة، أمر ضروري، وأساسي، في عملية التنمية المجتمعية، وإن الافتقار إليها غالباً ما يكون السبب في إخفاق العديد من المبادرات الجيدة.
- **الاستجابة للبيئة السائدة:** يشير مفهوم البيئة السائدة، إلى مجموعة من البيئات المادية، والاقتصادية، والتنظيمية، والثقافية التي تصمم البرامج وفقها وتنظم. وعليه، يمكن للبيئة السائدة أن يكون لها أثر سلبي، أو إيجابي على برامج عملية التنمية.
- **تجنب الأفكارً والخطط والاستراتيجيات المعلبة مسبقا:**

كما ذكرناً سابقا تعد التنمية المجتمعية طريقةً ونهجا أكثر من كونها مجرد أنشطة وفعاليات محددةً مسبقا إذ تنطوي التنمية المجتمعية على مقاربة كل حالة على حدة وذلك من خلال تحديد القدرات، والمهارات، والموارد، ووضع استراتيجيات ذات صلة بالمؤسسات والمنظمات والبرامج في مكان وزمان محددين.

- **وضع استراتيجيات جيدة ومتكاملة:**

يحتاج بناء القدرات إلى العمل على مستويات مختلفة، بما في ذلك الأفراد والجماعات، عبر مؤسسات ومنظمات المجتمع المحلي، واستخدام مجموعة من الاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية، والتخطيط، وتخصيص الموارد، والشراكة، والقيادة، وتنمية القوى العاملة.

5-**أهمية التنمية المجتمعية:** هناك أهمية كبيرة لاستخدام طريقة التنمية المجتمعية، وذلك لأنها أثبتت أن المشاريع والبرامج المنفذة في عملية التنمية المجتمعية أكثر فاعلية واستدامة، ويمكن توضيح أهمية التنمية المجتمعية في الآتي:

- **تطوير مبادرات فعالة ومستدامة:** إن المشاركة النشطة لأعضاء المجتمع المحلي في تحديد قضاياهم، واستخدام معارفهم، ومهاراتهم، وخبراتهم في معالجتها، واتخاذ المبادرات المنبثقة من خلال العمل التشاركي والتعاوني بين أفرد المجتمع المحلي، ستكون ملائمة محلياً، وأكثر فاعلية واستدامة.
- **بناء قدرات المجتمع المحلي:** وذلك من خلال مشاركة أفراد المجتمع في جميع الخطوات، والمبادرات العملية، وتنفيذها بشكل تعاوني، وتشاركي.
- **زيادة التماسك المجتمعي:** إن العمل بشكل جماعي وتعاوني، سيؤدي بالضرورة إلى التماسك المجتمعي، وخاصة عندما يدرك أفراد المجتمع أنهم يواجهون قضايا مشتركة ويعملون معاً لمعالجتها.
- **التمكين:** تقوم التنمية المجتمعية بتمكين أفراد المجتمع المحلي، وجعلهم أكثر قوة واعتماداً على الذات، وأكثر قدرة على تحديد أولوياتهم، والتحكم بحياتهم، وتصور مستقبلهم على نحو أفضل.
- **الرؤية:** إن التركيز على بناء القدرات والمهارات، ستؤدي بالضرورة إلى القبول، والاعتراف بالجهود المشتركة، والمتنوعة التي يبذلها المتشاركون، لتطبيق الرؤى، والبرامج، والخطط، والمحافظة عليها.

❖ **علاقة التخطيط الاجتماعي بالتنمية المجتمعية:** منذ الحرب العالمية الثانية والعالم يتداول حول مفهوم التخطيط بمعناه الاقتصادي في سبيل معالجة المشاكل الاجتماعية التي تعرفها المجتمعات الإنسانية بهدف تقدمها ورقيها، من حيث تحقيق معدل النمو الاجتماعي والاقتصادي. ولتنمية المجتمع عملت بعض الدول على توفير الأسس العلمية للتخطيط باعتمادها على خبراء ومختصين في مجال علم الاجتماع، علم الاقتصاد.. إلخ، لكي يتم وضع استراتيجيات وتدابير إما راديكالية أو تدريجية تسعى من خلالها إلى تطوير المجتمع حيث نرى أنه لا توجد تنمية خارج عن ما يسمى بالتخطيط التنموي فالهدف منه هو انتقال بالمجتمع من مرحلة أسوء إلى مرحلة أحسن وإلى مرحلة أفضل بكثير عن المراحل السابقة وذلك بالطبع لا يتحقق إلا بالاعتماد على بحوث (سوسيو . اقتصادية) الغرض منها هو تشخيص الواقع الاجتماعي وفهمه عن طريق (إجراء مسح متكامل لمعرفة الواقع المراد تغييره من

حالة التخلف المركبة إلى حالة التقدم المتكامل الجوانب أي التنبؤ العلمي بما يراد الوصول إليه خلال منظور زمني محدد). (المهدي 2016، ص7)

والحديث عن التنمية المجتمعية في أي مجتمع بغض النظر عن انتماءاته الفكرية يحتاج إلى رسم توجه تنموي يُبنى على أساسه التخطيط الاجتماعي، وتتحدد أهدافه، من خلال اتباعه نماذج تراها متكيفة مع قيم المجتمع وخصائصه وواقعه، وتستجيب لحاجاته ومتطلباته الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والثقافية، وجل تمثيلاتهم الفكرية المتنوعة.

إذا أردنا أن نحقق تنمية للمجتمع، فإنه من اللازم أن يكون التخطيط التنموي تخطيط شامل وأكثر تكاملاً بحيث تشمل كل القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، وهذا ما تقوم به الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ودول الاتحاد الأوربي عبر اعتمادها على القوة البشرية لتحريك مؤسساتها عن طريق إمدادها بالأفكار والمعارف، فما يميز التخطيط هي النظرة الشمولية بحيث لا يقتصر فقط على قطاع معين دون آخر.

والتخطيط الشامل في مجال التنمية يتطلب اعتمادها على المقاربة التشاركية من خلال "وضع برنامج عمل يشارك في تحضيره جميع العاملين في الفروع الرئيسية، فيكون محصلة عمل جماعي وتنفيذه ملزم لهؤلاء جميعاً، وهذا الإلزام يعتبر صفة سياسية أخرى من صفات التخطيط الشامل" (مسعود 1984، ص7) ، كما أن التخطيط الشامل يركز بالدرجة الأولى على الإنسان، لأنه يسعى إلى رفاهيته والارتقاء به عبر مجموعة من الخدمات، لكنه لا يتحقق إلا بالتدريج.

إن أهمية التنمية ينتج عنها الزيادة في فرص الحياة عند الأفراد فالغاية منها هي تحقيق إنسانية الإنسان عبر العدل والمساواة معاً، وإحداث مجموعة من التغيرات الإيجابية في البناءات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والتكنولوجية، وحتى البيئية، وهذا الأمر يتعلق بوجود سلطة مركزية سياسية لها القدرة في التصرف وتنفيذ المخططات للبرامج التنموية.

من هنا يمكن القول إن تنمية المجتمع لا تتحقق إلا من خلال مشاركة كل الفاعلين من صناع القرار، ومجتمع مدني، ومختصين وأيضاً من خلال التخطيط الذي يقوم على البحث العلمي، والذي يعمل بدوره على تقصي الواقع الاجتماعي ميدانياً، بهدف التعرف على نقاط الضعف وتحديد احتياجاته من أجل الحفاظ على كرامته وحقوقه وإنسانيته.

التوصيات:

بناءً على ما سبق توضيحه من موضوعات سابقة عن التخطيط الاجتماعي والتنمية المجتمعية، وكذلك عن علاقة التخطيط الاجتماعي بالتنمية المجتمعية تقدم الباحثة مجموعة من التوصيات تتمثل في الآتي:

1. جعل المؤسسات الاقتصادية نسقا مفتوحا بدل الانغلاق على ذاتها المؤدي إلى الفشل التنموي.

2. أن يستجيب التخطيط الاجتماعي الذي يقوم به المجتمع لمحتوى السياسة الاجتماعية التي تقُرها السياسات العامة للدول.
3. أن يصوغ أهداف التخطيط الاجتماعي بناء على الأهداف العامة للتنمية المجتمعية، من أجل تعزيز وجودها الاجتماعي الذي يمكنها من الاستمرار والنمو.
4. أن تكون خطط التنمية المجتمعية تتناسب مع إمكانيات الدولة البشرية والمادية، حيث تراعي في ذلك أهداف التنمية الاجتماعية.

المراجع:

1. السروجي طلعت ، التنمية الاجتماعية المثال والواقع ، جامعة حلوان ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي 2001، ص 4.
2. السعيد لكحل ، دور التخطيط الاجتماعي في تنمية المجتمعات المحلية، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، 2010، ص 7.
3. بركان عادل ، واقع التخطيط في المنشآت الرياضيّة ولاية خنشلة، سوق أهراس: المركز الجامعي محمد الشريف مساعدية، 2011 ،ص 39.
4. ديانا كونيرز ، ترجمة الفاروق زكي ، التخطيط الاجتماعي في العالم الثالث ، الكويت ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، 1990 ، ص 18.
5. هجرس سعد، "التنمية الريفية والتخطيط لها على المستوى القومي والمستوى الإقليمي والمستوى المحلي"، في كتاب "التخطيط للتنمية الريفية"، وزارة الشؤون الاجتماعية، مايو 1970، ص 25.
6. مختار عبد العزيز، التخطيط لتنمية المجتمع، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص 115.
7. التجاني قاسمي، وعبدالغني سعيد، التخطيط وعلاقته بتسيير المؤسسة الوادي ، جامعة الشهيد حمه لخضر، 2015، ص 47.
8. أبو الحسن عبد الموجود، التنمية الاجتماعية وحقوق الانسان، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2009، ص ص 114-115.
9. فؤاد موسى، التخلف والتنمية: دراسة في التطور الاقتصادي، ط1، بيروت، دار الوحدة، 1982، ص 211.
10. شوقي عبد المنعم، تنمية المجتمع وتنظيمه، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1994، ص 10.
11. الجوهري محمد، علم الاجتماع وقضية التنمية في العالم الثالث، القاهرة، دار المعارف، 1980، ص 54.
12. مالك عبدالله المهدي ، مفهوم التنمية الاجتماعية: رؤية مستقبلية، مجلة الدراسات المستقبلية، العدد 1، 2016، ص7.
13. مجيد مسعود .، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي .، سلسلة عالم المعرفة (73)، الكويت، يناير

1984، ص7.

14. Janet Shapiro, Overview of Planning, Johannesburg: CIVICUS, pp 5-4.

15. Economic and Social Inclusion Corporation", gnb, Retrieved18/2/2021.

أثر ضغوط العمل في مستوى الرضا الوظيفي دراسة ميدانية بوزارة المالية بمدينة طرابلس

*د/أحمد البشير الشريف *د/ عبد القادر محمد هويدي

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر ضغوط العمل في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين في وزارة المالية بطرابلس؛ حيث تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي ما مدى وجود أثر لضغوط العمل من حيث (صراع الدور، غموض الدور، عبء الدور، وبيئة العمل) في مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين بوزارة المالية بمدينة طرابلس؟". اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي بهذه الدراسة فكانت استمارة الاستبيان الأداة الرئيسية لجمع البيانات الأولية. تمثل مجتمع الدراسة في جميع المدراء العاملين بوزارة المالية بطرابلس حيث وزعت الاستمارات على عينة ممثلة للمجتمع قوامها 86 مفردة خضعت جميعها للتحليل باستخدام المقاييس الإحصائية المناسبة وبالاعتماد على برنامج الـ (SPSS)؛ ووفقاً للبيانات المجمعة من الأفراد الخاضعين للدراسة خلصت الدراسة الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط العمل مجتمعة في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بمدينة طرابلس حيث إن ضغوط العمل كانت مسئولة عن تفسير 63.9% من التغير الحاصل في مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين بوزارة المالية بطرابلس. وارتفاع في مستوى ضغوط العمل لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بطرابلس. وانخفاض في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بطرابلس. وفي ضوء هذه النتائج اوصت الدراسة بوضع إستراتيجية عامة وواضحة تتعلق بضغوط العمل التي قد تنشأ بالوزارة من حيث مصادرها ومسبباتها وطرق التعامل معها والتخلص منها وتوجيهها نحو الاتجاه الايجابي. وتبني سياسة واضحة وعادلة ونزيهة فيما يتعلق بتوزيع المهام والمسؤوليات
والأدوار وأعباء العمل على العاملين وخلق البيئة الملائمة لذلك ما ينعكس على مستوى رضا العاملين داخل الوزارة.

المقدمة:

تواجه المنظمات على اختلاف أنواعها وأحجامها ومهامها تحدياً مشتركاً يتمثل في حاجتها لتحسين مستوي أدائها حتى يتسنى لها التأقلم مع متطلبات التغيير، حيث تعد المتغيرات التنظيمية اللبنة الأولى لاستثمار طاقات الأفراد وتوجيهها في المسار الصحيح نحو التميز والإبداع، ومن هنا تجدر الإشارة بأن الحفاظ على الموارد

*عضوهيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس_ليبيا

**عضوهيئة تدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس_ليبيا

البشرية وتنمية مهاراتهم ورفع كفاءاته واستغلال قدراتهم وتحريكها وتطويرها وإشباع حاجاتها وإيجاد برامج وسياسات خاصة بنمط تحفيز وتنمية العنصر البشري تعد من الأولويات التي ينبغي على المنظمات مراعاتها من أجل تحقيق مستوى معين من الرضا للعاملين بها على وظائفهم ذلك بتوفير البيئة المناسبة لهم والتي من بينها مراعاة الضغوط التي يسببها العمل وكذلك مصادر هذه الضغوط – التي من بينها صراع الدور، غموض الدور، عبء الدور، وبيئة العمل– والتي تعمل بشكل مستقلا وربما تتفاعل معاً في تأثيرها على رضا الأفراد العاملين الأمر الذي ينعكس سلباً على إنتاجية الفرد، المنظمة، والمجتمع ككل.

مشكلة الدراسة: تتسم بيئة العمل في منظماتنا المعاصرة وبشكل عام بسمات ومعالم فرضت على الفرد العامل أن ينتج أكثر وأن يعمل أطول وأن ينافس أشد للبقاء في الوظيفة، حيث يتعرض العاملون لمستويات مختلفة من الضغوط والتوترات التي ينتج عنها أثاراً سلبيةً على نفسية وصحة الفرد العامل وصفائه الذهني والنفسي والبدني كل ذلك يسبب ضغوطاً تتفاوت في مستوى قوتها من شخصا لآخر نتيجة المواقف والظروف العديدة التي يتعرضون لها وما يصاحبها من حالات من القلق والإحباط والتوتر والغضب والخوف والاكتئاب مما يؤثر على حالتهم الصحية والنفسية، وكذلك على علاقاتهم الاجتماعية، وبالتالي ينعكس ذلك على رضائهم عن وظائفهم ويحد من قدرتهم على تحقيق الأهداف التنظيمية فهي تؤثر سلبا على مستويات أدائهم في العمل وموقفهم تجاه عملهم ومنظماتهم وبذلك تعد ضغوط العمل من أبرز التحديات التي تواجه العامل في بيئة عمله حيث يتولد عنها المطالبة بأشياء لا يستطيع العامل تحقيق الاستجابة التلقائية لها مما تظهر لديه العديد من المظاهر كالإرهاق والإجهاد ومشاعر الإحباط والقلق ومن ثم عدم الرضا عن الوظيفة ذاتها.....ولما كانت وزارة المالية واحده من الوزارات الحكومية التي يناط بها العبء الزائد من الأعمال كتنفيذ السياسة المالية للدولة والقيام بالإشراف والرقابة على عمليات تحصيل الإيرادات وتوريدها للخزينة العامة وضبط ومراقبة الإنفاق العام وإعداد مشروعات الموازنات العامة للدولة والحسابات الختامية لها فإن الأمر يتولد عنه ضغوطاً تعود على العاملين بها حيث يتعرض الأفراد العاملين بها لمصادر متعددة من الضغوط وذلك نظراً لطبيعة أعمالهم وخطورتها والتي تتطلب وجوب أخذ الحيطة والانتباه المستمرين خصوصا عندما تزداد الأعباء والمسؤوليات وهذا ما يؤثر في نفسية العامل ويعرقل سعيه إلى تحقيق التفوق في انجاز المهام الموكلة له مما يقلل من مستوى أدائه الجيد، ويترتب عنه نوع من التراخي والكسل وعدم تحمل المسؤولية والهروب من تأدية العمل وهذا التأثير يخلق نتائج سلبية على الفرد من ناحية وعدم رضاه عن وظيفته من ناحية أخرى. ولما كانت وزارة المالية أحد أهم الوزارات العاملة بمدينة طرابلس وكذلك لأهمية الموضوع رأى الباحثان إسقاط هذه الدراسة على هذه الوزارة. وعليه فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي: " ما مدى وجود أثر لضغوط العمل

من حيث (صراع الدور، غموض الدور، عبء الدور، وبيئة العمل) في مستوى الرضا الوظيفي بوزارة المالية بمدينة طرابلس؟".

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

1- التعرف على أثر ضغوط العمل في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين في وزارة المالية.

2- التعرف على مستويات ضغوط العمل لدى المدراء العاملين في وزارة المالية بطرابلس قيد الدراسة.

3- التعرف على مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين في وزارة المالية بطرابلس قيد الدراسة.

4- تقديم بعض المقترحات والتوصيات في ضوء النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوع ضغوط العمل وأثرها في مستوى الرضا الوظيفي الذي يحظى مؤخرا باهتمام الباحثين لاسيما في مجال الإدارة لما لضغوط العمل من آثار سلبية على الفرد والمنظمة على حد سواء. وكذلك للأهمية التي تحظى بها وزارة المالية من بين الوزارات الأخرى بليبيا حيث يرتكز معظم نشاط وإعمال هذه الوزارة في التعامل المباشر مع الجمهور والمستفيدين من خدماتها.

فرضيات الدراسة: تُبنى هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط العمل من حيث (صراع الدور، غموض الدور، عبء الدور، وبيئة العمل) في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بمدينة طرابلس". وينبثق منها فرضيات فرعية وهي كالتالي:

الفرضية الفرعية الأولي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط صراع الدور في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بمدينة طرابلس.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط غموض الدور في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بمدينة طرابلس.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط عبء الدور في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بمدينة طرابلس.

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط بيئة العمل في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بمدينة طرابلس.

منهجية الدراسة: استناداً إلى طبيعة المشكلة قيد الدراسة وأهدافها اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على الوصف والتحليل، حيث تم اعتماد استمارة الاستبيان كأداة رئيسية في تجميع البيانات الأولية للدراسة ومن تم تصنيف البيانات المجمعة وتحليلها وتفسيرها بدقة وبالتالي اختبار فرضيات الدراسة، للتوصل إلى نتائج

مهمة قد تساهم في اقتراح بعض التوصيات.

مصادر جمع البيانات: تم الاعتماد على مصدرين رئيسيين في جمع بيانات الدراسة هما:

- المصادر الأولية: والتي تتمثل في مفردات عينة الدراسة المتمثلة في العاملين بوزارة المالية قيد الدراسة.
- المصادر الثانوية: تتمثل في الكتب، الدوريات، المجلات العلمية، والدراسات السابقة ذات العلاقة.

مجتمع وعينة الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة في جميع المدراء العاملين بوزارة المالية بطرابلس و عددهم فعليا 110 فرداً. أما عينة الدراسة فقد أعتمد الباحثان في تحديدها على جدول (Krejicie & Morgan،1970) حيث كانت العينة المستخدمة لهذه الدراسة تتكون من 86 مفردة.

أساليب القياس والتحليل الإحصائي: تمثلت المقاييس والأساليب الإحصائية في الآتي:

أ- اختبار كرونباخ ألفا: استخدم لمعرفة مدى ثبات استمارة الاستبيان وللحكم على مدى معوَّليتها.

ب- المقاييس الوصفية: استخدمت النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية، لوصف طبيعة إجابات مفردات عينة الدراسة عن أسئلة الاستبيان المتعلقة بالبيانات الأساسية و وصف متغيرات الدراسة.

ج- تحليل الانحدار الخطي البسيط: استخدم لاختبار فرضيات الدراسة.

حدود الدراسة: تمثلت حدود الدراسة في الحدود التالية:

- الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية في وزارة المالية بمدينة طرابلس.
- الحدود الزمنية: امتدت الحدود الزمنية للدراسة من2022/01/15م إلى2022/03/15م.
- حدود الموضوع: اقتصرت الحدود الموضوعية لهذه الدراسة على دراسة موضوع أثر ضغوط العمل في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين دون غيره من الموضوعات.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

- ضغوط العمل: وهي الضغوط الناتجة عن طبيعة الوظيفة التي يؤديها الفرد من حيث مسئولياتها وأعبائها وعلاقتها بالوظائف الأخرى والدور الذي يلعبه الفرد وخصائص هذا الدور(عريفي2019، ص13).
- صراع الدور: هو تعرض الفرد في عمله لمجموعة من التوقعات المتضاربة بحيث يواجه الفرد العديد من متطلبات العمل المتناقضة أو يقوم بعمل لا يرغب فيه أو يعتقد أنه ليس جزء كمن مهامه أو خارج عن إرادته أو القيام بأعمال غير متجانسة (عريفي 2019، ص11).
- غموض الدور: هو نقص المعلومات التي يحتاجها الفرد لأداء عمله وعدم وضوح سلطاته ومسئولياته وصلاحياته مما ينجم عنه حالة من عدم التأكد والتوتر (عليمات 2014، ص66).

- عبء الدور: هو إسناد مهام كثيرة على الفرد في أقل مما هو متاح ويتطلب مهارات وقدرات لا تتوافر لدى الفرد العامل (الخشروم2010، ص37).
- بيئة العمل: هي الوسط الذي يعمل به الفرد ويتفاعل معه و يتعرض له داخل المنظمة أثناء ممارسته مسؤولياته ومهام وظيفته (محمد 2016، ص21).
- الرضا الوظيفي: هو جميع ما يحمله الأفراد العاملون من مشاعر ذاتية ووجدانية تجاه وظائفهم والتي تتولد عند إدراكهم لما تقدمه لهم هذه الوظائف التي ينتمون إليها(حريم 2004، ص97).

الدراسات السابقة:

- دراسة (رحيل والشيخ، 2021) بعنوان "العلاقة بين ضغوط العمل والرضا الوظيفي– دراسة ميدانية على العاملين بمركز طرابلس الطبي" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين ضغوط العمل من حيث صراع الدور وغموض الدور وعبء الدور والرضا الوظيفي لدى العاملين بمركز طرابلس الطبي اعتمد الباحثان المنهج الوصفي بهذه الدراسة حيث وزعت استمارة الاستبيان على عينة قوامها 175 مفردة وبالتحليل للبيانات المجمعة كانت النتيجة الرئيسية تشير إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة باستثناء متغير زيادة عبء العمل حيث كانت العلاقة موجبة بينه وبين الرضا الوظيفي.
- دراسة (اسويب، 2020) بعنوان "الضغوط المهنية وعلاقتها بالرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة بنغازي" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى وجود علاقة بين الضغوط المهنية والرضا الوظيفي لدى أساتذة الكلية حيث اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي بهذه الدراسة فاستخدمت استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية وبتحليل البيانات توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أنه توجد علاقة ارتباطيه بين الضغوط المهنية والرضا الوظيفي حيث كانت العلاقة سالبة دالة بين الدرجة الكلية لمقياس الضغوط المهنية والرضا الوظيفي، وكذلك أظهرت الدراسة أن مستوى الضغوط المهنية في المتوسط والرضا الوظيفي يفوق المتوسط لدى أساتذة كلية التربية بجامعة بنغازي وفقاً للبيانات المجمعة.
- دراسة (شفيق، 2018) بعنوان "المصادر التنظيمية لضغوط العمل وعلاقتها بالرضا الوظيفي في المؤسسات الصناعية/ دراسة حالة محطة توليد الكهرباء سونلفاز جيجل"، سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين المصادر التنظيمية لضغوط العمل والرضا الوظيفي في المؤسسات الصناعية من وجهة نظر العاملين وزع عدد 65 استبانه خضع منها 57 للتحليل لتتوصل الدراسة إلى نتائج تشير إلى وجود مستويات مرتفعة من ضغوط العمل وأن العاملين بالمحطة غير راضين عن وظائفهم. كما أشارت نتائج الدراسة أيضا إلى وجود ارتباط سلبي

ذو دلالة إحصائية بين المصادر التنظيمية لضغوط العمل والرضا الوظيفي بمحطة سونلغاز جيجل لتوليد الكهرباء قيد الدراسة.

- دراسة (بن خيرة، 2017) بعنوان " أثر ضغوط العمل على الرضا الوظيفي لدى العاملين بالمؤسسة " هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر ضغوط العمل على أداء العاملين بالمؤسسة الاستشفائية بحاسي بحبح/ الجزائر، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات التي وزعت على عينة عشوائية قوامها 50 فرداً وبتحليل البيانات المجمعة توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها وجود علاقة دالة إحصائياً بين ضغوط العمل المتمثلة في عبء العمل وغموض الدور ومستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين بالمؤسسة بما يحقق جزئياً الفرضية العامة التي تقوم عليها الدراسة.
- دراسة (زوزو، 2016) بعنوان "أثر ضغوط العمل على الرضا الوظيفي في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية– بسكرة" حيث سعت هذه الدراسة للتعرف على أراء النساء العاملات في المؤسسة العمومية للصحة نحو ضغوط العمل وأثر ذلك على مستوى رضاهم عن وظائفهم حيث وزعت 90 استبانه شخصياً على عينة عشوائية منم النساء العاملات بالمؤسسة استرجع منها 71 خضعت للتحليل الذي كشف عن نتائج عدة أهمها وجود أثر لضغوط العمل لدى المرأة العاملة في الرضا الوظيفي بالمؤسسة قيد الدراسة مع وجود فروقات في مستوى الضغوط والرضا الوظيفي تعزو للاختلاف في العوامل الشخصية للمبحوثين.
- دراسة (الخشروم، 2010) بعنوان " أثر ضغوط الدور على الرضا الوظيفي بالمستشفيات الحكومية في بمحافظة حلب" هدفت الدراسة إلى التعرف على مصادر ضغوط الدور الناتجة عن صراع الدور، غموض الدور، وعبء الدور التي تواجه العاملين في مستشفى الباب الوطني و الرضا الوظيفي و معرفة مدى وجود تأثير لهذه الضغوط في مستوى الرضا الوظيفي. طبقت الدراسة على 122 مفردة وبتحليل البيانات توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أنه يوجد تأثيراً عكسياً لضغوط الدور في مستوى الرضا الوظيفي وأن صراع الدور كان من أكثر مصادر الضغوط تأثيراً على الرضا الوظيفي للعاملين بالمستشفى.

أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة وما يميزها عنها:

على الرغم من أنه هناك بعض أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من حيث تطرقها لدراسة العلاقة بين بعض متغيرات الدراسة إلا أن الدراسة الحالية تميزت عن الدراسات السابقة في كونها تناولت جميع الضغوط مجتمعة خصوصا بيئة العمل كما اختلفت الدراسة الحالية في حدودها المكانية حيث أجريت بوزارة

المالية طرابلس/ليبيا وعلى حسب علم الباحثان لم تجرى أياً من الدراسات السابقة على نفس المجتمع ما أدى إلى خلق فجوة علمية تتطلب البحث والاهتمام.

الإطار النظري للدراسة:

اولاً: ضغوط العمل:

- **مفهوم وتعريف ضغوط العمل:**

على الرغم من أهمية دراسة موضوع ضغوط العمل باعتباره أحد أهم المجالات الأساسية والحديثة في مجال الفكر الإداري إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين على مفهوم محدد ودقيق لضغوط العمل الذي يرى البعض أن مرده إلى كثرة العوامل المسببة للضغوط وتداخلها (العميان 2005، ص9). فقد عرفت بأنها مجموعة من المثيرات التي تتواجد في بيئة عمل الأفراد والتي ينتج عنها مجموعة من ردود الأفعال التي تظهر في سلوكهم في العمل، أو في حالتهم النفسية والجسمانية أو في أدائهم لأعمالهم نتيجة تفاعل الأفراد مع بيئة عملهم التي تحوي الضغوط (عباس، 2018، ص18)، أما (الخشروم، 2010، ص37) يرى أن ضغوط العمل هي تلك المجموعة من المثيرات التي يتعرض لها الفرد في بيئة عمله وينتج عنها مجموعة من ردود الأفعال تظهر في سلوك الفرد وتسبب التوتر والإرهاق البدني والنفسي مما يؤدي إلى صعوبة توافق الفرد مع عمله. ووضع (السيسي2002، ص356) تعريفاً شاملاً لضغوط العمل ليوضح أهم العناصر المكونة لها ينص على أن ضغوط العمل هي عبارة عن مجموعة العوامل البيئية التي تؤثر سلباً على أداء الفرد في العمل ومنها غموض الدور، صراع الدور، ظروف العمل البيئية، وعبء العمل.

- **أهداف دراسة ضغوط العمل بالمنظمات:** أوجزها (عباس 2018، ص23) العمل في الآتي:

– استيعاب وامتصاص الضغوط الإدارية أياً كان حجمها ومصدرها ودرجة تأثيرها ومحاولة تخفيضها.

– فهم وإدراك العلاقات المتداخلة التي تمثلها قوى الضغط الإداري.

– تحليل الضغوط الإدارية بشكل يمتد إلى الإحاطة بمسبباتها والبيئة التي أوجدتها.

– إيجاد نظام مرن لاستيعاب الضغوط والتوافق معها بشكل سريع وفعال.

– حماية المنظمة وكذلك متخذ القرار من النتائج السلبية التي قد تنجم عن ضغوط العمل.

- **أنواع ضغوط العمل:**

هناك أنواع متعددة لضغوط العمل يمكن تصنيفها وفقاً لعدة معايير أتفق أغلب الباحثون من بينهم (محمد، 2016) و(عبد الرحمن وعبد الله، 2017) على أنها تتمثل في الآتي:

1- أنواع ضغوط العمل حسب معيار الآثار المترتبة عليها: حيث قسمت الضغوط وفقاً لهذا المعيار إلى نوعين هما الضغوط الإيجابية والضغوط السلبية.

2- أنواع ضغوط العمل حسب معيار السبب: تتمثل الضغوط وفقاً لهذا المعيار إلى الضغوط الأسرية، ضغوط نقص الممتلكات والأصدقاء، ضغوط العدوان، وضغوط السيطرة.

3- أنواع ضغوط العمل حسب معيار شدة الضغوط: وتضم ضغوط ناتجة عن الصراعات الداخلية، ضغوط ذات أصل خارجي، وضغوط ذات جهد مرتبط بالحاجة إلى الإبداع.

4- أنواع ضغوط العمل حسب معيار الفترة الزمنية: وهي الضغوط البسيطة وتستمر من ثوان إلى ساعات، ضغوط متوسط من ساعات إلى أيام، وضغوط مضاعفة وتستمر للأسابيع أو لأشهر.

5- أنواع ضغوط العمل حسب معيار المصدر :تقسم الضغوط وفقاً لهذا المعيار لتشمل الضغوط الناتجة عن النظام الشخصي للفرد، الضغوط الناتجة عن البيئة الاجتماعية، والضغوط الناتجة عن بيئة العمل التي يتعرض لها الفرد أثناء ممارسته لمهام ومسئوليات وظيفته.

- **مصادر ضغوط العمل:**

يتعرض الأفراد في أعمالهم إلى ضغوط تأتي من مصادر مختلفة لم يتفق الباحثون على نموذج موحد لتحديد مصادرها ولكن يوجد بعض التقارب بين مصادرها. وبعد الاطلاع على عدد من البحوث وأدبيات ضغوط العمل من حيث مصادرها. حيث تمثلت أهم مصادر هذه الضغوط في الآتي:

1- صراع الدور: هو تلك الحالة التي تنشأ إذا كان هناك تعارض بين متطلبات العمل الذي يقوم به الفرد داخل وظيفته، فصراع الدور يحدث عندما يواجه الفرد متطلبات وظيفية متناقضة أو عندما يكون مطلوب منه القيام بأعمال لا يرغب في أدائها لأنه يعتقد أنها ليست جزءا من عمله وقد تنشأ أيضاً عندما يتلقى طلبات عمل متناقضة بين متطلبات عمله وطلبات أخرى مختلفة من مسئولين حول نفس العمل (لبسيس ونصرالله 2018، ص10).

2- غموض الدور: وهي تلك الحالة التي تحدث نتيجة لعدم حصول الفرد على تعليمات واضحة ودقيقة بخصوص مهامه وواجباته وسلطته الوظيفية، حيث يرى (فودة 2020، ص8) أن هذه الضغوط تنشأ نتيجة غياب الوضوح حول الدور أو المهمة المطلوب أدائها من قبل الفرد مما يؤدي إلى شعور الفرد بعدم سيطرته على عمله ومن ثم زيادة التوتر وانخفاض مستوى الرضا الوظيفي لديه.

3- عبء الدور: إن عبء العمل يعني زيادة أو انخفاض في حجم أعباء العمل المنوط بها للفرد فزيادة حجم أعباء العمل عن المعدل المقبول تتسبب في إحداث الضغوط في العمل وهذه الزيادة تكون إما زيادة كمية عن طريق إسناد أعمال جديدة يلزم إنجازها في وقت محدد أو زيادة نوعية عن طريق إسناد أعمال لا يملك الفرد القدرات والمهارات اللازمة للقيام بها (السهلي والعمري 2016، ص22).

4- بيئة العمل: تؤثر بيئة العمل بصورة مباشرة على الأفراد العاملين وتزيد من حدة الضغوط التي يتعرض لها ومن أبرز أبعاد بيئة العمل الضوضاء وضعف الإضاءة أو زيادتها وكذلك درجات الحرارة غير الملائمة ووجود بعض المخاطر التي تهدد الأمن والسلامة المهنية وكذلك مدى وفرة الموارد ومستلزمات العمل اللازمة لأداء الفرد لوظيفته، حيث تمثل بيئة العمل الوسط الذي يعمل به الفرد ويتفاعل معه ويتعرض له داخل المنظمة أثناء ممارسته مسؤولياته ومهام وظيفته (محمد 2016، ص21).

ثانياً الرضا الوظيفي:

- **مفهوم الرضا الوظيفي**

إن مفهوم الرضا الوظيفي متعدد الجوانب والأبعاد ويتأثر بعوامل يعود بعضها إلى العمل ذاته بينما يتعلق البعض الآخر بجماعة العمل وبيئة العمل المحيطة. لذلك يعتبر الرضا الوظيفي من أكثر المواضيع غموضاً ذلك لأنه حالة انفعالية متعلقة بالمورد البشري يصعب فهمها ناهيك عن كيفية قياسها بكل موضوعية ولعل هذا الغموض أدى إلى ظهور العديد من الدراسات حول هذا الموضوع إذ لا يوجد حتى الآن اتفاق بين الباحثين حول مفهوم وتعريف متفق عليه لمعنى الرضا الوظيفي ويرجع ذلك إلى اختلاف الأبحاث والدراسات وتعدد المجالات العلمية التي تناولته فلقد أورد الباحثون تعريفات متعددة للرضا الوظيفي كلُ من وجهة نظر معينة، فيرى (حريم 2004، ص97) أن الرضا الوظيفي هو جميع ما يحمله الأفراد العاملون من مشاعر ذاتية ووجدانية تجاه وظائفهم والتي تتولد عند إدراكهم لما تقدمه لهم هذه الوظائف. وفي تعريف أخر للرضا الوظيفي يرى (Stoon) أن الرضا الوظيفي هو الحالة التي يتكامل فيها الفرد مع وظيفته بحيث يصبح أنسانا تستغرقه الوظيفة ويتعامل معها من خلال طموحه الوظيفي ورغبته في التقدم وتحقيق أهدافه الاجتماعية من خلالها(سلطان 2004، ص 195). وبالرغم من اختلاف الكتاب في تحديد تعريف محدد للرضا الوظيفي إلا أنه يمكن النظر له على أنه عبارة عن مستوى درجة إشباع حاجات الفرد والذي يتحقق من عوامل متعددة منها ما يتعلق ببيئة العمل وبعضها يتعلق بالوظيفة التي يشغلها الفرد داخل المنظمة وهذه العوامل تجعل الفرد راضياً عن عمله ومحققاً لرغباته.

- **أهمية الرضا الوظيفي:**

يكتسب الرضا الوظيفي أهمية لكل من الموظف والمؤسسة والمجتمع كالآتي: (بشير 2015، ص18)

1- أهمية الرضا الوظيفي للموظف: وفقاً لهذا المعيار نجد الرضا الوظيفي يؤدي لزيادة قدرة الفرد على التكيف مع بيئة العمل ورغبته في الإبداع فشعور العامل بأن حاجاته المادية من أكل وشرب وسكن وغير المادية من تقدير واحترام وآمان وظيفي الخ مشبعة بشكل كافي تزيد رغبته في أداء عمله بطريقة مميزة.

2- أهمية الرضا الوظيفي للمنظمة: إن رضا الفرد العامل على وظيفته يخلق لديه الرغبة في الإنجاز وتحسين الأداء وتخفيض التكاليف وارتفاع مستوى الولاء بما ينعكس على أداء المنظمة ككل.

3- أهمية الرضا الوظيفي للمجتمع: إن انعكاس أهمية الرضا الوظيفي على الفرد والمنظمة له ايجابيات عامة تنعكس على المجتمع ككل في العديد من الجوانب منها الارتفاع في معدلات الإنتاج وارتفاع معدلات النمو والتطور وتحقيق الفعالية الاقتصادية للمجتمع.

- **العوامل المؤثرة في الرضا الوظيفي:**

هناك عدد من العوامل المؤثرة على درجة الرضا الوظيفي التي لابد للإدارة أن تركز عليها لتحقيق الرضا الوظيفي للعاملين وأهم هذه العوامل ما يلي: (بشير 2015، ص25)

1- العوامل المرتبطة بالوظيفة: تتعلق هذه العوامل بتصميم الوظيفة مثل تنوع أنشطتها وعمقها ومدى إشباعها للحاجات الفردية ومن أمثلتها مدى اكتساب المعرفة الجديدة من خلال الوظيفة ومدى السيطرة على الوظيفة والنظرة الاجتماعية لشاغلها والمستوى الإداري للوظيفة.

2- عوامل مرتبطة بمحيط الوظيفة: تشمل ما يحصل عليه الفرد من امتيازات نتيجة عمله بهذه الوظيفة مثل الإجازات، التأمين الصحي، فرص الترقية، والعلاقات مع الآخرين.

3- عوامل تنظيمية تتعلق بسياسات المنظمة: منها ساعات العمل وظروفه وإجراءاته ونظم الاتصال المتبعة بالمنظمة.

4- عوامل تنظيمية تتعلق بالفرد نفسه: تتمثل في شخصيته ودرجة استقراره في حياته والسن والمؤهل العلمي وأهمية العمل بالنسبة له.

5- العوامل البيئية: وتتمثل في العوامل المرتبطة ببيئة العمل والتي تؤثر في مستوى رضا الفرد عن الوظيفة كدرجة التكيف مع العمل ونظرة المجتمع إلى الموظف وما يسود البيئة من قيم ومعتقدات حول الوظيفة.

عرض وتحليل البيانات الأولية:

أولاً/ جمع البيانات: استُخدمت استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية، حيث قُسمت إلى ثلاثة محاور رئيسية يضم الأول منها عدد من الفقرات حول البيانات الشخصية للمستجوبين والمحور الثاني يشمل 20 عبارة تعكس مدى تعرض الأفراد العاملين بالوزارة لضغوط عمل بوظائفهم حيث خصصت خمس عبارات للحكم على كل نوع من أنواع ضغوط العمل الأربعة الخاضعة للدراسة، في حين أشتمل المحور الثالث على 12عبارة للحكم على مستوى الرضا الوظيفي بالوزارة. وحرصا على الحصول على البيانات الدقيقة ومن مصدرها الصحيح وفي أقل وقت أعتمد الباحثان طريقة التوزيع والتجميع الشخصي لاستمارات الاستبيان حيث وزع عدد 86 استمارة استبيان تم استعادتها بالكامل، ولم يستبعد أياً من الاستمارات المجمعة وبذلك يكون عدد الاستمارات الخاضعة للتحليل 86 استمارة استبيان ممثلة ما نسبته 100% من إجمالي عدد الاستمارات الموزعة وتُعد هذه النسبة ممتازة ويعوّل عليها كما موضح بالجدول(1):

جدول(1) حركة توزيع و تجميع استمارات الاستبيان

البيان	الموزعة	المجمعة	الفاقد	المستب	الخاضعة للتحليل
العدد	86	86	0	0	86
النسبة	%100	%100	%0	%0	%100

ولترميز البيانات استخدم مقياس ليكرت (Likert) ذي الأوزان الخمسة في ترميز البيانات حيث تدرجت الأوزان المعطاة على النحو المبين في الجدول(2):

جدول(2) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بمقياس(ليكرت) الخماسي

الإجابة	غير موافق شدة	غير موافق	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

اعتمدت الدرجة (3) كمتوسط مرجح لدرجات الموافقة عن العبارات؛ فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد عن 3 فيدل على ارتفاع درجة الموافقة؛ وإذا قل عن 3 فيدل على انخفاض درجة الموافقة؛ في حين إذا كان المتوسط لا يختلف عن 3 فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة.

ثانياً نتائج اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للصدق والثبات: استخدم هذا المقياس للتحقّق من درجة الارتباط الداخلي بين إجابات عناصر العينة في الدراسة وكانت النتائج كما في جدول(3).

جدول(3) نتائج اختبار كرونباخ ألفا (α)

م	المتغير	عدد العبارات	قيمة معامل ألفا
1	ضغوط صراع الدور	5	0.973
2	ضغوط غموض الدور	5	0.974

3	ضغوط عبء الدور	5	0.972
4	ضغوط بيئة العمل	5	0.975
5	ضغوط العمل مجتمعة	20	0.992
6	الرضا الوظيفي	12	0.984
7	جميع عبارات الاستمارة	32	0.864

نلاحظ من البيانات الواردة في الجدول(3) أن قيم ألفا كانت أكبر من القيمة (0.60) لجميع العبارات المتعلقة بكل محور من محاور الاستبيان كل على حدا وكذلك لجميع عبارات المحاور (0.864) وهي قيمة ثبات عاليةُ ومقبولة في العرف الإحصائي وتدل على وجود ارتباط بين إجابات مفردات العينة.

ثالثاً تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

أ) خصائص مفردات عينة الدراسة: يبين الجدول (4) التوزيع التكراري والنسبة المئوية لمفردات عينة الدراسة حسب خصائص مفردات العينة من حيث الجنس، العمر، سنوات الخبرة، والمؤهل العلمي

جدول (4) التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حسب الجنس، العمر، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي.

ت	السؤال	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
1	الجنس	ذكر	70	%81.4
		أنثى	16	%18.6
		المجموع	86	%100
2	العمر	أقل من 30 سنة	5	%5.8
		من 30 إلى أقل40	15	%17.4
		من 40 إلى أقل من 50	40	%46.5
		50 سنة فأكثر	26	%30.2
		المجموع	86	%100
3	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	0	%0
		من 5 إلى أقل من 10	3	%3.5
		من 10 إلى أقل من 15	27	%31.4
		15سنة فأكثر	56	%65.1
		المجموع	86	%100
4	المؤهل العلمي	تعليم متوسط	1	%1.2
		دبلوم عالي	8	%9.3

		جامعي	41	%47.7
		ماجستير فأعلى	36	%41.9
		المجموع	86	%100

1. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الجنس:من البيانات الواردة بالجدول (4) يتبين أن عدد الذكور أكبر من عدد الإناث حيث كان عددهم 70 فردا ممثلاً ما نسبته 81.4% من مجمل مفردات عينة الدراسة في حين شكل الإناث باقي مفردات العينة وعددهم 61 فرداً بنسبة 5.8 من مجمل مفردات العينة الكلية.
2. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب العمر: من الجدول (4) يتضح أنّ معظم مفردات عينة الدراسة وعددهم 40 مفردة تتراوح أعمارهم من 40 إلى أقل من 50 سنة ويمثلون مانسبة 46.5% من مفردات العينة يليهم ممن أعمارهم 50 سنة فأكثر وعددهم 26 فرداً ويمثلون نسبة 30.2%، في حين كانت أعمار باقي مفردات العينة تقل عن 40 سنة مشكلين مانسبته23.2 من العينة الكلية الممثلة للمجتمع.
3. توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة: من الجدول (4) نجد أن أغلب مفردات العينة يتمتعون بخبرة تفوق الـ 15 سنة وعددهم 56 مفردة بنسبة 65.1’ يليهم الأفراد الذين تتراوح خبرتهم من 10 إلى أقل من 15سنة وعددهم 27 فرداً ممثلين 31.4%، في حين قلت خبرة باقي مفردات العينة عن 10 سنوات .
4. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي: يبين الجدول (4) أن أغلب أفراد العينة وعددهم 41 من حملة الشهادات الجامعية يليهم 36 فرداً من حملة الماجستير فما بنسبة 47.7% و 41.9% على التوالي. في حين كان باقي مفردات العينة وعددهم 9 من حملة الدبلوم العالي والمتوسط و مثلت نسبتهم فقط 10.5% من عينة الدراسة.

ب) وصف متغيرات الدراسة:

لقد خصصت هذه الفقرة لحساب المتوسطات العامة فقط لأنواع ضغوط العمل منفصلة والمتوسط العام لضغوط العمل مجتمعة والممثلة للمتغير المستقل و حساب المتوسط العام للمتغير التابع المتمثل في الرضا الوظيفي بما يساعد الباحثان في تحقيق الأهداف الفرعية للدراسة والمتمثلة في: التعرف على مستويات ضغوط العمل لدى المدراء العاملين في وزارة المالية وكذلك التعرف على مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين في وزارة المالية. وكانت نتائج التحليل كما هو موضح بالجول(5):

جدول(5) المتوسط الحسابي العام للإجابات المتعلقة بمتغيرات الدراسة

ر.م	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	المتوسط الحسابي العام للإجابات المتعلقة بمستوى ضغوط صراع الدور	3.5256	1.6306
2	المتوسط الحسابي العام للإجابات المتعلقة بمستوى ضغوط غموض الدور	3.5419	1.6143
3	المتوسط الحسابي العام للإجابات المتعلقة بمستوى ضغوط عبء الدور	3.6047	1.5366
4	المتوسط الحسابي العام للإجابات المتعلقة بمستوى ضغوط بيئة العمل	3.5651	1.6280

5	المتوسط الحسابي العام للإجابات المتعلقة بمستوى ضغوط العمل مجتمعة	3.5593	1.5640
6	المتوسط الحسابي العام للإجابات المتعلقة بمستوى الرضا الوظيفي لدى ال	2.5940	1.1812

يتضح من البيانات الواردة بالجدول (5) أن قيمة المتوسط الحسابي العام للإجابات المتعلقة بمستوى ضغوط صراع الدور أكبر من المتوسط المقياس المعتمد (3)؛ حيث كان المتوسط العام للإجابات المتعلقة بهذا البعد (3.525) ما يشير إلى ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات ويدل بذلك على ارتفاع مستوى ضغوط صراع الدور لدى العاملين الخاضعين للدراسة بوزارة المالية. وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي العام للإجابات حول مستوى ضغوط غموض الدور والتي تساوي (3.541) نجد أنها أكبر من المتوسط المعتمد (3) ما يشير إلى ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات ويدل على وجود ارتفاع في مستوى ضغوط غموض الدور لدى العاملين بالوزارة. ويتبين أيصاً أنّ قيمة المتوسط الحسابي العام لإجابات جميع العبارات المتعلقة ضغوط عبء الدور تساوي (3.604) وهي تزيد عن متوسط درجة الموافقة المعتمد؛ وهذا يشير إلى ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات عموماً ويدل على ارتفاع مستوى ضغوط عبء الدور لدى العاملين بالوزارة. وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي العام للإجابات المتعلقة بمستوى ضغوط بيئة العمل لدى العاملين بالجدول (5)، نجد أنها تفوق المتوسط المعتمد إذ تساوي (3.565) وهذا يشير إلى ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات عموماً ويدل على ارتفاع مستوى ضغوط بيئة العمل لدى العاملين بالوزارة قيد الدراسة.

لقد تم احتساب قيمة المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بمدى تعرض العاملين لضغوط العمل مجتمعة فكانت القيمة المحسوبة كما هو موضح بالجدول (5) تساوي (3.559) وهي أكبر من المتوسط المقياس المعتمد (3) و يشير ذلك إلى أن مستوى تعرض العاملين بوزارة المالية بطرابلس لضغوط العمل مجتمعة مرتفع على وجه العموم لا التجزئة، وبذلك يتحقق الهدف الثاني للدراسة. وبناءاً على ما دلت عليه إجابات مفردات العينة الخاضعة للدراسة، وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي العام لإجابات مفردات العينة مجتمعة حول مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين في وزارة المالية بطرابلس قيد الدراسة والتي تساوي (2.594) وهي تقل عن المتوسط المقياس المعتمد (3)، نجد أنه هناك انخفاض في درجات الموافقة عموماً على عبارات هذا المتغير ويدل ذلك على انخفاض مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين في الوزارة وبذلك يتحقق الهدف الثالث للدراسة.

ج) اختبار فرضيات الدراسة:

1) اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة: تنص الفرضية الرئيسية للدراسة على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط العمل من حيث (صراع الدور، غموض الدور، عبء الدور، وبيئة العمل) في مستوى الرضا الوظيفي

لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بمدينة طرابلس". ولاختبار هذه الفرضية البحثية أعيد صياغتها في صورة فرضية إحصائية كما يلي:

الفرضية الصفرية H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط العمل من حيث (صراع الدور، غموض الدور، عبء الدور، وبيئة العمل) في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية طرابلس".

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط العمل من حيث (صراع الدور، غموض الدور، عبء الدور، وبيئة العمل) في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بمدينة طرابلس".

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار ما إذا كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل المتمثل في ضغوط العمل في المتغير التابع المتمثل في الرضا الوظيفي، وكانت النتائج كما في الجدول(6)

جدول(6) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لإيجاد أثر ضغوط العمل كافة في مستوى الرضا الوظيفي

البيان	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	اختبار F	مستوى المعنوية المشاهد
أثر ضغوط العمل في مستوى الرضا الوظيفي	−0.799	0.639	148.441	0.000

من البيانات الواردة بالجدول(6) يتضح أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.799−) ما يدل على وجود علاقة عكسية بين ضغوط العمل مجتمعة ومستوى رضا العاملين بالوزارة قيد الدراسة وبالنظر إلى قيمة معامل التحديد (R^2) نجد أنها تساوي (0.639) ما يعني أن ضغوط العمل بوزارة المالية بطرابلس قيد الدراسة مسئولة عن تفسير (63.9%) من التغير الحاصل في مستوى الرضا الوظيفي، و ما نسبته (36.1%) يرجع لعوامل أخرى خلاف هذا المتغير.

ولما كانت قيمة (F) المحسوبة تساوي (148.441) بمستوى معنوية مشاهد (0.000) والذي يقل عن مستوى المعنوية (0.05) فذلك يسمح برفض الفرضية الصفرية ومن ثم قبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط العمل من حيث (صراع الدور، غموض الدور، عبء الدور، وبيئة العمل) في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بمدينة طرابلس ما يساعد على أثبات صحة الفرضية الرئيسية للدراسة و تحقيق الهدف الرئيسي لها.

2) اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة:

تنص الفرضية الفرعية الأولى على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط صراع الدور في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بمدينة طرابلس. ولاختبار هذه الفرضية أعيد صياغتها في صورة فرضية إحصائية كما يلي:

الفرضية الصفرية H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط صراع الدور في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بمدينة طرابلس.

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط صراع الدور في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بمدينة طرابلس.

ولاختبار صحة الفرضيتين، استخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط وكانت النتائج كما بالجدول (7):

جدول (7) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لإيجاد أثر ضغوط صراع الدور في مستوى الرضا لوظيفي

البيان	معامل الارتباط	معامل التحديد	اختبار	مستوى المعنوية
أثر ضغوط صراع الدور في	−0.794	0.630	143.001	0.000

من البيانات الواردة بالجدول(7) يتضح أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.794−) ما يدل على وجود علاقة عكسية بين ضغوط صراع الدور ومستوى رضا العاملين بالوزارة قيد الدراسة وبالنظر إلى قيمة معامل التحديد (R^2) نجد أنها تساوي (0.630) ما يعني أن ضغوط صراع الدور بوزارة المالية بطرابلس قيد الدراسة مسئولة عن تفسير (63%) من التغير الحاصل في مستوى الرضا الوظيفي، وما نسبته (37%) يرجع لعوامل أخرى خلاف هذا المتغير. ولما كانت قيمة (F) المحسوبة تساوي (143.001) بمستوى معنوية مشاهد (0.000) والذي يقل عن مستوى المعنوية (0.05) فذلك يسمح برفض الفرضية الصفرية ومن ثم قبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط صراع الدور في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بمدينة طرابلس ما يساعد على أثبات صحة الفرضية الفرعية الأولى للدراسة.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: تنص الفرضية الفرعية الثانية على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط غموض الدور في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بمدينة طرابلس. ولاختبار هذه الفرضية قام الباحثان بإعادة صياغتها في صورة فرضية إحصائية كما يلي:

الفرضية الصفرية H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط غموض الدور في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بمدينة طرابلس.

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط غموض الدور في مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين بوزارة المالية. و باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط كانت النتائج كما في الجدول(8).

جدول (8) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لإيجاد أثر ضغوط غموض الدور في مستوى الرضا الوظيفي

البيان	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	اختبار F	مستوى المعنوية

أثر ضغوط غموض الدور في مستوى الرضا الوظيفي	−0.816	0.666	167.759	0.000

من البيانات الواردة بالجدول(8) يتضح أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.816−) ما يدل على وجود علاقة عكسية بين ضغوط غموض الدور ومستوى رضا العاملين بالوزارة، وبالنظر إلى قيمة معامل التحديد (R^2) نجد أنها تساوي (0.666) ما يعني أن ضغوط غموض الدور مسئولة عن تفسير (66.6%) من التغير في مستوى الرضا الوظيفي، و ما نسبته (33.4%) يرجع لعوامل أخرى خلاف هذا المتغير. ولما كانت قيمة (F) المحسوبة تساوي (167.759) بمستوى معنوية مشاهد (0.000) والذي يقل عن مستوى المعنوية (0.05) فذلك يسمح برفض الفرضية الصفرية ومن ثم قبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط غموض الدور في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بمدينة طرابلس وذلك يساعد على أثبات صحة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: تنص الفرضية الفرعية الثالثة على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط عبء الدور في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بمدينة طرابلس. ولاختبار هذه الفرضية قام الباحثان بإعادة صياغتها في صورة فرضية إحصائية كما يلي:

الفرضية الصفرية H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط عبء الدور في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بمدينة طرابلس.

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط عبء الدور في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بمدينة طرابلس. ولاختبار هاتين الفرضيتين استخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط وكانت النتائج كما في الجدول (9):

جدول (9) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لإيجاد أثر ضغوط عبء الدور في مستوى الرضا الوظيفي

البيان	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	اختبار F	مستوى المعنوية المشاهد
أثر ضغوط عبء الدور في مستوى الرضا الوظيفي	−0.676	0.458	70.859	0.000

من البيانات الواردة بالجدول السابق يتضح أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.676−) ما يدل على وجود علاقة عكسية بين ضغوط عبء الدور ومستوى رضا العاملين بالوزارة، وبالنظر إلى قيمة معامل التحديد (R^2) والتي تساوي (0.458) ما يعني أن ضغوط عبء الدور مسئولة عن تفسير (45.8%) من التغير الحاصل في مستوى الرضا الوظيفي، و ما نسبته (45.8%) يرجع لعوامل أخرى خلاف هذا المتغير.

ولما كانت قيمة (F) المحسوبة تساوي (70.859) بمستوى معنوية مشاهد (0.000) والذي يقل عن مستوى

المعنوية (0.05) فإنه يمكن رفض الفرضية الصفرية ومن ثم قبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط عبء الدور في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بمدينة طرابلس ما يساعد على أثبات صحة الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: تنص الفرضية الفرعية الرابعة على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط بيئة العمل في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بمدينة طرابلس. ولاختبار هذه الفرضية قام الباحثان بإعادة صياغتها في صورة فرضية إحصائية كما يلي:

الفرضية الصفرية H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط بيئة العمل في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بمدينة طرابلس

الفرضية البديلة H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط بيئة العمل في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بمدينة طرابلس. ولاختبار صحة هاتين الفرضيتين، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط وكانت النتائج كما في الجدول (10):

جدول (10) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لإيجاد أثر ضغوط بيئة العمل في مستوى الرضا الوظيفي

البيان	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	اختبار F	مستوى المعنوية المشاهد
أثر ضغوط بيئة العمل في مستوى الرضا الوظيفي	−0.828	0.686	183.302	0.000

من البيانات الواردة بالجدول السابق يتضح أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.828−) ما يدل على وجود علاقة عكسية بين ضغوط بيئة العمل ومستوى رضا العاملين بالوزارة قيد الدراسة وبالنظر إلى قيمة معامل التحديد (R^2) نجد أنها تساوي (0.686) ما يعني أن ضغوط بيئة العمل بوزارة المالية بطرابلس قيد الدراسة مسئولة عن تفسير (68.6%) من التغير الحاصل في مستوى الرضا الوظيفي، و ما نسبته (31.4%) يرجع لعوامل أخرى خلاف هذا المتغير. ولما كانت قيمة (F) تساوي (183.302) بمستوى معنوية مشاهد (0.000) والذي يقل عن مستوى المعنوية (0.05) فذلك يسمح برفض الفرضية الصفرية ومن ثم قبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط بيئة العمل في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بمدينة طرابلس ما يساعد على أثبات صحة الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة.

النتائج والتوصيات:

1) نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن عرض أهمها كالآتي:

أ) النتائج المتعلقة بوصف متغيرات الدراسة: من خلال وصف متغيرات الدراسة تم التوصل إلى الآتي:

1- يوجد ارتفاع في مستوى ضغوط صراع الدور لدى المدراء العاملين بالوزارة.
2- هناك ارتفاع في مستوى ضغوط غموض الدور لدى المدراء العاملين بالوزارة.
3- يعد مستوى ضغوط عبء الدور مرتفعاً لدى المدراء العاملين بالوزارة.
4- وجود ارتفاع في مستوى ضغوط بيئة العمل لدى المدراء العاملين بالوزارة.
5- هناك ارتفاع في مستوى ضغوط العمل من حيث "صراع الدور، غموض الدور، عبء الدور، وبيئة العمل" لدى المدراء العاملين بوزارة المالية الخاضعين للدراسة على وجه العموم لا التجزئة.
6- هناك انخفاض في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين في وزارة المالية طرابلس وفقاً للبيانات المجمعة من الأفراد الخاضعين للدراسة.

ب) النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة: من خلال اختبار الفرضيات التي تبنى عليها الدراسة تم التوصل إلى الآتي:

1. وجود أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط العمل من حيث (صراع الدور، غموض الدور، عبء الدور، وبيئة العمل) في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بمدينة طرابلس حيث إن ضغوط العمل مسئولة عن تفسير 63.9% من التغير الحاصل في مستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين إذا لم يتأثر مستوى الرضا الوظيفي إلا بمستوى تأثير متغير ضغوط العمل.
2. وجود أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط صراع الدور في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بطرابلس حيث إن ضغوط صراع الدور مسئولة عن تفسير 63% من التغير الحاصل في مستوى الرضا الوظيفي إذا لم يتأثر مستوى الرضا الوظيفي إلا بتأثير ضغوط صراع الدور .
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط غموض الدور في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بطرابلس حيث إن ضغوط غموض الدور مسئولة عن تفسير 66.6% من التغير الحاصل في مستوى الرضا الوظيفي إذا لم يتأثر مستوى الرضا الوظيفي إلا بتأثير ضغوط غموض الدور .
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط عبء الدور في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بطرابلس حيث إن ضغوط عبء الدور مسئولة عن تفسير 45.8% من التغير الحاصل في مستوى الرضا الوظيفي إذا لم يتأثر مستوى الرضا الوظيفي إلا بتأثير ضغوط عبء الدور.

5. وجود أثر ذو دلالة إحصائية لضغوط بيئة العمل في مستوى الرضا الوظيفي لدى المدراء العاملين بوزارة المالية بطرابلس حيث إن ضغوط بيئة العمل مسئولة عن تفسير 45.8% من التغير الحاصل في مستوى الرضا الوظيفي إذا لم يتأثر مستوى الرضا الوظيفي إلا بتأثير ضغوط بيئة العمل.

2) التوصيات: في ضوء النتائج السابقة أوصى الباحثان بالآتي:

1- البحث عن آليات فعلية ومناسبة واضحة لتحديد متطلبات الأعمال وتوزيعها على الأفراد العاملين بشكل يكفل توزيع الأدوار بينهم والتقليل من ضغوط الصراع حولها.

2- التحديد الدقيق لمتطلبات كل وظيفة على حدة وبدقة متناهية داخل الوزارة بما يمنع أي تداخل في الاختصاصات بينها وبين الوظائف الأخرى ويقلل من ضغوط غموض الدور التي قد تنشأ عن ذلك.

3- مراعاة النزاهة والدقة في توزيع المهام والواجبات بين الأفراد العاملين بشكل يتناسب مع مهاراتهم وقدراتهم ما يخف من أعباء العمل التي تسبب في ضغوط عبء العمل لدى الأفراد العاملين.

4- العمل على تحسين بيئة العمل بالشكل الذي يمكن الأفراد من أداء أعمالهم بسهولة ويسر ويجعلهم أقل عرضة للمخاطر والأضرار وضغوط بيئة العمل.

5- وضع إستراتيجية عامة وواضحة تتعلق بضغوط العمل التي قد تنشأ بالوزارة من حيث مصادرها ومسبباتها وطرق التعامل معها والتخلص منها وتوجيهها نحو الاتجاه الايجابي.

6- تبني سياسة واضحة وعادلة ونزيهة فيما يتعلق بتوزيع المهام والمسؤوليات والأدوار وأعباء العمل على العاملين وخلق البيئة الملائمة لذلك ما ينعكس على مستوى رضا العاملين داخل الوزارة.

قائمة المراجع:

- ابراهيم عطا فودة، 2020، ضغوط العمل والرضا عن العمل لدى عينة من العاملين بجامعة المنوفية، مجلة بحوث كلية الآداب، المجلد 31، العدد 122' ص3-ص31.
- اسمهان سهل، 2017، الخدمات الإلكترونية وأثرها في جودة الخدمات المصرفية: دراسة ميدانية بالمصرف التجاري الوطني فرع المدينة، رسالة ماجستير بالأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.
- جيدة العريفي، 2019، صراع الدور وانعكاساته على ضغوط العمل، جامعة 8 ماي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قالمة.
- حامد صبحي عليوي حسن، 2019، أثر ضغوط العمل على أداء العاملين في المستشفيات العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، العراق.

- حسن حريم، 2004، سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال، دار الحامد للنشر، عمان.
- خالد علي سعد الحوتي، 2018، الرضا الوظيفي وعلاقته بفاعلية أداء العمل الإدارة الحكومية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة بنغازي.
- خالد عليمات، 2014، أثر غموض الدور الوظيفي على الأداء، عمان، دار الخليج للنشر، عمان.
- شاطر شفيق، 2018، المصادر التنظيمية لضغوط العمل وعلاقتها بالرضا الوظيفي– دراسة حالة محطة توليد الكهرباء سونلغاز جيجل، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، الجزائر، العدد4، ديسمبر 2018، ص42–62.
- شعبان علي السيسي، 2002، أسس السلوك الإنساني بين النظرية والتطبيق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
- عبدالرحمن بن خيرة، 2017، أثر ضغوط العمل على الرضا الوظيفي لدى العاملين في مؤسسة ذات هدف الوسيلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
- عبدالسلام يونس رحيل والدويني محمد الشيخ، 2021، العلاقة بين ضغوط العمل والرضا الوظيفي دراسة ميدانية على عينة من العاملين بمركز طرابلس الطبي، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد11، يناير 2021.
- عبيد السهلي ومحمد العمري، 2016، أثر ضغوط العمل على درجة الولاء التنظيمي: دراسة ميدانية على العاملين بالقطاع الخاص، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 31، العدد 39، ص15–ص85.
- عفاف لبسيس و عائدة نصر الله، 2018، أثر ضغوط العمل على أداء العاملين دراسة ميدانية بالمؤسسة الإستشفائية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر.
- فراس حاج محمد، 2016، أثر ضغوط العمل في مستوى أداء العاملين في القطاع الصحي دراسة ميدانية في مشافي وزارة التعليم العالي بدمشق، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الافتراضية السورية، دمشق.
- ماجدة حمد بوكر اسويب، 2020، الضغوط المهنية وعلاقتها بالرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي– دراسة حالة لكلية التربية بنغازي، مجلة جامعة الزيتونة، العدد34، يونيو 2020، ص210–230.
- محمد أبو العلا، 2009، ضغوط العمل وأثرها على الولاء التنظيمي، رسالة ماجستير غ.م، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- محمد سعيد سلطان، 2004، السلوك الإنساني في المنظمات، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.

- محمد مصطفى الخشروم، 2010، أثر ضغوط الدور على الرضا الوظيفي- دراسة ميدانية على المستشفيات الحكومية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 32، العدد 2، ص31-53.
- محمود العميان، 2005، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، ط1، دار وائل للنشر، عمان.
- مروى زوزو، 2016، أثر ضغوط العمل على الرضا الوظيفي بالمؤسسة العمومية الجوارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- وئام الفاتح عباس، 2018، ضغوط العمل وأثرها على الرضا الوظيفي_ دراسة حالة شركة أسواق للحراسة الأمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان.
- يوسف حسن آدم بشير، 2015، أثر الرضا الوظيفي على أداء العاملين في مؤسسات التعليم العالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

Al-OSTATH

Issued by Syndicate of Academic Staff-University Tripoli

Issue 23 fall 2022

Editorial Board

Chairman

Prof. Osama Ibrhim El Azreg

Editor-in-Chief

Prof. Meftah M. Abouzbeda

Associate Editors

Dr. Abdalla Milad Aghel
Dr. Adel Abdelsalam gashut

Secretary of the Editorial Board

Rajab Ahmed Idris

Correspondence: Editorial Board Al-Ostath Journal
Address: Syndicate of Academic Staff University of Tripoli
Email: alosath2015@gmail.com

- **The Editorial Committee welcome the submitted scientific Researches and studies in different fields.**
- **Papers published in this journal do not necessarily represent the views of the Editorial committee or the syndicate. All scientific responsibility and ethical fall directly on the Authors.**
- **Reprint the published studies and scientific researches is allowed only after written permission.**
- **All right reserved for the syndicate of Academic**

Yearly cost:

Libyan teaching Staff members	**15 L. Dinar**
Graduate and undergraduate students	**10 L. Dinar**
Other authorities inside Libya	**20 L. Dinar**
Arab countries and International	**30 L. Dinar**

Contents

Uric acid and its association with cardiovascular disease
……(4)
Dr.Saleh Mohamed Bilgasem, Dr.Omar Oun Eljerbi

SUPPLY CHAIN MANAGEMENT
……(12)
Dr. OSAMA.B. ELGADI

Should external governmental or non-governmental actors be involved in peace and state building in other countries? Why or why not?
……(34)
Dr. *Kais Moftah EL Osta Omar*

Evaluation of Vitamin D status and the Age and Gender Associated Risk Factors in Libyan Population
……(47)
Fahima Ali Alnagar Anwar Mustafa Abdalmula

Mécanisme de l'enseignement à distance du FLE en Libye
……(59)
Dr. FITOURI Aida

Uric acid and its association with cardiovascular disease

*Saleh Mohamed Bilgasem, **Omar Oun Eljerbi

ABSTRACT

Hyperuricemia is commonly associated with traditional risk factors such as abnormalities in glucose metabolism, dyslipidemia, and hypertension. Recent studies have revived the controversy over the role of serum *uric acid* (*UA*) as an independent prognostic factor for cardiovascular mortality. We study the relationship between increase of UA and the cardiovascular disease. In order to assess this relation, we measure muscular brain *creatinine kinase* enzyme (CK_{mb}) and *troponin I* (Tr.I) as a two parameters to prove the cardiovascular abnormalities of the study samples. The study was included 62 patients in total and the laboratory results, shows there is 37 case with high *UA* and 25 case with normal UA record. On the other hand, the increase of *troponin I* which used as a diagnostic parameter to assess the cardiovascular cases was found increased in 13 sample concurrent with an increase of UA. Nevertheless, the another 11 samples were within normal level of *UA* but was concurred with high *troponin I*. Statistical evaluation of UA results was revealed a significant increase of mean ± SD (8.8 ± 2.9 mg/dL) and the p. value were < 0.05 ($p=0.032$). The samples result of high *UA*, high Ck_{mb} and high troponin I, prove the previous studies which find there is a relationship between the cardiovascular disease and increase of *UA*. Therefore, addressing this phenomenon will be of interest to investigate further.

Key words: Uric acid (UA), muscular brain Creatinine Kinase (CKmb), Troponin (Tr.I).

Introduction

1. Uric acid is the metabolic end product of purine metabolism in humans, excess accumulation can lead to various diseases (So A, et.al. 2010). Purines arise from metabolism of dietary and endogenous nucleic acids, and are degraded ultimately to uric acid, through the action of the enzyme xanthine oxidase. Uric acid is a weak acid (pKa 5.8), distributed throughout the extracellular fluid compartment as sodium urate, and cleared from the plasma by glomerular filtration (Emmerson 1996). Around 90% of filtered uric acid is reabsorbed from the proximal renal tubule, while active secretion into the distal tubule by an ATPase-dependent

*staff member at Faculty of Medical Technology, University of Tripoli, Libya.

**staff member at Faculty of Medical Technology, University of Tripoli, Libya.

2. mechanism contributes to overall clearance (Steele 1999). Purine metabolism is influenced by dietary, as well as genetic factors regulating cell turnover. Uric acid is sparingly soluble in aqueous media, and persistent exposure to high serum levels predisposes to urate crystal deposition within soft tissues (Emmerson 1996).

3. Uric acid has been described as an oxygen radical scavenger (Braga, et al. 2016), and have antioxidant properties that can prevent atherosclerosis and improve endothelial function (Kei A, et al. 2018). In contrast to this propose beneficial role of uric acid, numerous disease states and physiological conditions are associated with alterations in serum uric acid concentrations. Increased levels are more frequent. This dual role of uric acid has been described as the uric acid paradox, whereby this substance would act as antioxidant or pro-oxidant depending on the intracellular or extracellular localization, and interactions with other factors. Serum uric acid levels are characteristically elevated in gout, a disorder involving either uric acid synthesis or excretion. Increased risk of cardiovascular mortality in subjects with elevated serum uric acid levels is well documented. Cardiovascular diseases (CVD) are the first leading cause of death worldwide (Dhindsa DS, et.al. 2017), this might be due to an increased incidence of chronic diseases such as obesity, diabetes, hypertension, dyslipidemia, and hyperuricemia (Mora-Ramirez, et al. 2017). Uric acid (UA) is considered the ultimate product of purine metabolism in humans. Evidence suggests that increased levels of serum uric acid (SUA) are associated with the development of hypertension, coronary heart disease (CHD), cardiovascular stroke, cerebrovascular accidents (CVA), and cardiovascular disease (Zhao G, et al. 2013). SUA concentrations can reflect the amount of purine intake from the diet, inborn purine metabolism, changes in UA secretion (reduced glomerular filtration and tubular secretion, or increased tubular reabsorption), and intestinal degeneration (Vassalle C, et al. 2016). The relationship between SUA and CVD was first reported more than 50 years ago, and several epidemiological studies were conducted to assess the association between hyperuricemia (HU) and CVD (Braga, et al. 2016). Although many studies have been conducted assessing the relationship between UA and CVD, there is disagreement about this relationship (Xu Q, et.al.2017). These controversies are due to the dual effect of UA in the body (Kanbay M, et al. 2013). The atherogenic effects of UA include induction of oxidative stress in cells, which reduces the bioavailability of nitric oxide-

associated with the activity of platelets and endothelial cells and the differentiation of smooth muscle cells in the vascular system. This highlights the need for greater attention to serum uric acid levels when profiling patients and suggests that the threshold above which uricemia is considered abnormal, in light of the available evidence. In some studies, uric acid was found to be an independent risk factor for both cardiovascular and renal diseases (Niskanen L *et al.* 2006), the effects of uric acid on the development of cardiovascular and renal diseases has been demonstrated in animal models and cell cultures (Nakagawa T, *et al.* 2006). In contrast, a number of studies has suggested that uric acid is not independent of other established risk factors, especially hypertension, for the development of cardiovascular disease (Culleton, *et al.* 1999). The objective of this study was to investigate whether there is an association between serum uric acid level and the presence and extent of CVD in order to provide significant prognostic benefits in terms of global cardiovascular risk and management of patients.

Materials and Methods

This study was conducted at the private Tripoli laboratory (Libya). The study population consisted of 62 individuals all have cardiovascular problems, 37 samples was found having high UA and 25 with normal UA record. The CKmb and Troponin I used as a two selective diagnostic parameter to assess occurrence of the cardiovascular abnormality in the chosen populations. Serum uric acid was measured with spectrophotometry. The uric acid is oxidized with uricase to peroxide, which in turn generates quinonamine (Domagk & Schlicke 1968), measured at 546 nm (Reagents from Boehringer Mannheim). The CK is activated by N-acetylcysteine (NAC). In a primary reaction, the activated CK catalyzes the dephosphorylation of creatine phosphate to form creatine and ATP. In a coupled reaction catalyzed by hexokinase (HK), glucose is phosphorylated by ATP to form D-glucose-6-phosphate (G6P). Finally, glucose-6-phosphate dehydrogenase (G6PDH) catalyzes the oxidation of G6P by $NADP^+$ to form 6-phosphogluconate and NADPH. The rate of the NADPH formation is directly proportional to the catalytic CK-MB activity. It is determined by measuring the increase in absorbance photometrically. The assessment of Tropnin I uses a sandwich immunodetection method; Dried detector antibody in buffer binds to antigens in sample to form antigen-antibody complexes. These complexes then migrate through the nitrocellulose matrix and are captured by another sets of immobilized antibodies on the test line. The more antigens in the sample, the more antigen-antibody complexes, which leads to a stronger fluorescence signal. This signal then is interpreted by the reader to produce the Tn-I concentration in the sample.

Statistical analysis:

Statistical analysis was performed using the Statistical Package for Social Science (SPSS) for windows, version 23. Chi-square test and t-test were used to test for significant differences between the groups. The p-value less than 0.05 was considered statistically significant.

Result:

1. Increase of Uric acid coupled with increase of CKmb:

The result of uric acid verses CKmb was found to be in the following range: Uric acid: 7 – 17.1 mg/dL CKmb: 25.1 – 113.1 U/L as illustrated in figure1.

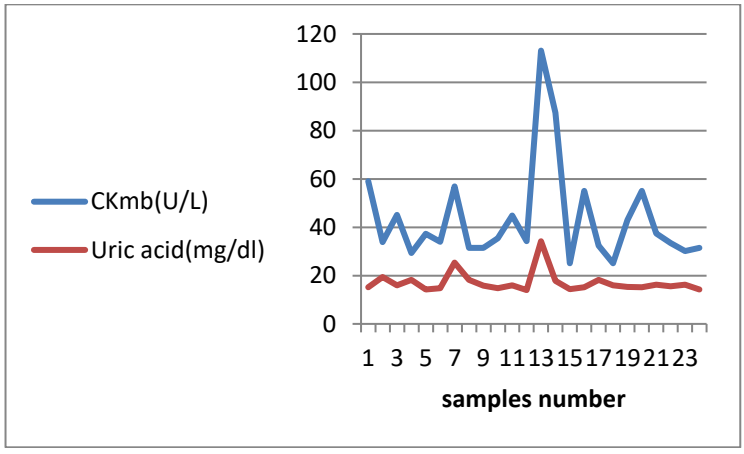

Figure1: Increase of Uric acid and CKmb in 24 samples
(Uric acid values was magnified by multiplying the result by 2)

2. Increase of Uric acid coupled with increase of Troponin I:

The result of uric acid verses CKmb was found to be in the following range: Uric acid: 7 – 17.1 mg/dL, Troponin 0.03 – 5.22 ng/mL as shown in figure 2

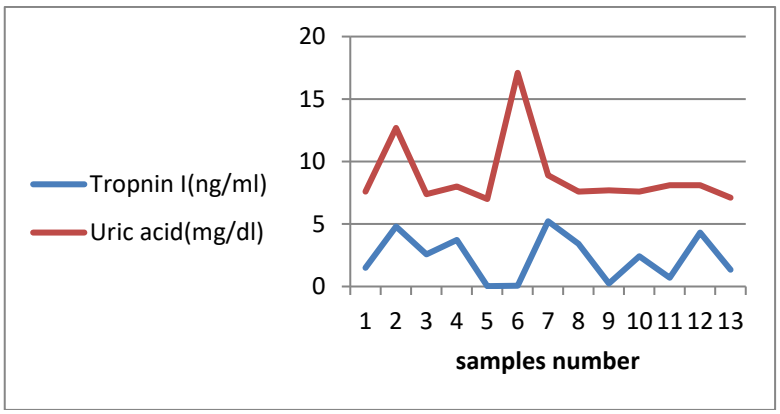

Figure 2: Increase of Uric acid and Troponin I in 13 samples

3. Normal measures of Uric acid coupled with an increase of CKmb:

Figure3 displays the result of normal uric acid verses CKmb which was found in the following range: Uric acid: 4.2 – 6.9 mg/dL CKmb 25 – 77.5 U/L

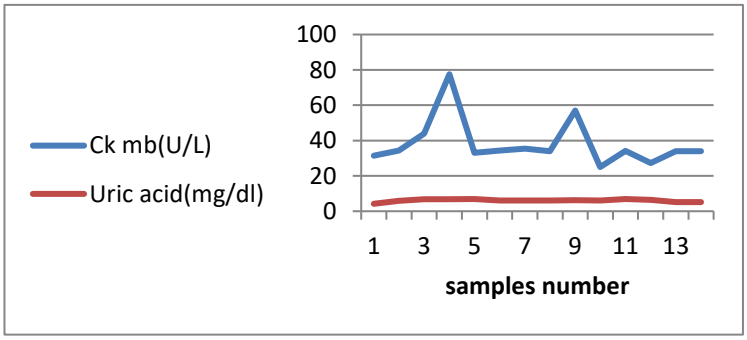

Figuer3: Normal Uric acid and increase of CKmb in 14 samples

4. Normal measures of Uric acid coupled with an increase of Troponin I:

The result of uric acid verses CKmb range: Uric acid: 4.2 – 6.9 mg/dL Troponin I: 0.02 – 7.88 ng/mL as shown in figure (4)

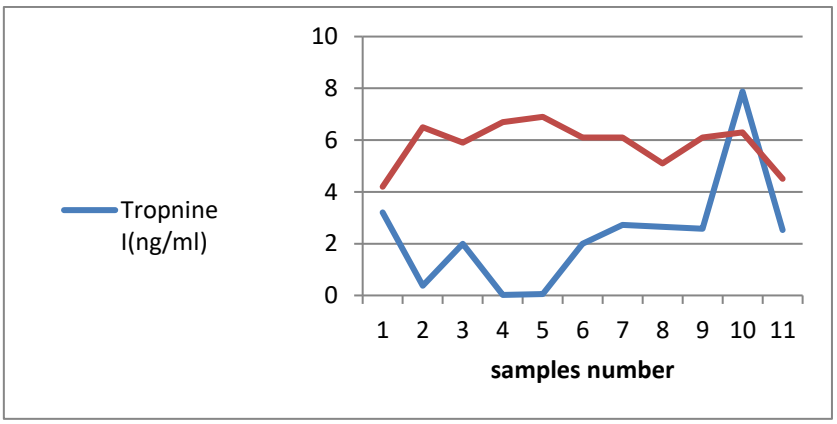

Figure 4: Normal Uric acid and increase of Tropnin I in 11 samples

Discussion

The result of this search were categorized according to the following:

1. Increase of uric acid coupled with increase of CKmb and Troponin I.
2. Normal uric acid coupled with increase of CKmb and troponin I.

The measurement of troponin I was essential in order to confidently attribute the activities of this enzyme to cardiovascular disease (CVD) and to monitor the level of uric acid in this categories. However, the muscular brain creatinine kinase enzyme (CK_{mb}) was measured as an enzyme excreted from muscles in general include heart muscles which its increase is not specific for heart muscles abnormality. The study of 62 patients in total and the laboratory results, shows there is 37 samples with high UA as illustrated in (Figure 1 and 2). 25 samples with normal UA record as illustrated in (figure 3 and 4). On the other hand, the increase of troponin I which was used as a diagnostic parameter to assess the cardiovascular disease was found increased in 13 sample coupled with increase of UA (figure 2). Nevertheless, the 11 samples have found to be in normal UA only below the upper normal limitation with one unit (i.e. $\leq$ 6 mg/dL, the upper limit was 7mg/dL in used method), the troponin I has been accompanied with this normality of UA (figure 4), this may interpret as a gradual increase of UA while the clinical conditions of cardiovascular develop or due to drug effect (UA inhibition) which cause of, in particular xanthine oxidase inhibitors. The adding up of 11 samples with normal upper limit of UA and high troponin I to the 13 samples with high UA and troponin I, gives total of 24 samples with an increased troponin I, confidently attributed to the cardiovascular abnormality cases (Figure 2 and figure 4). Using t-test, the statistical evaluation of the increased UA results was revealed a significant

difference (p=0.032). The increase of UA and troponin I which confidently attribute to cardiovascular abnormality was in line with previous studies (Mora –Ramirez 2017). Figure 1, illustrated the increase of uric acid in comparison with CKmb increase, gives another prove of the relationship between this two factors in cardiovascular disease. Several previous studies in literature has documented the relationship between serum uric acid levels and cardiovascular diseases (Juraschek, *et al.* 2014). Therefore, addressing this phenomenon will be of interest to investigate further.

Conclusion:

In conclusion, a strong association has been found between serum uric acid level and the presence and severity of cardiovascular disease (CAD). In addition to the evaluation of conventional risk factors in daily clinical practice, the measurement of uric acid level might provide significant prognostic benefits in terms of global cardiovascular risk and management of patients.

References

1. So A, Thorens B: Uric acid transport and disease. J Clin Invest. 2010, 120: 1791-1799. 10.1172/JCI42344.
2. Emmerson BT. The management of gout. *N Engl J Med*1996; 334:445–51.
3. Steele TH. Hyperuricemic nephropathies. *Nephron*1999; 81 (Suppl. 1):45–9.
4. Braga F, Pasqualetti S, Ferraro S, Panteghini M. Hyperuricemia as risk factor for coronary heart disease incidence and mortality in the general population: a systematic review and meta-analysis. Clin Chem Lab Med.2016; 54(1):7–15 PubMed PMID: 26351943. Epub 2015/09/10.
5. Kei A, Koutsouka F, Makri A, Elisaf M. Uric acid and cardiovascular risk: What genes can say. Int J Clin Pract. 2018;72(1) PubMed PMID: 29250870. Epub2017/12/19.
6. Dhindsa DS, Khambhati J, Sandesara PB, Eapen DJ, Quyyumi AA. Biomarkers to predict cardiovascular death. Card Electrophysiol Clin. 2017;9(4):651–64 PubMed PMID: 29173408. Epub 2017/11/28.
7. Mora-Ramirez M, Estevez-Garcia IO, Irigoyen-Camacho ME, Bojalil R,Gonzalez-Pacheco H, Amezcua-Guerra LM. Hyperuricemia on admission predicts short-term mortality due to myocardial infarction in a population with high prevalence of

cardiovascular risk factors. Rev Investig Clin. 2017; 69(5):247-53 PubMed PMID: 29077696. Epub 2017/10/28.

8. Zhao G, Huang L, Song M, Song Y. Baseline serum uric acid level as a predictor of cardiovascular disease related mortality and all-cause mortality: a meta-analysis of prospective studies. Atherosclerosis. 2013; 231(1):61-8PubMed PMID: 24125412. Epub 2013/10/16. eng.
9. Vassalle C, Mazzone A, Sabatino L, Carpeggiani C. Uric Acid for Cardiovascular Risk Diseases. 2016;4(1) PubMed PMID:28933392. Pubmed Central PMCID: PMC5456305. Epub 2016/02/26.
10. Xu Q, Zhang M, Abeysekera IR, Wang X. High serum uric acid levels may increase mortality and major adverse cardiovascular events in patients with acute myocardial infarction. Saudi Med J. 2017; 38(6):577-85 PubMed PMID: 28578435. Pubmed Central PMCID: PMC5541179. Epub 2017/06/05.
11. Kanbay M, Segal M, Afsar B, Kang DH, Rodriguez-Iturbe B, Johnson RJ. The role of uric acid in the pathogenesis of human cardiovascular disease. Heart.2013; 99(11):759-66 PubMed PMID: 23343689. Epub 2013/01/25.
12. Niskanen L, Laaksonen DE, Lindstrom J *et al.* Serum uric acid as a harbinger of metabolic outcome in subjects with impaired glucose tolerance: the Finnish Diabetes Prevention Study. *Diabetes Care* 2006; 29: 709– 11.
13. Nakagawa T, Hu H, Zharikov S *et al.* A causal role for uric acid in fructose-induced metabolic syndrome. *Am J Physiol Renal Physiol* 2006; 290: F625– 31.
14. Culleton BF, Larson MG, Kannel WB, Levy D. Serum uric acid and risk for cardiovascular disease and death: teh Framingham Heart Study. *Ann Intern Med* 1999; 131: 7– 13.
15. Domagk GF, Schlicke HH. A colorimetric method using uricase and peroxidase for the determination of uric acid. *Anal Biochem* 1968; 22: 219– 24.
16. Juraschek SP, Tunstall-Pedoe H, Woodward M: Serum uric acid and the risk of mortality during 23 years follow-up in the Scottish Heart Health Extended Cohort Study. Atherosclerosis. 2014, 233: 623-629. 10.1016/j.atherosclerosis.2014.01.026.

SUPPLY CHAIN MANAGEMENT

*Dr. OSAMA.B. ELGADI O.Elgadi@uot.edu.ly

Abstract

This research shows how manufacturers instigated supplier development from a 'Japanese' perspective represented in Nissan-Renault and from a 'Western' point of view represented in General Motors GM. And also covers why they might want to develop their suppliers, what benefits it would bring.

Many sources have been studied through various means from books, to internet web pages. A range of views were reviewed such as suppliers' perspective of their customers, their relationships, and how customers are improving their suppliers' abilities to deliver quality and cut costs. This not only included the physical means of the supply chain, but also the information flow, communication and knowledge-sharing.

The research identified the main differences between the Japanese and Western Production Systems and the viability to better one another in order to gain the competitive edge.

Both GM and Nissan-Renault participated in supplier development with a hands-on approach. Some concepts are incompatible with other systems but both have used the quality circles to cut part costs.

Introduction

Supply chain management (SCM) has become a standard business principle in many organisations. Supply chains exist in both service and manufacturing organisations, although the complexity of the chain may vary greatly from industry to industry and firm to firm. Many companies are implementing SCM in an effort to increase profits and customer satisfaction. Success in an increasingly competitive marketplace depends critically on the quality of knowledge, which organisations apply to their key business processes. Supply chain depends on knowledge of diverse areas including raw materials, planning, manufacturing and distribution. Likewise, product development requires knowledge of consumer requirements, new science, new technology, and marketing. Many companies work hard to improve processes themselves; they also sometimes want to share superior

*Staff member faculty of engineering Tripoli University-Libya

process knowledge between companies. Within a supply chain this kind of knowledge sharing has become a common practice because it promises to enhance the competitive advantage of the supply chain as a whole, the benefit of the cooperation is mutual. Actually it is often the case that powerful companies enforce their suppliers to implement their processes to improve organizational coordination and product quality.

Supply chain as pipelines

Supply chain management is the interconnection of organizations that relate to each other through upstream linkages between the different processes that produce value in the form of products and services to the ultimate consumer. It is described as 'pipeline' just as oil or other liquids flow through a pipeline, so physical goods flow down a supply chain. Long pipelines will contain more oil than short ones. So, the time taken for oil to flow all the way through a long pipeline will be longer than if the pipeline was shorter. Stocks of inventory held in the supply chain can be thought of as analogous to oil storage tanks. So, on its journey through the supply chain pipelines products are processed by different operations in the chain and also stored at different points (Slack 2004)

Supply Chain Network

The supply chain is often represented as network; Figure 1 shows the whole elements in the supply network and explains how information flows.

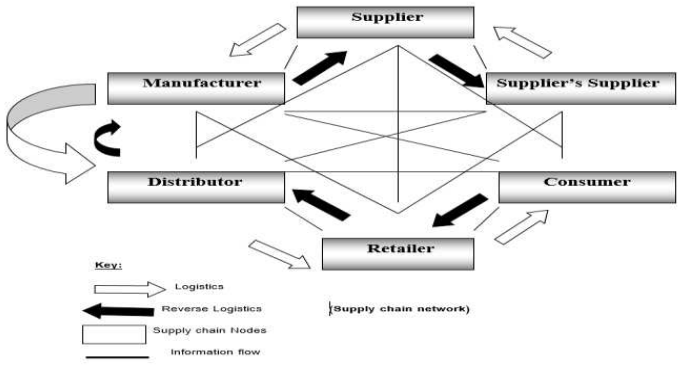

Figure1supply chain network

Objectives of supply chain management

The objective of supply chain management is to minimize the total supply chain cost to meet fixed and given demand. The total cost may be including number of points such as (Jeremy2001):

- Raw materials
- Inventory holding cost
- Transportation cost

The complexity and uncertainty that exist in the supply chain makes the concept of accurate and effective forecasting an elusive target. Many companies are however making significant improvements by using an approach that supports and facilitates the concept of supply chain management. Collaborative forecasting is a way in which the entire supply chain is a participant in decisions about the demand that will drive their activity. In instruct to include an obvious image of the supply chain; we can separate it into five similarly imperative essentials. Time, money flow, inventory management, physical material flow and information flow, which be able to be seen in Figure 2.

A winning and spirited company along with the respite principal companies encompasses all the beyond essentials.

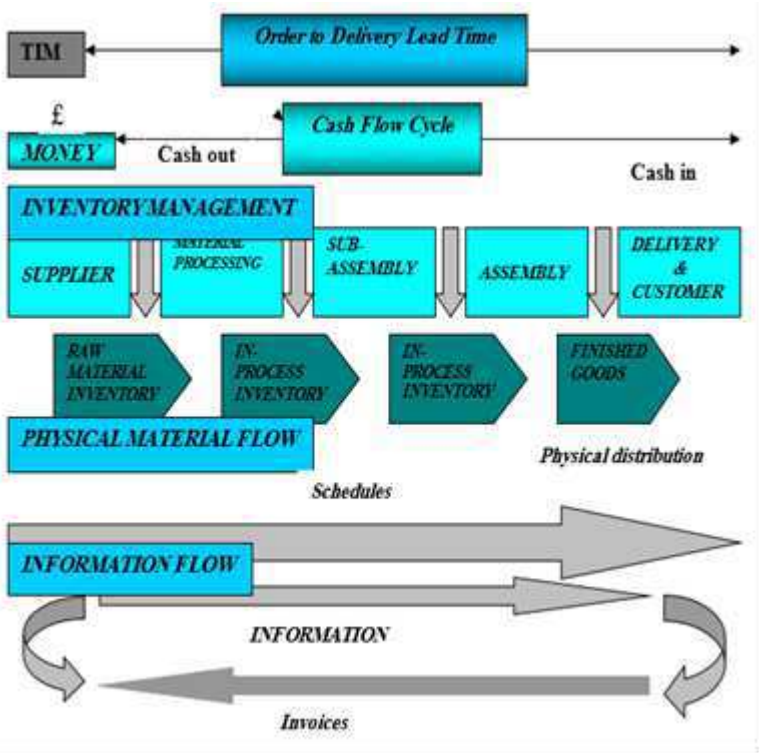

Figure 2 supply chain activity

General we can articulate that supply chain management is the management of upstream and downstream relationships with supplier and customers to delivery superior customer value at less cost to the supply chain as a whole.

Supplier development

Supplier development had made great change in the global market particularly at the end of last century. Many Manufacturers has been focused on how to develop their suppliers. In these days the biggest companies are aware that working with supplier will lead to greater success. So supplier development has become essential to any company to be competitive to improve its quality and to be in business.

However, supplier development can be defined as a bilateral effort by both the buying and supplying organisations to jointly improve the supplier's performance and/or capabilities in one or more of the following areas: cost, quality, delivery, time to market, technology. And also this term can refer to develop new supply resource. The aim of supplier development is to reduce the kind and quantity of suppliers the business need. The

long-term relationship with supplier is needed. The success of any company often depends on the performance of the suppliers. In a very real sense, suppliers perform relative to how well they are integrated within supply chain. Many companies become integrated with the suppliers; they deal with supplier as partner and sharing information and knowledge with them to better able the suppliers develop a strategy for using them. It's a good idea to assess the strengths and weaknesses of suppliers with evaluation materials. The company main focus should be developing a positive, long-term relationship with suppliers. In a JIT environment, the culture demands that suppliers should not be treated as a purely external source of components or raw materials, but part of the one process in manufacturing product. So by working with supplier the company must expect 100% quality guarantee. Figure 3 shows the issues in developing supplier relationship (Southey 2006).

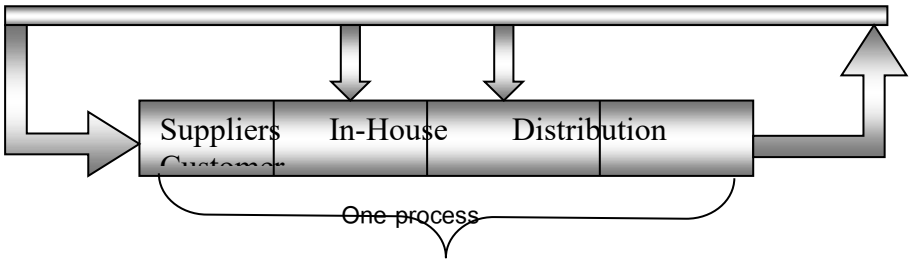

Figure 3 Supplier Development

Reasons for doing supplier development

The reasons for undertaking supply chain development are many. The aim of putting a supply chain development and management in place is to make sure that the following points are well managed:

- Management and organizational capabilities
- Relational capabilities
- Knowledge sharing and learning capabilities
- Infrastructure support

General Motors' back ground

General Motors Corporation popularly known as GM; back its roots to 1897 when olds motors Vehicle Company produced its first automobile. Nineteen years later, GM was incorporated and encompassed four automobile manufacturing operations, truck marketing firm, and Export Company.

Today, GM is one of the largest corporations in the world. In 1984, it marketed over forty different vehicle models, sold 8.3 million cars and trucks world wide and gained $ 80.5 billion in vehicle sales.

Automobile and truck production at General Motors involves shipping a broad variety of materials, parts, and components from 20,000 supplier plants to over 160 GM plants. To help reduce logistics costs at GM, the decision tool TRANSPART was developed. In its initial application for GM's Delco Electronics Division, TRANSPART identified a 26 percent logistics cost savings opportunity ($2.9 million per year). Today, TRANSPART II, a commercial version of the tool is being used in more than 40 GM plants (Blumenfeld et al. 2001)

About Nissan–Renault

Nissan is one of the world's leading brand names and as one of the largest companies in Japan its automotive division forms an integral part of its worldwide business strategy. As part of its goals to 'profitably build the highest quality cars in Europe, Nissan needs to work with technology partners it can trust to deliver the highest level of service they demand.

Renault has an equally strong brand, particularly in Europe. The second largest car manufacturer in France joined forces with Nissan with the objective of increasing its critical market share in the US. In 2000 Nissan formed an alliance with Renault, creating a powerful bi–national automotive group. The reasons for the alliance were threefold (Saunders 2002)

- To more effectively meet the challenges of the globalisation of the automotive industry
- To be more competitive, in terms of quality, cost and delivery
- To accelerate the pace of technological change in 2000 Renault/Nissan ranked among the world's top six leading automotive Groups with 9.1% of the market.

Driving force

There are many driving forces in the global marketplace, which require integrated solution. The market is increasingly time–based, with shorter product life cycles and uncertain forecasts. Customisations must be deferred as late in the manufacturing process as possible to reduce inventory and costs.

Globalisation is one of the most important driving forces. The process of globalisation has brought with it intense competition for the businesses, not only locally but internationally as well. In order to survive the firms must have quality in processes, people, products and

services. To have this requires strategic alignment of the suppliers and manufactures. The ages of globalisation have brought unique threats and opportunities for business. The exploitation of the former and to avoid the latter requires having a very integrated supply chain management with very durable and reliable relation with first tier suppliers as well as the second tier suppliers. The same is true about along the first tier and second tier customers. The customer awareness is playing a key role in shaping up many industries. The customer of the new millennium has knowledge and options available. They are more demanding now and consequently, more and more of niche markets for each product and services are developing. This requires a more integrated supply chain and a very flexible work force. This again needs strategic alignment to be effectively and efficiently achieved.

Management and Organizational Capabilities

How do the management firms achieve and complete competitive advantage? The best way to do so, is by developing dynamic-capabilities vie, to be related to the challenges posed by operating in a network context organization that are expected to take the leading role in economic and social innovations.

Quality must be high because disruption in production due to quality will slow down the incoming of materials the internal dependability of supply, and possibly cause inventory to build up the production rate.

Dependability is a prerequisite for fast throughput, or put the opposite way, it is difficult to achieve fast throughput if the supply of parts or the reliability of equipment is not dependable.

Flexibility is especially important in order to achieve small batch sizes and therefore fast throughput and short delivery lead times. As a result of excellence in the above performance objectives, cost is reduced.

Management is the most difficult of all factors to identify clearly, although it is not the most important factor.

The activities of the supplier development team should include supporting the existing supplier needs, to improve productivity and reduce defects and, where such needs are not in place, to assist in the development of improvement plans (Christopher1998).

Relational Capabilities

The return on investment formula was an indication of a company's success in terms of generating a return on the money invested.

Return on Capital Employed (R.O.C.E) = (profit/ capital employed) %

In order to maximise the profitability of a company, the focus was to lower costs and overheads so to maximise profit and to reduce capital by reducing inventories and fixed assets. The company had no real control over maximising profits or reducing capital employed and would therefore concentrate on asset and cost cutting. With 80% of cost, quality and delivery performance being determined at the development phase of a product and with Nissan spending $15 billion on parts and materials, a 5% reduction in material cost can increase the company's profit by 40% as shown in Figure 4.

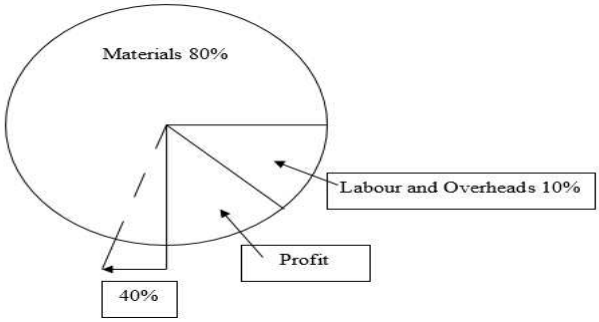

Figure 4

Materials / Profit Graph

Nissan was outsourcing more than 80% of components and GM approaching 80%, so a minor material cost reduction of 5% would render significant increases in profit. This was a major driving force why Nissan and GM seek to assist their suppliers attain cost-reduction through supplier development.

The different types of supplier development undertaken by GM and Nissan depend on the suppliers' needs and the purpose of activity, in addition to the length of the relationship and partnership.

GM and Nissan were both reducing and consolidating their supplier base with the emphasis placed on long-term relationships by retaining suppliers in the hope of doing more business. Nissan and GM tended to single-source and develop a long-term relationship with the supplier and by comparing performance of its suppliers in relation to its supplier base.

The most common approach adopted by GM and Nissan was using full-time specialists with a "hands-on" approach to develop suppliers' manufacturing processes and performance. For instance, GM's team of Kaizen Engineers were on hand to facilitate

supplier improvements through one-week workshops, and Nissan's Supplier Support Centre in Kentucky helped suppliers adopt lean manufacturing concepts.

Improved supplier relationships

Many organisations, as they grow, take on more and more suppliers. Any organisations that dose a thorough check on the number of, and nature of, its suppliers will find that there has been little attempt to rationalise. Taking a critical look at suppliers pays dividends. Maintaining large numbers of suppliers for a wide variety of goods and components prevents strategic use of the supply to be developed in which suppliers, with a degree of security in the relationship, can be persuaded to whom buying wisely is important, tend to use professional and experienced purchasing officers and buyers to manage sources of supply.

The customer seems to be responsible for the design of the products rather then the supplier. This they need to introduce new products to the market within a shorter lead-time, while also improving the designs so that they are easier to manufacture without error. Each design should have as few parts as possible, and common parts or forgings between different end products are desirable. This commonality of parts and forgings then makes it possible for the number of suppliers to be cut to a smellier number. In many make to order companies, it is the customer rather than the supplier that has responsibilities for the design of the product. Therefore, these companies do not deal with the same type of new product development and so reducing the lead-time to market is not an issue for them. If the company is asked to the design, it is often with a great deal of customer involvement. In this case, new product development lead times need to be short as they are visible to the company. Indeed, this has always been true for these companies and is recognised by the industry (Ford 2002).

Partnership

Early, many companies have realized that by integrating their supplier as a partnership in their product will develop their productivity in terms of quality, cost, and delivery on time by sharing common problems with each other, because suppliers are often have more useful information about their customers than customers themselves, and sometimes this information can be invaluable in improving internal process.

In most cases, company cannot stay in competitiveness and success in global market without support of their suppliers; their contributions can affect the overall strategy of the company. Therefore, strategic partnership can help to:

- Achieve World Class quality standards.
- Cut Lead Time and increase flexibility.
- Good Plan through long-term information.
- Reduce production down time and boost capacity.
- Improve time to market.
- Innovate through improved access to information and technology.
- Reduce stock and administrative costs bolster cash flow.
- Reduce most forms of procurement risk.

Developing partnerships with suppliers

One of the most major changes on the supply side involves new attitudes to relationships between a company and its suppliers and frequently means change in the roles of those suppliers.

Today, collaboration with suppliers in various forms of partnerships is advocated as a prescription to improve effectiveness and efficiency in the internal operations of a company. These partnerships are often assumed to offer 'win-win' situation in contrast to the adversarial attitudes that used to be typical of many supplier relationships. These earlier attitudes were based on the arm's length relations that were recommended as a way to avoid dependence on individual suppliers. Today, the importance of activities such as joint product development and the growth of integrated logistical systems between companies have increased the long-term dependency between buying companies and their suppliers. Hence companies have increasingly become a ware of the importance of the supply side of their operations and many have reconsidered their approach to supply activates in a number of ways, see Figure 5 (Ford et al. 1998).

Leadership and team working

Leadership can be briefly defined as the relation through whom one person influences the behaviour of other people. Generally, leadership is related to motivation, interpersonal behaviour and the process of communication. It is important in attempting to reduce employee dissatisfaction so they will perform jobs in the way leaders want them to be done. Team Working depends on the group of employees who are responsible for the whole

process or product. Generally, the greater the task uncertainty and the greater the need for differing skills or perspectives, the more likely it is that a team is required. The teams can be distinguished between Problem Solving Teams, Functional Teams, Cross Functional Team and Self-Managed Teams.

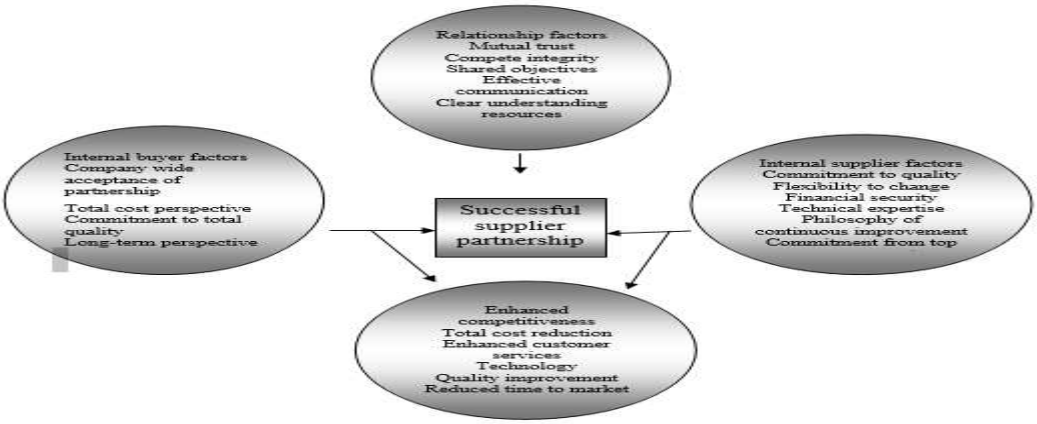

Figure 5 Successful supplier partnership

Knowledge-sharing and learning capabilities

The successful structures and collaborative relationships of the three knowledge-sharing processes -the supplier association, consulting groups and learning teams -did not appear by happenstance. Rather, Nissan established these institutions in the same order in both the United States and Japan. The intent was first to create weak, no threatening ties that could later be transformed into strong, trusting relationships. As each structure evolved and the relationships matured, the processes became a vehicle for a shared identity among Nissan suppliers. As one supplier executive put it, "We are a member of the Nissan Group. That means we are willing to do what we can to help other group members".

GM is a knowledge base solution that helps find information faster and present it the way people naturally think about it. Users can navigate through vast amounts of content and discover critical data through a dynamic visual interface. Features: visual knowledge map, advanced search, real-time authoring, and collaboration. The purpose of this course is

twofold. Initially, students will be introduced to the basic elements of organizational design, including but not limited to organization structure, administrative processes and systems, size, and product-market complexity. Then they will learn how these other elements can be configured into a range of designs alternative suited for the demand of different strategic, environmental and technological conditions. These two areas of learning will prepare students for designing organizations that can adapt to the shifting competitive forces of virtually any organizational context. This course addresses the management of importance for many firms. The process of learning is being seen as an important competitive advantage for organizations and so is managing the knowledge already possessed by the organization. Knowledge is being recognized as a critical organizational resource, and the process of learning to manage and assess the learning process and diffusion is too important for organizations to leave to chance. Thus, this course is about managing knowledge the processes of organization learning used by organizations, the tacit and explicit knowledge, the sharing and diffusion of knowledge, all the tools for doing knowledge audit. Introduction to tools for strategic management, because it comes at the beginning of the Online MBA Program, it provides an introductory view of the complexities involved in determining long-term strategies. Rather than assessing the firms' environment in terms of broadly defined opportunities and threats, we will examine the dynamics of the competitive environment, how both the pace and direction of industry change is influenced by the resources, capabilities, and competitive interaction of rival firms (Taylor&Brunt2001).

Shared knowledge of supplier

Shared knowledge of suppliers, extent of the shared understanding among product development team members of suppliers' design, process, and manufacturing capabilities, since suppliers are actively involved in key processes of integrated product development (IPD) the knowledge of suppliers' capabilities is critical for timely and cost- effective decision making in IPD. Shared knowledge of suppliers allows product development members to improve their product processes communication and collaboration among design and manufacturing engineers, and enhance customer values (e.g. fairly assessing costs of raw materials of the product supplied by the suppliers) because a substantial portion or part of their final product depends on suppliers' work.

Improved communications

Communication is an essential aspect to deal with the different parts of the organization and sending on time. Communication internal within an organisation and

external with suppliers or other persons is essential for the organisations survival in the competitive market situation. Both uncertainty and inventory levels are lowered through improved communications "within" and "between" supply chain constituents. A successful customer vendor relationship is built by exchanging information pertaining to product development for new products, product improvements, costs, demand schedules (including point of sale data), and materials and supplies needed to meet production schedules. It is crucial to relay information about end-use consumers to manufacturers back through the chain. These result in better product information about customers' needs and improved production operations.

Ongoing communication of all relevant information between all parties is vital in order to overcome distances and any cultural differences between the members of the supply chain. Information has to be accurate, timely and visible before it can replace inventory.

Case study

Over the past two years, senior managers at many automotive companies have started to implement a new business model called a digital loyalty network (DLN). The model enables firms in any industry to constantly collect and observe their customer, product and supply chain data and more precisely adjust engineering, production, distribution and sales/marketing activities to meet current and future demand. Moreover, they can use the same data to enhance their partnership with suppliers. For example, GM has put in place a number of components of a digital loyalty network, including the implementation of an integrated network connecting the company with suppliers, alliance partners, dealers and customers. GM has also adopted a new formula for managing the order-to-delivery process, has launched Web-portals for customers and suppliers and continues to enhance and support its On Star system, which allows drivers to communicate on the road with GM customer service representatives and vendors. Digital loyalty networks have three components:

- Digital – the companies use sophisticated information technologies to manage information more effectively;
- Loyalty – the system is designed to target, satisfy, and retain the most profitable customers and, in turn, use customer information and loyalty data to make the supply chain more efficient;

- Networks – the information system links suppliers, producers and customers and is continuously updated. DLN companies use information technology resourcefully to increase the effectiveness of supply chain and customer relationship management initiatives. They develop a solid network of digitized information that ties together the value chain and creates loyalty and on both the front and back end of business operations. On the supply side, DLN companies continuously monitor customer value based on feedback about customer requirements, purchase history, and potential purchases and rely on digital technology to make certain their most valuable customers are kept satisfied. They do this by managing inventory through the supply chain so that the best customers are served first, and making certain short and long-term capacity planning responds to these customer priorities. In addition to General Motors, Deloitte Research identified three other innovators in the automotive industry – Porsche, DaimlerChrysler and Renault/Nissan – that are developing certain aspects of a DLN (Wickens1989)

Infrastructure support

Nissan-Renault and GM are always looking for suppliers who have world class competitiveness in term of:

- Quality: is a necessary component so as to carry out customer satisfaction. If products are defective, it can dive to not only complaints but also a bad reputation for the company.
- Cost: offering high value and excellent utility at low prices augments product demand. The preservation of substance and energy that are a part and parcel of the cost-saving measures help protect the environment. Cost is therefore an essential criterion. Nissan and GM appreciate the concept of low pricing and practice it adherently. They demand low prices from their suppliers only after a proper reasoning than just reduction. Both companies believe that suppliers need to make every effort to constantly trim down costs and transform their reductions into lesser prices.
- Delivery: customer satisfaction comes only from knowing what a customer wants and delivering it without any questions asked. Nissan-Renault and GM believe in reliable delivery which is integral to both themselves and suppliers. The delivery is done both on time and with the right specification so that the quality is maintained.

Both companies also make it a point to work towards understanding the needs and want of their customers therefore suppliers need to be able to react flexible in production and delivery.

Supplier development and purchasing performance

Supplier development, time and accurate information is crucial to decision-making and ultimately to performance. In this respect, sharing confidential information with suppliers is found to correlate positively with the firm's overall business performance. Involving suppliers in the product design process provides them with the opportunity to work with purchasers to identify parts that can be most efficiently and effectively produced, thus increasing purchasing performance. Additionally, it has been reported that training suppliers improves supplier performance. Therefore, it should be expected that the implementation of advanced supplier development would improve the supplier performance and/or capabilities, and in turn, improve the buyer's purchasing performance.

Comparison between the western and the Japanese companies

Western

Customers help their suppliers to be competitive in the market. OEM's maintain stable short term development of their suppliers. But in North America, OEM's are less ambitious to improve their suppliers. For example, the GM's PICOS programme is only one week Kaizen workshop and is very rarely repeated for the same supplier.

Suppliers in North America may not have full faith in their customer due to the short term assistance and no appropriate gains. Suppliers in North America are reluctant is disclosing any financial or other information.

Japanese

Customers help their suppliers to be competitive in the market. OEM's maintain stable long term development of their suppliers and are more ambitious to improve their suppliers. Suppliers are controlled by techniques for customer induced learning which varies. Nissan initiated with the SBP activities and then moved on to HBP in which Nissan was very close to its suppliers in matters of investment and management plans.

Japanese and western approaches

The 'Japanese' approach required thorough buyer-supplier collaboration in order to attain efficiency right from the start. The system is designed to get it right at the first time of asking. All problems are expected to be ironed out at the product definition stage in order

for minimal disruption for the remainder of the life cycle. 'Western' companies had also wanted suppliers to get the quality right at the first time of asking. Their philosophy to initiate supplier development may have included the use of SPC and quality planning to get the quality right at first time. The aim was the same, but how they arrived differed in accordance to their production systems.

In conclusion, the terms 'Japanese' and 'Western' approaches towards supplier development may seem out of context. The Japanese companies are developing ideas generated by Henry Ford, whereas Western companies are adapting ideas originating from Japan.

The strategies of the two companies

The strategy of Nissan is to develop a number of suppliers in order to establish a good partnership for a long-term contract. Nissan is looking for regularity and a rational way of working. They are trying to standardise the parts for each model of the range to increase the stability, reduce the research costs, and have a logical way to work.

The strategy of GM is to diversify. This allows GM to look at other way to manage the supply chain. This can be interesting in the way that by looking to different systems, GM can analyse and combine all the systems to find one with a better efficiency. GM tries as well to integrate the suppliers to the GM plants, this will allow GM to build new relations with the suppliers and permit a good network of suppliers. The GM supplier network is a way to improve all the suppliers by mutual help.

Nissan philosophy and leadership (To lead or not to lead)

In the fairy-tale Peter Pan, the Lost Boys are quite content to skip merrily along behind their leader. The extent of their aspiration is to emulate him. At Nissan, a somewhat different philosophy prevails. The Japanese automaker has no intention of simply following in the wake of rivals because, according to CEO Carlos Ghosn, those who habitually follow the leader never get to be leader themselves.

In 1999, Nissan was an ailing firm. Now, the automaker rubs shoulders with Toyota and Honda as a trendsetter in the North American market. How has the company been transformed so remarkably? With a pioneering approach in which bold ventures, innovative designs and revolutionary work practices are the order of the day. As a result, Nissan boasts the best margins of the world's leading car manufacturers. Its 2002 pre-tax profit of 10.8 percent was over 7 percent higher than General Motors. (Wickens 1989)

GM's supplier development

GM considers there are benefits in mutually working with suppliers in issues such as quality, service, technology and cost. To work closely with its suppliers GM has taken the supplier development initiatives .In 1998 Automotive Industry Action Group launched the ANX network, business to business ecommerce infrastructure based on the internet technologies. GM's supplier communication website called the GM supply power is hosted on the ANX network where its suppliers can access it. GM supply power consists of (Blumenfeld et al. 2001):

- Purchase power: GM communicates with its supply base in the areas of purchasing and sourcing materials
- Quality power: GM exchanges information on quality and supplier development with its suppliers
- Engineering power: Electronic digital data exchange between GM's vehicle programs and its suppliers
- Material Power: GM communicates with its supply base in the area of production
- Finance Power: GM communicates with its supply base in the area of finance

Some of the approaches that GM has taken for its supplier development are:

- GM's export suppliers are approved with QS 9000 as a minimum requirement. GM monitors its supplier's quality process from development until the production. GM carry out audits on processes and supplier performance is reviewed on regular basis.
- Currently GM has over 150 supplier development engineers conducting workshops at supplier facilities to reduce waste and increase productivity as part of their lean implementation. In 1996 GM developed a training program for the supplier development engineers in the area of resource conservation and pollution prevention to increase the environmental awareness of these workshops in conjunction with the US Environmental protection agency, US department of energy and Business for social responsibility. In 1968 GM was the first in the automotive industry to develop a supplier diversity program, since then GM has been a leader in minority supplier development purchasing in billions from their Tier1 and Tier2 suppliers. Currently GM supports around 50 minority suppliers providing suppliers leadership direction and resources to grow their strategic capabilities. GM ensures that the minority suppliers are provided all the opportunities to do business with them. The supply diversity team has supported the minority suppliers in their growth throughout the supply chain.

GM started a strategy called co-development in which the company will use the technology innovations of their suppliers to develop the innovation at GM. The supplier is guaranteed the business which results in the period of their collaboration with the supplier after which the supplier is free to market that technology to other companies (Ford 2002).

Examples of success and failures:

GM's success in supplier development

GM has found that their supplier development workshops and the supplier environmental advisory team programs have been very valuable. The workshops have been very effective to identify the opportunities for improving the supplier's facilities and in the products supplied to GM. The action items which were implemented have resulted in several environmental improvements and savings to GM and its suppliers. The small issues and problems such as focus on energy and other environmental issues which were never before seen were picked up in these workshops and were considered for improvement which has resulted in millions of savings. For example, previously equipment was left on even when not in use and painting on unseen parts have all been improved on. Eliminating those small problems has helped save large costs on paint materials and reduction of emissions.

Failures in GM's supplier development workshops

The facility by facility approach was very tedious and labour intensive. It could only be applied with complete confidence to the action items identified. The results of the efforts were not really shared throughout the supplier company or to the supplier's suppliers

- It has been challenging for GM to apply the learning from the workshops to future actions. GM began to address this by developing ideas for use in the new and future production processes. But the workshop approach did not directly address issues such as involving the suppliers in developing new products to be designed for environment
- The suppliers have benefited from the knowledge and experience of the supplier development engineers (SDE) and also the SDE's were able to apply what they learned to other suppliers. But due to the difference in the production processes, GM's learning from the workshops usually did not apply to their own operations
- Even though the workshops helped the suppliers to become more competitive and improving their opportunities to work with GM for longer terms, the workshops did not result in a strategic partnership with the suppliers.

Trends in OEMs-supplier partnerships

To explore the potential of fractal manufacturing partnership FMP, we will start with a short review of recent evolution in OEMs and supplier partnership. The review will include the progression from JIT or "bulk delivery", to "JIT II", to "modular sequencing", to "supplier parks", and eventually, to "FMP". Through different examples from the automobile industry, we will attempt to substantiate a proposed framework and describe its characteristics.

- Just-in-time bulk delivery

  Just-in-time bulk delivery refers to the shipment of parts from the supplier to the OEM assembly plant. In this scenario, the majority of the assembly of components is completed in the OEM's plant. This requires large amounts of work space and line length within the automotive assembly plant. This type of delivery is consistent with the OEM supplying the product design and the supplier delivering the material as required. In some cases, despite the attempt to move to JIT delivery, the suppliers simply stockpiled inventories to ensure required delivery windows were maintained (Womack and Jones, 1996).

- JIT II

  Introduced and implemented for the first time by Bose Corporation, JIT II promotes a closer interaction between OEMs and their suppliers. In this mode of operation, the supplier maintains a representative in the OEM's plant who has access to the information required to make key decisions on behalf of the OEM regarding ordering and inventorying supplier components. This is a non-adversarial relationship designed to improve quality and enhance communication between OEMs and suppliers. Ultimately, JIT II promotes an environment in which both OEMs and suppliers can respond to unanticipated production changes quickly and accordingly.

- Modular sequencing

  Modular sequencing promotes an even closer relationship between the OEM and its suppliers. In this case, the supplier maintains real time information on scheduling activities in the plant. These results in improved communication and accuracy and ultimately fewer inventories on the assembly line as sequenced modules take up less storage and assembly line space in the plant. For example, Mackie Automotive supplies bumpers, cradle assemblies, instrument panels and struts to the GM Autoplex in Oshawa, Ontario. As vehicles leave the Autoplex paint shop, the sequential order is electronically transmitted to Mackie's plant five kilometres away. Mackie has two/three hours (depending on the product) to assemble and

deliver the sequenced modules to the plant. GM operators remove the parts from the shipping racks and assemble them to the vehicle

- Supplier parks

  The suppliers deliver components to the OEM through the use of automated conveyor systems. For example, Ford (Spain) developed a supplier park adjacent to its car assembly plant where many dedicated suppliers are located. In this case, the benefits include reduced material handling, the elimination of truck transportation and a further reduction in WIP. Communication and flexibility in scheduling is improved further as lead times from the supplier to the OEM are reduced.

- Fractal manufacturing partnership

  Applying the fractal principles, it is termed this new form of relationship "fractal manufacturing partnership" (FMP). FMP elevates the philosophy of "assembly within assembly", and allows the select suppliers to perform design, manufacture, and assembly operations in close proximity to the OEM assembly line. In this case the suppliers rent (or co-own) space in the OEM's plant, and assemble the products directly to the vehicle. FMP promotes the organizational structure based on a series of production silos that are arranged side-by-side and highly coordinated with each other. This approach involves a high degree of cooperation, communication, and integration of operational and managerial activities. The benefits include a further reduction in WIP inventory and instantaneous communication between the OEM and the participating suppliers.

Conclusion

Supply Chain Management is rapidly becoming the most important aspect of business success. Those who manage their supply chain effectively will flourish and prosper; those who don't may not be around in a few years.

For this reason, GM and Nissan-Renault are looking for the best ways to gain a competitive reputation and advantages by focusing on the supply chain management

Both companies must search to develop detailed market strategies by focusing on creating and capturing customer loyalty.

Optimisation promises of the company's supply chain performance can be improved it in different areas, such as, reduce supply costs which is the most important aspect of supply chain management, and this is to minimize the total supply chain cost to meet fixed

and given demand and total costs may include raw materials and inventory holding cost and transportation costs

In conclusion, the difference between the Japanese and the Western companies' approach of supply chain management and supplier management depend highly upon the background of the two cultures. When the western car manufacturers tried to have the better price for a product and put the pressure on the supplier without trying to share the information or without seeing the supplier as an associate, the Japanese Companies tried to make links with suppliers to provide trust between them and allow a quality rise, a cost reduction and a harmonisation of the two different plants. In those circumstances, the Japanese companies are more in control of their cost, quality, defect and production planning.

الملخص

يوضح هذا البحث كيف يفكر المصنعون في تطوير الموردين وذلك من خلال المنظور "الياباني" مثمتلة في نيسان–رينو ومن وجهة نظر"غربية" مثمتلة في جنرال موتورز. ويغطي أيضًا سبب رغبتهم في تطوير مورديهم ، والفوائد التي ستتحقق من ذلك.

في هذا البحث تم دراسة العديد من المصادر من خلال مراجع مختلفة من الكتب إلى صفحات الويب على الإنترنت. تمت مراجعة مجموعة من الآراء مثل منظور الموردين لعملائهم ، وعلاقاتهم ، وكيف يعمل العملاء على تحسين قدرات مورديهم على تقديم الجودة وخفض التكاليف. لم يشمل ذلك الوسائل المادية لسلسلة التوريد فقط، بل شمل أيضًا تدفق المعلومات والتواصل وتبادل المعرفة.

حدد البحث الاختلافات الرئيسية بين أنظمة الإنتاج اليابانية والغربية وإمكانية تحسين بعضها البعض من أجل اكتساب الميزة التنافسية. شاركت كل من جنرال موتورز ونيسان رينو في تطوير الموردين بأسلوب عملي. كما لوحظ ايضاً ان بعض المفاهيم لاتتوافق مع النظامين ولكن كلاهما استخدم دوائر الجودة لخفض التكاليف

References

1. Christopher, M (1998) Logistics and supply chain management 2nd Ed: FT Prentice Hall.
2. Ford, D (2002) Understanding business marketing and purchasing, London: Thomson learning
3. Ford,D;GaddeL;Hakansson,H;Lundgren,A;Snehota.I;Turnbull,P&Wilson,D (1998) Managing business relationship: Wiley& Sons
4. Hall,W;Blumenfeld,D; Burm,D;Daganzo,F;Frick,C (2001). Reducing logistics costs at General Motors– http://web101.epnet.com

5. Jeremy, F; Shapiro (2001) Modelling the Supply Chain: Thomson learning
6. Slack,N;Chambers,S;Johnston,R (2004) Operations Management 4th ed, :FT Prentice Hall
7. Saunders,M (2002) strategic purchasing and supply chain management 3rd ed ,London :Pitman
8. Southey, P (2006) Supply chain management, notes: Coventry University
9. Taylor;D&Brunt;D (2001) Manufacturing operations and supply chain management, The lean approach :Thomson
10. Wickens,P (1989) The road to Nissan 1st ed : M Macmillan press
11. Womack & Jones (1996) Lean thinking, London: Simon & Schuster

Should external governmental or non-governmental actors be involved in peace and state building in other countries? Why or why not?

*Kais Moftah EL Osta Omar

Abstract

The issue of rebuilding a state after a civil war is a complex and contentious issue. This is particularly true when there are external factors that can either help to stabilize or destabilize a country. There is a moral and humanitarian duty on the shoulders of the international community to ensure security and stability in countries that have suffered from war and civil strife.

In some cases, circumstances have forced direct foreign intervention in these countries, contradicting a nation's sovereignty. This is considered to be one of the main challenges facing the peace-building process, raising the question as to what extent these countries should accept the assistance/and or interference of international organizations (governmental or non-governmental) in their affairs.

In this paper we will attempt to answer the question as to whether external governmental or non-governmental actors should be involved in peace and state building in other countries. This is an important and controversial question, with varying opinions on the issue. The topic is particularly contentious as it relates to certain countries that are, at present, affected by civil war.

Should external governmental or non-governmental actors be involved in peace and state building in other countries? Why or why not?

Introduction:

The issue of peace and state building, especially after conflict or civil war, is considered one of the crucial issues in the international arena. Furthermore, the international community has a duty towards this issue to ensure the maintenance of international peace and security. Civil war, which involves groups inhabiting the same country or region, differs from wars between nations or two countries, but both require non-traditional ways to solve these crises. Hence, resorting to new patterns of intervention has helped some of these

*Staff member faculty of Economics and Political Science, Tripoli University- Libya

disputes to reach détente (Ozkag, A. and Khalalfah, H. 2014). However, there are significant challenges facing the efforts of international and non-international organizations to attain peace and rebuild states. Due to the fact that peace and state building requires external intervention, whether from international or non-international organizations, this intervention opposes the sovereignty of other countries. This dilemma creates one of the main challenges facing the peace-building process and has resulted in many being unwilling to accept this principle.

The United Nations and non-governmental organizations have played a key role in stabilizing the situation in some countries that have suffered from a devastating civil war like Liberia, South Sudan, Nepal, etc. (Taser, A, and Matthews, R. 1999. Welsh, J. 2006). As well as international law placing the responsibility for peace and state building on the international community (Ibid), there is an obligation towards the preservation of human life and rights by the international community (Jin, W. D. 2005). According to Koffi Annan (1999), "If humanitarian intervention is, indeed, an unacceptable assault on sovereignty, how should we respond to a Rwanda, to a Srebrenica--to gross and systematic violations of human rights that offend every precept of our common humanity? ... We confront a real dilemma. Few would disagree that both the defence of humanity and the defence of sovereignty are principles that must be supported. Alas, that does not tell us which principle should prevail when they are in conflict" (Tanguy, J. 2003). One of the basic tasks that the United Nations was created for after the Second World is to maintain international peace and security, and the United Nations seek to peace-build in "countries that emerging from conflict, reducing the risk of relapsing into conflict and at laying the foundation for sustainable peace and development" (United Nations).

However, the United Nations charter rejects any individual intervention under any pretext (Shahin, A. S. 2004). This point of view is also shared by a number of scholars and politicians, especially those who follow the realism and Marxism approach to analyzing political issues. They believe that interest is the main key that drives states to seek achievement, and because most international organizations that are concerned with restoring peace and state-building have a close relationship with some Great States, this makes them suspicious and doubt the purpose behind their involvement (Abu Hazim, and Alnsour 2013). Moreover, non-governmental organizations face many difficulties and challenges which will be mentioned later in this paper.

This paper, will try to answer the question of whether external governmental or non-governmental actors should be involved in peace and state building in other countries. This is

considered a controversial question due to the differences in viewpoints on this issue of peace-building and foreign interference.

This paper will proceed as follows. Section 1 will provide an explanation of the concept of peace and state building. Section 2 will highlight the obstacles facing peace and state building. Section 3 will outline and assess cases of failures and successes in the process of peace and state building. To conclude, the paper will attempt answer the initial question.

1- The Concept of Peace and state Building:

All countries seek to achieve peace and security both internally and externally. Internally, countries that suffer from internal wars, where the citizens do not have special interests or certain tendencies, seek to reach stability and security through any means (Ozkag, and Khalalfah 2014). Externally, states seek to create a regional environment that is devoid of problems and conflicts that may affect regional stability and security (Welsh 2006). According to the United Nations, the definition of peace building is "a range of measures targeted to reduce the risk of lapsing or relapsing into conflict, to strengthen national capacities at all levels for conflict management, and to lay the foundations for sustainable peace and development". The procedures and aims of peacebuilding should also be easy to understand and follow as well as meet the requirements of each specific country (Applied Knowledge Service). Many scholars and researchers consider that the principle of peace building is one of the new concepts developed by the United Nations in line with the changes that emerged from the post-Cold War environment. Furthermore, it is thanks to former Secretary of the United Nations, "Boutros Boutros-Ghali," who prepared a report in 1992, which is known as a peace program (Ghali 1992). However, other researchers believe that the first feature of the concept of peace-building came from the President of the United States from 1913 to 1921 Woodrow Wilson points, which is still seen as the pillars for the sustainability of the peace after the First World War by establishing an international institution which seeks to achieve consensual peace, which is known as the League of Nations (Ozkag, and Khalalfah 2014).

The meaning of state building is not the same as peace building, but is a vital component of peace building (Applied Knowledge Service). State building means the intervention to construct operating and self-reliant state structures that re-build the social contract between the state and its people and foster state validity (Ibid). According to Francis Fukuyama, "state building is the creation of new governmental institutions and the strengthening of existing ones", and to defend the homeland against foreign invasion and

providing education and respect for the environment, and redistribution of wealth (Fukuyama 2005). According to Johan Galtung, the peace-building process embodies the stage to rebuild institutions whether political, economic or social, and this process ensures and prevents a return to violence (Berg, et al. 2012). In addition, it examines the ability and the effectiveness of these institutions (Ibid). Other important strategies for peace building besides rebuilding institutions are the mechanisms for negotiation and reconciliation. Therefore, we can say that peace building is linked mainly to post-conflict, and is utilized to harness the possibilities, materials and human resources to rebuild institutions that are based on justice and equality, which guarantees the rights and freedoms of citizens without any ethnic or racial distinction (Ibid).

An important theory that has contributed to the development of peace building is democratic peace theory, one of the ideal theories that is a branch of liberal theories (Ozkag, and Khalalfah 2014). This theory is based on the idea that democracy is the main source of peace, and the spread of democracy would lead to the establishment of International Security (Baylis, J. et al. P 2013). The historical roots of this theory go back to the German philosopher Immanuel Kant in his book 'Perpetual Peace', which is one of the references of the idealism school in international relations, and he suggested in this book the terms for permanent peace (Kant 1795).

Peacemaking includes two main phases. The first phase aims to use peace efforts such as Negotiation - Understanding - Brokerage - Arbitration – Compatibility, in order to stop the clash and achieve stabilization of the situation on the conflict ground as much as possible. The second phase's aim is more than just halting the clashes and achieving some stability, but it is to reach a peaceful political solution to end the conflict (Kant 1795).

2- Obstacles facing peace and state building:

A variety of obstacles face peace and state building after internal wars, and some of these challenges are complicated, which prevent the achievement of the objectives of governmental and non- governmental organizations. Here, two obstacles will be discussed: first; the sovereignty problem, second; impediments to activate the work of non-governmental organizations in peace and state building.

- **The sovereignty problem:**

Sovereignty is one of the most important components on which the state's theory of political and legal thought are built, and this principle underlies relations between states and defines their obligations and rights (Bartelson 1995). According to this simple definition of

sovereignty, "a state or a governing body has the full right and power to govern itself without any interference from outside sources or bodies" (Encyclopaedia Britannica 2010). As peace and state building requires intervention from international or non-international organizations, some believe that this can be viewed as interference in the internal policies of the country, and is similar to intervention for humanitarian purposes (Al Jundi 2003). Furthermore, some consider that governmental and non-governmental organizations are violating the sovereignty of states for the benefit of some of the major countries under the pretext of peace and state building (Thiel 2014). In fact, there are some cases where international organizations have been biased to a certain side in a conflict, which consequently may have hampered reaching a resolution to the conflict. Taking the conflict in Liberia as an example, some have considered, including President Taylor (the former president of Liberia), that the Economic Community Of West African States (ECWAS) was supporting the Movement for Democracy in Liberia (MODEL) and Lord rebels, who Taylor, accused the United States of backing (Taser, and Matthews 1999).

The following part will address the challenges that are faced by non-governmental organizations in peace and state building.

- Impediments to activate the work of non-governmental organizations in peace and state building:

Although the functions that are provided by non-governmental organizations in peace-building target different segments of society and affect various sectors, the role played by these organizations remains somewhat relatively as a result of the presence of some challenges. Therefore, this part of the essay will highlight the most important obstacles that limit the work of non-governmental organizations in peace building across three main areas: funding, human resources, community privacy, and organizational legitimacy.

1- Funding and Human Resources:

Funding and human resources are considered important elements in the work of non-governmental organizations, whereby a malfunction in any of them would influence their effectiveness, which may lead to the collapse of the entire project (Ozkag, A. and Khalalfah, H. 2014). In addition, there is the possibility that it could halt the activity of the organization, especially if it has been associated with a shortage or lack of funding. Herein lies the problem, where the non-governmental organizations sometimes come under pressure from the parties who support them to pass their policies under the cover

of humanitarian work. As a consequence, these organizations become popularly unacceptable (Fischer, M. 2011). In addition to funding, there is another issue that is a major challenge for NGOs, which is human resources. Sometimes NGOs suffer from a lack of human resources because of workers' preference for stable jobs, rather than the unstable jobs offered by NGOs, as well as the risk posed to the employees in these jobs.

2- Community Privacy:

The meaning of community privacy is the social and cultural legacies which characterize each community, and is what is called community identity (Ozkag, A. and Khalalfah, H. 2014). The traditions and customs of the community play a role in inhibiting the work of NGOs. Some organizations publicise ideas and habits, which are far removed from the customs and traditions of the people, under the banner of freedom and equality. As these are contrary to the convictions of the local community, these organizations are often rejected by society through non-cooperation or non-volunteering in these organizations. Moreover, some of these organizations are accused of acting as missionaries and supporting religious communities e.g. the role of NGOs in Nepal after the end of civil war by supporting certain categories where some of the clashes between Hindus and Christians occurred (Owen, M and King, A. 2013).

3- Organizational legitimacy:

The legitimacy of non-governmental organizations causes a lot of controversy, especially when focused on the acceptability of the NGOs by the people within the community, and the integrity of their functions (Nwaiwu, B, C. 1995). According to Mark Suchman 1995, the NGOS rely on four types of legitimacy:

A: Pragmatic Legitimacy: "Rests on the self-interested calculations of an organization's most immediate audiences."
B: Cognitive Legitimacy: Based on the goals and activities that fit with the broad social conditions
C: Moral legitimacy: Based on the accepted standards and norms.
D: Procedural legitimacy: This means the compliance with laws and regulations (Ibid).

In the field of peace building there are those who are against NGOs. Their reasoning is that they believe that NGOs are in the hands of foreign governments who

use them to influence the internal national policies and shape the country after conflict in line with their own interests (Ozkag, and Khalalfah 2014).

On the other hand, the NGOs often face opposition from political currents that seek to maintain the status quo. Also, some believe that the NGOs support certain parties in Afghanistan, for example, it has often been considered that NGOs are allied with the army, thus making it come under attack from the Taliban. Similarly, Somalia put several restrictions on the activities of NGOs due to a loss of confidence in these organization, as well as the UNO, and European Union Naval Force Operation Atlanta (Blais 2011).

3- Some Cases of Peace and State Building:

Although there are a lot of obstacles that face the peace and state building process, there is no doubt that there are many successful cases that have limited the continuation of wars and genocides. This section, will present some examples of successful and failed cases of intervention to restore peace and state building in some countries.

- **Rwanda:**

Rwanda faced a grinding civil war which began in 1990 and killed a million people. One of the main reasons for the emergence of this war was ethnicity which in less than three months, in 1994, resulted in "between 500,000 and one million Tutsis and 'moderate' Hutus were killed, a faster rate of slaughter than the Holocaust" (Clark 2011). Many actors have played an important role in the conflict management process, such as the RPF 'Rwandan Patriotic Front' and the Rwandan government; beside these actors, are a wide range of regional and international actors. As such, according to Jones 2001, "Rwanda became a laboratory wherein sub-regional and regional inter-state organizations tested their capacity to engage in conflict management" (Jones 2001). The international community had stated that it was determined to find a solution to the fighting and to execute any peace plan that was put into place (Khadiagala 2002), but, ironically, this failed due to a lack of international support (Kuperman 1996).

The genocide in Rwanda ended on 18th July 1994, when the RPF took control of the country (Clark 2011). It can be argued, that a genuine government of national unity was formed on 19th July 1994, which was fully in the spirit of the Arusha Peace Agreements of August 1993 (Prunier 1997). However, unfortunately, this government did not last long, and the violence re-emerged (Clark 2011).

International mediation did not resolve the conflict in Rwanda (Clapham 1998). Moreover, some countries were accused of supporting a particular party in the conflict, for example France "viewed the English-speaking RPF as a threat to its interests in francophone Africa" (Jones 2001). Unfortunately, the international community did not take this issue very seriously, even though the UN Security Council formed an International Criminal Court to cope with genocide crimes, but this court has been very slow in sentencing. According to Janine Clark, "Rwanda presented enormous challenges for conflict management theory. Theories on how to deal with spoilers". Consequently, there is a widely held belief that the role of governmental and non-governmental organizations did not prevent the occurrence of genocide in Rwanda.

- **Liberia:**

Liberia faced 14 years of devastating civil war, which killed between 150,000 to 250,000 people (UN). International organizations, especially the United Nations, sought to find a final solution to stop the conflict. Since 1990, the United Nations endeavored to support ECOWAS for the restoration of peace in Liberia as a result of civil war, as well as establishing the United Nations Observer Mission UNMIL in 1993 (UN). In addition, the UN Security Council adopted resolution 1497 to create a multinational force to monitor the Accra Accord to restore peace in 2003 (Ibid). The UN mission 'UNMIL' has expanded to support the transitional government, and provide security and stability in Liberia. Furthermore, it is to protect vital installations like critical infrastructure, air ports, and support safe return for refugees.

The Liberian experience is considered a dramatic case of successful peace-building, which provides hope in the ability and the effectiveness of the governmental or non-governmental organizations to restore stability in some countries that are suffering from the scourge of war.

Conclusion:

In fact, it is difficult to answer my original question, as there are no explicit answers due to differing views and debates on this topic. There are an array of experiments that demonstrate the weakness and ineffectiveness of external governmental and non-governmental actors in peace and state building such as the stumbling cases of peace building in Rwanda and Somalia. On the other hand, there are many other experiments that prove the effectiveness of governmental and non-governmental organizations in peace and

state building such as Burundi, Liberia, and others. Each of these cases, which have succeeded or failed have done so according to their own circumstances and character so that we cannot apply the same method to make comparisons between the cases that have succeeded and which have failed in the peace and state building process.

Summing up the weak points, as suggested by those who oppose the involvement of governmental and non-governmental organizations, it is immoral to breach sovereignty, and these organizations seek to achieve special interests, whether for specific countries or groups. This results in some citizens refusing to cooperate with crew members of these organizations and even regard them as legitimate targets .An example of this is the killing of some peacekeepers in Liberia as well as the killing of some members of the nongovernmental organization, Doctors Without Borders, in Afghanistan (Liberia profile. 2015, and Doctors Without Borders. 2004.).

However, what we should recognize and adhere to is that there are many cases of where intervention has played an important and effective role in stopping the suffering of people caught up in war and genocide, and creating peace and rebuilding the state. In conclusion, we can say that governmental and non-governmental organizations have moral and legal obligations to take responsibility towards people and humanity to try to reduce the continuation of suffering, and seek for solutions that guarantee to stabilize and rebuild countries after civil war, provided that this work will be under international supervision, and will be free of underlying agendas or support for certain parties in the conflict.

الملخص

تعتبر قضية بناء الدولة بعد معاناتها من الحروب الأهلية من القضايا الشائكة والمعقدة على الساحة الدولية، وخاصة عندما تكون هناك عوامل خارجية تساعد على استقرار أو عدم استقرار هذه الدول. وحيث أن هناك واجباً أخلاقياً وإنسانيا يقع على عاتق المجتمع الدولي لضمان استتباب الأمن وفرض الاستقرار على الدول التي عانت من جراء الحروب والنزاعات الأهلية، مما يضطرها للتدخل المباشر في بعض هذه الدول والذي يتعارض في الكثير من الحالات مع سيادتها. ويعتبر هذا الأمر من اهم التحديات الرئيسية التي تواجه عملية بناء السلام، وهو مدى قبول هذه الدول التي عانت أو لازالت تعاني من ويلات الحروب الأهلية للمنظمات الدولية سواء الحكومية أو غير الحكومية من التدخل في شؤونها الداخلية.

في هذه الورقة سوف نحاول الإجابة عن السؤال؛ هل يجب إقحام الجهات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في السلام وبناء الدولة في البلدان الأخرى؟ والذي يعتبر سؤالا مهماً مثيراً للجدل نظراً لاختلاف الآراء ووجهات النظر بين مؤيد ومعارض حوله، وكذلك لان هذا الموضوع يمس بصورة مباشرة بعض الدول التي تعاني من جراء الحروب الأهلية في وقتنا الحالي، والتي يمكن لها الاقتداء ببعض من التجارب السابقة التي أثبتت نجاعتها أو فشلها وأخذها بعين الاعتبار كدليل للخروج من الفوضى والاقتتال.

References

1. Abu Hazim, T and Alnsour, H. 2013. "The Impact of International Human Military Intervention in Libya on the Sovereignty of the State". [Online] Available at: http://dx.doi.org/10.5539/ass.v10n11p242. [Accessed 01 July 2022].
2. Al Jundi, G. 2003. The Right of Any Humanitarian Intervention. Amman: Dar Wael.
3. Applied Knowledge Service. Peacebuilding: peacebuilding models and state-building. [Online] Available at: https://gsdrc.org/topic-guides/sequencing-reforms-in-fragile-states/tools/statebuilding-and-peacebuilding-toolkits/ . [Accessed 01 July 2022].
4. Bartelson, J, A. 1995. Genealogy of Sovereignty. Cambridge University Press, Cambridge.
5. Baylis, J. Smith, S. and Owens, P. 2013. The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations. Oxford University Press.
6. Berg, M, G and et al. 2012. "Peace Building 2.0: Mapping the Boundaries of an Expanding Field", USA Institute of Peace, 2012, p. 9.
7. Blais, J. 2011. "Consolidation de la paix et approche globale : Vers une intégration des ONG ?". French source. [Online] Available at: http://www.peacebuild.ca/Blais-Vers%20une%20approche%20globale.pdf . [Accessed 01 July 2022].
8. Clapham, C. 1998. 'Rwanda: The Perils of Peacemaking'. Journal of Peace Research, 35: 193–210. Clark, J. N. 2010 'National Unity and Reconciliation in Rwanda: A Flawed Approach?', Journal of Contemporary African Studies, 28: 137–54.
9. Clark, J, N. 2011. Between theory and practice, Rwanda. Conflict Management in Divided Societies: Theories and Practice. Edited by Stefan Wolff, Christalla Yakinthou. Routledge, 2011, p187-200.

10. Doctors without Borders. 2004. Doctors without Borders Shocked by Killing of 5 Staff in Afghanistan. [Online] Available at: http://www.doctorswithoutborders.org/news-stories/press-release/doctors-without-borders-shocked-killing-5-staff-afghanistan . [Accessed 01 July 2022].
11. Encyclopaedia Britannica. 2010. Sovereignty. [online] Available at: http://www.britannica.com/EBchecked/topic/557065/sovereignty . [Accessed 01 July 2022].
12. Fischer, M. 2011. "Civil Society in Conflict Transformation: Strengths and Limitations". The Berghof Handbook II, Barbara Budrich Publishers, p. 295.
13. Fukuyama, F. 2005. State Building: Governance and World Order in the Twenty-first Century. Illustrated, reprint, revised. Profile Books.
14. Ghali, B, B. 1992. "An Agenda for Peace, Preventive Diplomacy, Peace Making and Peace Keeping Document", A/47/277-S/24 1111, New York, Department of Public Information, United Nations.
15. Jin, W. D. 2005. The Conundrum of Humanitarian Intervention Tension between Sovereignty and Human Rights (Unpublished Thesis Master). Korea: Seoul National University Political Science.
16. Jones, B. D. 2001. Peacemaking in Rwanda: The Dynamics of Failure, Boulder. CO: Lynne Rienner.
17. Kant, I. 1795. Perpetual Peace. Filiquarian Publishing, LLC. 2007.
18. Khadiagala, G, M. 2002. 'Implementing the Arusha Peace Agreement on Rwanda', in S. J. Stedman, D. Rothchild and E. M. Cousens (eds.), Ending Civil Wars: The Implementation of Peace Agreements, London: Lynne Rienner.
19. Kuperman, A. J. 1996. 'The Other Lesson of Rwanda: Mediators Sometimes Do More Damage than Good', SAIS Review, 16: 221-40.
20. Liberia profile. 2015. [Online] Available at: http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-13732188 . [Accessed 01 July 2022].
21. Nwaiwu, B, C. 1995. "Critical Management Challenges Facing NGOs- Examing The Impact Of Legitimacy and Human Ressource Issues On NGO Effectiveness", Working Paper 1.4, CEDE Trust Fund, 2013, p. 3-5.
22. Owen, M and King, A. 2013. "Religious Peacebuilding and Development In Nepal". Report and Recommendations For The Nepal Ministry Of Peace and Reconciliation, p. 7.

23. Ozkag, A. and Khalalfah, H. 2014. Obstacles to activate the role of non-governmental organizations. Arabic source.
24. Prunier, G. 1997. The Rwanda Crisis: History of a Genocide. London: Hurst & Co. Rwanda 199.2009 From Genocide to Continental War: The 'Congolese' Conflict and the Crisis of Contemporary Africa, London: Hurst & Co.
25. Shahin, A. S. 2004. The international Humanitarian Intervention and its Controversies. Alhuquoq Magazine, 4(28).
26. Tanguy, J. 2003. Redefining sovereignty and intervention. [Online] Available at: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/j.1747-7093.2003.tb00425.x . [Accessed 01 July 2022].
27. Taser, A, and Matthews, R. 1999. Civil Wars in Africa: Roots and Resolution. Montreal, QC, CAN: McGill-Queen's University Press, ProQuest ebrary.
28. Thiel, J. 2014. Non-governmental organizations. Translated in Arabic.
29. UN. Peacekeeping Emblem UNMIL United Nations Mission in Liberia. [online] Available at: https://unmil.unmissions.org/. [Accessed 01 July 2022].
30. United Nations. Maintain international peace and security. [Online] Available at: https://www.un.org/en/our-work/maintain-international-peace-and-security . [Accessed 01 July 2022].
31. Welsh, J. 2006. Humanitarian Intervention and International Relations. Oxford, GBR: Oxford University Press, UK.

Evaluation of Vitamin D status and the Age and Gender Associated Risk Factors in Libyan Population

*Fahima Ali Alnagar (F.Alnagar@uot.edu.ly) **Anwar Mustafa Abdalmula

Abstract

Background: Vitamin D deficiency is an international and national public health concern.

Objectives: This study's aims were to evaluate the status of vitamin D and the correlation between vitamin D deficiency with age and gender among Libyan population in Tripoli, Libya.

Materials and Methods: A retrospective study was conducted with 2413 Libyan males and females aged 7 months–94 years attended Al-Tafani center for medical analyses from October, 2018 to September, 2022 in Tripoli. The circulating 25(OH) D levels were measured using Chemiluminescence Immunoassay (CLIA) System.

Results: The vitamin D level distribution in the Libyan population showed significant differences between the vitamin D deficiency, insufficiency and sufficiency groups. The distribution of vitamin D levels in females and males groups reported significant differences between the vitamin D deficiency, insufficiency and sufficiency groups. Moreover, the vitamin D level was higher in the males group than the female group. High vitamin D levels in the 8^{th} and 9^{th}, and low in the 2^{nd} and 3^{rd} decade groups were observed when compared with the all decades groups. Vitamin D level in females was high in the 8^{th} and 9^{th}, and low in the 2^{nd} decade female groups when compared with the all decades female groups. Comparison of vitamin D levels with all decade's groups did not show significant differences in the male groups.

Conclusion: The 25(OH) D level was significantly higher in the male than the female participants involved in this study. Although the younger female participants had lower vitamin D level compared with the older participants, no significant difference was reported between the older and younger males. However, the distribution of 25(OH) D level was insufficient in most groups.

Keywords: Vitamin D 25(OH) D, Gender, Age, Libyan population

*Staff member, Faculty of Medicine, University of Tripoli, Libya

** Staff member, Faculty of Veterinary Medicine, University of Tripoli, Libya

Introduction

1,25-dihydroxy vitamin D3 (cholecalciferol) is a fat-soluble vitamin and an essential micronutrient that has major implications for human health. There are two sources of vitamin D; cholecalciferol (vitamin D3) which is produced in the cutaneous tissue of animals when exposed to UV-β radiation, and ergocalciferol (vitamin D2) which is synthesized in plants (Deluca and Holick, 1974). Both forms of vitamin D are transported to the liver bound to vitamin D-binding protein (DBP) and metabolized to the predominant form of vitamin D in plasma (calcidiol or 25-hydroxycholcalciferol) through an enzymatic process involving calciol-25-hydroxylase enzyme (Chun *et al.*, 2014; Bouillon *et al.*, 2020). The serum level of 25(OH) D is measured to determine the adequacy of vitamin D status. In the kidney, 25(OH)D is hydroxylated to 1,25-dihydroxyvitamin D, (calcitriol or 1,25-hydroxycholcalciferol)which is the only biologically active form of vitamin D (also known as active vitamin D (Deluca and Holick, 1974; Deluca, 1986).

Vitamin D is well-known for its important role in bone and mineral metabolism (Holick, 1996). In the last few decades, the interest to investigate the function of vitamin D has been renewed because emerging data suggest that its benefits extend beyond healthy bones. In this context, vitamin D has a wide range of non-classical actions of anti-proliferative effects through multiple mechanisms including the induction of cell cycle arrest, apoptosis and differentiation *in vitro* and *in vivo* in a variety of cancer cell types including prostate, breast, colon, skin and leukemic cells (Holick, 2003, 2007).

In the last decades, vitamin D deficiency was considered as a pandemic, widespread and a major health problem globally (Mithal *et al.*, 2009; Van Der Meer *et al.*, 2011). The deficiency of vitamin D was previously identified by the presence of bone disease, either rickets in infancy or osteomalacia in adults. Although there is no consensus on optimal levels of 25-hydroxyvitamin D as measured in serum, vitamin D deficiency is defined by most experts as a 25-hydroxyvitamin D level below 10 ng per milliliter (25 nmol per liter) (Malabanan *et al.*, 1998; Bischoff-Ferrari *et al.*, 2006; Holick, 2006). A cutoff value of 30 ng/ml (75 nmol per liter) is sometimes used for optimal 25-hydroxyvitamin D level (Holick, 2006).

The variation of vitamin D levels was related to the differences of physical factors including clothing, sunscreens, and glass shielding which may reduce or completely eliminate the production of vitamin D3 in the skin (Holick, 1994). Moreover, biological factors may inhibit

cutaneous vitamin D synthesis and bioavailability include skin colour, medication use, body fat content, fat malabsorption, gender and age (MacLaughlin and Holick, 1985; Wortsman *et al.*, 2000; Koutkia *et al.*, 2001; Pascussi *et al.*, 2005; Sanghera *et al.*, 2017). In addition, there are common pre-analytical factors may affect the measurement of vitamin D in clinical laboratories (Alnagar, 2018).

Several studies investigated the levels of vitamin D in Libyan population (Omar *et al.*, 2017, 2018; Atia and Arhoma, 2022; Msalati *et al.*, 2022). This study aimed to assess the vitamin D status in Libyan population and the effect of gender and age as risk factors.

Materials and methods

Study population

Data analyzed in this study were collected from the Altafani laboratory records from a population of 2413 participants, age 7months-94years, who visited the laboratory in the period between October, 2018 and September, 2022.

25(OH) D status assessment:

The analysis for serum 25 (OH) D was done by Chemiluminescence Immunoassay (CLIA) System (SNIBE Maglumi 800). The 25(OH) D status was analyzed according to the reference values:

i. Deficient (25(OH) D level >10 ng/ml).
ii. Insufficient (25(OH) D level between 10 and 30 ng/ml).
iii. Sufficient (25(OH) D level >30 to 100 ng/ml).

Statistical analysis

Data were analyzed using Graph Pad Prism statistical software (version 6.0b; Graph Pad Software Inc., La Jolla, CA, USA). Results are expressed as mean ± SEM and the analysis of data between groups was performed using Mann Whitney test and statistical significance between groups was accepted at $p<0.05$.

Results

This study included 2413 participants with 1559 females (64.6%) and 853 males (35.4%). The age of the participants involved in this study ranged from 7 months to 94 years, and was grouped in decades analyzed to both genders with the level of 25(OH)D as shown in Table 1. The mean ± SEM of vitamin D value of females was 21.38±0.38 and males was 22.55±0.52 as shown in Table 1.

Vitamin D level distribution showed significant differences between the vitamin D deficiency, insufficiency and sufficiency groups (Figure, 1).

Table 1: Number and percentage of the participants and their Mean±SEM of vitamin D

Parameter	Number	Percentage	Mean±SEM of 25(OH)D
Distribution of vitamin D	2412	100%	
Deficiency	370	15.33%	5.34±0.17
Insufficiency	1558	64.59%	19.03±0.17
Sufficiency	484	20.06%	43.25±0.81
Distribution of vitamin D in females	1559	100%	
Deficiency	254	16.29%	5.35±0.22
Insufficiency	1002	62.27%	18.85±0.20
Sufficiency	303	19.34%	43.18±1.08
Distribution of vitamin D in males	853	100%	
Deficiency	116	13.59%	5.32±0.24
Insufficiency	556	65.18%	19.36±0.31
Sufficiency	181	21.21%	43.38±1.23
Gender	2412	100%	
Females	1559	64.6%	21.38±0.38
Males	853	35.4%	22.55±0.52
Age of participants (year)	2413	100%	
1st decade	98	4.06%	21.70±1.35
2nd decade	180	7.45%	20.61±1.33
3rd decade	478	19.80%	20.22±0.62
4th decade	547	22.66%	21.97±0.70
5th decade	499	20.67%	21.90±0.56
6th decade	318	13.17%	22.03±0.81
7th decade	150	6.21%	21.65±1.00
8th decade	90	3.72%	27.48±2.91
9th decade	44	1.82	27.25±2.29
10th decade	7	0.29%	21.44±3.39
Age of female participants (year)	1558	100%	
1st decade	49	3.14%	18.80±1.28
2nd decade	124	7.95%	20.25±1.75
Age of Male participants (year)	853	100%	
1st decade	49	5.74%	24.59±2.31
2nd decade	56	6.56%	21.41±1.83

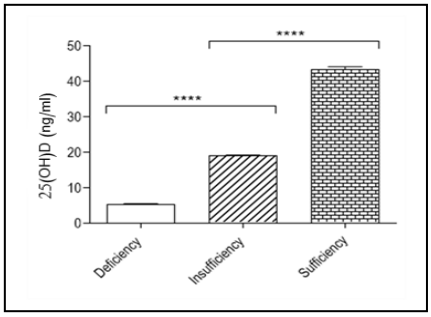

Figure (1). Distribution of vitamin D.

Vitamin D level showed significant differences between the vitamin D deficiency, insufficiency and sufficiency groups. Values were analyzed by Mann Whitney test and columns represents the mean ± SEM of 370, 1558 and 484 vitamin D deficient, insufficient and sufficient participants respectively with **** representing P < 0.0001 respectively.

The distribution of vitamin D levels in females and males groups reported significant differences between the vitamin D deficiency, insufficiency and sufficiency (Figures, 2 and 3 respectively).

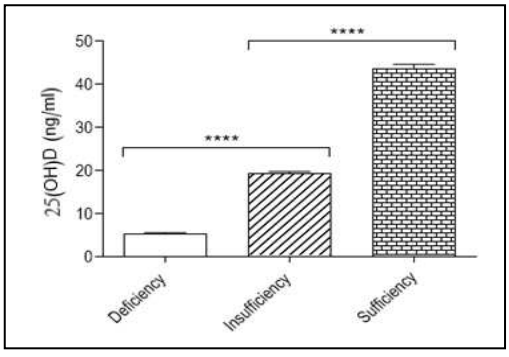

Figure (2). Distribution of vitamin D in females.

Vitamin D level showed significant differences between the vitamin D deficiency, insufficiency and sufficiency groups. Values were analyzed by Mann Whitney test and columns represents the mean ± SEM of 254, 1002 and 303 vitamin D deficient, insufficient and sufficient participants respectively with **** representing P < 0.0001 respectively.

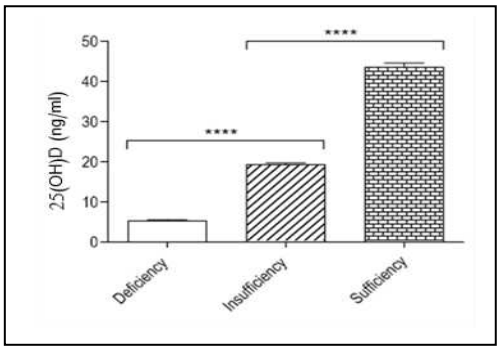

Figure (3). Distribution of vitamin D in males.

Vitamin D level showed significant differences between the vitamin D deficiency, insufficiency and sufficiency groups. Values were analyzed by Mann Whitney test and columns represents the mean ± SEM of 116, 556 and 181 vitamin D deficient, insufficient and sufficient participants respectively with **** representing P < 0.0001 respectively.

The association of gender with vitamin D showed that the vitamin D level was higher in the males group than the female group (Figure, 4).

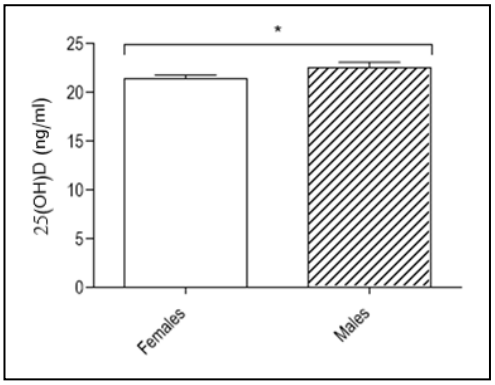

Figure (4). Association of gender with vitamin D.

Vitamin D level was higher in the males group than the female group. Values were analyzed by Mann Whitney test and columns represents the mean ± SEM of 1559 female and 853 male with * representing P < 0.05.

In regard to age, vitamin D level was high in the 8th and 9th, and low in the 2nd and 3rd decade groups when compared with the all decades groups (Figure, 5).

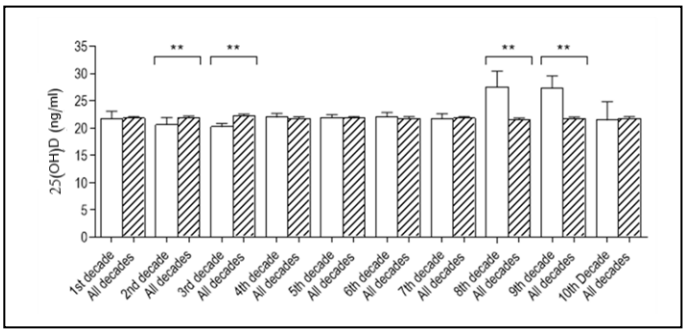

Figure (5). Association of age with vitamin D.

Vitamin D level was high in the 8th and 9th, and low in the 2nd and 3rd decade groups when compared with the all decades groups. Values were analyzed by Mann Whitney test and columns represents the mean ± SEM of 98, 180, 478, 547, 499, 318, 150, 90, 44, and 7 participants in the 1st, 2nd, 3rd, 4th, 5th, 6th, 7th, 8th, 9th, and 10th decades respectively with ** representing P < 0.01.

The association of age with vitamin D in females revealed that vitamin D level was high in the 8th and 9th, and low in the 2nd decade female groups when compared with the all decades female groups (Figure, 6).

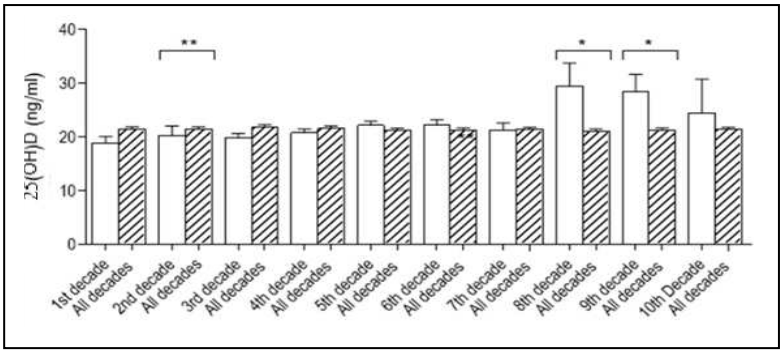

Figure (6). Association of age with vitamin D in females.

Vitamin D level was high in the 8th and 9th, and low in the 2nd decade female groups when compared with the all decades female groups. Values were analyzed by Mann Whitney test and columns represents the mean ± SEM of 49, 124, 340, 344, 302, 222, 97, 56, 21 and 3 females in the 1st, 2nd, 3rd, 4th, 5th, 6th, 7th, 8th, 9th, and 10th decades respectively with * and** representing P < 0.05 and 0.01, respectively.

To elucidate the association of age with vitamin D in males, the comparison of vitamin D levels with the all decade's groups did not show significant differences in the male groups (Figure, 7).

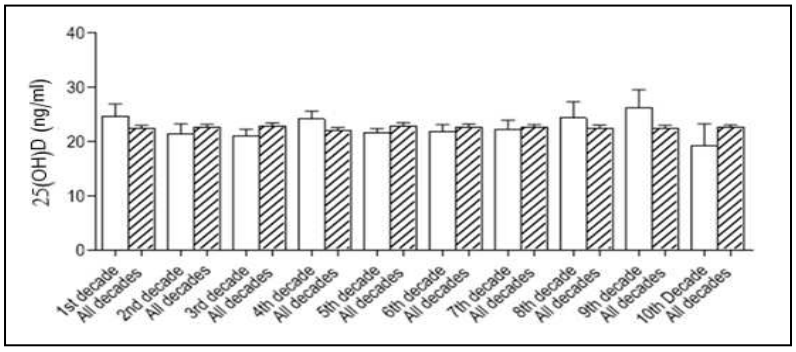

Figure (7). Association of age with vitamin D in males.

Vitamin D levels did not show significant differences in the male groups when compared with the all decade's groups. Values were analyzed by Mann Whitney test and columns represents the mean ± SEM of 49, 56, 138, 203, 197, 96, 53, 34, 23 and 4 males in the 1st, 2nd, 3rd, 4th, 5th, 6th, 7th, 8th, 9th, and 10th decades respectively with ** representing P < 0.01.

Discussion

Hypovitaminosis of vitamin D is an established international public health issue (Van Der Meer *et al.*, 2011; AlQuaiz *et al.*, 2018). More recently, this health concern is also reported in several national studies among Libyans (Omar *et al.*, 2017, 2018; Faid *et al.*, 2018; Atia and Arhoma, 2022; Msalati *et al.*, 2022).

In this study, although the percentage of female participants was (64.6%) which represents about two folds than that of male participants (35.4%), the vitamin D level was higher in the male than the female group with $P < 0.05$. This result was in accordance with several national and international findings (Verdoia *et al.*, 2015; Omar *et al.*, 2017; AlQuaiz *et al.*, 2018; Faid *et al.*, 2018; Atia and Arhoma, 2022; Msalati *et al.*, 2022). Libya is a sunny country most of the year where the sun exposure and levels of vitamin D are expected to be adequate, but most Libyan studies reported a low level of vitamin D in Libyan females than males. Most of these studies attributed this finding to different cultural factors including the negative attitude toward sun exposure linked to cosmetic concerns, live indoors, cultural dresses and nutritional habits (Faid *et al.*, 2018; Omar *et al.*, 2018; Atia and Arhoma, 2022; Msalati *et al.*, 2022).

The older participants in this study also reported higher vitamin D level compared with the younger participants. In addition, the older female participants in this study had higher vitamin D level compared with the younger female participants. In contrast to the female groups, there was no association of age with 25(OH)D levels in males compared with all decades groups. This finding may be attributed to that the older people uses frequent vitamin D supplements and are exposed to the sun more frequent compared with the younger females who avoid the exposure to the sun for cosmetic purposes (AlQuaiz *et al.*, 2018; Omar *et al.*, 2018).

The vitamin D level distribution among all groups in the current study showed that the level of vitamin D was insufficient in the majority of participants. This observation was also reported when the distribution of vitamin D levels were compared in female and male groups with.

Conclusion

In conclusion, our study reported that the circulating concentrations of 25(OH)D was significantly higher in the male than the female group participants. Moreover, the older participants reported higher vitamin D level compared with the younger participants. The older female participants in this study had higher vitamin D level compared with the younger female participants. Overall, the distribution of 25(OH)D level was insufficient in the majority of Libyan population.

References

1. Alnagar, F. A. (2018) 'Pre-Analytical Factors Influence Vitamin D Measurement In

Clinical Laboratory', *International Journal of Scientific Research and Management*, 6(03). doi: 10.18535/ijsrm/v6i3.mp03.

2. AlQuaiz, A. J. M. *et al.* (2018) 'Age and gender differences in the prevalence and correlates of vitamin D deficiency', *Archives of Osteoporosis*, 13(1). doi: 10.1007/s11657-018-0461-5.
3. Atia, A. and Arhoma, S. (2022) 'Epidemiological study of Vitamin D deficiency among Libyan patients', *MRIMS Journal of Health Sciences*, 10(1), p. 14. doi: 10.4103/mjhs.mjhs_39_21.
4. Bischoff-Ferrari, H. A. *et al.* (2006) 'Erratum: Estimation of optimal serum concentrations of 25-hydroxyvitamin D for multiple health outcomes (American Journal of Clinical Nutrition (2006) 84, (18-28))', *American Journal of Clinical Nutrition*, 84(5), p. 1253.
5. Bouillon, R. *et al.* (2020) 'Vitamin D Binding Protein: A Historic Overview', *Frontiers in Endocrinology*, 10(January), pp. 1–21. doi: 10.3389/fendo.2019.00910.
6. Chun, R. F. *et al.* (2014) 'Vitamin D and DBP: The free hormone hypothesis revisited', *Journal of Steroid Biochemistry and Molecular Biology*, 144(PART A), pp. 132–137. doi: 10.1016/j.jsbmb.2013.09.012.
7. Deluca, H. F. (1986) 'The Metabolism and Functions of Vitamin D', *Advances in experimental medicine and biology*, 196, pp. 361–375. doi: https://doi.org/10.1007/978-1-4684-5101-6_24.
8. Deluca, H. F. and Holick, M. F. (1974) 'Vitamin D Metabolism', *Annu. Rev.Med*, 25, pp. 349–367. doi: 10.1146/annurev.me.25.020174.002025.
9. Faid, F. *et al.* (2018) 'Assessment of vitamin D intake among Libyan women–adaptation and validation of specific food frequency questionnaire', *Libyan Journal of Medicine*, 13(1). doi: 10.1080/19932820.2018.1502028.
10. Holick, M. . (1996) 'Vitamin D and Bone Health', *J. Nutr*, 126(4), pp. 1159S–64S. doi: https://doi.org/10.1093/jn/126.suppl_4.1159S.
11. Holick, M. . (2003) 'Vitamin D : importance in the prevention of cancers , type 1 diabetes ', *The american journal of clinical nutrition*, (February), pp. 362–371.
12. Holick, M. . (2007) 'Vitamin D deficiency', *Th e new engl and journal o f medicine*, 357(3), pp. 266–81. doi: https://doi.org/10.1056/NEJMra070553.
13. Holick, M. F. (1994) 'Conferencia del Premio McCollum, 1994: Vitamina D: nuevos horizontes para el siglo XXI', *The American Journal of Clinical Nutrition*, 60(4), pp. 619–

630. Available at: https://doi.org/10.1093/ajcn/60.4.619.

14. Holick, M. F. (2006) 'High prevalence of vitamin D inadequacy and implications for health', *Mayo Clinic Proceedings*, 81(3), pp. 353–373. doi: 10.4065/81.3.353.
15. Koutkia, P. *et al.* (2001) 'Treatment of vitamin D deficiency due to Crohn's disease with tanning bed ultraviolet B radiation', *Gastroenterology*, 121(6), pp. 1485–1488. doi: 10.1053/gast.2001.29686.
16. MacLaughlin, J. and Holick, M. F. (1985) 'Aging decreases the capacity of human skin to produce vitamin D3', *Journal of Clinical Investigation*, 76(4), pp. 1536–1538. doi: 10.1172/JCI112134.
17. Malabanan, A., Veronikis, I. E. and Holick, M. F. (1998) 'Redefining vitamin D insufficiency', *Lancet*, 351(9105), pp. 805–806. doi: 10.1016/S0140-6736(05)78933-9.
18. Van Der Meer, I. M. *et al.* (2011) 'Prevalence of vitamin D deficiency among Turkish, Moroccan, Indian and sub-Sahara African populations in Europe and their countries of origin: An overview', *Osteoporosis International*, 22(4), pp. 1009–1021. doi: 10.1007/s00198-010-1279-1.
19. Mithal, A. *et al.* (2009) 'Global vitamin D status and determinants of hypovitaminosis D', *Osteoporosis International*, 20(11), pp. 1807–1820. doi: 10.1007/s00198-009-0954-6.
20. Msalati, A. *et al.* (2022) 'Prevalence of vitamin D deficiency in medical students', 2(1), pp. 73–82. doi: 10.5281/zenodo.6399784.
21. Omar, M. *et al.* (2017) 'Vitamin D Status and Contributing Factors in Patients Attending Three Polyclinics in Benghazi Libya', *Journal of Advances in Medicine and Medical Research*, 24(5), pp. 1–13. doi: 10.9734/jammr/2017/37483.
22. Omar, M. *et al.* (2018) 'Culture, Sun Exposure and Vitamin D Deficiency in Benghazi Libya', *Journal of Advances in Medicine and Medical Research*, 25(5), pp. 1–13. doi: 10.9734/jammr/2018/39562.
23. Pascussi, J. M. *et al.* (2005) 'Possible involvement of pregnane X receptor-enhanced CYP24 expression in drug-induced osteomalacia', *Journal of Clinical Investigation*, 115(1), pp. 177–186. doi: 10.1172/JCI21867.
24. Sanghera, D. K. *et al.* (2017) 'Vitamin D Status, Gender Differences, and Cardiometabolic Health Disparities', *Annals of Nutrition and Metabolism*, 70(2), pp. 79–

87. doi: 10.1159/000458765.

25. Velluz, L., Amiard, G. and Petit, A. (1949) 'Le precalciferol—ses relations d'equilibre avec le calciferol. [Precalciferol and its relationship of equilibrium with calciferol.]', *Bull Soc Chim Fr*, 16, pp. 501–8.

26. Verdoia, M. *et al.* (2015) 'Impact of gender difference on vitamin D status and its relationship with the extent of coronary artery disease', *Nutrition, Metabolism and Cardiovascular Diseases*, 25(5), pp. 464–470. doi: 10.1016/j.numecd.2015.01.009.

27. Wortsman, J. *et al.* (2000) 'Decreased bioavailability of vitamin D in obesity', *American Journal of Clinical Nutrition*, 72(3), pp. 690–693. doi: 10.1093/ajcn/72.3.690.

Mécanisme de l'enseignement à distance du FLE en Libye

*FITOURI Aida

Introduction

L'enseignement à distance (EAD) utilisant les Nouvelles Technologies(NT) relèvent du télé-enseignement. Il s'adresse à des étudiants de tous les niveaux.

L'enseignement peut être initial, ou complémentaire à un enseignement initial, s'adresser soit à des personnes qui exercent déjà une profession dans un but de perfectionnement, soit à celles qui se forment dans une spécialité.

Il semble que ces NT véhiculent dans l'esprit de plusieurs enseignants, l'idée d'un soulagement, d'une décharge de leur travail. Pour eux, c'est un cours dispensé depuis l'étranger qui va être diffusé sur plusieurs sites universitaires, ce qui allégera leur emploi du temps, leurs déplacements, la préparation des cours et le contact avec les étudiants. Aussi, pensent-ils que les moniteurs actuels suffiraient à l'encadrement de ces cours.

L'introduction des NT, dans les premiers temps, se traduit par le pourvoi de programmes éducatifs venus d'autres continents. Personne ne contestera la richesse de tels échanges.

Dans l'enseignement à distance, il n'y a pas de contacts physiques directs entre l'enseignant et l'enseigné. Les réactions des uns et des autres passent donc par d'autres voies que celles utilisées en présentiel. Les échanges avec l'émetteur se font soit en direct, soit par courriel ou forum de discussions dans les cours différés.

La vidéoconférence en différé avec Internet peut être reçue à domicile par

*Professeur Faculté des langues & traduction Université Zawia Libye

l'apprenant. Cela suppose qu'il ait un ordinateur avec une liaison à Internet. Cette forme est rare en Libye sub-saharienne, car peu de personnes peuvent disposer d'un ordinateur à titre personnel, payer un abonnement à Internet, payer les télécommunications et l'EAD.

Le tuteur est un nouvel enseignant qui apparaît comme un personnage clé dans le suivi pédagogique personnalisé. Ses rôles précités sont complètement à celui du professeur qui prépare les cours. Ce tuteur devra acquérir des compétences dans les domaines de la formation des apprenants, l'animation de groupe, des particularités de l'enseignement à distance tout en étant qualifié dans la discipline.

Participer à des forums de discussion, devant une machine, sans vrai contact physique est difficile pour des étudiants habitués au présentiel.

Un cours par Web en multimédia est très dense par rapport à un cours traditionnel, raison pour laquelle l'étudiant a intérêt à en discuter avec ses pairs avant de passer au questionnement de l'enseignant.

1. Quant à la formation ouverte et à distance, c'est un terme qui est apparu dans les années quatre-vingt-dix suite à l'intégration des nouvelles technologies de l'information et la communication « c'est un système ou dispositif souple de formation organisé en fonction de besoins individuels ou collectifs qui n'est pas exécuté nécessairement sous le contrôle permanant d'un formateur» (Vanel Thierry 2000, p.31) mais qui exploite aussi les plates-formes et différents types de services comme internet, classe virtuelle.

2. Nouvelle approche de l'enseignement

Au plan pédagogique, l'EAD ne se traduit pas systématiquement par la diffusion d'un cours théorique. L'étudiant reçoit parfois toute la documentation écrite avant le cours et c'est à lui de l'étudier. Le site Web du professeur est alors un support pour le cours, avec des exercices, des compléments, des illustrations, des corrigés, enfin un site interactif pour les questions-réponses (Charbonneau et coll. 2000 p19).

L'enseignement est amélioré au plan pédagogique grâce au multimédia. Au plan du contenu, il l'est grâce aux mises à jour fréquentes et à la possibilité pour l'étudiant de dialoguer avec le professeur mais aussi avec ses pairs.

L'EAD se prête plus à la possibilité pour l'étudiant de s'auto-évaluer.

Ce dernier peut évaluer par lui-même ou avec l'assistance du tuteur, ses méthodes de travail, ses acquis, son niveau de performance et juger de ce qu'il doit reprendre, de ce qu'il peut continuer. Il a la possibilité, par des exercices complémentaires (proposés sur le Web par le professeur), de renforcer ses acquis.

Assister à un enseignement qui n'est pas le cours théorique mais un complément indispensable du cours est une approche nouvelle. Elle correspond à une nouvelle conception de l'apprentissage des étudiants. En premier lieu, le cours ne pourra porter ses fruits que si l'étudiant a déjà travaillé d'après les éléments fournis. En second lieu, il ne sera plus passif.

L'émetteur est généralement distant. Les récepteurs, c'est-à-dire les apprenants, doivent être présents à un moment donné, dans un espace commun pour recevoir le cours. Ce cours peut être en direct, c'est-à-dire que l'émission a lieu simultanément à la réception sur plusieurs sites. Mais il peut être différé, le cours est alors enregistré sur un site Web, ou une plate-forme, puis consulté ou diffusé à différents moments.

Selon cette perspective, la formation à distance est considérée avant tout comme une approche permettant d'assurer une organisation plus flexible des apprentissages.

Le « savoir-être » de l'étudiant libyen est caractérisé par l'appréciation, dans le présentiel, de la personnalité de l'enseignant. Il apprécie le contact spontané, et établi une empathie avec le professeur, d'après les attitudes (le gestuel en particulier), la voix, les expressions du visage de l'enseignant.

L'impersonnalité du dialogue différé enlève tout l'aspect convivial et affectif dans les relations. Il peut entraîner une démotivation, un désintérêt.

L'autonomie est la principale caractéristique de l'enseignement universitaire. Elle est encore plus valorisée dans l'EAD. C'est à l'étudiant de s'imposer la présence aux formations à distance, comme aujourd'hui il décide d'assister ou pas aux cours traditionnels. Il n'y a personne pour le contraindre.

Il dépendra de lui de suivre les cours de rattrapage, de mise à niveau, les autocontrôles, de lire ce qu'on lui recommande, de rechercher sur le Net la documentation, etc.

Les professeurs devront aussi alimenter le cours, car il s'agit d'un travail de construction didactique réalisé en commun et tenant compte de l'environnement de ceux qui vont exploiter les documents et de ceux à qui sont destinés ces documents didactiques : les étudiants.

Dans l'EAD, surtout avec Internet, il est attendu des étudiants des recherches documentaires personnelles, des lectures additionnelles, des formations supplémentaires, des rencontres avec le tuteur, des prises de décision suite à l'autoévaluation. Les étudiants devront être avertis de ces nouvelles méthodes et y être initiés.

3. Se préparer à une culture technologique

Le premier défi qui se pose au corps enseignant est donc la maîtrise des NT (Nouvelles Technologies). Tout enseignant devrait avoir un niveau minimal de compétences de manipulation en matière de NT, afin d'être autonome par rapport au matériel, d'être capable de produire des documents composites, et d'accéder à des informations.

Le deuxième défi des enseignants est d'adapter les techniques de l'EAD au plan didactique, car à chaque médium correspond une méthode pédagogique pour la conception, l'émission, la réception, l'animation, les tests de contrôle, l'évaluation, etc. des cours.

Depuis quelques années, des technologies nouvelles sont apparues et leur introduction dans l'enseignement exige la révision totale des conceptions pédagogiques.

Le rôle traditionnel de l'enseignant universitaire tend à se modifier. Jusqu'ici, unique pourvoyeur de contenu, ce contenu sera construit par une équipe d'enseignants et de techniciens divers. Le cours classique ne sera plus l'unique forme de transmission du savoir.

1. De plus en plus, on va fournir aux étudiants les éléments du cours (polycopié ou mieux CD-Rom, Juneau, 2000) (JUNEAU P. mai 2001, p. 41)

ou les moyens pour accéder aux éléments du cours.

Le nouvel apprenant assume sa formation et se prend en main. Le laisser-aller n'est pas de mise. L'apprentissage ne se fait pas que par les cours sur le Net, mais aussi par la consultation (réelles ou virtuelles) des bibliothèques, des centres culturels, des cinémathèques, des laboratoires, etc.

Pour atteindre cet objectif, il faut qu'il y ait des catalogues des cours avec des indications bien plus précises que celles que l'on trouve dans les actuels livrets d'étudiants (quand ils existent ou quand ils ont été mis à jour).

Il faut des concertations entre les établissements à l'échelle nationale, puis à l'échelle régionale, pour définir les équivalences, les passerelles d'un établissement à un autre, d'un niveau à un autre, etc.

L'étudiant est invité dans l'EAD à la réactivité. Il lui est possible de poser des questions à l'enseignant (soit par e-mail, soit dans des forums, soit en direct).

En conséquence, il devra maîtriser son propre communication, dont savoir élaborer des questions appropriées en rapport avec le cours, le livret de cours, la documentation (qu'il est censé consulter avant le cours).

La plateforme est un logiciel qui unit savoir, enseignant et apprenant et qui regroupe plusieurs outils (classe virtuelle, campus virtuel, visioconférence) qui ont pour

premières finalités la diffusion des leçons, la transmission, l'accompagnement et l'évaluation du progrès des étudiants et du dispositif.

Par ailleurs, les étudiants inscrits dans ces établissements d'enseignement à distance peuvent assister parfois à des séminaires de regroupement en présence d'un enseignant, formateur qui les aidera en cas de difficultés ou se connecter sur la plate-forme (logiciel qui comporte les ressources pédagogiques) et dans ce cas, l'apprenant peut accéder à plusieurs services mis à sa disposition, comme la classe virtuelle où le tuteur peut interagir avec un ou plusieurs étudiants ou bien pour présenter les cours ou bien pour les orienter.

Les nouveaux systèmes informatiques intelligents contenus dans la plateforme offrent de nombreux avantages: l'accès à tout moment et sans limite aux leçons, la possibilité de créer et d'instaurer une dynamique de groupe, d'où l'intérêt d'étudier et tenter d'analyser les pratiques de tutorat dans un contexte de formation à distance.
La conception de séquences et la planification ou la gestion d'un parcours de formation à distance est un long processus de recherches, d'innovation et de création.

La conception de ressources et séquences pédagogiques destinées aux apprenants inscrits dans des établissements de formation à distance repose et s'appuie sur des méthodes pédagogiques nouvelles et différentes impliquant des connaissances et compétences dans le domaine de l'informatique.

4. La classe virtuelle

La classe virtuelle est un concept relativement récent rattaché aux nouvelles technologies de l'information et de la communication de l'enseignement.

L'apprenant est connecté avec le tuteur et parfois avec plusieurs apprenants virtuellement grâce à une webcam, dans ce cas l'enseignant peut fixer une heure précise afin que tout le monde puisse participer à la leçon.

Les cours se font comme dans une salle de classe classique, l'enseignant apparaît sur l'écran de tous les apprenants afin de les guider et les aider.

L'élaboration de contenus numériques nécessite l'acquisition d'une culture informatique, de compétences, une maitrise des outils technologiques et l'adaptation à ces nouvelles démarches et usages éducatifs d'apprentissage et d'enseignement puisqu'il s'agit de médiatiser des contenus pédagogiques et didactiques.

L'usage généralisé des outils technologiques et la banalisation de l'Internet permettent aujourd'hui d'envisager une mise à distance de cursus de formation accessibles en fonction des profils des apprenants.

Néanmoins, l'utilisation de ces Nouvelles Technologies Educatives (NTE) fait apparaître de nouveaux problèmes liés au développement d'interfaces techniques devant assurer le lien entre les différents acteurs.

La formation à distance implique, on le sait, une rupture spatio-temporelle entre les apprenants et les enseignants. Enseigner à distance, c'est nécessairement recourir à des dispositifs médiatisés. Aujourd'hui, il s'agit principalement des technologies de la communication et de l'information.

Mais l'introduction de technologies dans un dispositif de formation présentiel y introduit tout le potentiel de l'apprentissage, de la communication et de l'organisation du travail à distance. Si la distance implique les technologies, ces dernières permettent en retour d'articuler la distance et la présence.

Les plateformes d'enseignement sont utilisées depuis longtemps tant dans des contextes de formation à distance que dans des contextes de formation plus conventionnelle. À l'origine, il s'agissait de systèmes utilisés uniquement pour délivrer du matériel de cours et pour évaluer les apprentissages réalisés.

L'objectif principal de la recherche consiste à comprendre et à modéliser les différentes procédures selon lesquelles les étudiants utilisent les plateformes d'enseignement en ligne en étudiant leurs pratiques effectives.

5. Conseils pour les cours et les études à distance (pour l'étudiant)

a. Détermine un endroit approprié pour suivre le cours en ligne, idéalement sans bruit, sans distraction et où tu peux fermer la porte.

b. Mentionne à ta famille et tes amis que de telle heure à telle heure, tu n'es pas disponible (s'il le faut, installe une affiche à la porte). La communication sera la clé avec les personnes qui partagent ton environnement, ils ont peut-être des besoins eux aussi…

c. Assure-toi d'être confortable, d'avoir une bonne chaise de travail et l'équipement nécessaire (ex: écouteurs, cahiers et crayons, l'adresse courriel ou # téléphone de ton interlocuteur, etc.)

d. Tu peux tester les différentes plateformes avec un ami avant les premières conférences.

6. Conclusion

Face à l'enseignement à distance par des moyens multimédia, les enseignants universitaires en Libye comme dans d'autres pays, sont prudents et encore dans le doute, car ils n'en ont pas eu l'expérience.

La formation à distance s'adresse essentiellement à des étudiants plus âgés qui sont en formation continue : des étudiants de tous âges et qui poursuivent différents objectifs tirent profit d'activités de formation à distance.

Depuis quelque temps, on assiste à un changement de perspective, clairement représenté par le terme FOAD (Formation Ouverte à Distance).

La différence entre EAD et FAD réside essentiellement dans les approches didactiques, et le nombre des destinataires, le support technologique étant, par ailleurs, le même dans les deux cas.

L'objectif de l'apprentissage en ligne « e-formation » est de faciliter l'accès sans limite aux informations, cours et leçons au plus grand nombre d'apprenants possible où qu'ils soient, à la maison, au travail si c'est dans le cadre d'une formation complémentaire du personnel d'une entreprise ou société.

En effet, il ne s'agit pas de transférer un cours à l'identique du présentiel au distant mais de trouver une démarche méthodologique et pédagogique permettant de représenter les informations et d'assurer la transmission des connaissances par le biais de ces technologies.

La notion de distance est ainsi d'abord comprise au sens géographique. Or, cette acception de la formation à distance paraît de moins en moins appropriée vu la forte diversification des modes de formation.

Réferences:

1. CHARBONNEAU A. et LANDRY D. – Des notes de cours à la présentation multimédia en passant par le Web. Colloque : Les TIC à l'U de M. Qui fait Quoi? mai 2000.
2. COURBON,J-C.,TAJAN, S., Groupware et intranet, vers le partage des connaissances, Dunod, 1999.
3. Depover, C., Karsenti, T. et Komis, V. (2007). Enseigner avec les technologies : favoriser les apprentissages, développer des compétences, Sainte-Foy, QC : Presses de l'Université du Québec.
4. JUNEAU P.– L'utilisation du CD-Rom comme aide à l'enseignement universitaire. Colloque : Les TIC à l'U de M. Qui fait Quoi ? mai 2001.
5. MORANDI, F., Modèles et méthodes en pédagogie, Nathan Université, Collection 128, 2ème édition, 2001.
6. [SAMIER, 1998] SAMIER, G., L'université virtuelle, Hermès Sciences Publications, 2000.

آلية التعليم عن بعد للغة الفرنسية كلغة اجنبية في ليبيا

الملخص

التعليم عن بعد باستخدام التقنيات الجديدة هو جزء من التعليم الالكتروني الذي يهدف الى دعم العملية التعليمية واستحداث طرق تدريس جديدة ومختلفة تتضمن اكتساب المهارات في مجال علوم الكمبيوتر حيث توفر انظمة الكمبيوتر الذكية الجديدة العديد من المزايا.

- انه موجه للطلاب من جميع المستويات
- تتم التبادلات مع المُصدر إما مباشرة أو عبر البريد الإلكتروني أو المنتديات او عبر المنصات الرقمية.

- يتضمن التعلم عن بعد ، كما نعلم ، فاصلًا مكانيًا وزمانيًا بين المتعلمين والمعلمين ما يعني بالضرورة استخدام اجهزة وسيطة تفرض على الطالب ان يكون لديه كمبيوتر متصل بالأنترنت في مكان تواجده.

يقدم هذا البحث نظرة عامة على المفاهيم العامة الخاصة بآلية التعليم الالكتروني والتحديات التي تواجه المعلم

والمتعلم.

- الهدف من التعليم عن بعد هو تسهيل الوصول غير المحدود الى المعلومات والدروس لأكبر عدد من المتعلمين ويعنى بإيجاد نهج منهجي وتربوي يضمن نقل هذه المعارف والمعلومات دون النظر الى البعد الجغرافي.
- المعلم هو مدرس جديد يظهر كشخصية رئيسية في المتابعة التعليمية الشخصية.
- يفسح التعليم عن بعد امكانية الطالب للتقييم الذاتي بنفسه أو بمساعدة المعلم ، وأساليب عمله وإنجازاته ومستوى أدائه.
- لا يتم التعلم فقط من خلال الدورات التدريبية على الإنترنت ، ولكن أيضًا من خلال الاستشارات (الحقيقية او الافتراضية) ومن المكتبات والمراكز الثقافية ودور السينما والمختبرات وما الى ذلك.
- يتطلب تطوير المحتوى الرقمي اكتساب ثقافة الكمبيوتر ، والمهارات ، وإتقان الأدوات التكنولوجية والتكيف مع هذه الأساليب الجديدة والاستخدامات التعليمية للتعلم لأنها مسألة وسيطة المحتوى التربوي والتعليمي.